الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (301)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	50
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	60
حقوق الانسان في العالم	208

تقرير لجنة تقصي الحقائق قريبا.. وندعم معاهد الطيران الوطنية

المصدر: جريدة شمس الاربعاء13 رجب 1432 هـ - 15 يونيو 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136993

الرياض. علي بلال
اعتذر رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الدكتور فيصل الصقير، عن التعليق على شكاوى المواطنين وانتقاد المسؤولين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء مجلس الشورى.
وقال لـ «شمس» عقب رعايته تخريج متدربي دورات معهد الاحتراف الفني للتدريب في مقر المعهد بالرياض أمس، هذه المواضيع ليس لها علاقة بتخريج المعهد «نحن الآن نتحدث عن المعهد».
وأكد الصقير أن الهيئة بحاجة إلى معاهد كثيرة من هذا النوع حتى تدعم احتياجات المملكة من الخريجين في مجالات ذات العلاقة بعلوم الطيران «نحن نشجع مثل هذا المعهد وغيره لأن هناك نقصا كبيرا في المتخصصين بالمجالات ذات العلاقة بعلوم الطيران، ونحن نفضل أن يتلقوا تدريبهم داخل المملكة».
وحول ما وصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التي أقرها ولي العهد سواء في هيئة الطيران المدني أو الخطوط السعودية، أوضح أن اللجنة زارت المطارات الرئيسة، ولديهم أسئلة كثيرة عن الأشياء التي أثيرت في وسائل الإعلام وتمت الإجابة عنها، مضيفا أنها ستصدر تقريرا بذلك، مؤكدا استعداد وجهود الهيئة لتوضيح الحقائق.
وحول الجهة التي تتحمل خروج شركة «سما» للطيران، وبعض المشاكل التي تعرضت لها شركة «ناس» في مسألة تسعير الوقود من قبل هيئة الطيران المدني، والاتهامات بوجود نوع من المحاباة للخطوط السعودية، قال الصقير «هذا ليس له علاقة بالمعهد أو الموضوع الذي نتحدث عنه حاليا».
وأكد حرص حكومة المملكة على تطوير وتأهيل القوى العاملة ودعمها وتشجيعها للقطاع الخاص مثل المعاهد والمؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة إيمانا منها بأن العنصر البشري يمثل أحد أهم المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، مشيرا إلى أن الاستثمار في تهيئة الكوادر البشرية المتخصصة أفضل الاستثمارات «يجب على الهيئات الحكومية والشركات الخاصة الإنفاق على هذا الاستثمار بسخاء لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة والمتغيرات المستجدة ولتحقيق المزيد من المواءمة بين البرامج التدريبية واحتياجات سوق العمل من القوى الوطنية المتخصصة لخدمة أهداف خطط توطين الوظائف بمختلف فئاتها ومستوياتها وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية»....وأبدى الصقير سعادته بخطط المعهد المستقبلية التي تستهدف تحويله إلى أكاديمية متخصصة في علوم صيانة الطائرات تستقبل في صفوفها الطلاب من حملة الثانوية العامة، مضيفا أن ذلك خطوة ستسهم في تأمين احتياجات قطاع الطيران المدني بالمملكة ودول مجلس التعاون الخليجي من الكفاءات والكوادر المؤهلة والمدربة، لافتا إلى أهمية حصول الأكاديمية على الاعتراف الدولي بالشهادات التي ستمنحها. ..وقال مخاطبا الخريجين «أنتم اليوم تودعون الدراسة وتقفون على أبواب الوظيفة، فأوصيكم بتقوى الله والعمل بأمانة وجد وإخلاص متحلين بالأخلاق المهنية العالية باذلين قصارى جهدكم لتجويد أعمالكم»...من جهته، أكد المستشار والعضو المنتدب لشركة الاحتراف للاستثمار التجاري إبراهيم الصغير، حاجة المملكة إلى تدريب وتأهيل الكفاءات السعودية المتخصصة لدعم وتنفيذ الخطة التنموية المستدامة التي تمر بها، مبينا أن الدولة توجهت إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التأهيل والتدريب المختلفة بأشكاله وأنواعه ومستوياته...وأوضح أن المعهد عمل خلال السنوات الماضية على تقديم إضافة نوعية لمستوى التدريب في المملكة من خلال تبنيه تقديم دورات غير مسبوقة في منطقة الخليج واستقطاب الكوادر المؤهلة من ذوي الخبرة الطويلة في إعداد المناهج بهدف التعليم والتدريب ونقل الخبرات لتحقيق أهداف الجودة والتميز والتخصص، مشيرا إلى أن المعهد يمتلك القدرة على النمو في التوسع في مجال الطيران لتوافر الخبرة وتكامل العناصر الأساسية

حقوق الإنسان للشرطة:

أين أنتم من الذئب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م العدد 3651
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426701.htm

عبد الله راجح العبدلي ـ جدة

طلبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شرطة محافظة جدة بالتعاون مع الجهات الحكومية في المحافظة للسماح بتقديم خدماتها لضحايا الاغتصاب التي شهدتها جدة مؤخرا من قبل ذئب جدة (م.ز) وإيضاح ما قدمته الشرطة من إجراءات واتصالات لتمكين الضحايا من الحصول على الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية لتخطي الأزمة.

وأوضح عضو الجمعية المكلف بملف القاصرات معتوق الشريف أنه بعث بخطاب لمدير شرطة جدة بهذا الخصوص، وقال: «سنتواصل مع الشرطة لبحث عدد من الأسئلة منها عدم القبض على المتهم الذي تردد أنه مارس هذا العمل المشين لمدة ثلاث سنوات»، وأضاف «الاجتماع سوف يمكننا من التعرف إلى جهود الشرطة ومدى تواصلها مع الجهات الحكومية الأخرى التي لم يثبت لنا خلال الاجتماع معها أي تواصل من الشرطة لتقديم الخدمة للضحايا»، وزاد «طلبنا الاجتماع مع الشرطة وطلب منا المخاطبة الرسمية وارسلنا خطابا منذ ثلاثة أيام ولم نتلق ردا على ذلك».

وأشار الشريف إلى أن الجمعية طلبت في خطابها إلى شرطة محافظة جدة التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى لتقديم العون القانوني والنفسي والاجتماعي لتخطي الضحايا وأسرهن هذه الوقعة الأليمة التي أثرت في نفوسهم.

3ضحايا جدد لمغتصب القاصرات ووصف الذئب البشري يفزع الطالبات

مدرسة المشتبه به لم ترصد عليه أية ملاحظات سلوكية وتؤكد استمرار غيابه

المصدر: جريدة الوطن الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=58399&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-06-16 2:44 AM

"إنسان يكسو جسمه الشعر" هكذا تخيلت زميلات الضحية الأخيرة مغتصب القاصرات، مما أصابهن بحالة من الخوف والهلع دفعت ذويهن بسرعة اصطحابهن إلى عيادات الطب النفسي، لتدارك حالاتهن خشية أن تتدهور .

يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مصدر طبي في تصريح خاص إلى "الوطن" إصابة عدد من طالبات المدرسة الابتدائية التي تدرس بها المغتصبة الأخيرة بحالات فوبيا الرهبة والخوف من مسمى "الذئب البشري"، مؤكدا خضوعهن حاليا للعلاج، وذلك نتيجة إشاعة ترددها طالبات يكبرنهن سنا عن وقوع زميلتهن فريسة لذئب بشري وأكله نصف جسدها، حيث تخيلن مظهر الذئب البشري بإنسان يكسو جسمه الشعر.

وقال مصدر في شرطة جدة في تصريح خاص إلى "الوطن" "على الرغم من وجود العديد من الأدلة والقرائن التي تم تحريزها لدى البحث الجنائي في جدة والتي تثبت تورط الموقوف على ذمة قضية اغتصاب الفتيات القاصرات، إلا أنه يصر على إنكاره ارتكاب أية جريمة من الجرائم الموجهة إليه"، مشيرا إلى ظهور 3 ضحايا سعوديات تراوح أعمارهن ما بين 6 و9 أعوام قد اغتصبهن الجاني قبل عام ونصف العام ليصل عدد المغتصبات إلى 16 ضحية، مفيدا بأن عائلاتهن يرفضن التبليغ بشكل رسمي خشية إلحاق الضرر بهن بسبب التقاليد والأعراف الاجتماعية التي لا ترحم الضحية، لافتا إلى توافد أسر الضحايا إلى مقر احتجاز المشتبه به مطالبين بسرعة القصاص منه .

وأشار المصدر إلى أن مواصفات المتهم المسجون حاليا تنطبق كثيرا على ملفات القضية التي تعمل عليها شرطة جدة منذ 4 سنوات، حينما ارتكب أولى جرائمه عام 1429هـ باستدراجه فتاة لم يتجاوز عمرها التاسعة من قاعة عرس أقنعها حينها بتوصيل أغراض تخص أم العروس، مضيفا "حين اقتربت من سيارته خطفها واغتصبها في منزله الكائن بحي الأجاويد"، مبينا أنه واصل جرائمه حتى عام 1432هـ بخطف آخر ضحاياه.

وتوقع المصدر أن يقدم الجاني إلى المحاكمة، ولا سيما أنه يجري حالياً التحقيق معه في دائرة العرض والأخلاق بهيئة التحقيق والادعاء، لافتا إلى التزامه الهدوء، مضيفا "إنه يتأثر بشدة عند سماع صوت أبنائه في الجوال"، مشيرا إلى عرضه على طبيب نفسي، حيث أفاد بأنه يعاني من سلوك إجرامي مرتبك وغامض، ذاكرا أن وفدا من جمعية حقوق الإنسان زاره، لكنه أنكر أمامهم التهم الموجهة إليه.

من جهة أخرى، أفاد مصدر مسؤول في إدارة تعليم جدة في تصريح خاص إلى "الوطن"، بأن المعلم الموقوف لم ترصد عليه أية تجاوزات خلال فترة عمله في التعليم ولم يتلق قسم الشكاوى أية شكوى ضده، ولم تسجل عليه أية ملاحظات أو مخالفات، وأن إدارة المدرسة علمت بالقبض عليه من قبل شرطة جدة مؤكدة استمرار غيابه، مضيفا" أن إدارة تعليم جدة غير معنية بمجريات التحقيق فيما نسب للمعلم خارج إدارتها من جرائم ولا يعنيها إدانته أو تبرئته."

حقوق الإنسان تطالب بزيادة مكافآت طلاب الجامعات 50 ٪

المصدر: جريدة شمس الجمعة15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م العدد 1983
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=137136

الرياض. علي بلال
أيدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مقترح مجلس الشورى بزيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية بنسبة 30 % من مكافآتهم الحالية التي رفعت «مايو 2010» إلى مجلس الوزراء للدراسة والإقرار.
وأكد نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان لـ«شمس» أن زيادة مكافأة الطلاب والطالبات بنسبة 30 إلى 50 % ستساعدهم على مواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، مشيرا إلى أن حاجات الطلاب تختلف حاليا عما كانت عليه قبل أعوام.
وقال الخثلان «نحن نؤيد الزيادة، خصوصا وأننا نرى ارتفاع المستوى المعيشي وتكاليفها، والمكافآت التي تصرف لهم حاليا غير كافية لمصروف الطالب نفسه فضلا عن بعض الطلاب الذين يستقطعون جزءا من مكافآتهم لسداد حاجات أسرهم، فلذلك نحن نؤيد هذه الدعوة».
وأشار نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى وجود فئة محرومة بشكل غير عادل من طلاب وطالبات كليات المجتمع على مستوى المملكة «هم بعشرات الآلاف، وهؤلاء لا يحصلون على أي مكافآت وهم أحق بها بالنسبة إلى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ونحن دائما ندعو إلى أن تصرف لهم مكافأة مثلهم مثل طلاب وطالبات أي جامعة من الجامعات السعودية الأخرى».
وأضاف «هذه فرصة لنعيد فيها التأكيد بضرورة صرف مكافآت لطلاب كليات المجتمع في جميع جامعات المملكة أسوة بغيرهم من الطلاب والطالبات».
إلى ذلك، أكدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى، أن مقترح زيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة بنسبة 30 % من مكافآتهم الحالية رفعت للمقام السامي ولم يتم إقرارها حتى الآن.
وقال عضو اللجنة وصاحب المقترح الدكتور أحمد الزيلعي، إن أي مقترح أو معاملة ترفع إلى مجلس الوزراء لا تتم متابعتها، مشيرا إلى أن أي عضو بالمجلس لديه توصية أو مقترح يناقش من خلال الجلسات التي يعقدها المجلس برئاسة رئيس المجلس بعد دراستها والموافقة عليها ترفع من قبل مجلس الشورى للمقام السامي لدراستها وإقرارها.
ودعا إلى متابعة المقترح وإثارته مع طلاب وطالبات الجامعات أصحاب الشأن والمسؤولين في حقوق الإنسان.
من جهة أخرى، نفى عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتور خليل البراهيم، علمه بالإجراءات التي اتخذت حيال مقترح زيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة بنسبة 30 % «لن نتابع أي مقترح أو معاملة إذا رفعت إلى مجلس الوزراء، أما أن تشكل لها لجان أو تحفظ فهذه هي الإجراءات المتخذة عادة».
وأوضح البراهيم أن إصدار قرار من مجلس الوزراء بخصوص المقترح مرتبط بموافقة المقام السامي.
وكان مجلس الشورى وافق العام الماضي على توصية قدمها عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور أحمد الزيلعي والخاصة بزيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة 30 % من مكافآتهم الحالية.
وبرر الزيلعي توصيته بالأمر الملكي الخاص الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيادة الرواتب بنسبة 15 % عند توليه مقاليد الحكم في البلاد، إضافة إلى بدل غلاء المعيشة الذي لم يشمل الطلاب، مبينا أن هناك بعض الطلاب يعيلون أسرهم من خلال المكافأة التي يحصلون عليها.
كما أتت موافقة المجلس بعد الاستماع إلى رد لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي على التوصية الذي نص على أن الجامعات السعودية تقدم مكافأة تصل إلى 850 ريالا للتخصصات الأدبية، وألف ريال لطلاب التخصصات العلمية، وأن الجامعات تقدم مكافأة قدرها ألف ريال للطلاب المتفوقين في العام الدراسي، كما أنها تقدم مكافأة قدرها ثلاثة آلاف ريال لطلاب الماجستير وأربعة آلاف ريال لطلاب الدكتوراه

جامعة تبوك توقّع 13 اتفاقاً عالمياً

المصدر: جريدة الحياة الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278871

تبوك - «الحياة»

واتفقت جامعة تبوك مع جامعة سدني في استراليا في مجال الترخيص والتوريد والتشغيل والصيانة، والتدريب لبنك الأسئلة المعد، والمعلوماتي «كومباس»، وجامعة كوينز لاند في أستراليا في مراجعة وتقويم وتطوير المناهج والخطة الدراسية، وتأكيد الجودة لكلية الطب في جامعة تبوك، وجامعة موناش في أستراليا في تطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب، وجامعة كوكمين في كوريا الجنوبية في مجال التبادل الطلابي، وإجراء أبحاث مشتركة، وتبادل أعضاء هيئة التدريس وعقد دورات وندوات من الجانبين، وتجهيز معمل النانوتكنولوجي.

وشملت الاتفاقات التعاون مع جامعة كولون في ألمانيا في مجال التعاون العلمي والأكاديمي، وإنشاء معامل للتعليم الخاص وجامعة، لويزفيل في أميركا في بناء وتطوير معامل الربوت في جامعة تبوك، وجامعة التكنولوجيا الكيميائية وعلم المواد المعدنية في بلغاريا في مجال استخدام مركبات النانو في إنتاج مطاط واقٍ للمعادن، وجامعة فالنسيا في اسبانيا للعمل على إقامة إدارة النفايات الطبية في مدينة تبوك وجامعة فرات في تركيا في تصميم وتوصيف الأجهزة البيوسنور، وجامعة نابولي في إيطاليا في استخدام تكنولوجيا النانو للكشف عن نظام نوفر فوتون، وجامعة حاجة تبة في تركيا في مجال عقد أبحاث على تأثير فيتامين D على مرضى الربو.

واتفقت مع جامعة وارلكو للتكنولوجيا في بولندا في مجال عقد بحث لرفع تركيز خام الفوسفات باستخدام النانوتكنولوجي، وجامعة توسو كوبا في اليابان في مجال مسح صيدلاني لبعض النباتات التي لها نشاط علاجي لمرضى السكري.

وعقدت الجامعة شراكات مجتمعية مثمرة وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدة قطاعات حكومية وجمعيات خيرية في المنطقة، منها جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمن العام، وحرس الحدود، ووزارة العمل، والشؤون الاجتماعية، وإنشاء كراسي للأبحاث، منها كرسي الأمير فهد بن سلطان لأبحاث التقنيات المتقدمة في الكشف عن الأمراض ومسبباتها والمساهمة في علاجها، وكرسي الأمير فهد بن سلطان لقضايا الشباب وتنميتهم.

الآباء يبوحون: مغتصب بناتنا عذبهن وأسكرهن وهددهن بالذبح

المصدر: جريدة الوطن الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=58520&CategoryID=3

جدة :سامية العيسى 2011-06-17 1:09 AM

بعد أشهر من الصمت ومداراة المصيبة، باح آباء قاصرات رحن ضحايا لمغتصبهن في جدة، بحكاياتهم مع بناتهم بعد أن عدن مصدومات باكيات إلى أحضانهم. وتفاوت الحال من طفلة إلى أخرى بالإجبار على شرب الخمر والتهديد بالقتل أو التعذيب بالضرب. إذ أوضح والد إحدى الضحايا لـ"الوطن" أن الجاني اختطف ابنته قبل عام ونصف العام من أمام أحد المراكز التجارية، ثم ألقى بها في شارع خال من المارة بعد أن فشل في اغتصابها.

كما أفاد بائع بأن الجاني خطف ابنته حينما كانت قادمة من مكة لجدة في غرة رمضان الماضي لشراء بعض المستلزمات، مشيرا إلى أنها تعاني حاليا من أمراض نفسية بعد تلك الواقعة مما أثر على دراستها، مضيفا"أنها أصبحت شاردة الذهن وغير مدركة لما يدور حولها."

وبين إمام مسجد بجنوب جدة أن ابنته اختطفت لمدة يومين من ساحة المنزل، وأن الجاني عرضها لأصناف عدة من التعذيب وسقاها خمرا، مطالبا بسرعة القصاص منه، واصفا إياه بالوحش الذي يجب التخلص منه.

ولم تكن قصة خطف ابنة إمام المسجد أقل صعوبة من اختطاف طفلة مخيم الربيع، حيث استدرجها من الملاهي واغتصبها داخل دورات المياه .

ويروي خال أخرى، يدعى محمد، أن ابنة أخته البالغة " 7 سنوات "اختطفت من أمام قصر أفراح في جنوب جدة وأن الجاني كبلها ووضعها تحت الكرسي الأمامي للسيارة، وهدد بذبحها عندما حاولت الاستنجاد بمن حولها، لافتا إلى تعرضها للضرب المبرح من المغتصب على الرغم من توسلها له بأن يتركها وشأنها، موضحا أنه ربطها في سلم داخلي في بيته لمدة تزيد على 16 ساعة.

كشف آباء بعض الفتيات اللاتي اختطفهن "ذئب جدة البشري" استخدامه طرقا مختلفة في تعذيب بناتهم، خصوصا في حال عدم تمكنه من اغتصابهن، حيث كان يمارس معهن اللواط ومن ثم يلقيهن في أماكن متفرقة.

وأوضح والد إحدى الضحايا "باكستاني الجنسية" أن الجاني اختطف ابنته قبل عام ونصف العام من أمام أحد المراكز التجارية، ثم ألقى بها في شارع خال من المارة بعد أن فشل في اغتصابها.

وأفاد بائع "يمني" أن الجاني خطف ابنته البالغة" 9 سنوات" حينما كانت قادمة من مكة لجدة في غرة رمضان الماضي لشراء بعض المستلزمات، مشيرا إلى أنها تعاني حاليا من أمراض نفسية بعد تلك الواقعة مما أثر على دراستها، مضيفا" أنها أصبحت شاردة الذهن وغير مدركة لما يدور حولها"، رغم أنها كانت متفوقة دراسيا، وأصبحت تخشى من أقاربها، مطالبا الجهات المسؤولة بسرعة إنهاء إجراءات نقل كفالته، ليتمكن من السفر بها لليمن لإكمال علاجها.

وبين إمام مسجد بجنوب جدة أن ابنته اختطفت لمدة يومين من ساحة المنزل الذي يقطنه داخل المسجد الذي يعمل به، موضحا أنها تعرضت لأصناف عدة من التعذيب وسقاها خمرا، مضيفا أنها تعرفت عليه وعلى منزله، مطالبا بسرعة القصاص منه واصفا إياه بالوحش الذي يجب التخلص منه.

ولم تكن قصة خطف ابنة إمام المسجد أقل صعوبة من اختطاف طفلة مخيم الربيع، حيث استدرجها من الملاهي واغتصبها داخل دورات المياه .

ويروي خال إحدى الضحايا يدعى محمد، أن ابنة أخته البالغة" 7 سنوات" اختطفت من أمام قصر أفراح في جنوب جدة وأن الجاني كبلها ووضعها تحت الكرسي الأمامي للسيارة، وهدد بذبحها عندما حاولت الاستنجاد بمن حولها، لافتا إلى تعرضها للضرب المبرح من المغتصب على الرغم من توسلها إليه بأن يتركها وشأنها، موضحا بأنه ربطها في سلم داخلي في بيته لمدة تزيد على 16 ساعة. ولم تقتصر آثار جرائم مغتصب الفتيات على الضحايا وأسرهن بل طالت

المراكز التجارية، حيث أحجمت بعض العائلات عن ارتيادها خشية وقوع أطفالها فريسة لذئاب بشرية أخرى .
وأكد مدير أحد المراكز التجارية بجدة محمد صادق المدني في تصريح إلى "الوطن" تأثر المركز من جرائم الموقوف على ذمة قضية الفتيات القاصرات، حيث قل عدد العائلات قياسا بالأوقات السابقة، مشيرا إلى أن المركز شرع في اتخاذ تدابير أمنية جديدة لإعطاء الثقة والأمان للمتسوقين، مضيفا "زدنا أعداد حراس الأمن في جميع مرافق المركز، وكذلك كاميرات المراقبة، خصوصا في الطرقات والحمامات وأماكن انتظار السيارات"، موضحا أن هناك تعليمات مشددة للحراس بسرعة الإبلاغ عن أي سلوك غريب يصدر من مرتادي المركز.
يأتي ذلك في الوقت الذي كشف فيه مصدر في شرطة جدة في تصريح خاص إلى "الوطن" أن المشتبه به في اغتصاب 16 فتاة قاصرة كان يسلك طرقا غير آهلة بالسكان بعد اصطياد ضحيته، مشيرا إلى أنه كان يسير في الشوارع الخلفية لإسكان مشروع حي الأمير فواز، ويعمد إلى تغيير ملابسه وتبديل لون شماغه من الأبيض إلى الأحمر بعد ارتكاب فعلته حتى لا تستطيع الضحية التعرف عليه بعد ذلك، مفيدا بأنه يمتنع عن الكلام أحيانا، وغير متجاوب مع جهات التحقيق.
وأوضح المصدر أن شرطة جدة قد أوقعت به من خلال خطة أمنية محكمة، وذلك بعد ورود بلاغات بأوصافه وسبل ارتكابه للجرائم، مشيرا إلى أن مدير شرطة جدة اللواء علي بن محمد السعدي الغامدي أصدر أوامره بتكثيف البحث عنه وسرعة القبض عليه، وذلك بنشر مخبرين سريين بإشراف مدير شعبة التحريات والبحث العميد محمد الخماش، إلى جانب فريق للتحري السري الميداني من ضباط البحث الجنائي بقيادة المقدم عيضة صالح المالكي وبمشاركة الفرقة الميدانية بقيادة الرائد سلطان محمد المالكي، حيث تمكن الفريق من التوصل إليه في منزله الكائن بحي الأجاويد والقبض عليه .
وبين أن رجال البحث جمعوا صورا له من كاميرات المراكز التجارية والمستشفيات ومراكز التسوق التي رصدت تحركاته، مضيفا أنها تطابقت مع أوصاف الشخص الموقوف، مشيرا إلى أنه حاول التخفي حينما شعر بمراقبته بحلقه شعره وإخفائه سيارته في منزل مهجور بالرياض وشراء سيارة جديدة، لكن الجهود تكللت بالقبض عليه .
من جهة أخرى، نفى المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور حسين الشريف ترافع الجمعية عن الجاني أو تقديم أية مساعدة له، موضحا أن الجمعية ستشكل فريقا حقوقيا للدفاع عن حقوق الفتيات أمام محاكم جدة وتقدم لهن وذويهن الدعم النفسي.
من جانبه، ذكر العضو المكلف بمتابعة قضايا القاصرات بجمعية حقوق الإنسان معتوق الشريف أن فقدان التواصل بين الشرطة وأسر الضحايا أنشأ فجوة بين الطرفين، موضحا أن فريقا من القانونيين يستعدون لرفع دعاوى قضائية ضد المتهم، لافتا إلى تكليف فريق مكون من اختصاصيين في الطب النفسي وعلم الاجتماع لمتابعة أسر المغتصبات، مبينا أن أغلبها تعاني من الفقر وتحتاج للمساعدة.
وأكد عضو مجلس الشورى رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور مشعل العلي في تصريح إلى " الوطن" أن هذه الجريمة هزت المجتمع السعودي مستنكرا التصرفات الشائنة التي قام بها الجاني ضد القاصرات، واصفا إياه بأنه ذئب بشري، مطالبا بإلقاء الضوء على تلك الجريمة والتحذير منها حتى لا تتكرر، مشددا على أهمية الحفاظ على الأطفال لأنهم مستقبل الأمة وعمادها المرتجى ومداد قوتها، مؤكدا أن رعايتهم وحمايتهم أمانة عظمى في أعناقنا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جدة: أولياء أمور القاصرات يرفعون قضية لـالعدل للمطالبة بالقصاص شرعا

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م العدد6457
http://www.aleqt.com/2011/06/17/article_549816.html

يحيى الحجيري من جدة

أبلغ "الاقتصادية" أحد أولياء أمور القاصرات اللاتي تعرضن للاغتصاب من قبل جاني قاصرات جدة بأنهم سيرفعون غدا السبت بصدد قضية جنائية لوزارة العدل للمطالبة بالقصاص شرعا من الجاني وذلك بدعم من حقوقيين ومحامين تبرعوا لمساعدة أولياء أمور القاصرات لإحالة الجاني للقضاء سريعا ومحاكمته بشكل عاجل، فيما أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بأن المخاطبات التي جرت مع الجهات الحكومية اتضح افتقارها للمعلومات عن الجاني وعدم تقديم أي مساعدة لأسر الضحايا .

وأوضح ولي أمر إحدى القاصرات أن اكتشاف الجاني وظهوره بعد ثلاث سنوات جاء بعد تنفيذ عمليته التي نفذها لابنته بعد اختطافها من قاعة أفراح جنوبي جدة قبل 10 أيام وأجبرها على التدخين معه وتعليمها أمورا سيئة إجباريا وضربها حال عدم تنفيذها تعليماته، وأن ابنته هي التي أرشدت الجهات الأمنية إلى منزله الواقع في حي قويزة الشعبي شرقي جدة وليس جنوبي جدة .

وقال إن إصراره على تنفيذ عملياته يأتي بعد هروبه عن الأنظار وعودته مرة أخرى، وإن سجنه في السجن العام لا يجدي بشيء سوى التباطؤ في تنفيذ الحكم الشرعي والذي نطالب به كأولياء أمور للقاصرات اللاتي تعرضن للاغتصاب من قبل المجرم الذي سيلاقي عقابه .

ويخضع الجاني حاليا لتحقيقات مكثفة في هيئة التحقيق والادعاء العام ووفقا لمصادر فإنه من المحتمل أن يحال للمحكمة العامة خلال اليومين المقبلين وذلك فور انتهاء التحقيقات من قبل محققي هيئة التحقيق .

من جهة أخرى أوضح الدكتور حسين الشريف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن جهات حقوقية ومحامين تحركوا لجمع المعلومات عن الجاني، وقال: تعمل الجمعية حاليا على التواصل مع شرطة جدة لجمع المعلومات التي تدين الجاني وذلك للوقوف مع أسر الضحايا ومساندتهم قانونيا، وأن المخاطبات التي جرت خلال اليومين الماضيين اتضح فيها عدم تحرك الجهات الحكومية في تقديم المساعدات والافتقار إلى المعلومات، وأن الجهات التي تمت مخاطبتها أبدت استعدادها الكامل لتقديم كل ما يفيد في إدانة الجاني ومساعدة الأسر .

وبين الشريف أن الجمعية السعودية لرعاية الطفولة شكلت خمس لجان، لجنة قانونية وتأهيلية وتربوية وتواصل مجتمعي وإعلامية للتواصل مع أسر الضحايا ودعمهم قانونيا وتأهيلهم نفسيا واجتماعيا واستنهاضهم في المجتمع.

ظل مسجوناً أكثر من عام لمخالفته وزواجه من مواطنة دون تصريح

إطلاق سراح اليمني الموقوف بالطائف وتسليمه لـ"الجوازات"

المصدر : صحيفة سبق الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=25732

فهد العتيبي - سبق - الطائف: صدرت توجيهات نائب وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز بإطلاق سراح "وافد يمني" ظل موقوفاً بأحد مراكز الشرطة بالطائف عاماً وأربعة أشهر بأمر من هيئة التحقيق والادعاء العام، فيما نص التوجيه على تسليمه لـ"الجوازات" في غضون الأيام القادمة؛ لإنهاء إجراءات ترحيله عن البلاد.

وقد جاء ذلك استجابة لما نشرته "سبق" بعد أن مدَّدت هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة الطائف إيقافه دون البت في أمره بسبب تخلفه عن النظام وزواجه من "مواطنة"، هي في الأصل ابنة عمه، دون تصريح نظامي يسمح له بذلك، فيما كان ذلك الوافد قد حاول الانتحار داخل غرفة التوقيف.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن طريق ممثلها بالطائف عادل بن تركي الثبيتي قد زارت الموقوف اليمني بمركز شرطة الحوية شمال الطائف، واطمأنت على وضعه الصحي، واطلعت على مجريات القضية المسجَّلة بحقه وأسباب التوقيف إلى حين صدور توجيه نائب وزير الداخلية.

وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني قد كلف ممثلي الجمعية بالطائف بالوقوف على وضع هذا الوافد، وإعداد تقرير مفصَّل من قِبله، ورفعه لرئاسة الجمعية؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة والوصول لمعاقبة المتسبب في استيقافه هذه المدة دون مستند نظامي.

وكان الوافد اليمني "خ.ع.ي"، المقيم بصفة غير نظامية، قد تزوّج من ابنة عمه "المتجنس"، وأنجب منها بنتاً، وظل كذلك إلى أن تعرّض منزله في الحوية شمال الطائف لإطلاق نار من عَمّ آخر له "ليس والد زوجته"؛ ما دفعه إلى أن قدَّم بلاغاً ضده لمركز شرطة الحوية بالطائف، أفاد فيه بأن منزله تعرَّض لإطلاق نار في ساعة متأخرة من الليل، وذلك في شهر ربيع الآخر من العام الماضي.

إلى ذلك جرى استدعاء عمه المتهم، وأثناء التحقيق مع المبلِّغ اتضح أنه من المقيمين بصورة غير نظامية في البلاد، وأنه متزوج من "مواطنة سعودية"، وأنجب منها بنتاً، وأن العقد بينهما مخالف وصوري، ولم يستند إلى تصريح نظامي، وأنه غير رسمي على الرغم من أنه مكتمل الشهود؛ ما دفع المحققين بمركز شرطة الحوية إلى إحالة القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام؛ من أجل البت فيها، التي قررت استيقافه بالمركز، واستمر ذلك قرابة ثلاثة أشهر، إلى أن أُحيل للمحكمة، ووجّه القاضي بأن ما يتعلق بعقد النكاح ليس من خصوصيات المحكمة، وأنه من اختصاص وزارة الداخلية. إثر ذلك تمت إعادته مرة ثانية لمركز الشرطة، ومنه لهيئة التحقيق والادعاء العام، وبدورها وجّهت مرة أخرى بتمديد استيقافه حتى مضى عليه أكثر من عام وهو موقوف داخل غرفة مركز شرطة الحوية بانتظار البت في قضيته وفقاً لأوامر هيئة التحقيق والادعاء العام؛ باعتبار أنها هي التي أوقفته طوال الفترة السابقة.

وكشفت مصادر أن الموقوف كان قد حاول الانتحار داخل غرفة توقيف مركز شرطة الحوية، ولكن تمت السيطرة على ذلك، وأن عدم حمله إقامة ليس جريمة تستوجب الإيقاف، وعقابها الترحيل، بخلاف عدم تقيده بالتصريح النظامي للزواج، الذي هو من اختصاص وزارة الداخلية

جامعة تبوك تتعاون مع الجامعات العالمية

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م العدد14141
http://www.al-jazirah.com/20110617/ln48.htm

تبوك - واس

حرصت جامعة تبوك على تطوير قدراتها التعليمية من خلال الشراكات العلمية مع ثلاث عشرة جامعة عالمية ومنها جامعة سدني في استراليا في مجال الترخيص والتوريد والتشغيل والصيانة والتدريب لبنك الأسئلة المعد والمطور من قبل جامعة سدني، إضافة إلى النظام المعلوماتي «كومباس»، وجامعة كوينز لاند بأستراليا في مراجعة وتقييم وتطوير المناهج والخطة الدراسية وتوكيد الجودة لكلية الطب بجامعة تبوك وجامعة موناش بأستراليا في موضوع تطوير مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب والكليات الصحية الأخرى وجامعة كوكمين بكوريا الجنوبية في مجال التبادل الطلابي وإجراء أبحاث مشتركة وتبادل أعضاء هيئة التدريس وعقد دورات وندوات من الجانبين وتجهيز معمل النانوتكنولوجي وجامعة كولون في ألمانيا في مجال التعاون العلمي والأكاديمي، إلى جانب إنشاء معامل للتعليم الخاص وجامعة لويزفيل في أمريكا في بناء وتطوير معامل الربوت وجامعة التكنولوجيا الكيميائية وعلم المواد المعدنية في بلغاريا في مجال استخدام مركبات النانو في إنتاج مطاط واق للمعادن، وجامعة نابولي في إيطاليا في استخدام تكنولوجيا النانو للكشف عن نظام نوفر فوتون.

وعقدت الجامعة شراكات مجتمعية مثمرة وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدة قطاعات حكومية وجمعيات خيرية بالمنطقة، ومنها مذكرة تفاهم مع كل من جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والرئاسة العمة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأمن العام وحرس الحدود ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية.

بالإضافة إلى إنشاء الجامعة كراسي للأبحاث ومنها كرسي الأمير فهد بن سلطان لأبحاث التقنيات المتقدمة في الكشف عن الأمراض ومسبباتها والمساهمة في علاجها وكرسي الأمير فهد بن سلطان لقضايا الشباب وتنميتهم وأيضاً مركز أبحاث شبكات الاستشعار والأنظمة الخلوية الذي جاء إنشائه ليسهم في تطوير قاعدة للأبحاث في العلوم والهندسة والتقنية المتقدمة في مجالات الأنظمة الخلوية وشبكات الاستشعار والتحسس بجامعة تبوك ويطمح أن يكون المركز رائداً ومتميزاً في ابحاث وتطوير الاتصالات اللاسلكية في منطقة الشرق الأوسط.

أكد أن عضو شرف معروفاً لجأ إليهم بحثاً عن حقوقه

مفلح القحطاني: لعب المباريات عصراً يتعارض مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م - العدد 15698
http://www.alriyadh.com/2011/06/17/article642580.html

الرياض – عبدالوهاب الوهيب

الرياضة أصبحت حاضراً صناعة لذا لم تعد متابعتها مقتصرة فقط على الرياضيين، فهناك آخرون ليسوا في الوسط الرياضي وأصحاب مسؤوليات ومهام بعيدة عن الرياضة، لكنهم يعشقونها سواءً حديثاً أو منذ فترة طويلة .

الوجه الآخر الرياضي لغير الرياضيين تقدمه "دنيا الرياضة" عبر هذه الزاوية التي تبحث عن المختصر الرياضي المفيد في حياتهم وضيفنا اليوم هو رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني :

آمل أن لا ينسى اللاعبون المشاهير مسؤوليتهم الاجتماعية

عدم الاعتراف بوظيفة اللاعب هدر لحقوقه.. وأطالب بمحاكم رياضية آمل أن لا ينسى اللاعبون المشاهير مسؤوليتهم الاجتماعية

*في ظل المشاكل والشكاوى المتلاحقة والتي تفشت في الوسط الرياضي ومع إطلاق المحاكم الخاصة بالأسرة هل يمكن إيجاد محكمة رياضية وفق أحكام الشريعة تختص بالمخالفات الرياضية بأنواعها ؟

-هذا أمر ممكن بل وتدعو الحاجة إليه في الوقت الراهن فلم تعد الرياضة أمرا ترفيهيا فقط بل أصبحت احد المجالات الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي يمكن من خلالها ضمان الحق في العمل لآلاف الأشخاص وكذلك يتم من خلالها نشر السلوك والقدوة الحسنة لجيل الشباب مما يتطلب ان تكون هناك جهات قضائية متخصصة تزود بعناصر مؤهلة في الشريعة والقانون للفصل في الخلافات التي تنشأ في المجال الرياضي بما يحقق العدالة ويقضي على الإشكالات القائمة حاليا والتي تتسبب فيها بعض اللجان التي تكلف بالبت في تلك النزاعات خاصة وان العقود التي توقع بين الأندية واللاعبين لا تخضع للقضاء العمالي .

*وهل سيكون قرار مثل هذا كافياً للحد من تلك الظاهرة؟

-إذا تحققت لها الاستقلالية وضمنت العدالة فسيكون لها دور هام في الحد من الكثير من تلك الإشكاليات .

*في وقت سابق طالبت بوضع حد للتجاوزات في تشغيل العمال الأجانب لساعات عمل أكثر من المنصوص عليها نظاماً فهل ينطبق ما ذكرته على لاعبي الكرة الأجانب؟

-الإنسان هو الإنسان وبالتالي فيجب عدم تعريض أي إنسان لاعبا كان أو عاملا لأي ظروف بيئية تلحق الأذى بصحته .

*وماذا عن لاعبي الدرجة الأولى والثانية والمناطق والشباب والناشئين الذين يلعبون معظم مبارياتهم في وقت غير مناسب "تبدأ المباراة الساعة 3 ظهراً" ألا يستحقون النظر في حالهم؟

-مطلوب من الرئاسة العامة لرعاية الشباب وضع قواعد واجبة الإتباع في هذا المجال بما يضمن المحافظة على صحة وحقوق الجميع .

*في حوار تليفزيوني سابق أكدت بأن مبدأ "من أين لك هذا" يحمي المال العام ويحقق النزاهة ..!! فهل ترى بأن النزاهة متحققة في رياضتنا؟

-النزاهة والشفافية مطلوبة في أي مجال ولكن ضرورة وجودها في المجال الرياضي من باب أولى .

*هل ترى بأن نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الأندية الرياضية من الممكن أن يعطي نتائج أسرع إذا ما علمنا أن النسبة الأكبر من الشعب السعودي من فئة الشباب؟
-بدون أدنى شك أن نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الأنشطة الرياضية يعد من الوسائل الفعالة والسريعة لنشر هذه الثقافة في الأوساط الشبابية والتي تعد شريحة كبيرة في المملكة ولكن ينبغي اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق ذلك .
*وأنت المهتم بحقوق الإنسان نريد إجابة لسؤال مهم .. لماذا لا يملك لاعب كرة القدم المحترف بطاقة عمل يمارس من خلالها حقوقه كغيره من الموظفين السعوديين مثل المشاركة في الانتخابات البلدية واستئجار سيارة والاقتراض من البنوك؟
-هنا يأتي دور الرئاسة العامة لرعاية الشباب لاقتراح قانون رياضي ينظم حقوق وواجبات اطراف الأنشطة الرياضية ومنهم اللاعبون الذين ينبغي أن تحفظ حقوقهم اثناء وبعد تركهم للنشاط الرياضي .
*وهل يستطيع لاعب كرة القدم الرجوع لكم في حال واجهته مشكلة أو وقع عليه ظلم من ناديه أو أي جهة رسمية أخرى؟
-نعم فهو إنسان ينبغي أن تحمى حقوقه كغيره .
*وهل سبق أن مر عليكم في الجمعية شكوى تتعلق بحقوق إنسانية من رياضي؟
نعم ولكن المتظلم لم يكن لاعبا بل عضو شرف في احد الأندية .
*ما يحدث لبعض الحكام من إهانات وسب وتشهير من بعض منسوبي الأندية والإعلام بماذا تصفه وفق واجبات وأنظمة ومهام الجمعية؟
-حرية الرأي مكفولة للجميع ولكن ينبغي أن تكون تلك الحرية منضبطة ومسؤولة وعندما يتجاوز الانتقاد إلى السب والشتم والقذف فهنا نكون أمام انتهاك لحق الآخر وبالتالي يكون للضحية الحق في المطالبة بإنصافه ممن تجاوز في حقه .
*الرياضة ما نصيبها من وقتك ؟
-للأسف الشديد قليل .
•الاحتراف الرياضي غير الأحوال المعيشية للاعبي كرة القدم من حال إلى حال وجعلهم من أصحاب الملايين وبالتالي ظهر من يقارنهم بكم معشر الأكاديميين وضعف مردود وظائفكم رغم طبيعة عملكم ومعاناتكم الطويلة في الوطن أو خارجه حتى الحصول على الشهادات العليا.. ما تعليقك ؟
-الله يزيدهم من خيره ولكن آمل ألا ينسوا مسؤوليتهم الاجتماعية أما فيما يتعلق بالأكاديميين فلا يجتمع علم ومال إلا في النادر .
*الرياضة الجامعية لم يعد لها تواجد كما كان في السابق خاصة أنها كانت تدعم الأندية والمنتخبات بالنجوم في مختلف الألعاب؟
-في فترة شح الموارد أصابها المرض وعندما تحسنت الأوضاع المالية للجامعات لم تعط الاهتمام اللازم ونأمل أن يصيبها من التطوير نصيب .
*هل ترى بأن الرياضة ثقافة، وإن كانت كذلك فكيف نتعامل مع تلك الثقافة على الوجه الأكمل؟
-يمكن أن يؤسس على الرياضة ثقافة ولكن حتى الآن لم نضع الخطوات الأولى في هذا المجال وبالتالي فالحاجة تدعو إلى وضع آلية واضحة ومستمرة لخلق ثقافة متسامحة .
*إن قيض لك اقتحام المجال الرياضي؛ ما الأمر الذي تحسب له ألف حساب؟
-تحقيق العدالة وحفظ الحقوق .
*بمعيار النسبة المئوية ما نصيب الرياضة من اهتماماتك؟
- 10%
*أي الألوان تراه يشكل الغالبية السائدة في منزلك؟
-يبدو أن اغلب الألوان موجودة .
*هلا شكلت لنا منتخباً من الأكاديميين فربما واجهنا البرازيل في نهائي كأس العالم يوما ما ..
-الهجوم يقوده معالي مدير جامعة الملك سعود أما الوسط فيشكل من أكاديميي الكليات الصحية والعلمية أما الدفاع فسيكون من أكاديميي الكليات النظرية أما الحكام فسيكونون من منسوبي كلية الحقوق والعلوم السياسية !!
*متى كانت آخر زيارة لك للملاعب الرياضية؟
-لا أتذكر .
*البطاقة الحمراء في وجه من تشهرها؟
-من ينتهك أو يتجاوز على حقوق الآخرين أو يعطلها .
*ولمن توجه البطاقة الصفراء؟

-من يفسر النظام بالمخالفة للمصلحة العامة .
*لمن توجه الدعوة من الرياضيين لزيارة منزلك؟
-لمن يكون قدوة في أخلاقه ومبادئه وتصرفاته .
*هل سبق وأن أقدمت على عمل وكانت النتيجة "تسلل" بلغة كرة القدم؟
-نعم ننجز بعض الأعمال ثم يتضح أنها من مهام آخرين.

حقوق الإنسان تؤجل ملف القاصرات المغتصبات للأسبوع القادم

المصدر: جريدة الرياض السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م - العدد 15699
http://www.alriyadh.com/2011/06/18/article642915.html

جدة - خالد الدماك

أرجأ أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الحديث عن ملف القاصرات المغتصبات التي انتهكت أعراضهن من أحد الأشخاص في جدة إلى الأسبوع المقبل بسب تأخر اجتماع عضو الجمعية المكلف بملف القاصرات معتوق الشريف مع مدير شرطة جدة في المحافظة إلى اليوم السبت .

حيث عقد اجتماع في مقر الفرع في جدة للأعضاء وتم إقرار عقد لقاء موسع مع المحامين في الخامس عشر من شهر رمضان المقبل ولقاء آخر مع الجمعيات الإنسانية المدنية الذي لم يحدد بعد، كما استعرضوا في الاجتماع الذي ترأسه المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف عددا من الملفات عن أنشطة الفرع في منطقة مكة المكرمة والردود الرسمية التي وصلت للفرع، وتقارير من بعض الأعضاء عن الملفات المسندة إليهم ما تضمنتها من ملاحظات على بعض الجهات الحكومية التي زارها الأعضاء خلال الفترة الماضية، إضافة إلى ملف القاصرات المكلف به عضو الجمعية معتوق الشريف وما خلصت إليه اجتماعاته لتقصي الحقائق حول حالات انتهاك أعراض الفتيات في جدة مع الجهات الحكومية في المحافظة.

تـحـرك للتصدي لاغتصاب القاصرات

المصدر: جريدة عكاظ السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م العدد 3653
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110618/Con20110618427461.htm

معتوق الشريف ـ جدة

يدخل ملف القاصرات المغتصبات مرحلة مهمة في التصدي للمشكلة التي برزت على نطاق ضيق في الفترة الماضية، ومن المقرر أن يلتقي مسؤول في جمعية حقوق الإنسان اليوم مدير شرطة جدة اللواء علي السعدي في خطوة تهدف إلى الانتصار لحقوق المغتصبات وملاحقة المعتدين قانونيا دعما لجهود مؤسسات الدولة. وتخطط جمعية حقوق الإنسان إلى عقد لقاء موسع مع عشرين محاميا قريبا وبث مزيد من التوعية في أوساط المجتمع، ولقاء ثالث مع جمعيات ومنظمات مدنية لخلق آلية تسهم في القضاء على مشكلة اغتصاب القاصرات، وانتهاك أعراض الفتيات في جدة، وبحسب عضو الجمعية معتوق الشريف سيتم تحليل المشكلة وبحث تداعياتها وإعداد دراسات معمقة في شأنها.

لمساعدتهم على مواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة

"حقوق الإنسان" تطالب بزيادة مكافآت طلاب الجامعات50٪

المصدر : صحيفة سبق السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=25740

متابعة – الرياض: أيدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مقترح مجلس الشورى بزيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية بنسبة 30% من مكافآتهم الحالية التي رفعت مايو 2010 إلى مجلس الوزراء للدراسة والإقرار. ووفقا لتقرير أعده الزميل علي بلال ونشرته "شمس"، أكد نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان أن زيادة مكافأة الطلاب والطالبات بنسبة 30 إلى 50 % ستساعدهم على مواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، مشيرا إلى أن حاجات الطلاب تختلف حاليا عما كانت عليه قبل أعوام. ...وقال الخثلان «نحن نؤيد الزيادة، خصوصا وأننا نرى ارتفاع المستوى المعيشي وتكاليفها، والمكافآت التي تصرف لهم حاليا غير كافية لمصروف الطالب نفسه فضلا عن بعض الطلاب الذين يستقطعون جزءا من مكافآتهم لسداد حاجات أسرهم، فلذلك نحن نؤيد هذه الدعوة».

وأشار نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى وجود فئة محرومة بشكل غير عادل من طلاب وطالبات كليات المجتمع على مستوى المملكة «هم بعشرات الآلاف، وهؤلاء لا يحصلون على أي مكافآت وهم أحق بها بالنسبة إلى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ونحن دائما ندعو إلى أن تصرف لهم مكافأة مثلهم مثل طلاب وطالبات أي جامعة من الجامعات السعودية الأخرى»....وأضاف «هذه فرصة لنعيد فيها التأكيد بضرورة صرف مكافآت لطلاب كليات المجتمع في جميع جامعات المملكة أسوة بغيرهم من الطلاب والطالبات». ....إلى ذلك، أكدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى، أن مقترح زيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة بنسبة 30 % من مكافآتهم الحالية رفعت للمقام السامي ولم يتم إقرارها حتى الآن. ....وقال عضو اللجنة وصاحب المقترح الدكتور أحمد الزيلعي، إن أي مقترح أو معاملة ترفع إلى مجلس الوزراء لا تتم متابعتها، مشيرا إلى أن أي عضو بالمجلس لديه توصية أو مقترح يناقش من خلال الجلسات التي يعقدها المجلس برئاسة رئيس المجلس بعد دراستها والموافقة عليها ترفع من قبل مجلس الشورى للمقام السامي لدراستها وإقرارها. ....ودعا إلى متابعة المقترح وإثارته مع طلاب وطالبات الجامعات أصحاب الشأن والمسؤولين في حقوق الإنسان. ....من جهة أخرى، نفى عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى الدكتور خليل البراهيم، علمه بالإجراءات التي اتخذت حيال مقترح زيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة بنسبة 30 % «لن نتابع أي مقترح أو معاملة إذا رفعت إلى مجلس الوزراء، أما أن تشكل لها لجان أو تحفظ فهذه هي الإجراءات المتخذة عادة»...وأوضح البراهيم أن إصدار قرار من مجلس الوزراء بخصوص المقترح مرتبط بموافقة المقام السامي....وكان مجلس الشورى وافق العام الماضي على توصية قدمها عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور أحمد الزيلعي والخاصة بزيادة مكافأة طلاب وطالبات الجامعات السعودية في المملكة 30 % من مكافآتهم الحالية....وبرر الزيلعي توصيته بالأمر الملكي الخاص الذي وجه به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيادة الرواتب بنسبة 15 % عند توليه مقاليد الحكم في البلاد، إضافة إلى بدل غلاء المعيشة الذي لم يشمل الطلاب، مبينا أن هناك بعض الطلاب يعيلون أسرهم من خلال المكافأة التي يحصلون عليها.

كما أتت موافقة المجلس بعد الاستماع إلى رد لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي على التوصية الذي نص على أن الجامعات السعودية تقدم مكافأة تصل إلى 850 ريالا للتخصصات الأدبية، وألف ريال لطلاب التخصصات العلمية، وأن الجامعات تقدم مكافأة قدرها ألف ريال للطلاب المتفوقين في العام الدراسي، كما أنها تقدم مكافأة قدرها ثلاثة آلاف ريال لطلاب الماجستير وأربعة آلاف ريال لطلاب الدكتوراه .

45 متسولاً يمنياً عالقون بمكتب متابعة الطائف في انتظار الجوازات.. لليوم الثالث

المصدر: جريدة المدينة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م العدد 17586
http://al-madina.com/node/310329

عواض الخديدي - الطائف

لليوم الثالث على التوالي لا يزال 45 متسولاً يمنياً بينهم 23 طفلاً عالقين بمكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف تحت حراسة أمنية كبيرة بعد أن واصلت جوازات محافظة الطائف رفضها لاستلامهم، وطلبت ضرورة تسليمهم لإدارة الوافدين، وحولت مكتب المتابعة الاجتماعية إلى مركز إيواء للمتسولين الأجانب المقبوض عليهم.

يأتي ذلك في الوقت الذي يعاني فيه مكتب المتابعة الاجتماعية أزمة كبيرة في عملية تأمين الإعاشة للمقبوض عليهم من المتسولين ومستلزمات الأطفال من حليب وغيرها، مما دفع بالقائمين على المكتب إلى تأمينها على حسابهم الخاص.

وقال مدير مكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف جبر الجعيد أنه تم الرفع لمحافظ الطائف بما حدث حول المتسولين المقبوض عليهم ورفض جوازات الطائف استلامهم، وقال: لا زلنا ننتظر التوجيه حيال وضع المقبوض عليهم، مضيفا: إننا نعاني أزمة كبيرة في الإعاشة بسبب بقاءهم طوال تلك المدة، مما دفع بنا إلى تأمينها على حسابنا الشخصي، وأن دور المكتب معني بالمتسولين السعوديين فقط، أما الأجانب فهو من اختصاص الجوازات مستغرباً في الوقت ذاته تعنت الجوازات ورفضها استلامهم. وفي سياق متصل شدد ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف عادل بن تركي الثبيتي على ضرورة قيام الجهات المعنية بدورها على أكمل وجه وعدم التنصل من المسؤولية، مشيرا في الوقت ذاته أن الجمعية رصدت وضع المتسولين الأجانب المقبوض عليهم، وسيتم إعداد تقرير مفصل عن وضعهم وسيتم رفعه لرئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح القحطاني للتوجيه بما يراه مناسبا حيال ذلك.

وكانت حملة أمنية قادتها قوة المهمات والواجبات الخاصة بالطائف وبمشاركة مكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف ألقت القبض على أكثر من 50 متسولا في مواقع مختلفة من المحافظة بينهم 45 متسولا ومتسولة يمنيين، فيما لم تشارك جوازات الطائف في الحملة الأمنية على الرغم من إبلاغهم عن طريق غرفة العمليات المشتركة.

فيما كان مدير جوازات الطائف العقيد معيش الطلحي، قد ذكر في تصريح سابق (للمدينة) أنه لم يتم طلب مندوب من الجوازات للمشاركة في الحملة، مبينا أن استلام متسولين أجانب من مكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف في فترات سابقة هي من باب التعاون.

أمضوا 72 ساعة داخل مكتب المُتابعة الاجتماعية
أزمة 50 متسوِّلاً يمنياً بالطائف تنتظر توجيه الفيصل

المصدر : صحيفة سبق السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.sabq.org/sabq/wap/user/news.do?section=5&id=25776

فهد العتيبي - سبق - الطائف: قضى 50 مُتسلّلاً يمنيّاً أكثر من 72 ساعة بداخل مكتب المُتابعة الاجتماعية بالطائف بعد ضبطهم يمتهنون التسوُّل وجمع الأموال، فيما رفضت الجوازات استلامهم بدون توضيح الأسباب، وأوضح أحد مسؤوليها أن مشاركتهم في الحملة إن كانت فهي من باب التعاون فقط.

وقال مُدير مكتب المُتابعة الاجتماعية بالطائف جبر الجعيد في تصريح خاص لـ "سبق": "ننتظر التوجيه من الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة؛ لأن التعليمات لا تسمح بالإبقاء عليهم لدينا إطلاقاً، ونحن لسنا معنيين بهذا الأمر؛ باعتبار أنه شأن يخص الجوازات بالذات، ولا أعلم ما هي أسباب الجوازات في رفضها استلامهم".

وأكّد الجعيد أن هناك توجيهات من مقام وزارة الداخلية ومن إمارة منطقة مكة المكرمة تقضي على الجوازات باستلام المجهولين والمتسوّلين المقبوض عليهم على مدار الساعة؛ لأنهم مسؤولون عن ذلك.

وكشف عن أنهم ينفقون من جيوبهم الخاصة على الفئة المحتجزة لديهم، مؤكّداً أن مكتبهم ليس مكاناً للإيواء، ولا توجد لديهم إعاشة، مُشيراً إلى فرض حراسات أمنية عليهم من قبل قوة المهمات والواجبات الخاصة بالشرطة .

وذكر أن مندوباً يُمثّل جهة عُليا وقف على الوضع وتباحث الأمر معه، وأكّد أنه سيرفع لمرجعه للبتّ في الأمر واتخاذ الإجراءات حيال المتسبّب.

ومن جانبه قال مُمثل جمعية حقوق الإنسان بالطائف عادل بن تركي الثبيتي: "يجب على الجهات المختصة القيام بواجبها المُناط بها على الصورة المطلوبة، وعدم التنصّل من المسؤولية بما في ذلك جوازات الطائف".

وأشار إلى أن مقرّ التوقيف الخاص بمكتب المتابعة الاجتماعية لا يستوعب عدد المقبوض عليهم، وليس مقراً للإيواء، بخلاف أن المكتب ليس مُكلفاً بذلك؛ حيث إن هذا من شأن الجوازات.

وأوضح الثبيتي أنه جرى مخاطبة محافظ الطائف فهد بن عبد العزيز بن معمر بوضع هؤلاء المقبوض عليهم؛ لإيجاد حلّ سريعاً لنقلهم من مكتب المتابعة الاجتماعية إلى إدارة الوافدين وفق الأنظمة والتعليمات التي تنصّ على ذلك.

وكانت حملة أمنية لرجال قوة المهمات والواجبات الخاصة بشرطة محافظة الطائف، قد ضبطت الثلاثاء الماضي بالاشتراك مع مكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف 50 مُتسلّلاً يمنيّاً ممن امتهنوا التسوّل في عدد من الأحياء بالمحافظة، وغالبيتهم من النساء إضافة لبعض الرجال، والذين أمضوا 72 ساعة داخل مكتب المُتابعة وسط حراسات أمنية متناوبة عليهم.

وضبطت الحملة مع المتسوِّلين مبالغ مالية كبيرة، وأجهزة الهاتف الجوال مع النساء والأطفال، للتنسيق بينهم وبين الرجال في المنازل، ومعرفة مواقع التنقل، حيث إنهم من متسوّلي الإشارات الضوئية المرورية والمساجد والمطاعم، ويعدون الدفعة الأولى المُتسللة نحو الطائف قبل بدء موسم الصيف ورمضان.

تعليم جدة: لم نبلغ بـ المعلم المغتصب.. والطرد مصيره

المصدر: جريدة شمس السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=137277

جدة. عثمان هادي وسلوى المدني وحامد القرشي
أكد مدير تعليم جدة عبدالله الثقفي لـ«شمس» عدم تلقيهم أي معلومات أو توجيهات من الجهات الأمنية المختصة بشأن المعلم المتهم باختطاف الفتيات واغتصابهن. لكنه أشار إلى أنه في حال تغيب المعلم المذكور عن عمله 15 يوما متواصلة فسيتم طي قيده وفصله من عمله فورا حسب الأنظمة والقوانين، مضيفا أنه عندما تحال القضية إلى إدارة التربية والتعليم فسيكون لهم إجراءاتهم الخاصة.
من جهة أخرى بين مدير التوجيه والإرشاد بتعليم جدة سالم الطويرقي أن الإدارة مهتمة بالقضية بشكل كبير، فالمتهم والضحايا يتبعون التعليم.
وأشار إلى أن هناك مشروعا حديثا سيطرح ويهتم بحقوق الطفل: «رفعناه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لكن لم تحدث استجابة. ونحن كمجموعة متبنية لهذا المشروع استغللنا الحادث لنعيد طرح المشروع وفق رؤية جديدة».
من جهة أخرى تزداد الحلقات ضيقا أمام المتهم بارتكاب جرائم خطف واغتصاب 13 فتاة قاصرا في جدة بعد أن تعرف عليه أحد الشهود ويعمل في محل تجاري بطريق مكة، وذلك بعد مشاهدته له في طابور العرض، وهو ما يعزز الدلائل الأمنية في مواجهة إنكار المتهم « 42 عاما»، خاصة أن الظروف الحسية والمكانية تطابقت مع أقوال المعتدى عليهن خاصة لون السجادة وأوصاف الجاني التي حاول تغييرها بحلق شعره وتغيير سيارته بهدف منع ضبطه.
من جهة أخرى أكد اختصاصي نفسي واجتماعي استعانت به الشرطة أن المتهم قد يتميز بالهدوء وبعلاقات اجتماعية متميزة ولا يمكن الشك به، وهو ما يسمح له بالتحرك في توقيت معين لتنفيذ جرائمه ثم الركود لفترة للحيلولة دون كشفه، كما أنه عادة يكون في مسرح الجرائم هادئا ومتزنا ما يسمح له بتنفيذها بكل هدوء أو دون ارتكاب أي أخطاء قد تكشف هويته، وهي معلومات تعامل معها رجال الأمن بكل دقة ونجحوا من خلالها في التوصل إلى المشتبه به. وقد كشفت التحقيقات بالفعل أن المتهم كان يقوم بممارساته بكل هدوء ووضع فواصل زمنية طويلة بين كل جريمة وأخرى وصلت في بعض الأحيان إلى ستة أشهر منها إبان سيول جدة التي ظل خلالها المعتدي كامنا ولم ينفذ أي حالة إلا بعد أن امتلك السيارة السوداء التي نفذ بها أربع حالات.
من جهة أخرى أرجأ أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحث ملف «القاصرات المغتصبات» إلى الأسبوع المقبل بسب تأخر لقاء عضوها المكلف بالملف معتوق الشريف مع مدير شرطة جدة إلى اليوم

مغتصب القاصرات الحقيقي يبرئ متهما آخر

المصدر: جريدة اليوم الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/15894.html

عبد العزيز العمري، ثابت الأحمد ـ جدة

حقائق جديدة كشفت عنها التحقيقات مع مغتصب القاصرات بجدة، حيث أدى القبض على المتهم الحقيقي إلى براءة المتهم السابق الذي تم القبض عليه في فترة سابقة بتهمة اغتصاب العديد من الفتيات، وتم ايقافه لمدة 6 شهور على ذمة التحقيق بعد اجراء عمليات بحث وتحر قامت بها الجهات المختصة إثر ورود عدة بلاغات من بعض أهالي الضحايا وضبط المشتبه فيه وعثر على مقاطع فيديو وصور في هاتفه المحمول، وتم إطلاق سراحه بعد ان أثبتت عملية اختطاف نفذها المتهم الأخير، وتبين ان المتهم الأول برئ تماما من التهم الموجهة اليه، حيث تم الابلاغ عن جريمة الاغتصاب الأخيرة في الوقت الذي كان المتهم الأول رهن التوقيف والاحتجاز ما دعا الجهات الامنية الى اعادة النظر في شأن القضية والبحث عن الذئب الحقيقي.

يذكر أن المتهم الأول مواطن في العقد الرابع من العمر ويقطن في منطقة محاذية لمحافظة جدة واتهم باختطاف القاصرات من المراكز التجارية والأسواق وقصور الأفراح وغيرها من الأماكن التي يتواجد بها الأطفال ويغتصبهن وظهور متهم جديد في قضية اغتصاب القاصرات واعتراف الفتيات عليه ومطابقة كافة الدلائل.

وبناء على الادلة المتوافرة والادعاءات شرعت هيئة التحقيق والادعاء العام في متابعة ملف مغتصب الفتيات بعد احالتها اليها من شرطة جدة مدعمة بالعديد من الاثباتات أهمها تعرف عدد من الضحايا على الجاني من خلال طوابير العرض المختلفة، ونجحت الفتيات القاصرات في التعرف عليه بالرغم من محاولته تغيير مظهره ومحاولته اضافة بعض الأصباغ الى شعره.

وتضمن ملف الجاني عينات من (DNA) تعود للمغتصب تم رفعها من حالتين الأولى كانت من فتاة تعرضت للتعدي عليها داخل دورات مياه تابعة لمركز أثاث عالمي، وأخرى لآخر فتاة تعرضت للتعدي بحي الأجاويد ونجح فريق المعاينة في رفع عينات منهن وتم توثيقها.

وذكر مصدر ان الجاني الحقيقي كان حريصا للغاية في كل عمليات الاختطاف التي قام بها، حيث اجاد التخفي من الكاميرات الموضوعة بكافة المجمعات والأسواق التي قام من خلالها باستقطاب الفتيات، حيث كان يقوم باخفاء وجهه بالشماغ الاحمر وبالتالي فان ملامح وجهه لم تظهر مباشرة، وكانت الصور ضعيفة للغاية ولم تسهم في معرفته وهو ما كان يتعمده الجاني خلال كل عملياته التي خصص لها مساء يوم الخميس، حيث تبين ان الجاني كان يقوم باخلاء شقته الخاصة من جميع أفراد عائلته لاستضافة ضحيته.

وتعكف الجهات المعنية في الوقت الحالي على البحث عن كافة أسر ضحايا المغتصب الذين فضلوا الصمت عما حدث لبناتهن خوفا من الفضيحة أو الإيذاء النفسي من قبل المجتمع للضحية. ومن المتوقع ان تكون بعض الفتيات فضلن الصمت على ما تعرضن له من ايذاء ولم يبلغن وتم عقد عدة فرضيات بخصوصه وتتم متابعته من قبل الجهات المختصة.

وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة معتوق الشريف عدم استقبال الجمعية أي حالة لمغتصبات ذئب جدة، وقال: منذ الإعلان عن تسجيل حالات اغتصاب بحق 13 فتاة قاصر.

وبين ان الجمعية أعلنت من خلال وسائل الإعلام عن تشكيل 5 لجان لدعم ضحايا مغتصب الأطفال في المحافظة ومنها القانونية والتأهيلية ولجنة التواصل الاجتماعي والتربوية والإعلامية وهدفها تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية للفتيات وذويهن، إلا انه حتى الساعة لم تتقدم أي حالات ولم ننجح في حقوق الإنسان للتوصل الى أي من تلك الأسر المتضررة، ودعا الجميع الى الادلاء بأي تفاصيل للجمعية دون أي تردد، وتم تخصيص فرق لاستقبال تلك الحالات وتوجيهها.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

مطالبات بسرعة تطبيق الحد الشرعي على خاطفقاصرات جدة بعد أن سجلت عليه 13 قضية خطف واغتصاب لفتيات دون سن الـ9

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11891&article=627275&search=حقوق&state=true

جدة: علي شراية

سيطرت قضية مغتصب 13 قاصرة في جدة والذي قبضت عليه الشرطة منذ يومين، على مجريات الحديث في الأوساط السعودية، وسط مطالبات شعبية وقانونية بسرعة إنهاء الإجراءات القضائية بشأنه وتطبيق الحد الشرعي عليه ليكون عبرة لغيره.

وحذر أخصائيون نفسيون من التعاطي الإعلامي الكبير مع القضية ونشر صور ومقاطع المتهم أمام الصغار مؤكدين أن ذلك سيتسبب في أمراض وعقد نفسية لهم داعين إلى استبدال ذلك بنشر الوعي لدى الصغار في كيفية التعاطي مع الأحداث المشابهة قبل وقوع الحد.

وكانت سلطات الأمن السعودي في جدة قد قبضت على مطلوب ظلت تلاحقه 3 سنوات ماضية يقوم بخطف الفتيات الصغيرات من الأماكن العامة، ويتجه بهن إلى شقة في منزل والده، بعد أن يخليه من أسرته، ويقوم باغتصابهن، وإعادتهن مرة أخرى إلى الشارع.

وتمكن رجال الشرطة من القبض عليه بعد أن قام بآخر عملية خطف ليتبين أنه معلم في إحدى مدارس جدة ومتزوج ولديه أطفال، ويدرس مادة اللغة العربية في إحدى مدارس جنوب جدة، وبالتحقق من الأحماض النووية ثبت أنه من قام باغتصاب الفتيات في حين ما زال بحسب معلومات خاصة لـ«الشرق الأوسط» يصر على إنكار ذلك.

وهنا يقول عبد الله العدواني وهو مواطن سعودي يسكن مدينة جدة «إن هذه القضية هزت أركان قلبه ومشاعر الجميع، فلا يمكن التصديق أن هناك وحشا يعيش بيننا ويقوم بمثل هذا العمل».

وأضاف «لا بد من الانتهاء بشكل سريع من إجراءات التحقيق معه والإجراءات الشرعية وإصدار الحكم الشرعي عليه، ويجب أن يكون القتل، بل وينفذ بشكل يجعل منه عبرة لغيرة ممن تسول لهم أنفسهم التلاعب وإيذاء الأبرياء كبارا أو صغارا». وعلمت «الشرق الأوسط» أن عددا من أهالي الضحايا تقدموا لهيئة الادعاء العام مطالبين بالإسراع في تنفيذ حد القصاص في الجاني وأن جميع الأوصاف تطابقت على الجاني وأن الجاني تميز بقدرة كبيرة على التعامل مع الصغار واجتذابهم بشكل كبير.

وقال الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الإنسان بجدة من جهته إن ما اقترفه الجاني يعد جريمة نكراء ونطالب بمحاسبته من خلال محاكمة عادلة كفلها له النظام حتى تثبت إدانته مشيرا إلى أن الجمعية اتخذت خطوات أبدت من فيها موقفها التضامني مع أسر الضحايا وأرسلت رسالة قوية للجهات المختصة بتوفير كافة الخدمات الطبية والصحية والأمنية والاجتماعية لهم.

من جانبها قالت سميرة الغامدي الاستشارية النفسية ورئيسة جمعية حماية الأسرة «الحادثة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك ضرورة الحذر وأن القبض على الجاني ليس نهاية المطاف لهذه القضية فهناك عشرات القضايا من هذا النوع البعض للأسف منها داخل المنازل» وأشارت إلى أن الجاني قد يكون يعاني من مرض «تيورفيلد» وهو مسمى يوناني يعني عشق الصغار.

كما دعت الغامدي الإعلام إلى التوقف عن عرض صور الجريمة والضحية واسمه رحمة بأسرته التي ليس لها ذنب فيما اقترفه الجاني والابتعاد عن التحدث إلى الضحايا مما يسبب لهم عقدة نفسية مزمنة وعاودت التأكيد على أن القضية ليست قضية شخص بل قضية مجتمع.

التأمين لا يغطي التكاليف .. والمواطن يدفع ثمن انتظار السرير

علاج الأجانب في المستشفيات الحكومية.. طلباتكم أوامر!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643517.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

يُعد العلاج داخل المستشفيات الحكومية ملكا للجميع، خصوصا حينما يتوقف تقديمه على إنقاذ حياة المريض، هنا تنتفي جميع الطبقات والأجناس والحدود، ويبقى المستوى الإنساني هو المحدد والمقوم للمبادرة لتقديم الخدمة العلاجية بداخل المستشفيات الحكومية، سواء كان هذا العلاج للمريض المواطن، أو الأجنبي، خصوصا الذين ينقلون للطوارئ في حالات مرضية صعبة كحالات الحادث المروري أو الكسور أو الحروق أو الاختناق .

وعلى الرغم من أن ذلك مبدأ لا يمكن الحياد عنه سواء مع المواطن أو الأجنبي، إلاّ أن هناك حالات مختلفة يتم فيها تناوب الأدوار والاستحقاقات العلاجية بين المواطن وبين الأجنبي، الذي قد يدخل المستشفيات الحكومية ليحصل على جميع المميزات العلاجية، من كشف وعلاج وتوفير سرير له في غضون أيام، أو ربما ساعات، لإجراء عملية ما، في حال وُجد لديه تأمين طبي من قبل الشركة التي يعمل بها، في حين قد ينتظر المواطن لأشهر طويلة في ذات المستشفى لإجراء عمليته فقط؛ لأن المستشفى لا يتوفر به سرير، فيدور التناقض الغريب وغير المقبول بين ما يعرض من أسباب للتأخير في تقديم العلاج للمواطن، وبين ما يقدم من سرعة العلاج وتوفير الأسرة للتنويم للأجنبي، الذي يجد في مركز الأعمال الموجود بداخل المستشفى «العصا السحرية»، التي تأتي له بالحلول بتكلفة أقل من تكلفة ما يقدمه في القطاعات الخاصة من المستشفيات، وبخدمة مميزة قد لا تمنح للمريض المواطن .

د. العبدالكريم: مركز الأعمال قرار فاشل !

هناك تحايل

في البداية قال «د. سامي العبد الكريم» رئيس اللجنة الوطنية الصحية بالمملكة بمجلس الغرف: إن النظام يمنح الحق للأجانب الذين يدخلون ضمن الكفالة الفردية، كالسائق أو العاملة الأجنبية والمزارع، وهم جميعاً يحق لهم العلاج على نفقة الدولة، مضيفاً أنه لم يوجد حتى الآن نظام يتعلق بالسماح للأجنبي للعلاج في المستشفيات الحكومية، إلاّ أنه لا يمنع من اختراق ذلك النظام إلا في حالتين: الأولى أن يكون العامل الأجنبي مؤمنا عليه سواء كانت بولصة التأمين غير شاملة وغير متبعة لنظام حدود التغطية التي نص عليها الضمان الصحي، أو أن يكون ذلك الأجنبي من الأفراد الذين لا يؤمن على منشئته سواء كانت منشئة تجارية أو صناعية، ويكتفى أن يأخذ الحد الأدنى التأمين من البولصات غير الملزمة وغير المطبقة للقوانين، أو أنظمة نظام الضمان الصحي، موضحاً أن هناك تحايلا على القطاع الحكومي، إلاّ أن هذا التحايل لا يأتي إلاّ بمساعدة من هم ينتسبون للمستشفى، فلا يمكن أن يحصل العامل الأجنبي على العلاج في المستشفيات الحكومية وليس لديه إقامة فردية على مؤسسة أو شركة أن يتقاضى العلاج إلاّ في حالة واحدة، والمتمثلة في الحالات الطارئة التي

تؤدي إلى الموت، كحالة حادث مثلاً، فإنه يعالج عن حالته الحرجة، وحينما تستقر حالته فإن كفيله ينقله إلى القطاع الخاص .

الحسين: مبدأ «سدد وقارب» هو الموجود

قرار فاشل !

وأضاف أن المتضرر في ذلك هما القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فالخاص يجد أن المريض الذي يملك تأمينا يختار العلاج على حساب الدولة، وفي ذلك خسارة كبيرة لهم، والمواطن يشعر أن الأجنبي أخذ مكانه في المستشفى الحكومي من ناحية العلاج، وتوفير السرير، والرعاية والأشعة، إلى جانب المختبر والصيدلة بذريعة التأمين، مؤكداً أن مركز الأعمال الموجود في المستشفيات الحكومية قرار فاشل جداً، إذ لم يكن قراراً ملزماً منذ البداية، بل كان قرارا لمدة خمس سنوات يتم تطبيقه تحت التجربة حتى يكشف عن إيجابياته أو سلبياته، ثم يعاد تقويمه بعد الخمس السنوات، ليتم البت في قرار بقائه أو بإلغائه من باب المصلحة العامة ووقف تبعياته، إلاّ أن ما حدث هو تضخم التنافس بين قطاع الأعمال، الأمر الذي أدى إلى إغلاق غالبيتها في وزارة الصحة، في حين بقيت في القطاعات الأخرى كقطاعات التعليم العالي والجامعات والحرس الوطني، وهما أكبر جهتين ضمتا مراكز للأعمال، ويوجد بها تنافس صريح جداً للقطاع الخاص من دون تكلفة .

سعر أقل

وقال «محمد الحسين» الأمين العام المساعد للشؤون المالية والإدارية لمجلس الضمان الصحي التعاوني: إن السعر في أي بيئة عمل يبنى على الخدمات المقدمة، إلاّ أن جزءا كبيرا من تكلفة السعر ينظر إلى المراكز الطبية التي قد يتعالج بها العامل في أي قطاع أهلي، فحينما يرغب موظف أجنبي على سبيل المثال أن يتقاضى العلاج مع أسرته في مستشفى تخصصي حكومي، فإنه بطبيعة الحال تختلف تكلفة العلاج حينما يرغب بالعلاج في مستشفى خاص معروف لديه قسم تنويم، وتختلف كذلك عن مراكز صحية معتمدة صغيرة، مضيفاً أنه من الطبيعي أن يتفاوت سعر تكلفة العلاج، وأن هناك من الشركات التي تبحث عن السعر الأقل في التكلفة من بين الخيارات المتاحة في تعاقدها مع شركة التأمين، وبالتالي تحدد أربعة أو خمسة مراكز صحية ترغب بعلاج موظفيها بها، بما في ذلك بعض المراكز الصحية أو المستشفيات الحكومية، مشيراً إلى أن صاحب العمل هو من يسعى إلى التقليل من سعر التكلفة المقدمة من شركته إلى شركة التأمين، وبذلك تخرج شركة التأمين من المحرك الأساسي للجوء الأجانب إلى المستشفيات الحكومية، ويأتي صاحب العمل كدافع للأجنبي بأن يلجأ إلى المستشفيات الحكومية .

الفاخري: «النظام المعلوماتي» لن يظلم أحداً

ضوابط صحية

وأضاف أن معظم العمليات التي يحتاجها الموظف الأجنبي تغطى من قبل شركات التأمين، فهناك ضوابط صحية موحدة بين شركات التأمين توضح الأمور الصحية المؤمنة للموظف، التي تشتمل على معظم الأمور العلاجية بما فيها التنويم والعمليات الجراحية، ويستثنى من ذلك العمليات الصعبة ك «السرطان» وغيره من العمليات التجميلية، موضحاً أنه ليس هناك علاقة تنظيمية فيما يخص ذلك بين المستشفيات الحكومية والخاصة، إلاّ أنها تجاوزت العلاقة التنافسية؛ لأن حجم القطاع الحكومي الذي يقدم قطاع الأعمال لا يقارن بحجم القطاع الخاص، بل إن المنافسة هنا غير عادلة؛ لأن السعر الحكومي سعر لا يعتد به في السوق ولا يمثل تكلفة، فجميع مزاياه تأتي من الدولة، مشيراً إلى أن السبب الذي يدفع الشركات الخاصة لعدم تغطية بعض الحالات المرضية ك «العقم» لدى المرأة وغيرها من الحالات المرضية، راجع إلى المنطق، حيث إنه من المفترض إذا وجد (40) موظفا، فإنه قد يكون واحد فقط منهم مصاب بالعقم، ومن الصعب تخصيص مبلغ كبير للتأمين لعلاج جانب قد لا يحتاجه جميع الموظفين .

تغطيات أساسية

وذكر أن رفع التأمين لتغطية بعض الأمراض يزيد من معدل التأمين المفروض على الموظف، فشركات التأمين هنا لن تتضرر وصاحب العمل إذا كان يقتطع من راتب الموظف (800) ريال شهرياً للتأمين، من الممكن أن يقتطع (3000) ريال لتأمين علاج باقي الأمراض كالسرطان مثلاً، فليس لديه أي مشكلة في ذلك، إلاّ أن الهدف دائماً يكمن في أن نسدد ونقارب وذلك بوضع التغطيات الأساسية التي يحتاجها جميع الموظفين، وما زاد عليها تأخذ مسارين، إما أن يتحملها صاحب العمل باعتبارها خدمات أخرى، أو يتحملها المريض أو من يعوله، لافتاً إلى أن شركات التأمين تتحمل جزءا كبيرا من التغطية، لكنها لا تتحمل كل شيء، فتغطية علاج الموظف تأخذ الجانب العمومي بما يتوافق مع احتياجات الناس بشكل مناسب من حيث السعر، حتى لا تكون مرفوضة من مقدم الخدمة ولا من أصحاب العمل ولا من شركات التأمين .

فروقات السوق

وأكد أنه إذا تم رفع مقدار التأمين للموظف بحيث يغطى له كل شيء في العلاج، فإن صاحب العمل يشعر أن تكلفة علاج الموظف أكثر من دخله، وفي هذه الحالة يفضل صاحب العمل أن يتخلى عن الموظف الأجنبي أفضل، مضيفاً أن فروقات

السوق يحدد صاحبها العمل، ذاكراً أن هناك (2500) مركز طبي معتمد في المملكة، وجميعها تدخل في قائمة الاختيارات من شركات التأمين، فيتم على سبيل المثال تحديد منهم (10) مستشفيات، و(30) مركزا صحيا و(40) مستوصفا، و(50) صيدلية، و(4) مراكز نظارات، ثم يتولى صاحب العمل تحديد الخيارات المرغوبة، وذلك ما يبرر لجوء بعض المرضى من الأجانب لمستشفيات دون أخرى بحسب التكلفة الأقل .

حق للإنسان

وقال «خالد الفاخري» المستشار وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: إن لكل إنسان الحق في الحصول على رعاية صحية مناسبة توفر له حياة صحية سليمة خالية من الأمراض والأوبئة، سواء كان هذا الإنسان مواطنا أو مقيما أو من لديه ظروف خاصة، كالأفراد الذين لا يحملون هويات وطنية ويتعذر أحياناً علاجهم لهذا السبب، مضيفاً أن حرمان أي إنسان من العلاج فيه انتهاك لحقه، سواءً كان هذا الحرمان بسبب إداري أو بسبب تلاعب بعض الأفراد للاستفادة من تعدد المراكز التي يستطيعون اللجوء إليها لتلقى العلاج، مشيراً إلى أن للمواطنين في دولهم الأولوية في تلقى العلاج في المستشفيات الحكومية، ويؤكد ذلك ما نصت عليه المادة (31) من النظام الأساسي للحكم في المملكة التي جاء فيها: «إن الدولة تعني بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن»، كما أن المادة (4) من النظام الصحي نصت على أن توفِر الدولة خدمات الرعاية الصحية للمواطنين بالطريقة التي تُنظِمُها، التي جاء من ضمنها الرعاية الصحية للحوادِث والطوارئ والكوارث ومُكافحة الأمراض المُعدية والوبائية، إلى جانب علاج الأمراض المُستعصية، مثل إزالة الأورام وزراعة الأعضاء، والغسيل الكلوي والصِحة النفسية وغير ذلك من عناصِر خدمات الرعاية الصحية الأولية .

نظام معلوماتي

وذكر أنه قد يحصل أحياناً تلاعب من قبل أرباب العمل من خلال عدم توفير تأمين طبي شامل لعامليها، والاكتفاء بتوفير تأمين قد لا يغطي إلاّ الاحتياجات الأولية للمريض، ما ينتج عنه وجود مثل هذه الفجوة، وفي هذا تجاوز لحقوق المواطن والمقيم، فالمواطن متضرر لعدم حصوله على حقه في العلاج، والمقيم لعدم التزام صاحب العمل الذي يعمل لديه في توفير علاج مناسب له، مضيفاً أنه لابد من التأكيد أن الحق في الصحة من الحقوق الأساسية للإنسان، ويجب توفير الرعاية الصحية المناسبة لكل محتاج إليه، ويتحقق ذلك بوضع ملف طبي لجميع الأفراد المقيمين على أرض المملكة من مواطنين ومقيمين على حد سواء، وربط المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والخاصة بنظام معلوماتي وقاعدة بيانات، مؤكداً ضرورة مراعاة ظروف الأفراد الذين لا يحملون هويات وطنية، وتمكينهم من الحصول على العلاج، على اعتبار أنهم مواطنين، وكذلك الأبناء الذين ينتمون إلى أب أجنبي من أم سعودية، فلابد أن يتساوى هؤلاء بالمواطنين، وذلك لحق والدتهم في الانتماء لهذا الوطن.

مطالبة بإنشاء وحدة خدمة اجتماعية نسائية في المحاكم الشرعية

المصدر: جريدة شمس الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=137379

الرياض. علي بلال

لزمت وزارة العدل «الصمت» حيال الإجابة على تساؤل عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الأميرة الدكتورة الجوهرة آل سعود التي ذكرت أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجه في مايو 2009 الوزارة بإنشاء محاكم تعنى بمشكلات العنف الأسري، بعد أن سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الكثير من قضايا العنف الأسري.

وطالبت الأميرة الجوهرة خلال مداخلتها في ملتقى دور الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية الذي نظمته وزارة العدل في قاعة المباركية بفندق راديسون بلو بالرياض، أمس، بإعطاء القضاة محاضرات توعوية عن أهمية دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، مشددة على ضرورة أن يتفهم القاضي دور الاختصاصي الاجتماعي والخدمة الاجتماعية.

وأكدت أهمية وجود عنصر نسائي في وحدة الخدمة الاجتماعية بالمحاكم الشرعية، مقترحة أن تشتمل الوحدة على جزأين واحدة للرجال وأخرى للنساء، مشيرة إلى أن قضايا النساء كثيرة سواء كانت أسرية أو عنف أو طلاق، وأن تكون هناك اختصاصيات اجتماعيات قادرات على التعامل مع المشكلات الخاصة بالنساء.

من جهة أخرى، كشف رئيس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود الدكتور محمد الشايجي، أن مشروع رخصة قيادة الأسرة قدم إلى وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية ولم ير النور حتى الآن «سعينا من خلال جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي ورفعنا المشروع، ولكن للأسف لم نصل إلى مرحلة أن تكون الرخصة نظاما ملزما للمقدمين على الزواج».

وأكد ضرورة حصول من يريد الزواج على رخصة قيادة الأسرة، مشيرا إلى أنها عبارة عن منظومة من الدورات المتخصصة للمقدمين على الزواج لكي يكونوا مهيئين لذلك.

في السياق، أكد القاضي بمحكمة ثادق محمد العبدالكريم، وجود اتفاق على أهمية وجود مكاتب اجتماعية في المحاكم «الاختصاصي الاجتماعي يقوم بدوره في ثلاثة مجالات هي تقديم المشورة والسعي بالإصلاح في القضايا الأسرية «الخلع، النشوز»، ومتابعة تنفيذ الأحكام في الأحكام القضائية الأسرية، إضافة إلى اقتراح العقوبات البديلة عن السجن».

وأضاف «نحن الآن في المحاكم نقوم بالمشورة والإصلاح بنسبة 90 % ويقع علينا العبء الكبير ونتمنى إيجاد هذه المكاتب لتوفير الوقت لإنجاز قضايا أخرى».

وشدد الدكتور فهد المغلوث من قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، على أهمية دور الخدمة الاجتماعية في تحديد دراسة الحالات بالمحاكم الشرعية وتحديد ملابساتها بوصفه جانبا وقائيا وعلاجيا للمشكلات الاجتماعية الكثيرة التي تزخر بها المحاكم وتتطلب رأيا وتدخلا مهنيا قبل استفحالها ووصولها إلى طريق مسدود.

حقوق الإنسان: اللجان العمالية لا قيمة لها

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16040.html

عبد الله العماري ـ الرياض

انتقد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بشدة التأخر والبطء في البت في القضايا العمالية من قبل وزارة العمل ممثلة في لجانها العمالية. وقال الدكتور القحطاني في تصريح لـ (اليوم) عقب مشاركته في ملتقى الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية : إن الجمعية تطالب بسرعة نقل اختصاصات اللجان العمالية وما يتعلق بإجراءات التقاضي والتخاصم في الخلافات العمالية إلى محاكم عمالية متخصصة تتبع لوزارة العمل وفقاً للنظام القضائي الجديد.

وكشف الدكتور القحطاني أن اللجان العمالية في وزارة العمل لا يوجد عليها تفتيش قضائي. كما أن إمكاناتها محدودة، مشيرا إلى تلقي الجمعية العديد من الشكاوى التي تبين حجم المشاكل والخلافات العمالية التي ظلت معلقة في دهاليز وزارة العمل منذ فترات طويلة دون الفصل النهائي فيها.

وأفاد بأن هناك عدة إشكالات في اللجان منها ما يعود لعدم تواجد لجان عليا في المناطق ومركزية اللجنة العليا التي تبت في جميع القضايا العمالية، إضافة إلى أن عدد أفراد اللجنة محدود مقارنة بعدد القضايا، وبيروقراطية المعاملات في اللجنة الابتدائية وما بعدها.

وحول الانتهاكات التي رصدتها الجمعية على اللجان العمالية أبان الدكتور القحطاني أن ما ترصده الجمعية من تظلمات بين أطراف العلاقة من العمال وأرباب العمل يدعو إلى الإسراع بشكل عاجل في نقل صلاحيات اللجان لوزارة العدل ، حيث تم رصد طول أمد التقاضي وتعدد الخصومات والادعاءات بين الطرفين.

وتطرق القحطاني إلى أن الجمعية رصدت في الفترة السابقة عدداً من الملاحظات على المحاكم الشرعية تمثلت في طول أمد النظر في القضايا وعدم توافر المحاكمة العلنية. لكن الدكتور القحطاني يرى أن وزارة العدل تخطو بشكل متسارع ضمن مشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء وان هذه الإجراءات المتمثلة في دعم القضاة وأعوان ودعمهم بأخصائيين اجتماعيين وميكنة العمل بما يسهم في تحقيق النجاح في النظر في القضايا بما يحقق العدالة لجميع المتقاضين.

ويعتقد الدكتور القحطاني أن هذه الخطوات ستسهم في سرعة إنهاء النظر في القضايا، وتسهيل عمل القضاة، ومتابعة القضايا، وأيضاً دور الأخصائيين الاجتماعيين في إعانة القضاة على إصابة الحق، وأيضا التواصل بين المتخاصمين، فيما تم الاتفاق عليه بما يحقق لديهم الإحساس والشعور بالعدالة.

عائلة مغتصب القاصرات تكشف أسرار مرضه النفسي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/16108.html

عبد العزيز العمري ، فهد الثقفي – جدة
مفاجأة جديدة من العيار الثقيل كشفتها عائلة مغتصب القاصرات بعدما أكدت مصادر أنهم قاموا بتوكيل محام للدفاع عنه وأشاروا إلى أن لديهم شهادات صحية تثبت أن ابنهم يعاني من مرض نفسي وسبق أن راجع عددا من العيادات النفسية في سرية تامة.
وفي ذات السياق كشفت مصادر "اليوم" عن قيام هيئة التحقيق والادعاء العام بإعادة التحقيقات في قضية "مغتصب القاصرات" بجدة إثر ظهور أدلة جديدة موجهة ضد الجاني (م ، ز) ومنها الجوال الخاص به حيث قام المحققون بوضع جوال الجاني وسط العشرات من الجوالات الأخرى إلا أن الفتيات وبينهن طفلة تبلغ 6 أعوام تعرفن عليه وعلى "كبك" ثوب الجاني.

أصغر المغتصبات

فيما أكد ولي أمر أصغر المغتصبات والتي كانت الضحية رقم 8 وعمرها لم يتجاوز الـ 6 أعوام فقط أنها كانت تجلس في المنزل متخذة ركنا داخل المنزل في حالة نفسية سيئة للغاية حتى يوم أمس بعدما علمت أنه تم القبض عليه وسوف يقتل فرجعت البسمة لها وبدأت في العودة إلى حياتها الطبيعية بعدما اغتصبها الجاني ولم يرحم بكاءها وصراخها على حد قول ولي أمرها.
وعملت هيئة التحقيق والادعاء العام على استكمال الملفات وكافة جزئيات التحقيق وذلك بمتابعة من رئيس الهيئة والذي كلف محققين من ذوي الخبرة والاختصاص عملوا على دراسة ملف التحقيق ومن ثم شرعوا في استدعاء الضحايا بهدف التعرف على الموقوف المشتبه به والذي تطابقت عينات الـ DNA المرفوعة منه مع 3 عينات تم رفعها من ضحاياه.

الحالات تتزايد

وكانت الأجهزة المختصة في شرطة جدة قد استقبلت حالات أخرى لم تدرج ضمن الحالات السابقة الـ 13 والتي تم تسجيل بلاغات رسمية بوقوعها وبعد الإيقاع بالذئب تقدمت الحالات الجديدة والتي يتوقع أن تصل إلى ما يقارب 15 حالة فيما يتم الآن البحث عن أي جرائم اغتصاب أو اختطاف قد يكون تم تسجيلها ولم تدرج ضمن ضحايا المغتصب وذلك بهدف حصر كل الشبهات والاتهامات.

تأهيل نفسي للضحايا

وفي ذات السياق أكد مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي محمد باداود أن الشئون الصحية بجدة قامت بتكوين لجنة طبية برئاسة البروفيسور أستاذ الطب النفسي سعد الخطيب لمتابعة أوضاع المغتصبات الصحية والنفسية فى منازل الضحايا مع ذويهم وعمل جلسات علاجية ونفسية من قبل الأخصائيين النفسيين للطفل ووالديه لتخفيف الصدمة النفسية ولا يتم نقل الضحايا إلى المستشفى الا لمن تستدعى حالتها تدخل طبي. وأضاف أن اللجنة تحصلت على عناوين الضحايا السكنية من قبل الشرطة أو من تحولهم الشرطة إلينا للكشف عليهم والتأكد من حالة الاغتصاب ويتم التواصل معهم بعد ذلك فى مساكنهم لعمل اللازم.

60 حالة اغتصاب

ويؤكد الدكتور سامي باداوود ان عدد حالات الاغتصاب بجدة وصلت (60) حالة اغتصاب للذكور والإناث خلال الأعوام الخمسة الماضية . ومن جانبه أوضح المكلف من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بمتابعة قضية اغتصاب القاصرات بجدة معتوق الشريف انه حتى الآن لم يلجأ إلينا أحد من الضحايا وأسرهن لتقديم المساعدة لهن .
وأضاف أن الجمعية ناشدت فى وقت سابق الأسر اللجوء للجمعية لتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والحقوقية ولكن لم يتقدم للجمعية أحد من الضحايا وأسرهن.

فصل المعلم المغتصب

من جانبه قال مدير إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة عبدالله الثقفي : إنه حتى الآن لم تردهم أي معلومات أو خطاب من الجهة الأمنية المختصة بشأن المعلم المتهم باغتصاب القاصرات ، مشيرا إلى أنه في حال تغيبه عن المدرسة لمدة 15 يوماً متواصلة يتم فصله من عمله فوراً حسب الأنظمة والقوانين المتبعة.

تهديد بالقتل

من جهة أخرى أكدت مصادر قانونية أن أبرز التهم الموجهة لمغتصب القاصرات هي التخطيط لخطف قاصرات، واستدراج فتيات بهدف اغتصابهن، والتغرير بهن وتهديدهن وفعل الفاحشة في أماكن عامة ومراقبة قاعات الأفراح والمستشفيات بهدف الخطف وإجبار القاصرات على شرب المسكر والتخلص منهن في أماكن مهجورة والضرب، والتهديد بالقتل.

حقوق الإنسان تطالب الثروة السمكية بإنهاء معاناة أهالي الشبعان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/310934

سعد العنيني - جدة

ناشدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولي الثروة السمكية ووزارة الزراعة بإنهاء معاناة اهالي قرية الشبعان التابعة لمحافظة املج والذين تردت أوضاعهم الاجتماعية إثر مشروع الاستزراع السمكي التابع لأحد المستثمرين من رجال الاعمال متسببا في حجب مهنة صيد الاسماك عن أهالي القرية. وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «المدينة» أن الجمعية تلقت في الفترة الماضية شكوى اهالي القرية ومعاناتهم من مشروع مزرعة الاسماك والتي تم تطبيقها على المنطقة البحرية المخصصة لصيد الأسماك بقريتهم، وتم على إثره ارسال مندوب من الجمعية الوطنية للقرية.

حيث شارك مع لجنة من عدة جهات حكومية عاينت الوضع ميدانيا وأعدت تقريرا بذلك، وكان من المؤمل حسب إفادة المستثمر في تلك الفترة أن يساهم مشروعه في تنمية الاقتصاد لسكان القرية، إلا أنه وحتى الآن ومن خلال متابعة مايجري لازالت الاوضاع تزداد صعوبة بين أهالي الشبعان والتي يتزامن معها عدم وفاء المستثمر لما وعد به!!!.

وطالب رئيس الجمعية الوطنية الثروة السمكية بتقديم مصلحة الجماعة على الفرد بحيث يتم وضع مصلحة أهالي الشبعان في الحسبان من خلال السماح لهم بممارسة صيد الاسماك بالمنطقة البحرية المجاورة لهم لتوفير قوتهم وقوت أطفالهم حتى لو استلزم الامر ايقاف مشروع المزرعة، مؤكدا انهم سوف يتابعون بشكل مستمر شكوى الأهالي والتنسيق مع الجهات المختصة لوضع حد لمعاناتهم.

وفي السياق ذاته أكد عدد من اهالي الشبعان أن الأوضاع الاجتماعية لسكان القرية (يتجاوز عددهم 200 فرد) بدأت في الإنحدار بشكل كبير بالتزامن مع مشروع الاستزراع السمكي الاستثماري، مطالبين بتشكيل لجنة محايدة من خارج محافظة املج للوقوف ميدانيا على اوضاعهم ومشاهدة ما أسموه بالمخالفات الجسيمة التي تزامنت مع قرار السماح لرجل الاعمال بتطبيق مشروعه في قريتهم. عيد لعيفان الحمدي قال : إن أغلب سكان القرية من ذوي الدخل المحدود الذين يعتمدون على مهنة صيد الأسماك لتوفير متطلبات اطفالهم، حيث تعتبر حرفة صيد الأسماك المهنة الرئيسة التي توارثها الأبناء عن الآباء والأجداد ويمتهنها معظم أهالي القرية لتوفير متطلباتهم المعيشية، مشددا على اهمية ايقاف هذا المشروع وإعطاء اهالي القرية الاولوية في الصيد للحيلولة دون وصولهم إلى خط الفقر الذي بات شبحا يكشر عن انيابه لإلتهام الكثيرين منهم.

واكد كل من صويلح غبيش، مبارك طحيوي، وصغير بديوي أن جميع ابواب العمل باتت مقفلة امامهم كونهم لا يحملون شهادات دراسية تؤهلهم لسوق العمل، ولا توجد في قريتهم موارد او حرف اخرى باستثناء صيد الأسماك التي يمتهنونها لسد رمق اطفالهم، وكان اغلب السكان الذين لايملكون وسائل مواصلات يمارسون مهنة صيد الأسماك مشيا على الاقدام قبل ان يتم منعهم من الاقتراب من مشروع المزرعة السمكية التي احضر لها مالكها عددا كبيرا من الكلاب لحراستها ومنع اهالي القرية من الصيد أو الاقتراب من المنطقة البحرية التي تكثر فيها الاسماك!!.

واعتبر فريج مساعد أنهم في الماضي وقبل توقفهم جبريا من مهنتهم التي يسترزقون منها كان الفقر يتخفى تحت غطاء الكفاح الذي يمارسه أهالي القرية من خلال صيدهم للأسماك في مياه بحر الشبعان، إلا ان هذا الغطاء انكشف فور تنفيذ أحد رجال الاعمال لمشروع المزرعة السمكية التي بسببها تم حظرهم من مزاولة مهنة صيد الاسماك.

ويؤكد عبدالإله سليم أنهم يعانون الأمرّين، فهم ما بين قرار انحسار فرص توفير لقمة العيش بسبب هذه المزرعة السمكية، وما بين بوادر كارثة بيئية بسبب تلوث مياه البحر بمحاذاة ارخبيل الشبعان نتيجة لحجز الاسماك داخل موقع المزرعة حتى يتعفن من خلال المصائد والاقفاص.واضاف: نزداد حرقة عندما نشاهد قوت اطفالنا الذين ينام اغلبهم جياعا

وبطونهم خاوية من الوجبات الغذائية الرئيسة، فيما العمالة الوافدة التي احضرها رجال الاعمال لمشروع مزرعته يأكلون اطيب انواع الاسماك!!

الادعاء يواجه المتهم بأدلة جديدة .. في تطور جديد

ضحيتان تقيدان بلاغ اغتصاب ضد الذئب البشري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 3656
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110621/Con20110621428149.htm

إبراهيم علوي، عبد الله راجح العبدلي ـ جدة

في تطور جديد في مسلسل قضية الاغتصاب التي أماطت شرطة جدة اللثام عن تفاصيلها وأطاحت بالمتهم، استقبلت الشرطة بلاغين جديدين عن حالتي اغتصاب لم يبلغ عنهما سابقا. ..وفي شأن ذي صلة استدعت هيئة التحقيق والادعاء العام ضحايا ذئب جدة الـ13 للتعرف على الجاني وتسجيل أقوالهن. ..ويعمل فريق التحقيق على استكمال ملف التحقيق وإعداد لائحة الاتهام، بعدما تطابقت عينات ألـ DNA المرفوعة من الجاني مع 3 عينات تم رفعها من ضحاياه.

وكانت آخر ضحايا الذئب البشري أسهمت في ضبطه، بعد أن قدمت أوصافا تقريبية له، ونجحت في التأكيد للفريق الأمني أن مسكنه يقع في حي الأجاويد، وقادت رجال الأمن إلى بعض المواقع التقريبية منها المسجد المجاور لمسكنه، والذي سمعت منه أذان الفجر، بالإضافة إلى بعض المواقع الأخرى، ووقفت على مسكنه مشيرة إلى أنه يشابهه لينحصر البحث في 4 منازل متشابهة...وكانت الضحية الأخيرة حددت منزل الجاني في ملحق سكني أعلى العمارة أمام بابه لعبة حمراء ووردية، دخلها ضابط برفقة ابنه وشاهد اللعبة التي أكدت الفتاة وجودها، وطرق على باب المسكن، وفتح الباب ابن الجاني وبسؤاله عما إذا كان أبوه مستمرا في تدخين الشيشة أكد ذلك، مشيرا إلى أن لونها أحمر كما وصفتها الضحايا، ليتم التأكد من أنها شقة الجاني، كما عثر بداخلها على علبتين حمراوين بجوار شاشة التلفاز كما ذكرت الضحية الأخيرة.

وكان فريق الرسم الجنائي رسم خلال الأشهر الماضية عدة رسومات تقريبية للجاني، اعتمادا على أوصاف الضحايا، وتم التدرج بحصر الأوصاف حتى تم الوصول إلى الصورة النهائية للجاني، وعقب ضبطه تم إيفاد فريق تصوير قام بتمكين الموقوف من لبس الغترة التي كان يلبسها عند تنفيذ جرائمه، وترك الأمر له لكي يلبسها كيفما أراد وإذا به يلبسها كما تعود في كل جرائمه، لتضاعف الحجج والبراهين والأدلة ضده، والتي اقترنت مع تقرير قسم المختبرات والفحوص الوراثية DNA...وكان خبراء الأدلة الجنائية جلبوا سيارة المتهم الأخيرة، وأشارت الفتيات إلى أنها ذات السيارة، وأرشدن إلى طريقة الجلوس التي يجبرهن على جلوسها بعد ركوبهن معه، حيث يجلسن القرفصاء في أرضية المقعد المجاور له وينظرن إلى الأرضية مع منعهن من التحرك أو رفع رؤوسهن إلى الأعلى، إلا أن الفتاة الأخيرة نجحت في التقاط بعض المعالم وقادت فريق الأمن إلى وكره.

وعلى صعيد آخر أكد عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة معتوق الشريف عدم استقبال الجمعية أية حالة لمغتصبات، وبين أن الجمعية أعلنت من خلال وسائل الإعلام عن تشكيل لجان لدعم ضحايا مغتصب الأطفال في المحافظة...وقال الشريف: آمل من أهل الضحايا التواصل مع الجمعية لتقديم المساعدة في كافة المجالات.

ويتوقع أن يتم خلال الأيام القادمة تشكيل فريق مكون من الشرطة، الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان، وذلك لعلاج وتقديم المساعدة اللازمة للضحايا.

المستشار القانوني والمحامي سلطان الحارثي قال إن الأدلة كافية لتحويل الجاني مغتصب القاصرات إلى المحكمة العامة، للحكم على مغتصب القاصرات في حكم القتل تعزيرا وصلبه في مكان عام، وطلب المحامي الحارثي سرعة تنفيذ القصاص بالجاني بعد الحكم عليه، وذلك لمسح ما فعله بهن.

مكة المكرمة: السكان يطالبون بافتتاح فوري لمستشفيات المشاعر طوال العام

الأهالي: لأول مرة نشاهد طوارئ المستشفيات على الكراسي المتحركة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=627580&issueno=11893

مكة المكرمة: طارق الثقفي

طالب سكان مكة المكرمة بافتتاح فوري لمستشفيات المشاعر المقدسة في العاصمة المقدسة، بسبب ما وصفوه بـ«تردي» الوضع الصحي، في 3 مستشفيات رئيسية في المدينة تعاني ضغطا كبيرا بسبب استقبالها اليومي للمعتمرين والوافدين والمواطنين على حد سواء.

ودافعت الإدارة العامة للشؤون الصحية في منطقة مكة المكرمة، على لسان المتحدث الرسمي فائق حسنين، عن بنيتها التحتية وسلامة خدماتها، موضحة أن مستشفى النور التخصصي، من خلال الأشهر القليلة المقبلة، وبعد الدعم الأخير من وزير الصحة في جولته التفقدية، تم رصد 160 مليون ريال، لإعادة البنية التحتية للمستشفى، وستفرغ الشؤون الصحية من إنهاء أعمالها في رمضان المقبل.

وأضاف أن الشؤون الصحية قامت بتنسيق الأمور وتهيئتها قبيل موسمي الحج والعمرة، في فترة سمتها «الباردة»، مع بقية المستشفيات في العاصمة المقدسة، لاستقبال الحالات الاعتيادية التي تصل إلى مستشفى النور؛ حيث تحويل أقسام العمليات وكثير من الأقسام المهمة إلى جهات أخرى.

ودافع عن السعة السريرية في المنطقة بوجود أسرة متاحة في برج الملك عبد العزيز، وبرج مستشفى الملك فيصل الجديد، الذي يبنى الآن بجوار المباني القديمة، وقال: «قمنا باستغلال أرضية كبيرة خلف المستشفى، وهي تابعة لوزارة الصحة، وقمنا بعمل برج كبير فيها، وحين الانتهاء ستتوافر خدمات طبية كبيرة». وأفاد فائق حسنين بأن مستشفى الملك عبد العزيز تنضوي تحته اللمسات التطويرية نفسها؛ حيث تقوم الوزارة فيه حاليا ببناء برج، وهو الآن في مرحلته الثالثة، وسيبنى بها برج الطوارئ، وعمليات اليوم الواحد، وفي حال افتتاح المشروعين ستزيد السعة السريرية إثرها.

وحول المشاريع التي على قوائم الانتظار، أكد المتحدث الرسمي لصحة مكة أن هناك مشاريع صحية فقط تنتظر الموافقة، بينما يختص بمستشفى في الشرائع، ومستشفى آخر في منطقة الجموم، وهي من مداخل مكة المهمة والرئيسية، بالإضافة إلى مستشفيي الكامل وخليص، في الشمال؛ حيث خففت الضغط في التحويل على مستشفيات العاصمة المقدسة.

وحول العناية الصحية بالحجاج والمعتمرين، أوضح حسنين أن مستشفى أجياد، وهو القلب النابض في قلب الحرم، والوحيد في تلك المنطقة، يقوم بدور محوري وجوهري للاعتناء بضيوف الرحمن، مشيرا إلى أنه حين تمت إزالة المبنى القديم له تم تجهيز برج جديد له خلال شهر واحد فقط، لمعالجة وتتبع الحالات الحرجة والطارئة، وتم نقل الخدمات وتجهيزها وتشغيلها بأسلوب عالمي، مستدلا على أنه حصل على شهادة «جي سي آي» العالمية، كأول مستشفى في وزارة الصحة يحصل على هذه الشهادة.

وأضاف: «أما مجموعة الإسعافات المتنقلة داخل الحرم المكي، فتقوم بدورها الطبي على أكمل وجه، وتعمل لأن تكون خط دفاع أول للحفاظ على صحة المعتمرين».

ليلى المتروك، من سكان العاصمة المقدسة، تساءلت عن إغلاق مستشفيات المشاعر المقدسة الثلاثة، وقالت: «لا يعقل في دولة أن تكون هناك طاقة سريرية تفوق 600 سرير، في عدة مستشفيات، ولا تفتح سوى 3 أيام في العام، مطالبة بأن تكون هناك استراتيجية فاعلة ومقننة لاستخدام تلك المستشفيات لخدمة المعتمرين، بحيث لا يضفي وجودهم وتكدسهم في مستشفيات العاصمة المقدسة إخلالا بتوازن المستشفيات في المنطقة».

وقالت متروك إنها تبحث عن المنطق الذي تحدث به وزير الصحة السعودي، حينما قال إنه لا يريد أن تخرج المستشفيات عن الهدف التي بنيت من أجله، معتبرة أن افتتاح أبوابها للمعتمرين ما تبقى من العام حل جذري، خاصة في ظل الوضع المأساوي لبقية مستشفيات العاصمة المقدسة.

بينما اعتبر فهد الحامدي، وهو أحد سكان منطقة بطحاء قريش، أن الوضع الصحي في العاصمة المقدسة مزرٍ جدا – حسب وصفه - على الرغم من أن مستشفى النور، على سبيل المثال، يعمل بطاقة 400%، ويعاني ضغطا مهولا وضعفا في الأداء الطبي، وزاد: «لأول مرة في حياتي أشاهد مرضى في الطوارئ منومين على الكراسي المتحركة».

وأشار الحامدي إلى أنه من غير الإنصاف ما يتعرض له الأهالي في مكة المكرمة، فهم محرومون من معظم الخدمات الطبية بسبب وجود أكبر جاليات مستوطنة فيها، ناهيك عن اكتظاظ معظم ردهات المستشفيات بالمرضى من المعتمرين والحجاج، ومع أن هذا شرف للبلد وقيادته، فإنها أتت على مصلحة المواطن المكي على وجه الخصوص.

مخلد السروري، أحد سكان منطقة العوالي، أوضح أن معظم المشاريع المزمع إقامتها في العاصمة المقدسة هي تضليل - بحد وصفه - مشيرا إلى أنها أبراج ورقية سرعان ما تهاوت، والمرضى لا يعرفون فعليا وبخدمة فاعلة سوى مستشفى وحيد في العاصمة المقدسة، هو مستشفى النور الذي يعاني الأمرين، لدرجة ازدحام المرضى المنومين في الغرف بمقدار 5 أفراد للغرفة الواحدة، في ظل تعطل المكيفات فيه، بحجة الإحلال.

كان سليمان الزايدي، عضو جمعية حقوق الإنسان، قد أوضح، في وقت سابق، أن الجمعية ستدرس مع المسؤولين بوزارة الصحة والجهات المعنية إمكانية الاستفادة من مستشفيات المشاعر المقدسة في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين لأسباب كثيرة، أولها أن العاصمة المقدسة لم تشهد منذ سنوات كثيرة إنشاء مستشفيات جديدة على الرغم من التوسع والنمو السكاني الكبير الذي حدث في السنوات الماضية. وزاد: «مستشفيات المشاعر تضم أجهزة طبية متطورة، وتشغيلها والاستفادة منها طوال العام يؤديان إلى المحافظة عليها»، مبينا أن مستشفيات العاصمة المقدسة تتوافر فيها كوادر طبية مؤهلة ومتميزة، لكن هذه المستشفيات تعاني ضغطا كبيرا، وهناك حاجة ماسة لافتتاح مستشفيات جديدة تتوافر فيها أسرَّة كافية؛ لأن الأسرَّة المتوافرة في المستشفيات الحكومية والخاصة الآن لا تتناسب مع عدد السكان الذي يتزايد سنويا، إضافة إلى زيادة أعداد المعتمرين والحجاج الذين تتزايد أعدادهم سنويا».

واقترح الزايدي افتتاح مستشفى منى العام بديلا لمشاريع يتم العمل بها الآن، مشيرا إلى أن جامعة أم القرى تقدمت بطلب الاستفادة من مستشفى منى وتحويله إلى مستشفى تعليمي تابع لكلية الطب، وفي الوقت نفسه يقدم خدمات صحية للمواطنين، لكن وزارة الصحة لم تتجاوب مع هذا المقترح.

البلوي: القضاة مهتمون بإخراجها في صورة احترافية لتجاوز

المصدر : صحيفة سبق الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=25933

القحطاني لـ"سبق": لم يردنا أي شيء حول تعرض المواطنين لمشاكل في اليمن
"جمعية حقوق الإنسان" تتلقى شكاوى عن فَقْد الاتصال بسعوديين في سوريا
عبدالله الراجحي- سبق- جدة: قال رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن هناك تنسيقاً يجري مع سفارة خادم الحرمين الشريفين في العاصمة السورية دمشق؛ لمعرفة مصير السعوديين الموجودين هناك، ومع السلطات السورية لمعرفة عدد السجناء السعوديين في السجون السورية.

وأوضح القحطاني في اتصال مع "سبق" أن الجمعية تعمل جاهدة بالتعاون مع سفير خادم الحرمين الشريفين في دمشق عبدالله العيفان لمعرفة مصير السجناء، خصوصاً السعوديين بعد أن وردتها العديد من الشكاوى والمطالبات من ذويهم، الذين قالوا إنهم فقدوا الاتصال بهم ولا يعرفون إن كانوا لازالوا هناك أو غادروا إلى وجهة أخرى.

وأشار إلى المشكلة التي تواجهنا حالياً تكمن في صعوبة الإجراءات الداخلية لدى السوريين، إضافة إلى تعدد السجون، مما يجعل الوصول لهم صعباً، مشيراً إلى أن الجمعية لازالت تتابع أحوال جميع السجناء في مختلف الدول.

وقال إنه تم عرض هذا الموضوع على مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية عند زيارتها للجمعية، حيث اقترح عليها أن تكون هناك اتفاقية مع أمريكا لتبادل السجناء، ورحبت بالفكرة ووعدت بعرضها على الجهات الحكومية هناك، متمنياً أن تلقى ترحيباً.

ونفى القحطاني أن تكون الجمعية قد تلقت أي شكاوى حول الرعايا السعوديين الموجودين في اليمن، الذين قد يتعرضون لأي مشكلة من جراء الاضطرابات الحاصلة هناك

مكة بلا جريمة.. حلم مؤجل

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=137456

مكة المكرمة. فواز العبدلي وحامد القرشي
بالنظر إلى قدسية مكة المكرمة، فإنها ينبغي أن تكون أكثر البلاد أمنا وأمانا لسكانها وزوارها، غير أن كثيرا من العوامل النفسية التي ترتبط بمخالفي نظام الإقامة ومجهولي النسب تسببت في ارتفاع مستويات الجريمة بالعاصمة المقدسة مما يشوه تلك القدسية ويخل بالمعادلة الأمنية فيها.
ولتقليل معدلات الجريمة وخفضها للحدود الدنيا باعتبار أنه من الصعوبة القضاء عليها نهائيا لأن النفس أمارة بالسوء أطلق مشروع «مكة بلا جريمة» ليسهم المجتمع بجانب الجهات الأمنية في بسط الأمن في أنحاء المدينة الطاهرة وغسلها سلوكيا من الجريمة.
نائب رئيس جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة الدكتور هاشم حريري يستقصي انطلاق مشروع «مكة بلا جريمة»: «انطلق مطلع عام 1430هـ، ويهدف بالدرجة الأولى إلى توعية شرائح المجتمع بمكة المكرمة بحرمة البلد الأمين بأهمية أمن مكة كأقدس بقعة على وجه المعمورة، كما ورد ذلك في أكثر من موضع في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة»، مشيرا إلى أن للمجتمع دورا مهما في التوعية، فهناك أدوار تناط بأكثر من جهة سواء كانت حكومية أو أهلية منها على سبيل المثال دور أئمة المساجد في التوعية الأسبوعية من خلال المنابر لكافة أبناء الأحياء عما يعانيه المجتمع في المملكة والعاصمة المقدسة بشكل خاص من أنواع الجرائم الأخلاقية والاجتماعية، ولا ننسى في هذا الإطار دور وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة في نشر الفضيلة والقيم الأصيلة التي حث عليها الإسلام وحرمة مكة، الزمان والمكان، وبيان خطر هذه الجرائم على أمن ساكني هذا البلد الحرام وزوار البيت العتيق، والحث على التكافل والتعاون بين المواطنين والمقيمين ورجال الأمن في سبيل الحد من هذه الجرائم وطرق الوقاية منها.
ويوضح حريري «مشروع مكة بلا جريمة يأتي ضمن فعاليات مراكز الأحياء، ويعتمد على محورين مهمين هما: دور الأسرة والمجتمع في تحقيق الأمن، حيث يهدف كذلك إلى التحول من الإسهام إلى الشراكة في تحقيق الأهداف، وتعزيز قيم المواطنة لدى أبناء الحي الواحد في مكافحة الظواهر السلبية مثل المخدرات وغيرها»، مؤكدا أن المشروع حقق الأهداف المرجوة منه وبنسب كبيرة.

تعزيز السلوك الإيجابي
16 قسم شرطة و36 جهة حكومية تشارك في المشروع، ذلك ما يؤكده مدير مشروع «مكة بلا جريمة» سلطان الجعيد «المشروع يهدف إلى تحقيق أمر الله بأن تكون مكة المكرمة بلدا آمنا مطمئنا، ونشر ثقافة الأمن مسؤولية الجميع، إلى جانب محاربة صور الفساد المختلفة وتنمية المسؤولية الاجتماعية بالمجتمع المكي للمحافظة على الأمن، كما يهدف المشروع إلى الشراكة المجتمعية للمحافظة على الأمن، وذلك من خلال تعزيز السلوك الإيجابي وعلاج مظاهر السلوكيات السلبية وتنمية روح العمل التطوعي وإحياء روح الإخاء والجوار وتحقيق البعد الأمني من خلال غرس الوعي الأمني واحترام الأنظمة وتوفير الخدمات الإرشادية»، مشيرا إلى أن مشروع «مكة بلا جريمة» مشروع قيمي، أمني، اجتماعي يسعى لجعل مكة خالية من الجرائم بكافة أشكالها وصورها عبر برامج توعية تستهدف ساكن مكة بالدرجة الأولى «المشروع تحت شعار «آمنون» وذلك بمشاركة 16 قسما لشرطة العاصمة المقدسة و 36 جهة حكومية».

أبعاد الخلل الأمني
وتوضح مديرة الإعلام التربوي بتعليم مكة للبنات نادية جاها «شارك في المشروع العام الماضي أكثر من 140 ألف طالبة بمكة المكرمة، وكان هناك تعاون بين إدارة التربية والتعليم للبنات بمنطقة مكة المكرمة وإمارة المنطقة ضمن إطار المشروع للحد من الجريمة في البلد الحرام ورفع الحس الوطني والأمني فيها، وإعادة دمج أرباب السوابق في المجتمع والاستفادة منهم في محاربة الجريمة، والحد من تأثيرهم في المقربين منهم والمحيطين بهم، وغرس القيم الروحانية

والإيمانية في نفوس ساكنيها، ولمعالجة أبعاد الخلل الأمني فيها كـ «البعد القيمي، المعيشي، الاجتماعي، السلوكي» تضمن تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج والمسابقات استهدفت بها جميع الطالبات من مختلف المراحل الثلاث، واستخدمت فيها أساليب متعددة، حيث تم توزيع نشرات توعية وتقديم برامج إذاعية هادفة، وكذلك تنفيذ أعمال ومشاريع حول الأماكن المقدسة بهذا البلد، وإعداد مسابقات متنوعة عن قدسية مكة المكرمة».

تركيز على الاسم

غير أن هناك زاوية ينفد منها انتقاد للمشروع، وذلك بأن التركيز على اسم المشروع أهمل جوانبه التنفيذية، وتلك رؤية الإعلامي عبدالله الدهاس «اسم المشروع في حد ذاته يعد جميلا، وكان الجميع يتطلع إلى أن يكون حضوره أقوى، ولكن الجهات المسؤولة عن المشروع ركزت، للأسف، على الاسم فقط وأهملت الجوانب التنفيذية له»، ويضيف «لا بد أن يستثمر القائمون على هذا المشروع القطاعات التعليمية بشقيها البنين والبنات، إضافة إلى التعليم العالي لنشر ثقافة هذا المشروع والأدوار الأمنية المطلوبة من كل فرد من أفراد المجتمع المكي، سواء من المواطنين أو من المقيمين».

ويؤكد الدهاس أن الجوانب التنفيذية لأي مشروع هي الأساس لكي يحس المواطن ويشعر أولا بوجود هذا المشروع، وثانيا ليتفاعل معه بالصورة المطلوبة التي تحقق الأهداف التي وضع من أجلها.

ويشير إلى أنه ينبغي كذلك الاستفادة من القطاعات الأمنية الكبيرة ذات الثقل الأكاديمي مثل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية للاستفادة من خبراتهم في المجال التوعوي في الجوانب الأمنية، لأن التوعية وثقافة المواطنة الصالحة قد تحد كثيرا من المخاطر الأمنية ومن بينها منع الجريمة بكافة صورها.

حلول عاجلة

ويرى المتحدث الرسمي بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أن الجرائم لا تقتصر على مكان دون آخر، ولا تخلو من أماكن تجمعات البشر بطبيعتهم البشرية لكنه يتطلع إلى أن تصان العاصمة المقدسة من وقوع الجريمة بها، نظرا إلى قدسيتها ومكانتها في نفوس أبناء الأمة الإسلامية.

ويضيف الدكتور الخثلان «ذلك يحتاج إلى تكثيف الجهود الإدارية والأمنية وشراكة الجهات المعنية وذات الاختصاص من أجل قطف ثمرة إنجاح التصدي للجرائم، والعالم الإسلامي يستبعد أن تكون العاصمة المقدسة مدينة للجريمة وذلك لمكانتها وقدسيتها الروحانية، وهو ما يجب معه البحث عن الأسباب ومضاعفة معدل القوى البشرية بكافة القطاعات ذات العلاقة لمكافحة تلك الجرائم التي أرجع إلى أن نسبة مخالفي الإقامة والعمل يشكلون النسبة الغالبية». ويدعو الخثلان لإيجاد الحلول العاجلة والسريعة لذلك، مشيرا إلى أن من ضمن أولويات واهتمامات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هو الجانب الأمني، وأنها كثيرا ما شاركت رجال الأمن وعبر مقار الأمن العام دورات بهذا الخصوص فتحت من خلالها نوافذ للتواصل بين أعضاء الجمعية وقطاعات الأمن بهدف المصلحة العامة والحفاظ عليها وتحقيق تطلعاتها المنشودة.

واستشهد الخثلان بحادثة مقتل الفتاة الجزائرية المعتمرة التي ذهبت ضحية أحد مخالفي الإقامة والعمل من داخل أحد فنادق منطقة الحرم المركزية، وحادثة أخرى كان الضحية فيها أحد رجال الأعمال من دولة الإمارات، والقائم على وفد للحج تمت سرقة مبلغ مالي ضخم من وسط المنطقة المركزية للحرم المكي عقب فراغه من صرفها من أحد محال صرف العملات.

وشدد على أهمية المحافظة على صورة مكة الروحانية وقدسيتها وعدم التهاون فيما قد يكون سببا في تعكير الصفو وحفاظا على أمن وأمان الجميع برفع نسب توحد جهود وأعمال الجهات في مكة، ورفع مستوياتها وتفعيلها سواء القطاعات الأمنية أو الحكومية الخدمية الأخرى والقضاء على الأسباب بعد دراستها.

برامج توعوية

الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن العبدالعزيز الميمان يرى أن شرطة مكة عملت على مشروع «مكة بلا جريمة» ولم تستثن أحدا بهدف توعية الجميع مواطنين ومقيمين وتوضيح قداسة مكة المكرمة، ووجوب التحلي بالأخلاق الإسلامية الفاضلة، والبعد عن مواطن الشبهات ومواقع الزلل.

ويضيف الميمان «البرنامج أسهم في تحقيق مبدأ الشراكة بين الشرطة وأفراد المجتمع بتطبيق فكرة الشرطة المجتمعية داخل الأحياء، وذلك أثمر عن تخفيض نسبة الجريمة عن الأعوام السابقة، ولا شك أن أي مجتمع لا يخلو من الأحداث، وهذه طبيعة في الكون في أي مكان وزمان إلا أن البرامج التوعوية التي تقيمها الشرطة بالتعاون مع أصحاب الفضيلة وأكاديميين تسهم في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع ما يؤدي لتحقيق نتائج جيدة».

ويشير إلى أن الجريمة في مكة يشكل فيها المخالفون للإقامة والعمل ومجهولو الهوية النسبة الكبرى في الحوادث الجنائية المختلفة والسرقات والسطو «الحملات قائمة تجاههم من قبل أجهزة الشرطة والدوريات الأمنية، إضافة للجوازات، ويتم تسليم المقبوض عليهم لإدارة الترحيل ومن ثم تطبيق الأنظمة بحقهم».

ويقول الميمان «نظرا إلى طبيعة العاصمة المقدسة التي تختلف عن مدن المملكة الأخرى كونها مهبط أفئدة القلوب وحاضنة بيت الله الحرام، فإن المسلمين يفدون من كل حدب وصوب، ومنهم من يأتون بغرض النسك والعبادات وأداء الفرائض، ومن يأتونها بهدف طلب العلم وهو ما يظهر في نهاية المطاف لمكوث البعض منهم مخالفين للإقامة»، مشيرا إلى وجود أعداد من المخالفين من آسيا وإفريقيا أدى تزايدهم البشري لارتكاب المخالفات والأعمال الجنائية بغض النظر عن آخرين من الجاليات دائمي التعاون مع أجهزة الأمن والإبلاغ عن أي جريمة ومخالفة، وهم موضع إعزاز وتقدير الجميع لتأكيدهم على أن الأمن مسؤولية الجميع.

عوامل نفسية

مدير الخدمات الطبية بمستشفى الصحة النفسية بشهار استشاري الطب النفسي الدكتور مازن أبوالهيجا يرى أنه بحسب طبيعة المكونات البشرية لا يمكن القضاء كليا على الجريمة، لكن من الممكن التقليل منها من خلال مصطلح قانوني شرطي وصرامة العقوبات ووضع رقابة عالية، مما يجعل العقل البشري يفكر قبل أن يتخذ أي قرار قد يؤذي به آخرين بحكم طبيعة البشر وتميز عقولهم في التخطيط والتدبير والتفكير.

ويشير استشاري الطب النفسي إلى أن بعض الجرائم تكون غير مقصودة، وهناك من يقدم على عمل جريمة وتعود أسبابها إلى عوامل نفسية، إما أن تكون أسرية أو اجتماعية أو اقتصادية، ولم يستثن أبو الهيجا فئات المخالفين ومجهولي الهوية باعتبارهم أكثر عرضة للتأثر بالمناخات والعوامل الاجتماعية، وذلك ما يجعل بعضهم ينحازون للدخول في غالبية أوقاتهم إلى كثرة التفكير بغرض الخروج من مأزق ما قد يصل في نهاية المطاف لارتكاب الجريمة بغرض المنفعة الذاتية «الوازع الديني يعتبر المفتاح الرئيس في حل مثل تلك الظواهر، فكلما كان الإنسان أكثر تقربا من خالقه وعلى يقين أن الله يراه على الدوام فإن النفس الأمارة بالسوء لن تعرف إليه طريقا، والعكس صحيح، فتقوى الله هي العلاج لخلاص البشر مما قد يعتريهم من الضائقات، وهي المفتاح الحقيقي إلى السعادة الأبدية بالدارين».

مشروع الأمن المجتمعي

انطلق مشروع «مكة بلا جريمة» من مركز حي العمرة في العاصمة المقدسة، والذي يشكل ـ ضمن عشرة مراكز أخرى ـ جمعية مراكز الأحياء في مكة المكرمة، التي ينضوي تحتها 60 حيا سكنيا داخل المدينة.

وقد بدأت الجهات الأمنية في العاصمة المقدسة خطوات التطبيق العملي للمشروع بإخضاع 90 مواطنا من أرباب السوابق لبرامج توعوية مكثفة بغية إعادة دمجهم في المجتمع، والاستفادة منهم في محاربة الجريمة والآثار السالبة في المجتمع

مؤهلاتهم حبيسة الأدراج.. وطموحات وآمال لم تكتمل

ذوو الاحتياجات الخاصة.. أبواب الوظائف مغلقة حتى إشعار آخر!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article643909.html

الرياض، تحقيق - سلطان العثمان

تطلق كلمة ذوي الإعاقة على الأشخاص الذين يعانون من حالة عجز تحد من قدرتهم أو تمنعهم من القيام بالوظائف والأدوار المتوقعة ممن هم في عمرهم باستقلالية تامة، كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية، ومن أنواع الإعاقات: (الإعاقة العقلية والسمعية والحركية والبصرية والتوحديين أو من سواهم)، والإعاقة مهما كان نوعها، أو درجتها، فهي ليست مسوغا للاستسلام أمام مسارات الحياة الصعبة والمجهولة، وليست مبرراً للتهميش أو الإقصاء، وإنما تعد حافزا على التحدي وإثبات الذات وتحويل الشخص المعاق إلى كائن فعال مساهم في إدماج نفسه ضمن المجتمع وتحولاته وقد نجح ذوي الإعاقة في تسجيل نجاحاتهم واثبات وجودهم في مجالات متنوعة وميادين مختلفة سواء كانت ثقافية أو علمية أو رياضية داخل المملكة وخارجها، كما ضربوا لنا أروع الأمثلة وأصعبها، واستطاعوا بقوة الإرادة والعزيمة والإصرار إثبات ذلك، ومع هذا إلا أن لديهم معانات كبيرة تتمركز في عدم حصولهم على وظائف تناسب إعاقاتهم ومؤهلاتهم، ما أسهم في زيادة معدل البطالة بين مختلف فئاتهم ورفع من حدة معاناتهم بدءاً من الإعاقة وآخرها في البحث عن وظيفة، «الرياض» تسعى في هذا التحقيق إلى طرح قضية توظيف ذوي الإعاقة ورصد معاناتهم في البحث عن وظيفة .

مهاراتنا معطلة

وتحدث في البداية «سيف الدين الفريدي»، 25 عاما -من فئة الصم- عن معاناته في البحث عن وظيفة قائلاً: أنهيت المرحلة الثانوية وحصلت على دورة في استخدام الكمبيوتر لمدة ثلاثة شهور، ومازلت أبحث عن عمل منذ ثلاث سنوات في القطاع الحكومي والخاص؛ إلا أنّ جميع الأبواب أقفلت في طريقي ولم أجد الترحيب بي والقبول في العمل، رغم أني أتمتع بقدرات عقلية ومهارات عملية عالية .

ويشاطره في معاناته أثناء بحثه عن وظيفة «سعود عبدالعزيز الهزاني»، 23 عاماً -من فئة الصم- الذي يحمل الشهادة الثانوية ورخصة دولية في استخدام الحاسب الالي، ولازال يبحث عن عمل منذ اكثر من سنتين في جميع القطاعات، ويرى أنّ الإعاقة هي السبب في رفضه وعدم قبوله في الوظيفة من وجهة نظر مسؤولي تلك القطاعات، وبذلك لا يستطيع الاستقرار والاعتماد على نفسه في تكوين أسرة .

أما «هشان الكبرى»، 31 عاما، فيحكي معاناته كرجل أصم قائلا: «انهيت دبلوم كلية التقنية قسم ادارة مكتبية منذ ما يقارب الثلاث سنوات؛ إلا أنني لم اجد عملاً يناسب تخصصي، ويرى الكثيرون باننا معاقون غير منتجين في العمل ومرضى؛ لذلك يفضلون الاشخاص الاصحاء العاديين علينا في التوظيف، حتى لو كان الشخص غير مؤهل بشكل جيد، مضيفا بانه سعى في طلب العلم ومواصلة دراسته من اجل ان يستقل ماديا ويعتمد على نفسه في تحمل اعبائه المادية بدلاً عن اسرته الا ان طموحه واماله لم تكتمل بدون وظيفة .«

معاناة لاتنتهي

ويحكي «عمر السحيباني»، 29 عاما -من فئة المكفوفين- عن جهوده اليومية في البحث عن وظيفة لأكثر من سنتين تناسب مؤهله دبلوم تطبيقات مكتبية، وانتهى به المطاف إلى العمل مأمور سنترال في إحدى الشركات بمعدل تسع ساعات يوميا دون مراعاة لإعاقته وظروفه الشخصية وبراتب شهري قدره (3000 آلاف ريال)، دون تأمين طبي .

أما الكفيف «ناصر المسن»، 30 عاما، فليس أفضل حظا من غيره في حصوله على وظيفة رغم ما يحمله من مؤهل بكالوريوس شريعة، بل ويعبر عن معاناته مع البطالة قائلاً :سببت لي الشعور بالملل والانعزال عن المجتمع لمحدودية

الوظائف بالنسبة لجميع المكفوفين حيث لا مجال لهم في العمل إلا في قطاع التعليم الحكومي فقط، مطالباً وزارة الخدمة المدنية بفتح المجال لهم في التوظيف في جميع القطاعات وفي مختلف الوظائف مازالت المعاقة حركياً «نورة العتيبي» الحاصلة على بكالوريوس دراسات إسلامية تبحث عن عمل في القطاع الحكومي والخاص منذ أكثر من عشر سنوات من التخرج وحتى الآن .

مؤهلات حبيسة الأدراج

ونوه «علي الهزاني» -نائب مدير جمعية الإعاقة السمعية-، إلى أنّ عدد الصم من فئة الرجال والنساء في ازدياد، مشيراً إلى أنّ الكثير منهم يحملون مؤهلات علمية مختلفة لكن بقيت مؤهلاتهم حبيسة الادراج دون ان تشفع لهم في الحصول على وظيفة تليق بهم وتمكنهم من العيش باستقلالية، مؤكداً على أنّ ذلك يسبب لهم انعكاسات سلبية اتجاه انفسهم والمجتمع، ويجعلهم افراد غير منتجين بل معتمدين على الغير في الحصول على المال سواء من أسرهم أو الجمعيات الخيرية .

الدافعية للعطاء

ومن الناحية النفسية، أوضحت «أريج المعلم» -رئيسة قسم الصحة النفسية بمركز الأمير سلمان لأمراض الكلى- أنّ حصول المعاق على وظيفة أمر ضروري، مبررة بان الوظيفة تساهم بشكل كبير في رفع الدافعية لديه نحو العطاء، وبالتالي يشعر بقيمته وبأنه شخص فعال في المجتمع وليس عالة عليه، ومن هنا يظهر الأثر النفسي للمعاق في تغير النظرة من شخص يخدمه الآخرين إلى شخص يخدم هو الآخرين، وبذلك تتغير نظرة المجتمع إليه .

وأشارت «المعلم» إلى أن الوظيفة تدعم المعاق نفسياً بأنه قادر على الإنتاج والعطاء واثبات وجوده في الحياة، بالإضافة إلى ارتفاع ثقة المعاق في نفسه وتفادي رغبته بالانطواء أو إصابته بالاكتئاب أو أياً من الاضطرابات النفسية التي قد تصاحب الإعاقات، وتفادي الآثار السلبية التي قد تنتج في حال شعورهم بأنهم أقل من غيرهم الأصحاء الذين تتوفر لهم جميع صلاحيات العمل والتوظيف من الشعور بالدونية والإحباط .

وترى «المعلم» من خلال ملامستها الشخصية لهذه الفئة وتلمس الفرق بين الموظف والعاطل ومن أكمل تعليمه ومن توقف عنه، بوجود فروق كبيرة في الدلالات النفسية لهم وفي مدى استقرارهم النفسي، فكل ما شعر المعاق بدوره في المجتمع زاد نسبة توافقه النفسي والعكس صحيح، مؤكدة في الوقت ذاته بان هناك الكثير من النماذج المشرقة من المعاقين اثبتوا جدارتهم وفعاليتهم في العمل .

التوظيف الوهمي

وأكد «عبد اللطيف الجعفري»- مدير جمعية الاطفال المعاقين بالأحساء- على أنّ توظيف ذوي الاعاقة في القطاع الحكومي مرتبط بوزارة الخدمة المدنية وهو غير مفعل لعدم وجود قرار ينص على اولويتهم في التوظيف، اما بالنسبة للتوظيف في القطاع الخاص، فيرى «الجعفري» بان تلك الجهات تستغلهم في التوظيف الوهمي من اجل تنفيذ القرارات الملكية التي تلزمهم بسعودة الوظائف باعتبار المعاق الواحد عن اربع سعوديين دون تكليفهم بالعمل او الحضور، ونتيجة لاستغلالهم في التوظيف الوهمي فهم يتقاضون رواتب متدنية جدا وهم في بيوتهم لانهم لا يزاولون المهنة، وهذا ينعكس سلبا على المعاق نفسه بجعله شخص غير منتج ومعتمد على الغير رغم انه قادر على العمل والمشاركة في صنع القرار .

ظروف لا تعيق

ونوه «د.مازن خياط» -عضو اللجنة الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى- إلى أن المعاقين لم يأخذوا حقوقهم بشكل كامل في التوظيف سواء في القطاع الحكومي او الخاص بسبب النظرة الخاطئة اليهم بانهم اشخاص عاجزين وغير منتجين، معتبرا ذلك جهلا بقدراتهم وامكانياتهم، ومؤكداً على ضرورة توظيفهم ليعولوا انفسهم ويخدموا وطنهم ومجتمعهم، ويرى «خياط» بان ذوي الاعاقة لهم ظروف صحية وجسمية ونفسية خاصة ومختلفة عن الأشخاص العاديين .

محدودية التوظيف تجبرهم على الشعور ب«الملل والانعزال» عن المجتمع

واقترح مجموعة من الاعتبارات التي يجب ان توضع في الحسبان عند توظيفهم ومنها :تقليل ساعات العمل، وضع قانون خاص للإجازة المرضية والاضطرارية، تحديد سن تقاعدي مبكر، مراعاة وضعهم الصحي، تهيئة مكان العمل كل حسب اعاقته (اصم، مكفوف، حركي(...، تهيئة ظروف دمجهم في بيئة العمل، تقنين نوعية العمل والمهام المناسبة لهم، تكوين لجان متخصصة لاختيار الوظيفة المناسبة لكل معاق حسب جنسه، ونوع ودرجة اعاقته، داعياً إلى تأسيس «هيئة عليا للمعاقين» مشكلة من عدة وزارات من اجل وضع الية محددة وواضحة لخدمة المعاقين في مجالات متعددة سواء في

مجال العلاج او التأهيل او التوظيف، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات التي تخدمهم وتكفل حقوقهم بعيدا عن الازدواجية والاجتهادات الفردية .

دور توعوي

وأشار «د.مفلح بن ربيعان القحطاني» -رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- إلى دور الجمعية في الدفاع عن توظيف ذوي الإعاقة في ظل وجود عدد منهم يحملون مؤهلات علمية دون عمل، قائلاً: تسعى الجمعية لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالخدمات المتاحة لهم ودعمهم، وكذلك مساعدتهم في معرفة حقوقهم ومخاطبة الجهات ذات العلاقة لتقديم العون لهم من خلال تأهيلهم و توعيتهم وكذلك توعية المجتمع لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أصدرت الجمعية كتيباً يحوي حقوق المعاق ضمن سلسلة (أعرف حقوقك(، لتوعية ذوي الإعاقة بحقوقهم التي كفلها لهم النظام والشرع ويبرز دور المؤسسات في رعاية المعاق وتوجيهه عن طريق تزويده بالمعلومات التي يحتاجها عن سوق العمل وتدريبه وتأهيله وتعريفه بالفرص التدريبية والعملية والمشروعات المناسبة وإعداد دراسات الجدوى وتقديم المشورة والمشاركة في تسويق المنتجات بل وتقديم القروض الصغيرة، فضلا عن الدور التوعوي الذي تقوم به الجمعية من خلال الندوات والمؤتمرات التي تقيمها لإبراز هذا الجانب ومخاطبة الجهات ذات العلاقة لإيجاد حل لمثل هذه الإشكاليات، الدعوة إلى تأسيس «هيئة عليا للمعوقين» وسن القوانين والتشريعات لخدمتهم

توظيف ذوي الإعاقة

وبين «د.القحطاني» بأنّ الجمعية تطالب بتوظيف ذوي الإعاقة حسب قدراتهم وحسب تصنيف درجة الإعاقة لدى البعض منهم، مشيرا في الوقت نفسه بأنه ليس من اختصاص الجمعية توفير الفرص الوظيفية للمعاقين في القطاع الحكومي والخاص، ولكنها تسعى لتوعيتهم بحقوقهم النظامية ورفع درجة الوعي المجتمعي نحو أبنائنا من ذوي الإعاقة وتعريفهم بقدرات وإمكانيات هذه الفئة لدمجهم بوصفهم أعضاء فاعلين ومؤثرين في المجتمع، كما تدعو مؤسسات المجتمع المختلفة للقيام بدورها في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بما يضمن توفير فرص وظيفية للشباب والشابات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تتناسب الوظائف المتاحة مع قدرات هؤلاء الأفراد وإمكانياتهم وتفعيل دور المعاق سواء رجلاً أو امرأة من خلال توظيفه والاستفادة من إمكانياته والاعتراف بأحقيته في إعطاءه فرصة وظيفية تحقق له الرضا النفسي وتشعره بوجوده في هذا المجتمع وبأنه عنصر فعال فيه.

حقوق الإنسان بمكة يقيم معرضا توعويا بسوق الحجاج

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 17590
http://www.al-madina.com/node/311297

طالب الذبياني - مكة المكرمة

يقيم مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمكة المكرمة بعد مغرب بعد غد الخميس معرضا توعويا بسوق الحجاز بالعاصمة المقدسة لعرض مطبوعات الجمعية واصداراتها وذلك تحت عنوان :»من لايعرف حقه لا يستطيع ان يطالب به» اوضح ذلك المشرف على مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة عضو مجلس الشورى سليمان بن عواض الزايدي وقال ان المعرض يأتي استشعارا لأهمية حقوق الانسان وتفعيلا لدور الجمعية التثقيفي والتوعوي. الجدير بالذكران مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمكة المكرمة باشر وتعامل مع اكثر من 1350 قضية منذ افتتاحه وقدم اكثر من 12 الف استشارة لمراجعين راجعوا المكتب ومثلها عبر الهاتف كما بلغت زيارات اعضاء المكتب الخارجية 28 زيارة شملت ادارات حكومية وزيارات لعدد من القرى التابعة لمكة المكرمة كما عقد المكتب 6 ورش عمل وعقد اعضاؤه نحو 19 اجتماعا ومازال المكتب يواصل نشاطاته وبرامجه التوعوية والتثقيفية .

أكد استمرار التنسيق مع سفارة المملكة .. رئيس حقوق الإنسان لـ عكاظ :

تلقينا شكاوى عن سعوديين مفقودين في سورية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428466.htm

نواف عافت ـ الرياض

كشف لـ«عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية استقبلت عددا من الشكاوى من أسر سعودية فقدت الاتصال بأبنائها منذ بداية أحداث سورية منذ ثلاثة أشهر.

وبين أن الجمعية بادرت بالتواصل مع السفارة السعودية في دمشق، وكان هناك تنسيق لمعرفة مصير السعوديين الموجودين هناك، وجرى التنسيق مع السلطات السورية لمعرفة عدد السجناء السعوديين في السجون السورية، خصوصا أن بعضهم في سجون مدنية وآخرين في سجون عسكرية وآخرين غير معلومة أماكنهم.

وأضاف أن الجمعية تؤدي دروها الإنساني لمعرفة مصير السجناء السعوديين، بعد أن وردتها العديد من الشكاوى والمطالبات من ذويهم، الذين قالوا إنهم فقدوا الاتصال بهم ولا يعرفون إن كانوا ما زالوا هناك أو غادروا سورية.

وزاد، إن المشكلة التي تواجهنا حاليا تكمن في صعوبة الإجراءات الداخلية لدى السوريين ما يجعل الوصول لهم صعبا، لافتا إلى أن الجمعية ما زالت تتابع أحوال جميع السجناء في مصر ومختلف الدول.

وقال «إن السعوديين الموجودين في سورية تختلف أسباب ذهابهم إليها سواء كان للعلاج أو السياحة وانقطعت بهم السبل، ونريد التواصل معهم ومعرفة مصيرهم من أجل أسرهم»، مشيرا إلى أن السفارة متعاونة في هذا المجال وتنسق مع الجمعية لحماية السعوديين والتواصل معهم ومعرفة أماكنهم.

300 قضية عضل وحرمان من العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428290.htm

نواف عافت ـ الرياض

استقبلت حقوق الإنسان أكثر من 300 قضية عنف أسري تتعلق بالعضل، العنف الجسدي والحرمان من العمل خلال السنة الماضية.

وبينت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها استقبلت خلال السنوات الماضية المئات من قضايا العنف الأسري، مشيرة إلى أن عدد شكاوى قضايا عنف ضد الأطفال بلغ 1944 شكوى خلال السنوات الخمس الماضية، مؤكدة أنها تسعى مع الجهات المختصة لحل هذه القضايا بشكل ودي، مع إيجاد دور إيوائية للمتضررين من العنف الأسري.

وقال مدير العلاقات العامة والإعلام في الهيئة محمد المعدي إن «قضية العنف الأسري بدأت تتفشى في المجتمع، وهي مقلقة للهيئة وتتطلب تعاون وتضافر جهود جميع مؤسسات المجتمع ولجان الحماية وأقسام الشرط لوضع حلول مناسبة لهذه القضية التي ترجع أسبابها إلى المخدرات، العادات الاجتماعية والظروف المادية».

من جانبه، أكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمل الأسري الوطني الدكتور مها المنيف أن ملف الحماية الاجتماعية يختص بوزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في لجان الحماية الموزعة على كل مناطق المملكة، وقال إن «مسألة مكافحة العنف الأسري لا تزال تسير في إطار الاجتهادات الفردية في ظل عدم وجود نظام واضح وغياب قوانين وإجراءات حكومية واضحة لمواجهة هذه المشكلة، كما أن الجهات الحكومية نفسها لا يوجد بينها أي تنسيق أو تعاون لمواجهة هذه المشكلة، والمملكة تحتاج إلى وجود أكثر من برنامج لمساعدة ضحايا العنف الأسري».

الهيئة تضرب مساحا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428305.htm

عبد الله المقاطي، عناد العتيبي ـ الطائف

شرعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أمس الأول، في متابعة شكوى تلقتها من شاب سعودي يعمل مراقبا في إحدى الشركات المتعاقدة مع أمانة الرياض، يدعي فيها تعرضه للضرب على أيدي أعضاء الهيئة، بعدما داهموه خلال أدائه لواجبه المتمثل في تصوير أحد شوارع حي القدس في العاصمة الرياض.

وقال لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في الجمعية «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت الشكوى أمس الأول، وشرعت في تنفيذ دراسة عاجلة للقضية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم التجاوز في حقوق الأفراد».

«عكاظ» حاولت الحصول على توضيح ورد هيئة الرياض، وأجرت اتصالا بالمتحدث الرسمي في فرع هيئة الرياض تركي الشليل، وأوضح أنه في إجازة وطلب الاتصال بمساعده خالد المحمود، وأجرت «عكاظ» اتصالات بمساعد المتحدث وأرسلت رسائل نصية، ولكنها لم تتلق أي رد حتى ساعة إعداد التقرير.

من جانبه، كشف بندر عبدالله الدوسري تفاصيل القضية قائلا «إن شقيقي رائد البالغ من العمر 22 عاما، كان مكلفا صباح أمس الأول من قبل الشركة التي يعمل بها ومتعاقدة مع أمانة الرياض بتصوير أحد شوارع حي القدس عن طريق كاميرا (عهدة مسلمة من الأمانة) وكان يؤدي واجبا عمليا، وصادف ذلك وجود مدرسة بنات في الطرف الآخر من الشارع المراد تصويره، وفوجئ شقيقي بسيارة الهيئة تصطدم بسيارته دون أي مقدمات، وعلى الفور نزل عضو الهيئة قائلا: لماذا تصور البنات، ومن ثم اعتدى عليه بالضرب».وأضاف بعد الاشتباك أجرى شقيقي اتصالا بوالده الذي حضر وتعرض للاعتداء من أعضاء الهيئة ايضا -مع وجود شهود عيان في الموقع- وبعد تجمهر المواطنين اصطحب الوالد ابنه رائد في سيارته، وخلال تحركهم فوجئ بدوريات الهيئة تلاحقه وتوقفه بالقوة وتصطحب رائد، رغم أنه كان يعاني من جروح وكدمات ورضوض من جراء الضرب، واتجهوا به إلى مركز الهيئة وأغلقوا الأبواب عليه واتصلوا بالشرطة والهلال الأحمر، وبعد فترة نقل إلى قسم الشرطة ووضع عند باب القسم، وسلم أعضاء الهيئة تقريرا قالوا فيه «كان رائد يصور الطالبات وتلفظ على أعضاء الهيئة وحاول الفرار مع والده».

شقيق المعتدى عليه أكد أن شقيقه نقل لأحد المستشفيات، واتضح تعرضه لجروح وضربات وكدمات، مشيرا إلى أنهم قدموا شكوى لحقوق الإنسان وسيصعدون القضية للحصول على حق شقيقه ورد اعتباره من الاعتداء الذي تعرض له دون وجود أي مبرر.

«عكاظ» حاولت الحصول على رد الهيئة ولكن لم يكن هناك أي تجاوب مع اتصالات المحرر ورسائل الجوال.

منع تشغيل العمالة تحت الشمس 60 يوماً

العمل تعد حقوق الإنسان بتفعيل القرار خلال10 أيام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428335.htm

خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة

علمت «عكاظ» أن وزارة العمل ستشرع ابتداء من يوليو المقبل ولمدة 60 يوما في تكثيف جولاتها الميدانية، على الشركات لفرض تطبيق قرارها بمنع تشغيل العمالة في المشاريع الخدمية أثناء أوقات ذروة النهار وتحت أشعة الشمس ما بين الثانية عشرة إلى الثالثة ظهرا، وهي الفترة التي تشكل فيها درجات الحرارة تهديدا لصحة الإنسان. وطبقا لمدير فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتور محمد بن سالم العوفي، رصدت الجمعية خلال الأسابيع الماضية تعرض عاملين بشكل مباشر لأشعة الشمس أثناء مزاولتهما أعمالا في مشاريع خدمية يجري تنفيذها في المدينة المنورة.

وقال العوفي لـ «عكاظ» إن الجمعية أخطرت مكتب العمل بالأمر، باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان، فوعد مدير مكتب العمل بالمنطقة بتسيير فرق ميدانية للتأكد من تطبيق قرار وزارة العمل، الذي ينص على منع تشغيل العمالة في تلك الأوقات، ولمدة 60 يوما ابتداء من يوليو المقبل حتى نهاية أغسطس والتي تعد ذروة فصل الصيف.

وعن العقوبات التي يمكن تطبيقها على الشركات المخالفة، أفاد الدكتور محمد العوفي بأن مساءلة الشركات المخالفة قانونيا يقع ضمن مسؤوليات الجهة الحكومية (وزارة العمل)، مبينا أنه وأعضاء من الجمعية زاروا أخيرا مكتب العمل في المدينة المنورة، ونقلوا تلك الملاحظات لإدارته، وتلقوا وعدا بتفعيل القرار خلال العشرة أيام المقبلة، والتعامل مع الشركات المخالفة طبقا للنظام.

ناشطة ومناضل .. لقب من لا لقب له

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م العدد14140
http://www.al-jazirah.com/20110616/ar5.htm

سمر المقرن

ليست المرة الأولى التي أذكر فيها أن المجتمع السعودي يعيش خلال الست سنوات الأخيرة في مرحلة «طفرة حقوقية»، فبعد تدشين جمعية حقوق الإنسان في عام 2004م، بدأ المفهوم الحقوقي ينتشر بين الناس بمساعدة وسائل الإعلام التي احتفت بهذه الجمعية، وهذا ليس معناه أن قبل تلك المرحلة لم يكن لدينا حقوق إنسانية محفوظة، لكني أقصد المفهوم الحقوقي وما يتبعه من مصطلحات حديثة على مجتمعنا.

تلى ذلك أن توافدت القضايا على الجمعية، بمساندة وسائل الإعلام والتي كانت همزة الوصل بين أصحاب القضايا والجمعية، خرجت المانشيتات الصحافية البراقة، التي توحي للقارئ بأن هذه الجمعية تملك العصا السحرية، ومع ذلك لا يمكن أن أنكر وخلال عملي في الإعلام أن هناك محاولات من عضوات وأعضاء لديهم حس إنساني عالٍ، إلا أنهم يصطدمون فيما بعد بما يسمى «البيروقراطية» في حين أن طبيعة هذه القضايا تحتاج إلى تدخل إسعافي عاجل. فيما بعد توسع المصطلح الحقوقي أكثر بعد إنشاء هيئة حقوق الإنسان الحكومية، وصار هناك لبس لدى كثيرين بما فيهم -بعض- المثقفين عن طبيعة عمل الجمعية وطبيعة عمل الهيئة.

الجمعية وبعد كل هذه السنوات، قدمت الكثير وكتبت تقارير بمنتهى الشفافية والصدق، ولديها ممن يعمل بصدق وإن كان كما يقول المثل الشعبي: «الجود من الماجود»، أما الهيئة فحتى الآن ننتظر أن نرى دورها الحقيقي، وأن نفهم طبيعة عملها، فليس لديها أكثر من التصريحات الصحافية، وصور استقبال الوفود، وإن سألت أحدهم سؤالا بسيطاً، مثل: ما هي الآليات التعاقدية التي وقعت عليها المملكة؟ فلن يعرف حتى معنى السؤال!! أما الموقع الإلكتروني فهو ليس بأكثر من موقع «بائس» بطيء لا يحتوي على أي معلومة علمية أو توعوية، حتى قسم المساعدة أون لاين الذي من الممكن أن يعطي صاحب القضية أملاً في أن يجد من يتواصل معه لن يجد سوى عبارة (قسم المساعدة غير متصل) هذا عدا أن الموقع مليء بالأخطاء الإملائية التي لا يقع فيها طالب يدرس في الصف الثاني ابتدائي.

كل ما سبق هو عبارة عن مقدمة لموضوع كنت قد تطرقت له في هذه الصحيفة قبل أكثر من عامين، ونشرت حوله مقالا كان بعنوان: «ناشطات وناشطون»، تحدثت فيه عن هذا اللقب الذي صار يحمله كل من لا لقب له. وما يتبع ذلك من متاجرة في قضايا الناس الأبرياء الذين يبحثون عن نافذة يطل منها بصيص أمل، فإن ذهبت فتاة للجمعية فإنها لن تجد أكثر من إسعافات أولية تعود بعدها إلى نفس الوضع التي أتت شاكية منه أو أسوأ لأنها تجرأت على شكوى أحد من أهلها وهذا في الأعراف يدخل في نطاق «العيب». وإن ذهبت امرأة إلى هيئة حقوق الإنسان كما فعلت الكندية «نتالي مورن» فإن قضيتها ستظل معلقة لسنوات دون حل!

ماذا يفعل هؤلاء، ولمن يلجأون؟ اتجهوا بجراحهم لمن أعطوا لأنفسهم لقب ناشطة وناشط بالمجان، متصورين أن لديهم الحل السريع الذي هو هدف صاحب القضية، في حين أن صاحبة أو صاحب هذا اللقب لا يملك من التاريخ النضالي الذي ينسبه لنفسه أكثر من كلام غير مصفف تحت مسمى وهمي في منتدى أو موقع إلكتروني، أو نجده قد كتب بعض الخربشات على حائط الفيس بوك، بعدها صار (مناضل وناشط، وحقوقي) يخرج ويُنظر في الإعلام الغربي الذي يحتفي بهذه العينة، متخيلا نفسه نيلسون مانديلا، أو متخيلة نفسها جان دارك! ومباشرة أقول: إن الحل لا يخرج عن تفعيل دور المؤسسات القائمة بكوادر مدربة وواعية، وإنشاء مؤسسات مدنية حقوقية جديدة، أبرزها جمعية لحقوق المرأة، هكذا بصراحة وبهذا المسمى الصريح، فقد أتى وقتها.

اعتراض أعضاء المجلس !؟

المصدر: جريدة اليوم الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.alyaum.com/News/art/15844.html

د.فائز بن سعد الشهري

المحافظة على البيئة من التلوث تحافظ على الإنسان وتطور الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة، والبيئة هي المحيط الذي يحتوينا ونعيش فيه والأجيال القادمة، وتبرز أهمية الحفاظ على البيئة لعدم احتكار ملكيتها وكونها مشاعا للجميع.. تملكها أجيال مضت.. وتمتلكها أجيال حاضرة وهي حق لأجيال المستقبل.

تهتم الدول بالمحافظة على البيئة، واحتفل العالم بمناسبة (اليوم العالمي للبيئة) قبل أيام في 5 يونيو 2011م. ومملكتنا الحبيبة من الدول التى تهتم بالبيئة والمحافظة عليها ويتضح ذلك في تأكيد خطط التنمية على المحافظة على البيئة وصدور أنظمة وقرارات ذات علاقة بالبيئة ومنها صدور النظام العام للبيئة وإنشاء مجلس للبيئة، ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، ووجود أكثر من جهة وجهاز يعني بموضوع حماية البيئة وذلك تنفيذاً لما تؤكد عليه المادة (32) من النظام الأساسي للحكم والتى نصت على ان تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها. وهنا أتساءل هل قرار مجلس الشورى مبني على تقييم بمنهجية علمية شاملة لجميع من يشارك في تنفيذ النظام العام للبيئة.

وعالمياً نقرأ ونشاهد التقارير والأخبار عن توقعات ارتفاع درجة حرارة الأرض وطمر مدن وجزر بالمياه ، والزلازل والفيضانات التي حدثت في بعض الدول وأثارها الكارثية. ومحلياً وفي عام 2009م نشر إعلامياً تأكيد رئيس لجنة الرصد والمتابعة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن (الجمعية رصدت مخالفات بيئية عدة في مختلف مناطق المملكة، مشدداً على أن أكبر نسبة تلوث في المملكة تتواجد في المنطقة الشرقية)، وأضاف (رصدنا إحصاءات تفيد بأن المنطقة الشرقية تعاني من أمراض سرطانية غير عادية مقارنة بباقي المناطق، مرجعاً ذلك إلى وجود المصانع والتنمية فيها). أيضاً في إحدى جلسات مجلس الشورى عام 2009م أشار احد الأعضاء وبناءً على تقرير للرئاسة العامة لمصلحة الأرصاد إلى وجود آثار إشعاعات نووية بعد حرب الخليج في 600 موقع في شمال وشرق السعودية وأن هذه المناطق بحاجة إلى تسوير لأن 30 بالمائة منها مشتبه بها، وأشار إلى أن 70 بالمائة بحاجة إلى مسح شامل، إضافة الى ذلك كارثة سيول جدة...وفي 2011م نشر إعلامياً كشف وكيل شؤون البيئة بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن تعرض شواطئ المملكة لـ 12 حادث تلوّث بحري عام 2010م، وعدد المناطق المتأثرة بالتلوث بالزيت بلغ 12 موقعًا مناصفة ما بين البحر الأحمر والخليج العربي. ويبلغ متوسط تكلفة إزالة برميل نفط واحد نحو ألف دولار في الحالات الاعتيادية. إضافة الى ذلك خبر نفوق الأسماك قبل أيام في شاطئ تاروت وتشكيل أمانة المنطقة الشرقية لجنة لبيان الأسباب.

واخيراً وليس اخر اعترض أعضاء مجلس الشورى قبل أسبوعين على مقترح إنشاء وزارة للبيئة، وتساءل الأعضاء كيف يقوم المجلس بالموافقة على استحداث وزارة للبيئة وكأنها مكافأة للرئاسة العامة للارصاد وحماية البيئة التي لم يكن أداؤها بالشكل المطلوب خلال الفترة الماضية. وهنا أتساءل هل اعتراض الأعضاء مبني على تقييم بمنهجية علمية شاملة لجميع من يشارك في تنفيذ النظام العام للبيئة؟. واعتقد أن وجود وزارة للبيئة سيساهم في توحيد الجهود ووضع استراتيجية وطنية للبيئة لعلاج قضايا البيئة وأي ازدواجية بتنسيق شامل بين جميع القطاعات للحفاظ على البيئة.

ماذا عن الضحايا..؟

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد14149
http://www.al-jazirah.com/20110621/ln14.htm

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:
(إن عبارة «لقد نجوت» أفضل من عبارة «لقد قضي عليه»)
حكمة إنكليزية

أحترم وأتفهم تستر وسائل الإعلام لدينا حول اسم مغتصب القاصرات وصورته على أن يتم التشهير به بعد صدور الحكم عليه، فالتشهير بمرتكبي الجرائم في الشريعة من صفات تنفيذ بعض العقوبات لبعض الجرائم، كما في عقوبة الزنا، يقول الله تعالى: {وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ}، وهذا يعني أنه يكون بعد ثبوت الجريمة وصدور الحكم على المجرم.
وأتعجب مما يروّج له البعض عن أهمية التستّر على المجرم بينما يتم ذكر أسماء مرتكبي جرائم أخرى كالسرقة والفساد وكأنهم بدون أهل يتأثرون.. فقط مغتصب القاصرات لديه زوجة وأطفال علينا أن نحترم نفسياتهم المتأثرة بما يحدث!!
وهذا هو الخط الفاصل بين الستر على المسلم وبين التشهير بجريمته للعبرة بعد صدور حكم المحكمة عليه وليس في مرحلة اتهامه.
هذا هو التناقض والعاطفية في تناول قضايانا؛ فالبعض ينطلق من دور الجاني ومشاعر زوجته وأطفاله وينطلق الأغلبية من دور الضحية ومشاعرها وأهلها المفجوعين بما حدث لها.
والمهم أن ننطلق من منطلق الإنسانية ومفهوم استحقاق العقاب لكل إنسان كامل الأهلية.
الحقيقة إني لن أتوقف أمام معاقبة المجرم حتى أمام أولئك الذين يبررون فعلته بالمرض النفسي، غير أني أتساءل عن المسؤول عن عدم ذهابه للعلاج وتركه يعيث في الأرض فساداً؟.. النقطة التي أراها بالغة الأهمية هي مستقبل الصغيرات اللاتي اغتصبن وأرغمن على شرب المسكر، ورمين في أماكن مهجورة.
ما نشر من معلومات يشير إلى أن أهالي بعض الصغيرات فضّلوا الصمت عما حدث لبناتهن خوفاً من نظرة المجتمع والفضيحة، مع أن جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة أعلنت عن تشكيل خمس لجان لدعم الضحايا وذويهن.
الذي أود الإشارة إليه أن هناك اضطراباً نفسياً يدعى اضطراب ما بعد الصدمة (Post Traumatic Stress Disorder).. وللأسف لدينا في السعودية ندرة من المعالجين النفسيين المهتمين به، وهو اضطراب يصيب الإنسان تجاه مواجهته حدثاً مفاجئاً مؤلماً يهدد حياته أو حياة الآخرين كموت قريب أو حادث صادم، ومن أهم الحوادث التي تؤثر في الأطفال حدث كالتحرش الجنسي والاغتصاب.
لذلك من المهم أن تلتفت أسرة كل فتاة إلى علاج ابنتها عن طريق معالج نفسي وليس طبيباً نفسياً لأن اضطراب ما بعد الصدمة لا يشفى عن طريق الأدوية التي ربما استطاعت معالجة القلق والاكتئاب واضطرابات النوم.
ستكون الطفلة بحاجة إلى دعم نفسي من قبل معالج نفسي يستطيع أن يساعدها في تفريغ مشاعرها عن طريق تعزيز مهاراتها بالرسم أو كتابة القصة كما أن دور أهل الضحية رئيس جداً في مساعدتها لتجاوز أزمتها النفسية فعلى الوالدين البقاء بصورة هادئة حتى لا يزداد خوف الطفلة.
مؤلم جداً ما حدث للصغيرات إنما الأكثر إيلاماً أن نقف ساكتين أمام مستقبلهن الذي سيصطبغ بالمرارة ما لم نعي أهمية علاجهن النفسي.

حقنا ناقص يا مجلس الشورى ؟!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/310961

د. سهيلة زين العابدين حمّاد

يُشكر من الأعماق مجلس الشورى على تفاعله مع قضايا المرأة، فأخيرًا وبعد طول جدل يقر أكثر من ثلثي أعضائه بالحق الشرعي للمرأة في المشاركة في الانتخابات البلدية، ولكن ـ للأسف الشديد ـ لم يقر بالحق الشرعي كاملًا؛ إذ منحها جزءًا منه ،وهو حق التصويت، وحجب عنها حق الترشيح، وآية البيعة التي استند عليها المجلس في مشروعية حق المرأة في الانتخاب ،وهي الآية (12) من سورة الممتحنة، والتي جاء الخطاب فيها على التخصيص للنساء للتأكيد على استقلالية بيعتهن عن بيعة الرجال، وعدم تبعيتها لهم، تأكيدًا على نقصان مشروعية أية عملية انتخابية دون مشاركة المرأة فيها، فالبيعة، أو الانتخابات ناقصة الشرعية إن أُقصيت المرأة عنها، هذه الآية التي أعطت للرجال والنساء حق البيعة، أعطتهم أيضًا حق المُبايعة أي حق الترشيح، فكما للرجل حق الترشيح، فللمرأة كذلك، وهذا الحق منحته جميع الدول الإسلامية للمرأة ، حتى المملكة العربية السعودية منحته للمرأة في انتخابات الغرف التجارية والصناعية ،ومؤسسات الطوافة والأدلاء، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ،وهيئة الصحفيين، ومؤخرًا الأندية الأدبية، فلماذا يستأثر به الرجل في المجالس البلدية؟

فإن كانت هناك مخالفة شرعية في منح المرأة حق الترشيح في مؤسسات يشترك فيها الرجال والنساء ،كالتي ذكرتها ،فكيف مُنحت حق الترشيح فيها؟

إن كان استناد مجلس الشورى على حديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» فهذا الحديث جاء بخصوص السبب، وليس بعموم اللفظ، فقد قيل بمناسبة تولي امرأة الحكم في فارس، لأنّه قُتل كل ذكور الأسرة الحاكمة، فعندما توفي كسرى الفرس لم يوجد من يخلفه من الأسرة الحاكمة إلا امرأة، وعندما علم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك قال « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» أي لن يفلح حكم هذه الأسرة ،وهي خالية من الرجال، للأسف هذا شأن خطابنا الديني يتشبث بظاهر الآيات والأحاديث ليقلل من شأن المرأة، ويحرمها من حقوقها الشرعية، فالذين يأخذون بظاهر هذا الحديث أين هم من قوله تعالى : (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) الخطاب هنا على صيغة العموم ؟

بل وأين هم من قوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهوْن عن المنكر) ؟

فهذه آية صريحة وواضحة في منح المرأة حق الولاية، والله جل شأنه عندما أورد قصة ملكة سبأ لم يوردها عبثًا، فقد بيّن كيف كان حكمها (قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي ماذا تأمرين) فدولتها كانت قوية، ولو كان حديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم « على العموم لما فلح قوم سبأ بتولي امرأة عليهم، والسنة لا تناقض القرآن، فهذه الآية تؤكد أنّ حديث « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» جاء بخصوص السبب، وليس لعموم اللفظ ، فقوم سبأ بإقرار من القرآن الكريم فلحوا في الدنيا والآخرة، فكانوا أولي قوة وبأس شديد في الدنيا، وفلحوا في الآخرة لإسلام ملكتهم بلقيس؛ إذ أسلموا معها.

وإن قيل إنّ سبأ كانت دولة وثنية، فأقول: ممّا أثبته المفسرون أنّ سيدنا سليمان قد أقر ملكة سبأ على حكم اليمن بعد إسلامها، وإن كانت دولة وثنية ،فالقاعدة ثابتة لا تتغير، فالمرأة إن كانت غير صالحة للولاية، فهي غير صالحة سواء كانت دولتها وثنية أو مسلمة أو مسيحية، وأنت لو تتبعت تاريخ الأمم التي تولى النساء الحكم فيها بمن فيها الأمم المعاصرة، لن تجدها لم تفلح لتولي النساء أمرها، فالتاريخ لم يُسجل أنّ امرأة حكمت، طغت وتجبرت على شعبها، كما سجل ذلك على رجال حكموا، بل سجل التاريخ نساء حكمن بالعدل والقسطاس، وازدهرت الحياة العلمية في عهودهن، مع انتشار أعمال البر والخير، وهذا ما رصدته من خلال دراسة قُمتُ بها عن أحوال الأمم التي تولى أمرها نساء، وسأضرب المثل برضية بنت التمش: ملكة من ملكات الهند كانت ذات سلطة ونفوذ وإدارة ،ارتقت الملك سنة 634هـ بعد خلع أخيها ركن الدين فيروز شاه، وهي خامس ملوك دولة المماليك بالهند، وقد أبى الأمراء في أول الأمر أن يقسموا لها يمين الطاعة، ولكنها بحزمها وحسن تدبيرها تمكنت من إخضاع البلاد كلها لسلطانها، وكانت السلطانة رضية تملك كل

الصفات التي تؤهلها لتولي الملك، وإدارة شؤون المملكة، فكان والدها إذا تغيب في حروبه ينيبها عنه في إدارة أعمال حكومته مفضلاً إياها على أبنائه الذكور، ولمَّا سأله أمراؤه لماذا اختار ابنته بدل أحد أبنائه في نيابة المملكة، أجاب: «إنَّ أولاده انهمكوا في الشرب واللعب فإدارة المملكة صعبة عليهم، أمَّا رضية بيكم ـــ لفظة فارسية معناها أميرة ـــ فمع إنَّها امرأة لكن لها عقل وقلب رجل»، ولمَّا تبوأت عرش المملكة أظهرت من حسن الإدارة ما يؤيد هذا الوصف عنها، فشرعت تباشر أعمال المملكة بنفسها وتنظر في القضايا المعروضة عليها، وتفصل فيها بالعدل والقسطاس المستقيم، وكثيراً ما قادت جيوشها بنفسها ،وتآمر أخوها على خلعها، حسداً منه لما بلغت من مكانة، ولم يفلح، وتوفيت سنة 637هـ. [أعلام النساء لرضا كحالة ،1/448- 451]

وممّا يستدعي التوقف عنده للتأمل أنّ 37 من أعضاء المجلس عارضوا مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، وهم يعلمون أنّ الخالق جل شأنه أعطى المرأة هذا الحق ،والآية القرآنية واضحة وجلية ،والسنة الفعلية تؤكد ذلك، و يعلمون بلا شك أنّ أول محتسب في الإسلام امرأة هي الشفاء بنت عبد الله من بني عدي ولاها على الحسبة مؤسس الحسبة سيدنا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه ، فهل المعارضون أعلم من الخالق بما يصلح لخلقه؟

فأرجو من مجلس الشورى أن يعيد النظر في قراره ، ويكمل ما فيه من نقص بإقرار حق المرأة كاملًا في انتخابات المجالس البلدية تصويتًا وترشيحًا

رئيس هيئة حقوق الإنسان يستقبل سفيري كندا وجنوب إفريقيا

المصدر: جريدة الرياض الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م - العدد 15697
http://www.alriyadh.com/2011/06/16/article642122.html

الرياض – أسمهان الغامدي

استقبل الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بمكتبه في مقر الهيئة السفير الكندي لدى المملكة السيد ديفد تشاترسون وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث العلاقات المميزة التي تربط كندا بالمملكة وسبل تعزيز التعاون خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

وأشار رئيس الهيئة إلى ما تشهده المملكة من تطورات في جانب حقوق الإنسان، والدعم الذي تلقاه من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله – وما صدر من قرارات وأنظمة تعزز هذه الحقوق .

من جانبه نوه السفير الكندي بجهود المملكة في جانب حقوق الإنسان، وما تقوم به المملكة وهيئة حقوق الإنسان من جهود واضحة في هذا المضمار.كما ناقش معاليه خلال الاجتماع أحوال الطلبة السعوديين الذين يتلقون تعليمهم في كندا عبر برامج الابتعاث . وتمت مناقشة أوضاع الجالية الكندية في المملكة .

كما استقبل العيبان سفير جنوب إفريقيا محمد صادق جعفر وتم خلال اللقاء بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك والعلاقات التي تربط البلدين الصديقين وسبل تطويرها خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

وأشاد سفير جنوب إفريقيا بجهود خادم الحرمين الشريفين على كافة الأصعدة ودوره الكبير في إرساء السلام العالمي وإشاعة الحوار من خلال مبادراته وعلى رأسها مبادرته للحوار بين أتباع الأديان والحضارات المختلفة، حضر اللقاءين عدد من المختصين في الهيئة.

حقوق الإنسان تحقق في واقعة لاحسة البلاط

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م العدد 3651
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110616/Con20110616426910.htm

ماجد الصقيري – المدينة المنورة

باشر فرع حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، البارحة الأولى، التقصي والتحقق مما أوردته مواطنة عبر «عكاظ» عن قيام طليقها السابق بتعذيب ابنتها وحرقها بالمكواة الكهربائية وإطعامها الحشرات المنزلية وإجبارها على لحس البلاط بلسانها، بالإضافة إلى وسائل أخرى استخدمها الأب في طرق التعذيب. وعلمت «عكاظ» أن المشرفة العامة على الفرع النسوي في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتورة فتحية بنت حسين القرشي تلقت خطابا من الموظفة التي باشرت رصد الموضوع عبر «عكاظ»، وقامت على الفور بالتوجيه للباحثة القانونية بالبدء بمتابعة الحالة والتحري عن جميع المعلومات التي ذكرتها السيدة عبر «عكاظ». وكانت مواطنة مطلقة اتهمت طليقها (مقيم عربي) بتعنيف ابنتها بشتى أنواع التعنيف وتؤكد أنه أجبرها على أكل الحشرات ومسح البلاط بلسانها. وكانت «عكاظ» نشرت أمس الأربعاء قصة المرأة وابنتها، حيث كشفت المرأة تفاصيل ارتباطها بـ(المقيم العربي) وانفصالها منه بعد ذلك، وقيامه بحرمانها من

رؤية ابنتها على مدى السنوات الماضية، الأمر الذي دفعها إلى أخذ ابنتها سرا من مدرستها في جدة والتوجه بها إلى منطقة المدينة المنورة حيث تسكن.

دراسة تطلق تحذيرا: حالات الطلاق وصلت حدالظاهرة

أول بحث عن أبغض الحلال يكشف أن النساء أكثر تحملا للمعاناة من الرجال

المصدر: جريدة الشرق الوسط الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11889&article=626984&search&حقوق=state=true

الرياض: بدر الخريف

قال أحد الفلاسفة ذات يوم: «أجمل ما في الزواج أنه ينتهي بالطلاق». ومع ما في هذا القول من دلالات تتجاوز قدسية الحياة الزوجية، فإن الطلاق هو حل أمثل لعلاج إشكالية تواجه العديد من الأسر بسبب الخلافات الأسرية التي لم تفلح كل الجهود التي تبذل لتحقيق السعادة الزوجية والاستقرار فيها، ليكون الطلاق في النهاية هو الخيار الوحيد والحل المر كما أنه «أبغض الحلال عند الله».

وكشفت دراسة ميدانية عن الطلاق في المجتمع السعودي عن خطورة تفشي الظاهرة خاصة بين المطلقين الذين تزوجوا حديثا، والذين لم يتم تدريبهم وتأهيلهم على تحمل مسؤولية الزواج، وقالت الدراسة: إن 50 في المائة من المطلقين تزوجوا في أعمار 24 – 28 سنة، و18 في المائة كانت أعمارهم بين 18 و23 سنة. وطالبت الدراسة التي أعدها الباحث سلمان بن محمد العمري بضرورة الاهتمام بإعطاء دورات لتدريب وتأهيل الشباب والفتيات المقبلين على الزواج لتحمل المسؤولية، وأكدت الدراسة على أهمية تأسيس صندوق للمطلقات لتدريبهن على الحرف والمهن ليكنّ منتجات لا مستهلكات، وأن يتم إنشاء فصول للتدريب المهني للمطلقات، مثل فصول للخياطة والتطريز والآلة الكاتبة، والسكرتارية، والإدارة، والصناعات التقليدية الوطنية، والتدبير المنزلي، وكذا الاهتمام بأسر المطلقات من حيث توفير سبل العيش الكريم لهن ولأبنائهن، إلى جانب إنشاء دور للحضانة وروضات لأطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج خاصة عن الرعاية الاجتماعية والنفسية حتى لا يتحولوا إلى أحداث يخرقون أعراف ومبادئ ونظم المجتمع وينحرفون عن السلوك السوي.

ودعت الدراسة الجهات ذات العلاقة إلى إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم ودوائهم وملابسهم، والتركيز على تدريب الأولاد مهنيا لضمان حياة كريمة وعمل شريف لهم بعيدا عن التشرد والإدمان والمخدرات والجرائم والانحرافات الأخرى، داعية إلى إعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع، وتشجيعها على إكمال دراستها وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي مع الاستفادة المتبادلة من التوجيهات والخبرات في المجال الأسري في الدول الإسلامية الأخرى.

كما طالبت الدراسة بضرورة قيام وكالة للضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية بتأسيس صندوق طوارئ لتقديم مساعدات عاجلة للمطلقات، خصوصا المطلقات اللاتي انفصلن عن أزواجهن ويعشن مع آبائهن من ذوي الظروف المالية الصعبة، بالإضافة إلى ذلك، يرى الباحث ضرورة تدشين وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة من متعة وسكن ونفقة وحضانة للأولاد مع أهمية حضور المرأة ساعة الطلاق حتى تعرف حقوقها وواجباتها.

وطالبت الدراسة بإقامة معرض دائم موجه أساسا إلى المطلقين والمطلقات يتضمن عرضا بالصور والأفلام والمطبوعات والفيديو يوضح آثار الطلاق السلبية، كما يتضمن عيادات نفسية تقدم جلسات علاج نفسي للمطلقين، وتخصيص أجنحة في المعرض لتسويق منتجات المطلقات من التراث الشعبي والملبوسات.

ونبهت الدراسة المتخصصة إلى خطورة ازدياد ظاهرة الطلاق بصورة مضطردة منذ عام 1406هـ وحتى عام 1425هـ؛ إذ بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في عام 1406هـ 52828 عقدا، بينما بلغ عدد صكوك الطلاق في السنة نفسها 12621

صكا أي بنسبة 23 في المائة. وفي عام 1425هـ بلغ عدد عقود الزواج 98343 بينما بلغ عدد صكوك الطلاق فيها 20794 صكا أي بنسبة 14.21 في المائة.
وأبانت الدراسة أن مجموع عقود الزواج بلغ منذ عام 1406هـ إلى عام 1425هـ مليونا وسبعمائة وسبعة وستين ألفا ومائة عقد، بينما بلغ عدد صكوك الطلاق في الفترة نفسها أربعمائة وستة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر صكا، أي إن النسبة العامة لصكوك الطلاق إلى عقود الزواج تساوي 23 في المائة مما يعطي الانطباع بأن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي خطيرة، وتستدعي البحث والتحليل من أجل تشخيصها ووضع الحلول الناجعة لها.
وأوردت الدراسة خصائص المطلقين في المجتمع السعودي، حيث أمكن تحديدها من خلال دراسة 330 حالة طلاق، منها 80 حالة لمطلقين، و 250 حالة لمطلقات، مشيرة إلى نسبة الذكور تشكل 34 في المائة من العينة، منهم 80 مطلقا، و 60 في المائة من أسر سليمة، وتشكل نسبة الإناث 66 في المائة من العينة، منهن 110 من الأسر السليمة و 250 من المطلقات.
وأثبتت الدراسة أن معظم أفراد العينة من أصول حضرية، حيث إن 75 في المائة من المطلقين الذكور أصولهم في مدن ومحافظات، و 25.6 في المائة من القرى أو الريف، بينما 86 في المائة من المطلقات من أصول حضرية والباقي من الريف أو البادية أو من الهجر، وأن أعلى نسبة من المطلقين والمطلقات هي من الحاصلين على مؤهل جامعي أو دبلوم، وقد بلغ عدد المطلقين الحاصلين على مؤهل متوسط وحتى المؤهل العالي (فوق الجامعي) 75.93 في المائة والحاصلات على المستوى نفسه من المطلقات 76 في المائة، أما الأميون فنسبتهم ضعيفة لدى المطلقات بنسبة 2 في المائة، بينما لا يوجد أميون من المطلقين.
وكشفت الدارسة التشخيصية أن المطلقين يتركزون في فئة العمر 25 - 49 سنة، وأكبر نسبة للذكور المطلقين في فئة العمر 30- 34 سنة، أما الإناث المطلقات فيتركزن في فئة العمر 25 - 39 سنة، أكثر من الفئات العمرية الأخرى، وهذا يشير إلى أن الطلاق يحدث بين الفئات العمرية الشابة، ولكن يتم بعد فترة من الزواج تتسم بالمعاناة، مشيرة إلى أن نسبة الطلاق لدى أصحاب الدخول العالية من المطلقين (الذكور) من فئة الدخل 10.000 – 14.000 ريال تزيد بنسبة 31.25 في المائة، وقد تبين أن أكثر من نصف المطلقين دخولهم أكثر من ثمانية آلاف ريال، بينما 50.37 في المائة منهم دخولهم أقل من 6.000 ريال. أما المطلقات، فقد تبين أن 38 في المائة منهن من فئة الدخل 4.000 – 9.999 ريال، بينما 12 في المائة دخولهن أقل من 4.000 ريال، ودلالة هذه البيانات هي أن الدخل المرتفع للأزواج يساعد على تعدد الزوجات الذي قد يكون أحد أسباب الطلاق.
كما تبين أن 50 في المائة من المطلقين تزوجوا عندما كانت أعمارهم في سن من 24 – 28 سنة، بينما في الزواج المبكر في فئة العمر 19 - 23 سنة كانت النسبة 18.75 في المائة، أما المطلقات فقد تزوج 48 في المائة منهن من فئة 19 - 23 سنة، ثم من فئة السن 14 - 18 سنة، أي الزواج المبكر بنسبة 30 في المائة، وهذا يعني أن غالبية المطلقين تزوجوا في سن أقل من 29 سنة بنسبة 68.75 وأن غالبية المطلقات قد تزوجن في سن أقل من 25 سنة، كما أن منهن من تزوجن في سن أقل من 19 سنة بنسبة 30 في المائة، وهذا يوضح عدم النضج الكافي للزوج أو الزوجة لاختيار الشريك، ومن خلال الدراسة اتضح أن غالبية المطلقين يعملون بوظائف حكومية بنسبة 56.25 في المائة وموظفون غير حكوميين بنسبة 25 في المائة، أما المطلقات فأكبر نسبة منهن ربات بيوت بنسبة 42 في المائة ثم موظفات حكوميات بنسبة 30 في المائة.
وأكبر نسبة للمطلقين استمروا في الزواج الأخير قبل الطلاق سنة واحدة بنسبة 25 في المائة ثم خمس سنوات بنسبة 18.75 في المائة بينما أكبر نسبة للزوجات أمضين في الحياة الزوجية قبل الطلاق سبع سنوات بنسبة 18 في المائة يلي ذلك من قضين سنة واحدة وثلاث سنوات بنسبة 12 في المائة لكل منها، وهذا يعني أن النساء أكثر صبرا وتحملا للمعاناة من المشكلات الزوجية من المطلقين الرجال.
كما أوضحت الدراسة أن نسبة 31.25 في المائة من المطلقين وزوجاتهم كانوا يقيمون قبل الطلاق مع أقارب الزوج بينما كانت المطلقات وأزواجهن يقمن مع أقارب الزوج بنسبة 22 في المائة، و6 في المائة مع أقارب الزوجة مما يشير إلى أن تدخل الأقارب هو عامل مهم في حدوث الطلاق، كذلك تبين أن غالبية المطلقين الذكور بنسبة 25.56 في المائة، لا توجد صلة قرابة مع زوجاتهم السابقات، وأيضا بالنسبة للمطلقات بنسبة 66 في المائة، وهذا يشير إلى أن صلة القرابة قد يكون لها تأثير في حدوث الطلاق نتيجة لتدخل الأقارب من الطرفين، ولكن هذا التأثير محدود فغالبية مفردات العينة لا توجد لهم صلة قرابة في حالة المطلقين والمطلقات على حد سواء.
إلى جانب ذلك، بينت الدراسة أن غالبية المطلقين قد تزوجوا لمرة واحدة بنسبة 75.93 في المائة مقابل 25.6 في المائة منهم قد تزوجوا مرتين، أما المطلقات، فقد تزوج منهن 66 في المائة مرة واحدة مقابل 24 في المائة تزوجن مرتين، و 8

في المائة تزوجن ثلاث مرات، كما تبين أن 25.31 في المائة من المطلقين قد انقضى عليهم خمس سنوات دون زواج، بينما قضى منهم سنتان أو ثلاث سنوات بنسبة 75.18 في المائة لكل منهما دون زواج، ويشير ذلك إلى وجود عوامل متعددة لعدم تكرار الزواج منها صدمة الطلاق، ومنها التكاليف الباهظة للزواج التي تقع على كاهل الزوج، أما المطلقات فقد تبين أنهن يتوزعن على فترات زمنية مختلفة منذ الطلاق من سنة إلى 15 سنة وأكثر نسبة هي أربع سنوات بنسبة 18 في المائة؛ فسنتان بنسبة 16 في المائة، ثم سنة واحدة بنسبة 14 في المائة، ثم ثلاث سنوات بنسبة 12 في المائة، ودلالة ذلك أن تجربة الطلاق المريرة بالنسبة للمطلقات تجعلهن يحجمن عن تكرار الزواج إلى فترة قد تطول، أو تقصر حتى ينتهي أثر الصدمة، وتتهيأ ظروف مواتية لهن لتكرار الزواج.

وكشفت الدراسة أن هناك أسبابا عديدة لها تأثير كبير في حدوث الطلاق لدى المطلقين، منها تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 75.43 في المائة، وتمرد الزوجة على الزوج بالنسبة نفسها، وتدخل الأقارب بنسبة 25.31 في المائة، وانشغال الزوجة وعدم الاهتمام بالأسرة بنسبة 25 في المائة، والغيرة المرضية بما يصل إلى الشك والتأويلات المتعسفة بنسبة 75.18 في المائة، والاختلاف في الميول والاتجاهات الفكرية والمستوى العلمي 75.18 في المائة، وعمل المرأة وشعورها بالاستقلال وعدم التبعية بنسبة 75.18 في المائة، والحدة في التعامل والمنافسة بنسبة 75.18 في المائة، سوء الاختيار بنسبة 50.12 في المائة، وعدم الرضا عن الزواج أصلا بنسبة 50.12 في المائة، والخلاف لأسباب مادية بين الزوجين بنسبة 50.12 في المائة، وأسباب أخلاقية (الخيانة الزوجية) بنسبة 50.12 في المائة.

وبالنسبة للمطلقات، بينت الدراسة أنه كان هناك تنافر الطباع بين الزوجين بنسبة 56 في المائة، وإهانة الزوج بنسب 38 في المائة، وما نسبته 34 في المائة تسلط الزوج وهيمنته داخل الأسرة، وتدخل الأقارب 32 في المائة، وعدم مراعاة الزوج لمشاعر الزوجة وعواطفها بنسبة 30 في المائة، ولجوء الزوج للضرب وسيلة لحل الخلافات 28 في المائة، وسوء الاختيار 28 في المائة، وعدم تلاؤم الأخلاق أو الطباع 22 في المائة، و 20 في المائة لعدم توفر الثقة بين الزوجين، والسفر المتكرر لأحد الزوجين والتغيب عن المنزل بصفة مستمرة بنسبة 20 في المائة، والحدة في التعامل والمناقشة 20 في المائة.

وأفادت الدراسة أن هناك مشكلات يعاني منها المطلقون، منها أن غالبية المطلقين والمطلقات بنسبة 25.31 في المائة للمطلقين، و50 في المائة للمطلقات يعانون من مشكلات نفسية أو شخصية أو مالية، أو صحية، أو أسرية، مشيرة إلى أن هناك آثارا ناتجة عن الطلاق، من أهمها نظرة المجتمع السلبية لهم؛ فقد بلغت النسبة لدى المطلقات 66 في المائة، بينما بلغت لدى المطلقين 75.18 في المائة. كما يرى المطلقون أن أهم آثار الطلاق بالنسبة لهم هو تدمير الأسرة وتفككها وقد بلغت نسبتها 75.43 في المائة للمطلقين، و 48 في المائة لدى المطلقات، وهناك تأثير على الأبناء، منه شعور الأولاد بافتقادهم إلى الحنان بنسبة 50.37 في المائة، و 44 في المائة للمطلقات، وإحساس الأولاد بعدم الأمان 25 في المائة للمطلقين، و30 في المائة للمطلقات.

وحذرت الدراسة من خطورة آثار الطلاق على الأبناء، حيث بلغ من لديهم أبناء من المطلقين نتيجة الطلاق 25.56 في المائة من المطلقين، و78 في المائة من المطلقات، وأن أكبر نسبة من المطلقين لديهم ثلاثة أولاد هي 75.18 في المائة ثم من لديهم ولد واحد أو ولدان أو أربعة أولاد بنسبة 50.12 في المائة لكل فئة، كما تبين أن أكثر عدد من أطفال المطلقين الذكور يقيمون مع المطلق أو زوجته المطلقة نفسها ومع زوجة المطلق أو زوجها بعد الطلاق وذلك بنسبة 33.33 في المائة، ثم من يعيشون مع الطرف الآخر في الطلاق وأن المطلقة ومع زوجها بعد الطلاق بنسبة 22.22 في المائة، ثم من يعيشون مع المطلق تبين أنها بنسبة 22.22 في المائة، أما من يعيشون مع أقارب المطلق نفلسه فيمثلون 11.11 في المائة، ومن يعيشون مع أقارب المطلقة نفسها فيمثلون أيضا 11.11 في المائة.

وبالنسبة للمطلقات، يتوزع أطفالهن بعد الطلاق للإقامة مع المطلقة نفسها بنسبة 46.38 في المائة ثم من يقيمون مع طليقها وزوجته بعد الطلاق بنسبة 08.23 في المائة، ثم من يعيشون مع المطلقة نفسها وزوجها بعد الطلاق ويمثلون 95.17 في المائة، ثم من يعيشون مع أقارب المطلقة ويمثلون 12.12 في المائة، ومن يعيشون مع طليقها يمثلون نسبة 13.5 في المائة.

وأبرزت الدراسة أن أكبر نسبة من عينة المطلقين 44.44 في المائة يرون أن الحالة النفسية لأبنائهم أصبحت أسوأ بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق، بينما يرى ثلث أفراد العينة 33.33 في المائة من المطلقين أن حالة أبنائهم النفسية قد أصبحت أفضل بعد الطلاق، بينما يرى أكبر من خمس عينة المطلقين 22.22 في المائة أن حالة أبنائهم النفسية لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الطلاق. أما بالنسبة للمطلقات، فيلاحظ أن ثلثي المطلقات تقريبا 10.64 في المائة ذكرن أن حالة أبنائهن النفسية أصبحت أسوأ بعد الطلاق، بينما ترى 82.12 في المائة من المطلقات أن حالة أبنائهن أصبحت أفضل بعد الطلاق، بينما ترى 82.12 في المائة من المطلقات أن حالة أبنائهن لم تتغير بعد الطلاق عما كانت عليه.

وشددت الدراسة على أن أحوال غالبية أولاد المطلقين المعيشية بعد الطلاق سيئة بنسبة 56.55 في المائة، بينما يرى 22.22 في المائة من المطلقين أن حالة أولادهم بعد الطلاق لم تتغير، وهناك آخرون يرون أن حالات أولادهم أصبحت عقب الطلاق أفضل بنسبة 11.11 في المائة، في حين يرى ما نسبته 41.56 في المائة من المطلقات أن أحوال أبنائهن أصبحت سيئة، و 77.30 في المائة من المطلقات يرين أن أحوال أولادهن لم تتغير، وما نسبته 82.12 في المائة من المطلقات يرين أن حالة أولادهن بعد الطلاق صارت أفضل.

وأوصت الدراسة بعدد من المقترحات لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع السعودي؛ منها المطالبة بإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية على أن تكون ملحقة بالمحكمة الشرعية وتحت إشرافها، بحيث يتسنى لهذه المكاتب أن تضم إلى جانب علماء الدين، وأهل الخبرة متخصصين في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية حتى يتحقق التكامل من مختلف الجوانب والمجالات في ما يتعلق بطبيعة عمل هذه المكاتب، كما طالبت بضرورة تشكيل فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة، ويتكون هذا الفريق من مفكرين ومحامين وإعلاميين لوضع خطة شاملة لمكافحة مرض الطلاق الذي ينتشر في المجتمع لأسباب تافهة أحيانا.

كما طالبت الدراسة بالعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق وتقييده إلى أبعد الحدود في ضوء تعاليم الشريعة الإسلامية التي ترى في الطلاق أبغض الحلال إلى الله، ويشرف على هذه التشريعات لجنة من علماء الشريعة والتربية والاجتماع وعلم النفس، وكل التخصصات المرتبطة بصياغة الإنسان وبناء المجتمع، ووضع غرامات مالية لضبط سلوك بعض العابثين من الرجال تتناسب مع الدخل الفردي لكل منهم، وتضمن العدل والإنصاف لمن يلحق به الظلم، وتنشيط مراكز التنمية الاجتماعية بالدولة.

ويشدد الشيخ منصور بن عبد الله آل العتيق مأذون الأنكحة وإمام وخطيب جامع «والدة الأمير طلال بن سعود» بالرياض، على أن «العلاقة الزوجية تعتبر دعامة الأسرة المستقرة التي تعتمد على المشاعر والعواطف والأحاسيس لانطلاق أسرة ناجحة بين الزوجين، ولكن للأسف الشديد نرى خلاف ذلك؛ حيث أصبح الطلاق في هذه الآونة الأخيرة كثيرا، وهذا أمر مؤلم لتفكك الحياة الأسرية والزوجية التي قال الله تعالى عنها: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن). ولا ريب أن الطلاق مبغوض عند الله عز وجل.. لعلك إن كرهت منها جانبا أن ترضى منها جانب آخر». وذكر آل العتيق أن للطلاق أسبابا كثيرة؛ ورأى أن أهمها يتمثل في:

- عدم اهتمام المرأة ببيتها وأطفالها وزوجها؛ فالمرأة ملكة بيتها. ويجب عدم اعتمادها على المربية في شؤون الأسرة وكأن هذه الخادمة هي ربة البيت بدلا منها. عن عبد الله بن عمر قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ.. إلى أن قال: وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمسؤولةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا».

- غياب الزوج عن بيته كثيرا دون مبالاة.. يخرج مبكرا ولا يرجع إلى بيته إلا متأخرا في منتصف الليل أو أكثر، مما يتسبب في الشقاق والنزاع بين الزوجين لحاجة أهله إليه.. «عن الأَسْوَدِ بن يَزِيدَ، قَالَ: سُئِلَتْ عائشةُ رضي الله عنها مَا كَانَ النَّبي - صلى الله عليه وسلم - يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟ قالت: كَانَ يَكُون في مِهْنَةِ أَهْلِهِ - يعني: خِدمَة أهلِه - فإذا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، خَرَجَ إلى الصَّلاةِ». رواه البخاري.

- قلة التفاهم بين الأزواج بحيث يتكلم الاثنان معا ولا يسمع أحدهما ما يقوله الآخر، خاصة المرأة يجب أن يتغلب سماعها من زوجها أكثر لقوله صلى الله عليه وسلم خير متاع الدنيا المرأة الصالحة إن نظر إليها سرته وإن أمرها أطاعته وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله.

- الحسن والمنظر له دور فعال بين الزوجين؛ فالمرأة عندما تتحسن لزوجها بالطيب والمنظر الحسن يكون هذا أقوى للترابط بين الزوجين، وكذلك كما يريد الزوج من زوجته، فالزوجة تريد من زوجها ذلك الحسن والمنظر في اللباس والزينة والطيب.

من جانبه، علق الشيخ أحمد بن عبد الكريم الخضير الداعية بمركز الدعوة والإرشاد بالرياض، على ظاهرة الطلاق بقوله: «لقد شرع الله عز وجل الطلاق حلا لبعض الحالات التي لا يمكن معها العيش بين الزوج والزوجة بوفاق ومودة وحب وألفة، حيث إن الأمر في بعض الأحايين يصبح متأزما فلا تنفع معه الحلول الوقتية ولا الشروط الموثقة.. هنا جعل الله سبحانه وتعالى الطلاق سبيلا ومخرجا يتنفس من خلاله الزوجان حيث يغني الله كلا من سعته، وهذا من رحمة الله عز وجل بهذه الأمة..

وقد جعل الله سبحانه خطا للرجعة لمن وقع منه الطلاق استعجالا أو ظنا منه أنه المخرج الوحيد، وبدت بوادر صلح وكانت هناك محبة ومودة: (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان). وقد جعله الله سبحانه مرتين فقط، لأنه

كانت في الجاهلية تطلق المرأة ثم ترد إلى زوجها في العدة ولو بلغت مائة طلقة، فتضرر بهذا كثير من النساء، فلما جاء الإسلام حددها بطلقتين اثنتين يجوز فيهما المراجعة، ثم تحرم المرأة على الزوج حتى تنكح زوجا غيره.
إلا أن بعض الرجال يأبى إلا الإضرار بالزوجة فيطلقها حتى إذا قاربت العدة على الانتهاء أعادها ثم فعلها بالثانية حتى يطيل المدة عليها وهذا من المكايدة والإذلال والأذية والتلاعب بالعواطف التي لا يلجأ إليها إلا من ضعف عن مقارعة الرجال فأظهر قوته وحيله على النساء، ولهذا نهى الله عز وجل عن ذلك: (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه). وهذا النهي لمن أضر بالمرأة في عدتها فكيف بمن يعلقها فلا يطلقها ولا تعيش معه عيش الكرماء؛ فيعلقها سنوات عدة ويقضي على سعادتها وشبابها، فليتق الله من يفعل ذلك من دعوة مظلوم توافق بابا مفتوحا».

رئيس حقوق الإنسان يستقبل السفير الفنلندي المعين لدى المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643552.html

الرياض – أسمهان الغامدي

استقبل الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بمكتبه في مقر الهيئة السفير الفنلندي المعين لدى المملكة السيد يارنو سوريالا وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث أواصر العلاقة التي تربط البلدين الصديقين وتمنى معاليه للسفير الفنلندي التوفيق في عمله سفيرا للحكومة الفنلندية لدى المملكة.

أمير الجوف يفتتح فرع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/310933

عبدالعزيز الحموان - الجوف

يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف مساء اليوم الثلاثاء فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف وذلك بحضور رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان وعدد من المسؤولين.

وقال المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة الجوف الدكتور علي بن مداالله الرويشد: إن هذا الفرع يعد الثالث على مستوى المملكة وذلك ضمن الفروع التي تنوي الهيئة افتتاحها في عدد من مناطق المملكة.وأعرب الرويشد عن شكره وتقديره لسمو أمير منطقة الجوف على تشريفه لافتتاح الفرع، منوهاً بجهود معالي رئيس الهيئة وحرصه على تواجد الهيئة في جميع مناطق المملكة لتقوم بواجباتها على الوجه الأكمل.

ومن ناحية أخرى استقبل سمو أمير المنطقة بعد ظهر أمس الاثنين بمكتب سموه بالإمارة فضيلة رئيس محكمة الاستئناف بمنطقة الجوف الشيخ عبدالرحمن بن فهد الخليفة ومدير فرع وزارة العدل بالمنطقة الشيخ عويد الشمري. ورحب سموه بالشيخ الخليفة متمنياً له وللعاملين معه التوفيق والسداد، مؤكداً سموه أن ما يطمئن البال هو تحكيم هذه البلاد لشرع الله وسنة نبيه، واستقلالية القضاء فيها.

الجدير بالذكر أن محكمة الاستئناف بمنطقة الجوف ستباشر عملها مطلع شعبان المقبل

استلمت 10 قضايا تخص الأطفال.. هيئة حقوق الإنسان:

إحالة 74 قضية لجهات حكومية.. والبت في 156 قضية نسائية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد14150
http://www.al-jazirah.com/20110622/lp3.htm

الجزيرة - علياء الناجي

كشفت مستشار هيئة حقوق الإنسان سهام بنت عبدالرحمن المعمر لـ»الجزيرة» عن وصول (10) قضايا للهيئة من الأطفال؛ لافتة في ذات الوقت إلى أنها قليلة جداً.. مشيرة إلى وجود قسم خاص بدعم الطفولة.

وأوضحت المعمر عدد القضايا التي تم البت النهائي فيها من الهيئة بقسمها النسوي (156) قضية من أصل (233) قضية؛ لافتة إلى أن (74) قضية منها محالة لجهات حكومية أخرى. واعتبرت المعمر أن مستقبلي البلاغات لحالات العنف الأسري سواءً في أقسام الشرط أو المستشفيات يتمتعون بخبرة متراكمة من خلال عملهم المتواصل في استقبال هذه الشكايات؛ وبالتالي فإن تأهيلهم يجب أن يتناسب مع المهام المناطة بهم فمن المعروف أن أيّ بيئة عمل تحتاج المزيد من التأهيل المستمر مهنياً ونفسياً واجتماعياً لتتناسب مع طبيعة حالات العنف المستقبلة. إلى ذلك أكدت المعمر أن الهيئة تنفذ ورش عمل، يتم من خلالها الاستماع لهموم المرأة وقضاياها، وقد عقدت حتى هذه اللحظة أكثر من عشر ورش عمل، شملت معظم مناطق المملكة؛ ومازلنا نواصل العمل في هذا المضمار. وقد خرجت هذه الورش بعددٍ كبيرٍ من التوصيات تم رفعها لمعالي رئيس الهيئة، حيث تقوم الهيئة بدراستها وتهيئة الوقت المناسب لإقامة ندوة كبرى لطرح قضايا المرأة ووضع التوصيات المناسبة لحل هذه الإشكالات.

أمير الجوف يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

سالمصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644095.html

الجوف - فهد الكريع

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف بمكتب سموه بالإمارة أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان ونائبه الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين والوفد المرافق له . ورحب سمو أمير المنطقة بالدكتور العبيان ومرافقيه ، وتم خلال اللقاء استعراض مهام هيئة حقوق الإنسان والجهود المبذولة في الوقت الحالي لنشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال البرامج وورش العمل التوعويه التي أقامتها الهيئة وستستمر فيها .

وأكد الأمير فهد بن بدر أن إمارة المنطقة ستقدم كافة التسهيلات لفرع الهيئة بالمنطقة بما يخدم المصلحة العامة والمواطنين بشكل خاص ، منوهاً بالجهود المبذولة من قبل معالي رئيس الهيئة والعاملين معه .

من جانبه أعرب معالي الدكتور العبيان عن شكره لسمو أمير المنطقة ولوكيل الإمارة على ما لقيه فرع الهيئة بالمنطقة من اهتمام ومتابعة حتى تم الانتهاء من تجهيزه . حضر الاستقبال وكيل إمارة منطقة الجوف الأستاذ أحمد بن عبد الله آل الشيخ المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور علي الرويشد والوفد المرافق.

ومن يأخذ حقك أيها الإنسان؟!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد14143
http://www.al-jazirah.com/20110619/ar1.htm

رقية سليمان الهويريني

لم تســتمر سعادتي كثيراً بقرار هيئة حقوق الإنسان بإقامة ورش عمل تحت عنوان (حقوق الإنسان: الواقع والمأمول) وتنفيذها في ست مدن في مناطق مختلفة، بمشاركة شرائح متنوّعة من مؤسسات المجتمع وأفراده، بالإضافة إلى خمس وزارات وعدد من الهيئات والجمعيات المدنية.

حيث كانت أهداف الورشة تحديد واقع حقوق الإنسان في المجتمع كما يدركه المشاركون، والتعرّف على أولويات قضايا حقوقه واستكشاف مدى الوعي بها في المجتمع ومؤسساته، وتحديد دور المؤسسات ذات العلاقة في تنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وسبر معوقات نشر تلك الثقافة والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى إعداد رؤية مستقبلية لحقوق الإنسان في المجتمع، وبالتالي اقتراح سبل وآليات لنشرها في مجتمع المملكة.

اشتملت الورشة الأولى التي أُقيمت في الرياض على التعريف بمجالات حقوق الإنسان وانتهاكاتها. وفي حين اتفق المشاركون في المجالات فقد اختلفوا في تحديد مدى الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، فمنهم من جزم بأن المواطن لا يعرف حقوقه لذا لا يسعى في تحصيلها، ومنهم من أكّد أنه يدرك حقوقه تماماً، ولكنه لا يثق في إمكانية الحصول عليها أو الدفاع عنها بسبب العيب أو الإحباط.

وحين تم التطرق إلى التعريف بانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع وترتيبها حسب خطورتها فقد اتفق الجميع على أن العنف الموجه للطفل والمرأة هو أشد أنواع الانتهاكات. وأكّدوا على وقوف مؤسسات المجتمع المدني في مدرجات الفرجة على تلك الانتهاكات فحسب، بينما المرء يتلظى على نارها.

وقد اختلف الجميع حول تحديد الجهات المعنية بالمطالبة بعودة الحقوق لأصحابها، وظنوا أن هيئة حقوق الإنسان هي الجهة المعنية إلا أنهم فوجئوا بأنها في الواقع جهة حكومية مستقلة مختصة بإبداء الرأي والمشورة بمسائل حقوق الإنسان فقط، وليست جهة تنفيذية! وربما ذلك هو أحد أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق أو الإحباط. حينما يقول المظلوم (أروح لمين؟).

وهو ما اكتشفته بعد حضور الورشة التي كان هدفها نشر ثقافة حقوق الإنسان فقط! وليس المأمول كما هو عنوانها، بمعنى توعية المرء لمعرفة حقوقه فحسب وليس المطالبة بها، وأعتقد أن الكثير يعرفها تماماً من الناحية الشرعية والنظامية ولكن لا يجد من يقف معه! فالداعون بتفضيل السكوت على الجراح كثيرون تحت بند ما يُسمى بتجنب الفضائح. أما حالة الخذلان التي يُمنى بها المرء حين يتجه لشخص ما فلا ينصره لأن الظالم صاحب نفوذ مالي أو سلطوي أو بينهما مصالح مشتركة؛ فذلك الخسران وتلك هي الخيبة؛ ليبقى الله دوماً هو الكبير، وهو المعين وهو الناصر دون غيره.

وليت هيئة حقوق الإنسان تنشر وتسعى لتنشيط ثقافة المرجعية أو كبير العائلة بما يُسمى قديماً بـ(العاقلة) وهو الشخص الحكيم العاقل الذي ترجع له الأمور ويحسمها بما يناله من تقدير في مجال الأسرة أو القبيلة ويملك السلطة الأدبية النافذة بعيداً عن المصالح الخاصة. وكذلك التشجيع على تأسيس مجالس العائلة للنظر في الأمور المختلف عليها لأن المشاكل العائلية كالعنف والعضل وجور الولاية وفرض الوصاية والاستيلاء على الأموال هي أشد الانتهاكات. ولعل ذلك يريح هيئة حقوق الإنسان والقضاة ويرفع الظلم والضيم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

OKAZ
مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الإطاحة بمغتصب سيدة العنبرية الهارب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م العدد 3651
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110616/Con20110616426907.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

أطاحت شرطة منطقة المدينة المنورة البارحة الأولى بالجاني الثاني الهارب مغتصب سيدة العنبرية، وذلك في كمين أعد بالتنسيق بين رجال البحث والتحري الجنائي وشرطة قباء.

وكانت «عكـاظ» قد نشرت السبت ما قبل الماضي عن مواطنة تعرضت للاغتصاب حاولت الانتحار نتيجة الحكم على الجاني الأول الذي قبض عليه بعد الحادثة التي جرت في رمضان الماضي، بالسجن ثلاث سنوات وجلده ألف و 500 جلدة، رغم أنه اتضح للقاضي أنه من أرباب السوابق، وتوجد لديه سابقة خطف ولواط وسرقة، بينما لم تقبض الشرطة على الجاني الثاني، وكان زوجها قد نقلها في حالة خطرة لمستشفى أحد في المدينة المنورة وجرى إدخالها غرفة الإنعاش، ونجح الأطباء في إنقاذ حياتها بعد أن ظلت يومين في المستشفى.

وكان زوجها قد اعترض على الحكم الصادر بحق الجاني الأول ووصفه بـ«المخفف وغير المنطقي» خصوصا أنه من أرباب السوابق.

وأوضح العقيد فهد الغنام المتحدث الإعلامي في شرطة المنطقة، أن القبض على الجاني الثاني الهارب والمشترك مع زميله المقبوض عليه، تم بالتنسيق بين شرطة قباء ورجال البحث والتحري الجنائي، بعد الحصول على معلومات كافية ومعرفة مكان تواجده، بمتابعة شخصية من اللواء عوض بن سعيد السرحاني مدير شرطة المنطقة، مضيفا أنه بعد استكمال الإجراءات اللازمة مع المقبوض عليه في شرطة قباء جرى تحويل أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.

من جهته، أوضح عبدالله المجددي -الوكيل الشرعي لزوج المواطنة المختطفة- أن الشرطة جمعت بين المختطفة والجاني الثاني الهارب، وتعرفت إليه، واعترف أمام ضباط شرطة قباء بما اقترفه هو وزميله المقبوض عليه سابقا. وقال «إن الحكم الصادر بحق الجاني الأول محبط، كونه من أرباب السوابق الخطيرة التي تراوحت ما بين اختطاف ولواط وسرقة ثبتت شرعا أمام القاضي الذي تفاجأنا بأنه لم يحكم عليه إلا بالسجن ثلاث سنوات وجلده ألف و 500 جلدة مع أن الذي قام به من الحرابة والإفساد في الأرض توجب القصاص»، مشيرا إلى أنه سيتم الطعن في هذا الحكم، وطلب حكم يتناسب مع حجم فظاعة الجريمة وجرأتهما على فعل الفاحشة في شهر فضيل.

يذكر أن قصة المواطنة ذات الثلاثين عاما نشرتها «عكـاظ» حصريا، وتابعت فصولها في رمضان الماضي، عندما استوقفت المواطنة شابا في صباح رمضان أمام منزلها الواقع في حي العنبرية وبدلا من أن يوصلها إلى منزل أسرتها في حي العوالي انحرف بها مسرعا إلى خارج العمران واتصل بزميله، واغتصباها في إحدى الاستراحات وهربا واتصلت هي على زوجها الذي أبلغ الشرطة بالواقعة، وبعد البحث والتحري وجمع المعلومات استطاعت الشرطة القبض على الجاني الأول في العاشر من شوال، وبعد تسجيل اعترافه جرى تحويله إلى المحكمة إلا أنها لم تقبض على الجاني الآخر إلا البارحة الأولى، وحاولت المواطنة الانتحار بسبب طول مدة عدم القبض على الجاني الآخر.

بقيق: طبيب يرفض معالجة طفلة مصابةبحروق

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278562

بقيق – ناصر الكري

رفض طبيب في مستشفى بقيق العام، معالجة طفلة تعرضت لحرق في كتفها الأيسر، إثر سقوطها على آلة كي الملابس، وهي في حال التشغيل. وعلى رغم أن الإصابة صُنفت بين الدرجة «الأولى» و«الثانية»، إلا أن الطبيب رفض مواصلة تقديم العلاج لها، مطالباً بتحويلها إلى مركز رعاية صحية أولية.

وقال والد الطفلة فاطمة (ثماني سنوات)، لـ «الحياة»: «تم نقلها إلى المستشفى، إذ لم يتعامل الطاقم الطبي والتمريضي مع الحالة بصورة جيدة، وبخاصة في لف الكتف الأيسر، إذ لم يفعلوا ذلك بطريقة صحيحة، ما أدى إلى بروز مكان الحرق. واكتفوا بوضع مراهم لمعالجة الحروق. وفي اليوم التالي، رفض الطبيب علاجها، وأبلغنا ان النظام، يوجب نقل مثل هذه الحالات إلى مركز صحي، على رغم وجود بقعة سوداء منتفخة، وتطاير الجلد منها. فيما كانت المراكز الصحية مغلقة حينها، لانتهاء وقت الدوام.«

وأضاف والد الطفلة، «كانت ابنتي تتألم وتبكي من شدة الإصابة، وعلى رغم ذلك، لم يبد الطبيب أي اهتمام، وأصر على رفض علاجها، بحجة تطبيق النظام، وحاولت إقناعه مرات عدة، وكرر الرفض، على رغم أنه كان جالساً يقرأ كتاباً لديه، فيما كان أفراد الطاقم التمريضي يتبادلون الأحاديث، ولم يكونوا مشغولين بمعالجة حالة أخرى. ففي ذلك الوقت لم يكن يوجد أي مراجع داخل المستشفى. ما دفعني إلى نقل ابنتي إلى مستوصف خاص، ومعالجتها هناك، ببعض الأدوية المهدئة للحروق، وتغطية الحرق بطريقة سليمة، حتى لا تتلوث.«

بدوره، أوضح مدير مستشفى بقيق العام بالإنابة عبد العزيز جمعة العواد، أنه استقبل والد الطفلة، الذي «قدم خطاب شكوى، حول ما واجهه مع طبيب المستشفى، وتم توجيه الخطاب إلى القسم الفني، للمتابعة والتحقيق في الشكوى، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.«

الخدمة المدنية ترفض تثبيت الموظفين على وظائف تشملها بدلات

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278552

جدة - أحمد العمري

قطعت وزارة الخدمة المدنية كل الطرق أمام الموظفين في الجهات الحكومية كافة المشمولين بالأمر الملكي القاضي بتثبيتهم على وظائف يشملها بدل «طبيعة عمل»، إذ رفضت تثبيتهم على وظائف تشملها بدلات غير «بدل النقل» مذكرة من يستخدم الحاسب الآلي كوسيلة لأداء مهمات عمله لا يعتد بما يستخدمه كمهمات وظيفية أساسية.

وألمحت الخدمة المدنية في خطاب بعث به مستشار وزيرها للتصنيف والتوظيف والمشرف العام على لجنة التثبيت بالوزارة عبدالله ملفي إلى الجهات الحكومية (حصلت «الحياة «على نسخة منه) إلى أن طلبات التثبيت على «بدلات» سيؤدي إلى تأخير محاضر اعتماد تثبيت موظفي الجهة وبالتالي تأجيل التثبيت إلى وقت غير معلوم.

وأفاد أن لجنة التثبيت بالوزارة رصدت من خلال الطلبات المسجلة حالياً في «برنامج التثبيت» وجود نسبة كبيرة من المسميات الوظيفية التي يشملها بدل إضافي 15 في المئة كـ«مسجل معلومات»، منوهاً إلى أن تحديد المسمى الوظيفي للمراد تثبيته يجب أن ينطلق من مهمات وواجبات الوظيفة وموقعها بالجهة، وليس من الوسيلة التي تؤدى بها تلك الأعمال خصوصاً أن غالبية تلك الوظائف أصبحت تنجز من طريق الحاسب الآلي، وبعضها أصبح يؤدى وفق برامج آلية وإلكترونية سهلت من أدائها، ما يستدعي التفريق بين مهمات الوظيفة الأساسية والوسيلة التي تؤدى بها سواء تم تأدية تلك الأعمال (بحسب خطاب المشرف على لجنة التثبيت) باستخدام الحاسب الآلي أو من دونه.

وشرح الخطاب مثالاً على ذلك «مسجل المعلومات»، إذ إن من يزاول مهمات عمله في مجال شؤون الموظفين باستخدام برنامج شؤون الموظفين «لا يعد مسجل معلومات» إنما يجب أن يكون مسمى وظيفته انطلاقاً من المهمات التي يزاولها ضمن المجموعة النوعية لوظائف شؤون الموظفين الواردة ضمن المجموعة العامة للوظائف الإدارية والمالية، إضافة إلى من يزاول عمله في مكتب مسؤول ويستخدم الحاسب الآلي لأداء عمله لا يطلق عليه مسمى » مسجل معلومات» بل يكون مسماه سكرتيراً خاصاً، وكذلك من يعمل في الاتصالات الإدارية) الصادر والوارد) يصنف «كاتب في الاتصالات الإدارية» حتى وإن كان يستخدم الحاسب الآلي كوسيلة لإنجاز مهمات عمله في الصادر والوارد.

وأشار المشرف على لجنة التثبيت بالخدمة المدنية إلى أن الأمثلة في هذا المجال كثيرة وهي في النهاية لا تشمل بدل «طبيعة عمل.«

وطالب مستشار وزير الخدمة المدنية الجهات الحكومية بأن تراعي تلك الجوانب التصنيفية والتنـــظيمية، كما طالب بأخذ هذا الموضوع في الاعتبار عند إعداد المحضر النهائي للتثبيت (من قبل وزارتي الخدمة المدنية، والمالية، والجهة ذات العلاقة(، لافتاً إلى أن ما يظهر من ملاحظات لدى اللجنة سيؤدي إلى تأخير اعتماد هذه المحاضر مما يترتب على الجهة تأخير تثبيت موظفيها.

وجدد ملفي تحذيراته إلى المشرفين والمختصين المباشرين على المشمولين بالتثبيت مراعاة الدقة في تحديد المسمى الوظيفي لهم انطلاقاً من المهمات الفعلية التي يزاولونها وليس من خلال الوسيلة التي ينجزون بها أعمالهم.

قانونيون يجرّمون تفتيش أجهزة الجوال و الحاسوب ما لم تكن من أدوات الجريمة

المصدر: جريدة الحياة الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278595

جدة – أحمد الهلالي

في الوقت الذي اعتبر قانونيون انه لا يجوز تفتيش» الهواتف المحمولة» أثناء إلقاء القبض على المتهمين، ذهب البعض منهم إلى أن عملية تفتيش «الهاتف المحمول» «واللابتوب» جريمة .واعتبروا أن «شركة الاتصالات» في البلاد هي المرجع الرئيسي ويجب الرجوع إليها في حال تطلب الأمر دلائل للتعرف على خيوط الجريمة التي يتم ضبط المتهم فيها .

وأكدوا أن بعض ما يحدث من الجهات المعنية بالقبض على المتهمين في قضايا مختلفة في عمليات تفتيش الهاتف الخليوي (المحمول)، واستعراض مقاطع قد تكون عادية، معتبرين ما يحدث فيه أحياناً تعدياً على «النظام.«

وأجمعوا في حديثهم إلى «الحياة» على عدم جواز تفتيش الهاتف الخليوي إلا في حدود ضيقة جداً، لا يمكن تجاوزها وإلا كان إجراء التفتيش أمراً خاطئاً ويجوز الدفع ببطلانه أمام القضاء، مشيرين إلى أن تفتيش بعض أعضاء الضبط الجنائي كرجال الشرطة وأفراد الهيئة «هاتف» المتهم الشخصي في غير الحالات المصرح بها نظاماً يعتبر انتهاكاً صريحاً للنظام وتعدياً على خصوصية الشخص واطلاعاً على أسراره، وهذا لا يجوز شرعاً.

فيما أكدت ندوة عن «ضمانات المتهم في مواجهة سلطة التحقيق»، أن تعميماً صدر من الجهات المختصة ينص على جواز تفتيش رجل الضبط الجنائي جسم المتهم وملابسه أثناء التلبس ولا يكفي مجرد التلبس بالجريمة في مذكرة التفتيش، بل لا بد من توافر دلائل كافية لجمع المعلومات لكشف الحقيقة عن الجريمة المرتكبة، أما الجريمة التي تمثل السب والقذف والمعاكسات، فإنه لا يجوز أن يقوم بالضبط مباشرة بتفتيش الجوال لانتفاء مسوغاته.

وأضاف متحدثون خلال الندوة التي عقدت خلال الفترة الماضية أن الندوة لا تحاول تجميل أو تشويه صورة نظام الإجراءات الجزائية المعمول بها، بل مقارنة الإجراءات الأمنية في السابق بالحاضر، والتعريف بضمانات المتهم في مرحلة التحقيق، وما موقع هذه الضمانات في نظام الإجراءات الجزائية، والقصد من مفردة الضمانات ومفردة المتهم ومفردة الإجراءات الجزائية.

وأوضح المحامي وأستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز في محافظة جدة الدكتور عمر الخولي أنه لا يجوز تفتيش الهاتف المحمول، أو «جهاز الحاسب الآلي» اللابتوب» في حال تم القبض على المتهم في جريمة، ما لم يكن «الهاتف» من أدوات الجريمة.

وأشار أن تفتيش «الهاتف المحمول» انتهاك للخصوصية ولا يجوز الإمساك به، مشيراً إلى انه لا يجوز أيضاً بناء أي جريمة عليه نهائياً، وأضاف في حال كانت جهات الضبط تحتاج إلى أدلة فيحق لها الرجوع إلى شركة الاتصالات لكشف خيوط الجريمة التي حدثت.

من جانبه، قال المحامي والمستشار القانوني مشاري المطيري: «إن جهات الضبط مخولة بالتفتيش إذا كان لديها أمر تفتيش للهاتف الخليوي من جانب الجهة نفسها»، لافتاً إلى أن النظام حدد التفتيش في المشتبه به أثناء القبض عليه، مشيراً إلى أنه لا يتم التفتيش إلا في قضايا محددة وليس في أي قضية، إضافة إلى أن تفتيش الشرطة للهاتف الخليوي لأي متهم في غير الحالات المصرح فيها نظاماً يعتبر انتهاكاً للنظام وتعدياً على خصوصية الشخص وهو ما لا يجوز شرعاً.

وعدّد المطيري قضايا تستوجب التفتيش مثل قضايا أمن الدولة، وأخرى ذات صفة حساسة، مبيناً أن هناك قضايا لا تستجوب التفتيش وإذا حدث ذلك فإنه يعد شيئاً مخالفاً للنظام ويدفع أمام المحكمة ببطلانه.

بدوره، أكد المحامي وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام السابق الدكتور إبراهيم الأبادي أن إحدى مواد نظام الإجراءات الجزائية نصت على «عدم جواز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع المعلومات عنها في حال التحقق منها»، منوهاً إلى أنه يحق لأي متهم بوجود مقاطع مخالفة في هاتفه الخليوي الدفع ببطلانها أمام المحكمة بالأدلة التي يمتلكها.

وأشار انه لا يجوز تفتيش جوالات الأشخاص المقبوض عليهم من جانب أعضاء أفراد الحسبة، إلا في أضيق الحدود وهي التي حددها النظام الذي صدر في ذلك لجهات الضبط وغيرها، ومن أهمها أن يكون الجوال طرفاً أو دليلاً مادياً في الجريمة الموجبة لعملية القبض.

وأعطى المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي الإنسان أياً كانت جنسيته أو ديانته الحق في أن يعيش حياته الخاصة، بعيداً من تدخل الغير، وبمنأى عن العلانية، مفيداً بأن للحياة الخاصة حرمة يجب سترها، لذا كانت إجراءات التفتيش من أهم الإجراءات التي شدد عليها نظام «الإجراءات الجزائية»، لافتاً إلى أن النظام نص على حظر ومنع التفتيش كقاعدة عامة ولا يجوز التفتيش إلا بقيود خاصة .

وأضاف قائلاً: «إن النظام لا يجبر على تفتيش الشخص سواءً جسده أم ملابسه أم أمتعته إلا في حالتين فقط، القبض عليه متلبساً بارتكاب جريمة، وفي حال صدور أمر بتفتيشه من السلطة المختصة بالقبض، والنظام نص صراحة في المادة الـ45 بعدم جواز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع المعلومات عنها أو التحقيق فيها، ويستفاد من ذلك القول ان للتفتيش حدوداً ضيقة جداً لا يجوز تجاوزها وإلا كان إجراء التفتيش باطلاً ويجوز الدفع ببطلانه أمام المحكمة.»

وزاد: «إن تعليمات وزارة الداخلية تمنع تفتيش » الهواتف الخليوية» إلا في حالات ضيقة جداً من بينها الادعاء من شخص بانتهاك عرضه بالتصوير أو التهديد بالنشر، وبالتالي فإن تفتيش بعض أعضاء الضبط الجنائي كرجال الشرطة وأفراد «الهيئة» جوال المتهم في غير الحالات المصرح فيها نظاماً يعتبر انتهاكاً صريحاً للنظام وتعدياً على خصوصية الشخص واطلاعاً على أسراره .«

وأشار المالكي إلى أن تجاوز ذلك «يعد خروجاً صريحاً على النظام وتعدياً على حقوق المقبوض عليه، لما قد يحتويه الجوال من صور ومواد خاصة أو عائلية لا يجب الاطلاع عليها إلا من صاحب الجوال»، خصوصاً بعد انتشار حالات الاحتفاظ بالهواتف الخاصة لمن يتم القبض عليهم سواء كانوا من الشباب أم الفتيات، والقيام بتفتيش الأرقام المخزنة في الجهاز.

وخلافاً لكثير من الآراء التي ذهبت إلى أنه لا يجوز محاكمة من يثبت وجود مقاطع في هاتفه الخليوي، رأى الخبير الشرعي عطية الحارثي أن بعض المقاطع تكون فاضحة، مما تعتبر في هذه الحالة جريمة، ويتم محاكمة المتهم بحكم آخر بعد أن تحال إلى جهات الاختصاص، موضحاً أنه يتم أحياناً اتخاذ تعهد خطي على المتهم بعدم اقتناء مثل تلك المقاطع المخلة بالشريعة الإسلامية ويكتفى بذلك.

وجاءت الآراء في ذلك، على خلفية بعض الحالات التي تم القبض عليها في جرائم صغيرة وأخرى كبيرة، إذ تصل عمليات التفتيش إلى الجهاز المحمول الذي بحوزة المقبوض عليهم، ويتم إضافته إلى ملف القضية أحياناً.

ونص التعميم الصادر من وزارة الداخلية على: «أن لا يكون القصد من التفتيش أياً كان العنف وتعمد الإيذاء وتحطيم وإتلاف الممتلكات بل يجب أن يتم التفتيش بأسلوب هادئ بدون إثارة للخواطر ووفق الضوابط النظامية المشددة بهذا الشأن، أما في الجرائم التي تمثل سب وقذف ومعاكسات وخلوة والتهاون في أداء الصلاة فإنه لا يجوز أن يقوم رجل الضبط بتفتيش الجوال لانتفاء مسوغاته.«

وشمل التعميم الذي صدر جميع الإدارات الحكومية بلا استثناء، إضافة إلى أن رئيس هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر السابق إبراهيم بن عبدالله الغيث أكد في اجتماع له مع مديري فروع الرئاسة العامة لهيئة الأمر المعروف في مناطق المملكة على أنه لا يحق لأي رجل في الهيئة تفتيش أي جوال ولا يجوز له ذلك لأن فيه تعدياً على خصوصية الشخص والتفتيش يعني الاطلاع على أسراره وهذا لا يجوز شرعاً.

الرياض
www.Alriyadh.com

ثقافة الولاء بدلاً من الكفاءة تفاقم من تحطيم المعنويات.

فقر أنظمة الخدمة المدنية يهيئ المناخ للفساد الإداري والمالي

المصدر: جريدة الرياض الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م - العدد 15697
http://www.alriyadh.com/2011/06/16/article642376.html

تحقيق - ملفي الحربي

برر عدد من القياديين والموظفين الحكوميين شيوع وتفشي الفساد واستغلال المال العام والسلطة الى فقر أنظمة الخدمة المدنية وحجبها للبدلات عن القياديين وتكبيل الموظف بقيود بيروقراطية تحد من عطائه وتساوي بين المفلس والمجتهد ملقين باللائمة على

)مجلس الخدمة المدنية .(

وقالوا إن كسر الأنظمة شائع لزرع الإيجابية في الجهاز أحياناً بغية إيجاد حوافز للموظفين والقياديين المهرة،وقالوا إن الشفافية مغيبة في حال بخس حقوق الموظف مشيرين الى تلاشي ضوابط العدل والترقيات بين الموظفين ، وأرجعوا أسباب قفز بعض الموظفين الخاملين لمراتب عليا لايستحقونها الى وكلاء الوزارات الأمر الذي يحبط البقية .

وطالبوا وزارة الخدمة المدنية ومجلسها بضرورة التدخل ومعالجة أوضاع البعض من العاملين في هذا القطاع وإيجاد حلول سريعة وعملية لبعض (العوائق) التي يواجهونها في هذا القطاع في جوانب إدارية ومالية ولتسهم هذه الحلول المأمولة مع توجه الدولة في دفع عجلة الإنتاج في القطاع العام و(تحصين) منسوبيه من المؤثرات والضغوطات السلبية والمؤدية للخلل والفساد الإداري والمالي بأنواعه ..

تعديلات جيدة ولكن غير مؤثرة

وقال خالد بن إسماعيل السماعيل (مدير شؤون موظفين) في البداية أود الإيضاح أنه عندما أورد عبارة (نظام الخدمة المدنية) هنا فإنني أقصد بالتأكيد وزارة الخدمة المدنية بذاتها فهي جهة مخولة فقط لتطبيق هذا النظام ولم تقم بإصداره وإنما هو مسئولية (مجلس الخدمة المدنية) وأشار السماعيل لبعض التعديلات التي أجرتها وزارة الخدمة ومجلسها مؤخراً واصفاً إياها بالجيدة ولكن مشكلتها أنها تأتي متفاوتة ومتفرقة فتفقد قيمتها وتأثيرها؟ !

جمود في أنظمة الخدمة المدنية

ويشير السماعيل وجود جمود ببعض أنظمة ولوائح الخدمة المدنية وعدم قابليتها للتطوير أصلا مطالبا بضرورة استبدالها في هذا الوقت مشيرا إلى أن البعض منها يشير إلى حالات لايمكن إن تكون موجودة في الوقت الحالي وبعضها لايتناسب مع تقنيات وتعاملات العصر الحالي كبعض مسميات الوظائف التي لايمكن شغلها بالوقت الحالي لأنها غير موجودة أصلا بالقطاعات الحكومية فالنظام بحاجة لإعادة صياغة بطريقة متأنية ومراجعة شاملة لمواده ولوائحه لتتناسب مع طبيعة العمل في الوقت الحالي وأنظمته الحاسوبية .

عوائق تعترض

الاستقرار الوظيفي

وأكد السماعيل إن البعض من العاملين في القطاع الحكومي تعترض استقرارهم الوظيفي) جملةً من العوائق) يأتي من أبرزها نظام الترقيات وزيادة فترة الانتظار عن المدة المحددة في النظام والترقيات بمواقع بعيدة وبزيادات متدنية في الراتب لا تتناسب اطلاقاً مع فترة الانتظار ومتطلبات التنقل المادية والنفسية والاجتماعية .

الترقية المباشرة هي الحل

ويشير السماعيل إن حل هذه المشكلة يكون بالترقية التلقائية فيمكن العمل على نظام الكادر الصحي والترقية المباشرة ورفع المرتبة عند أكمال المدة وتكون الترقية في نفس الموقع وذلك يمكن الترقية في نفس الموقع فيمكن الترقية بمنطقة أخرى وسحب الوظيفة وتعويضها بأخرى او الترقية إلى المرتبة التالية وتعديل المادة بحيث يكون وضعه على نفس الدرجة حتى تزيد فائدة الموظف ويشعر فعلاً بالتغير بعد الترقية ..

غياب البدلات

ويضيف السماعيل يأتي غياب البدلات في أحيان كثيرة عائقا آخر لموظفي القطاع العام فالبدل المقرر لكل وظيفة لايتناسب إطلاقا مع واجباتها ومسؤولياتها فالمسؤولون كمدراء العموم ومديري ورؤساء الأقسام لايحصلون على أي

بدلات مما يجعل البعض منهم عرضة لاستغلال المال العام بشكل او بآخر فيما بعض الوظائف البسيطة والمحدودة يكون لها بدلات عالية أحيانا مع انتفاء الحاجة لبعضها في الوقت الحالي ..

...والحوافز

ويؤكد السماعيل إن ضعف الحوافز وعدم وجودها أحيانا في أنظمة الخدمة المدنية يجعل الادارت الحكومية تبحث عن حوافز لموظفيها لتميزهم او لقيادتهم لمواقع حساسة وتكون هذه الحوافز غالباً بمخالفات نظامية إذا إنها غير موجودة أصلا في أنظمة الخدمة المدنية

والحل يكون باعتماد بنود للمكافآت الخاصة بالتميز لكل إدارة او وزارة بحيث تستطيع التعامل مع تلك الفئات .

ثقافة الولاء

ويرى عبد العزيز بن علي السويد أهمية وجود الضوابط النظامية المعلنة للعاملين الحكوميين فبغياب اوتغييب ضوابط العدل الإداري يكون منح الحوافز الإدارية من) ترقيات ودورات وانتدابات) تحكمه (ثقافة الولاء) وليس الكفاءة والخبرة ، فيتدنى معدل إنتاج الموظف وترتفع اللامبالاة وعدم الإحساس بالمسؤولية .

عشرون سنة في المرتبة العاشرة

ويمضي السويد قائلا عندما تغيب الشفافية والمساءلة عن صلاحيات مدراء شؤون الموظفين ووكلاء الوزارات والوزراء في موضوع بخس الموظف حقوقه في الحوافز المادية والمعنوية والإدارية لايستطيع الموظف عمل شيء غير الصمت ، وقال السويد إن التجميد الوظيفي لمن هم في المرتبة التاسعة فما دون أذابه القرار الملكي رقم (1 / 1399 (وتاريخ 3 / 3 / 1430ه فيما ظل الموظفون المجمدون في المراتب العاشرة دون علاج ؟!وأكد السويد معرفته لموظف تسنم عدة مناصب إدارية ومواقع مهمة وعمل بكل إخلاص وكفاءة ولازال بمرتبته (العاشرة)منذ(20)سنة والسبب أنه لايملك الواسطة ولا يعرف التملق اضافة لمحرمين من الدورات الداخلية والخارجية لأنهم ليسوا قريبين من إدارات شؤون الموظفين فهم من ينعم بها سنوياً إضافة لإدارت التطوير .

المحسوبيات تحكم الترقيات

ويبين عبدالعزيزالسويد انه ووفقاً لمعلومة اطلع عليها إن نسبة المتقاعدين الحاصلين على مراتب أعلى من العاشرة نسبة بسيطة جدا والسبب إن وزارة الخدمة المدنية لم تقم بإعادة النظر في نظام الترقيات منذ سنوات عديدة واكتفت بزيادة درجات المرتبة للدرجة الخامسة عشرة ومن المحبط للكثير من الموظفين أنهم يرون أن هناك أعداداً كبيرة ممن هم على المراتب الحادية عشرة وأعلى البعض منهم للأسف لا يستحقونها ولكن أوصلتهم (المحسوبيات) وعلاقاتهم الشخصية مع مدرائهم العامين أو وكلائهم .

حرية إدارية على حساب حقوق الآخرين

وارجع السويد سبب هذا إلى أن نظام الخدمة المدنية منح الوزير حرية ترشيح الموظف لتلك المراتب ولو كان هناك من هم أقدم منه وظيفيا بحجة (أنه أدرى بمن يستحق (وعادة يقوم وكلاء الوزارة بترشيح من يرغبون للوزير سواء كان يستحق أم لا يستحق بعيدا عن خبرته العملية فبمجرد مرور أربع سنوات على الموظف في الوظيفة يحق لمديره أو وكيل الوزارة ترشيحه للمرتبة الأعلى وتساءل السويد لماذا يحق للوكيل ترشيح من يريد وتجاهل الآخرين؟وماهي الضوابط؟!

آلاف الموظفين يمضون بقية عمرهم الوظيفي على المرتبة العاشرة فأي منطق وظيفي وأخلاقي يحرم الموظف من ترقيته وتجميده على درجة معينة دون ترقية لسنوات طويلة وهو يرى من لا يستحقون من زملائه (المقربين) من الإدارة العليا يتقافزون لمراتب أعلى كل عامين وهو متوقف؟

كيف يكون الموظف مخلصاً وهو بهذا الوضع؟

ويتساءل السويد كيف تريد وزارة الخدمة المدنية من الموظف أن يكون مخلصا ومنتجا وسعيدا وهو يرى المراتب تذهب لمن يرضى عنهم المسئول شخصياً وليس عملياً ؟ !

ولماذا لا تكون الترقية لهذه المراتب مثلها مثل المراتب الدنيا بالخبرة والمدة وعلى الأقل حتى (المرتبة الثانية عشرة) وتكون ترقية المراتب الأعلى من الثالثة عشرة وما فوق بترشيح المدراء العامين والوكلاء ؟

لماذا تسيطر فردية القرار؟

ويشير السويد أن ترك نظام الترقيات والبدلات والانتدابات والدورات ومنح العلاوات , تحت صلاحية فرد واحد سواء كان وزيراً أو كيل وزارة أو مديراً عاماً أو غيرهم ،هو اعتماد وتعويل على مظنة الصلاح الشخصي والأخلاقي والديني للمسؤول وهو تعويل على هامش بسيط من النزاهة الفردية فالضمير الفردي والتدين والصلاح والأصالة والنبالة ليست كوابح ضد الاستغلال الوظيفي وليست حائلة دون الفساد المالي والإداري , فالجوانب الشخصية مهما كانت عالية لاتمنع

من استثمار السلطة في المنحى الخاص ، فلا يجب الركون إلى أخلاقيات الإنسان وجعلها معياراً للحكم على نزاهة المسئول .

برامج حاسوبية لضبط الترقيات

ويطالب السويد ببرامج حاسوبية تضمن للموظف ترقيته بالرجوع لها والاعتماد على آليات تقنية لاتحابي ولاتجامل أحدا أما ترك قرارات الحوافز المادية والإدارية والمعنوية بيد أشخاص منفردين أو مجتمعين هو من أوسع بوابات الفساد المالي والإداري .

توحيد بدل النقل

ويشير محمد الصالح لأهمية استمرار العلاوة السنوية للموظف وان لا تتوقف لوصوله لآخر درجة في مرتبته وصرف مكافأة نهاية خدمة للموظف وبما يعادل نصف آخر راتب أساسي تقاضاه ولكل سنة خدمها مبينا إن نظام وزارة الخدمة المدنية يشترط لحصول المتقاعد على آخر راتب أن يكمل أربعين سنة في الخدمة وهذه يتطلب أن يكون الموظف قد باشر العمل وهو في سن العشرين سنة، وهذا نادرا حاليا متمنيا تخفيض هذا الشرط لثلاثين سنة مطالبا برفع رواتب من هم دون المرتبة العاشرة لأنها لاتستطيع مواجهة متغيرات وأساسيات حياة اليوم وتوحيد بدل النقل لجميع المراتب وجعله ألف ريال فكل الموظفين بمختلف مراتبهم يستخدمون ذات وسيلة النقل تقريباً .

أربع سنوات دون حل

فيما يشير راشد الشمري (وزارة التربية والتعليم) لحاجة بعض الموظفين المعينين على مراتب اقل من مؤهلاتهم بتحسين وضعهم الوظيفي بمنحهم المرتبة والدرجة المستحقة وفقا لمؤهلاتهم وخبراتهم وقال مؤهلي الثانوية العامة وتعينت على المرتبة الثالثة قبل فترة رغم استحقاقي للمرتبة الرابعة وفقا لتصنيف وزارة الخدمة المدنية ولم تحتسب لي (7) سنوات خبرة مصدقة من التأمينات الاجتماعية عند تعييني بينما من ثبتوا من العاملين على بنود الأجور حسبت لهم كل 3 سنوات خبرة بمرتبة فيما ينص نظام الترقيات إكمال 4 سنوات كأقل تقدير مشيراً إلى انه وفق لهذه المعطيات أستحق الآن المرتبة الثامنة حيث إن لدي عدد 6 سنوات في القطاع الحكومي بمجموع 13 سنة خبرة ومؤهل ثانوية عامة ولكن لا أزال بالمرتبة الرابعة مع الأسف مضيفاً إن وزارة التربية والتعليم أصدرت تعميماً عاجلاً برقم 8/57 وتاريخ 1428/7/3ه نصه (تحاول الوزارة تحسين أوضاع موظفيها وإعطاءهم المراتب التي يستحقونها نظاماً حسب مؤهلاتهم العلمية ومن ضمنهم الذين تم التعاقد معهم على نظام العمل بالساعة و ثبتوا على مراتب أقل من المراتب المستحقة لهم نظاماً بموجب مؤهلاتهم والمرشحين من فروع وزارة الخدمة المدنية على مراتب أقل من المراتب التي يستحقونها بموجب مؤهلاتهم ومن حصلوا على مؤهلات جديدة وهم على رأس العمل ولا يزالون يشغلون مراتب أقل من استحقاقهم بموجب المؤهل مشيرا إلى إن الوزارة طلبت تعبئة بيانات عن هذه الفئات من واقع ملفاتهم وإعادتها لها في موعد لا يتجاوز 1428/8/30ه للتواصل مع الجهات ذات العلاقة لمعالجة أوضاع هؤلاء الموظفين بما يحقق الرضا الوظيفي لهم وقد بادرنا بعمل المطلوب وحتى تاريخه لم يحدث شيء ؟ مطالباً وزارة التربية والتعليم والتي نجحت بفرض تحسين مستويات المعلمين بتحسين أوضاع موظفيها الإداريين .

جامعي ومرتبة الرابعة

من جانبه قال محمد بن سالم الغزواني (باحث شرعي مساعد) إن موظفي السلم العام يعانون من تدني رواتب السلم العام بشكل عام مضيفاً تعينت على المرتبة الرابعة رغم إني احمل البكالوريوس في الشريعة وذلك حينما تقدمت للوظيفة عام 1426ه ولكن أجبرت عليها فحين التقديم لم أجد سوى نموذج طلب وظيفة على الرابعة وأحسست بأن حقي سيسلب رغم إرفاقي للشهادة الجامعية ولكن قالوا تقدم على الرابعة أحسن من الجلوس بدون وظيفة ولكن المسؤول في وزارة الخدمة تجاهل هذه الشهادة فكان من الأولى انه إذا تقدم احد المواطنين على وظيفة وشهادته أعلى أن يتعين على الوظيفة التي تناسب مؤهله مبيناً انه امضي خمسة أعوام وهو يتظلم ويطالب بتحسين وضعه وبعد اختبارات ومقابلات شخصية عين على المرتبة السادسة في عام 1431ه متسائلاً هل يعقل؟ فبدل أن أكون مهيأ للترقية على المرتبة الثامنة أكون في بداياتي في المرتبة (6) فمن المسؤول عن ضياع سنوات عمري مطالبا بالإنصاف وهو شيء سيتحقق في ظل قيادة والد الجميع خادم الحرمين الشريفين .

طالب وليست مشاكل

ويعد عبدالرحمن بن سليمان الحميضي (مدير شؤون إدارية ومالية)هذه الأشياء والتي تواجه بعض العاملين بالإدارات الحكومية ليست مشاكل ولكنها مطالب طبيعية يسعى إليها الموظفون في كل وقت ومكان مبيناً إلى إن هناك مطالب أخرى تتمثل بطلب المساواة في المزايا والسلالم الوظيفية بحيث لايكون هناك تفاوت بالرواتب والحقوق بين العاملين في الجهات الحكومية المختلفة مشيراً إلى إن كثيراً من مشاكل التجمد الوظيفي قد حلت إما بالأمر الملكي الكريم الذي قضي بترقية المجمدين إلى مراتب أعلى من مراتبهم الحالية وباستمرار العلاوة لهم او عن طريق جهاتهم التي سعت لتحسين

اوضاعهم بالترقية للمرتبة الأعلى ولم يبق إلا عدد محدود جدا تقف عوائق أمام ترقيتهم راجعة للأشخاص انفسهم مؤكداً إن وجود مشاكل في العمل سوف تؤثر على اداء وانتاج وولاء العاملين للمنظمة حاثاً هؤلاء العاملين بعدم الاستسلام لهذه العوائق وتركها تؤثر على سلوكهم وعملهم فالمطلوب هو حلها والتغلب عليها ويكون ذلك بمعرفة أسبابها ومسبباتها أولا ثم وضع حلول لمعالجتها سوء بدأت من الموظف او من الإدارة أو من كليهما .

اعتداء على طفل انتقاما من خيانة الزوجة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م العدد 3651
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110616/Con20110616426998.htm

«خانتني زوجتي في بلادي، فانتقمت منها بفعل الفاحشة بطفل»، تلك اعترافات معتد على الأطفال كان يستدرج طفلا إلى غرفته الملحقة بأحد المساجد في ثول ويعتدي عليه، وكانت الأجهزة الأمنية أوقفته على إثر دعوى تقدم بها أحد أولياء الأمور من جنسية آسيوية، اتهم فيها إمام مسجد من دولة آسيوية أخرى بالاعتداء على ابنه البالغ عمره تسعة أعوام بعد أن استدرجه إلى سكنه الملحق بالمسجد في مركز ثول، كون العامل البنجلاديشي يعمل إماما للمسجد، وأشار والد الطفل في دعواه أن الإمام استدرج ابنه عدة مرات إلى داخل سكنه واعتدى عليه، وكان يهدده ويجبره على عدم إخبار ذويه. الكشف عن ممارسات المعتدي جاء بعد أن لاحظت والدة الطفل بعض الآثار على ملابسه فسألته عما تعرض له، وكانت مفاجأتها عندما أكد لها تعرضه للاعتداء من قبل إمام المسجد لخمس مرات، وكان يهدده بعدم إبلاغ ذويه وهو ما جعله يصمت طوال الفترة التي اعتدي عليه فيها.

الأجهزة الأمنية تعاملت من فورها مع البلاغ بمهنية وجرى ضبط المدعى عليه وإخضاعه للتحقيق والذي أنكر فيه علاقته بالحادثة، ليعود عقب ذلك ويؤكد بأن الطفل هو من تعدى عليه وكان يحضر لفعل فاحشة اللواط به، وأنكر أنه تعدى على الطفل وبعد ساعات عاد ليعترف بكامل تفاصيل اعتدائه عليه.

طفولة بلا تحرش مطالب على فيس بوك بتشديد عقوبة اغتصاب الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م - العدد 15698
http://www.alriyadh.com/2011/06/17/article642616.html

الخبر - إبراهيم الشيبان

أنشئت صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك تعنى ببيان خطورة التحرش بالأطفال وتزايد هذه الظاهرة إلى جانب الاعتداء الجنسي في المملكة، وذلك بعد حادثة اغتصاب قاصرات في جدة التي كانت شرارة الإنطلاق .

وقال مؤسس صفحة "طفولة بلا تحرش" الإعلامي السعودي حسين بن مسعد ل «الرياض» أن الهدف الرئيسي من الحملة هو معالجة العقوبات التي يرى بأنها مخففة على مجرمي التحرش بالأطفال، مشيراً إلى أن جل الأخبار التي سبق وأن نشرت نصت على عقوبات الجلد والسجن لفترات قصيرة، مبيناً أنها مسألة لا تقل خطورة عن جريمة الزنا واللواط الموجبة لحد القتل .

وطالب عدد كبير من زوار الصفحة بسن قوانين وإيجاد عقوبات "تشفي الغليل" على حد وصفهم، فيما تحتوي الصفحة بعض النصائح للأطفال بعدم التعامل مع الغرباء مهما كانت الطريقة والسبب ودعم الدور التوعوي والوقائي لأسرهن، وزرع ثقافة الحرص في التعامل مع الآخرين لدى الأطفال، وكيفية حماية أنفسهم وقت الاعتداء .

فيما حذر أخصائيون اجتماعيون من تزايد ظاهرة أطفال الشوارع مما يساعد على التحرش بالأطفال مبررين ذلك بعدم وجود خدمات وتنسيق بين عدة جهات من أجل حماية هؤلاء الأطفال مطالبين بسن قوانين تجرم التحرش بالأطفال حتى لفظيا.

معلمة تحبس طفلة الأول الابتدائي بدورة مياه

المصدر: جريدة الوطن الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58606&CategoryID=5

الرياض :فاطمة باسماعيل 2011-06-17 2:22 AM

انتهى العام الدراسي، بقضية تثير الكثير من الجدل؛ لأن بطلتها طفلة في الصف الأول الابتدائي، حبستها مدرستها هي وزميلتها في دورات المياه بحجة أنهما مشاغبتان.

وأكدت المستشارة التربوية، مديرة التوجيه والإرشاد في وزارة التربية والتعليم سابقا، مشاعل الدخيل أن التعامل غير التربوي مع الطلاب والطالبات يستوجب عقوبات صارمة تصل إلى حد الفصل من المدرسة. جاء ذلك تعليقا منها على قضية الطفلة طيف بدر السياط، الطالبة في الصف الأول الابتدائي بإحدى المدارس الأهلية في الرياض، التي حبستها إحدى المعلمات في دورة المياه؛ بحجة أنها مشاغبة، واعتبرت الدخيل أن الأمر خطير للغاية، وتجب محاسبة المعلمة.

واستنكرت الدخيل قرار مكتب الإشراف بحي الروضة الذي قرر لفت نظر المعلمة فقط، معللا ذلك بأن دورة المياه كانت قريبة من الفصل، ولو أنها كانت بعيدة، لكانت العقوبة أغلظ، ولم تعتذر المعلمة أو إدارة المدرسة للطفلة وذويها عما حدث، وذلك بعد أن رفع والد طيف شكوى يستنكر فيها ما حدث لابنته، لكنه تفاجأ بعد التحقيق مع المعلمة بهذه العقوبة التي لا ترقى إلى ما سببته لابنته من إيذاء نفسي وجسدي على حسب قوله.

وطالب أبو الطفلة طيف، بدر هلال السياط في حديثه إلى "الوطن" بتدخل وزير التربية والتعليم مباشرة في قضية ابنته، وقال شارحا ما حدث لابنته "ابنتي طالبة بالصف الأول الابتدائي بمدرسة خاصة في حي الريان بمدينة الرياض، وحرصت على إدخالها مدرسة خاصة، رغبة مني في مزيد من الرعاية والاهتمام والتميز، لكن للأسف حدث عكس ذلك تماما، من خلال ما قامت به معلمة الرياضيات (تحتفظ الصحيفة باسمها)، حين قامت بحبس طفلتي بدورات المياه مع طالبة أخرى من نفس الفصل، بحجة أنهما طالبتان مشاغبتان، يا لهذا الجرم العظيم الذي اقترفته هاتان الطالبتان بالصف الأول الابتدائي، ولا نعلم عن المدة التي قضتها هي وزميلتها في دورة المياه، إلى أن حضرت معلمة أخرى في نفس المدرسة وعلمت بالأمر وقامت بإخراجهما من دورة المياه."

وأضاف والد الطفلة "كانت ابنتي في حالة خوف شديد، لدرجة أنها رفضت الخروج من الحمام، خوفا من مضاعفة العقوبة عليها من المعلمة، التي كانت في بداية الأمر تقف خارج دورات المياه لمراقبتهما، ومنعهما من الخروج، تنفيذا لحكمها الذي حكمت به على ابنتي وزميلتها، علما بأن ابنتي طالبة متفوقة ومتميزة وبشهادة جميع المعلمات بالمدرسة، وحازت العديد من جوائز التميز خلال هذا العام."

"الوطن" قامت بالاتصال بصاحب المدرسة، سليمان الغصون لمعرفة الحقيقة من جانبها الآخر، والمفاجأة أنه نفى تماما ما جاء على لسان الأب، وقال "لم تحبس المعلمة الطالبة داخل دورة المياه؛ بل أوقفتها مع زميلتها إلى جانبها، ودورة المياه بجوار الفصل، لا تتعدى المسافة خمسة أمتار، والمشرفة التربوية التي حققت في الموضوع عندما رأت ذلك، اكتفت بلفت نظر المعلمة، وطالبتها بضبط أعصابها مع الطالبات، فيما أكد والد الطالبة، بدر السياط أن كلام صاحب المدرسة غير صحيح، وأن المشرفة التي حققت في القضية أكدت له أنها تحققت من واقعة الحبس داخل دورة المياه، لكنها رأت أن لفت النظر يكفي كون دورة المياه قريبة من الفصل، وهو ما لم يقبله الأب، وقد قامت المساعدة، نوف المطيري بالاعتذار للأب عن رأي المشرفة، لكنها أبلغته بأن هذه العقوبة هي القصوى في حق المعلمة.

من جهته، اعتبر أستاذ العلاج الأسري بجامعة أم القرى، الدكتور محمد القرني أن مثل هذه العقوبات غير التربوية لها آثار نفسية واجتماعية كثيرة على الأطفال، وتؤدي إلى آثار عكسية.

وزارتا العمل والصحة تغيّران خطةعملهما الصيفي قسرياً

المصدر: جريدة الحياة الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278986

جدة - «الحياة»

علقت وزارتا العمل والصحة جرس الإنذار في أعمالها مبكراً، توجساً من خطر أشعة الشمس الحارقة التي يشتد لهيبها ابتداء من شهر تموز (يوليو) وحتى نهاية آب (أغسطس (المقبل، إذ يلاحق ضرر حرارتها ذوي البشرة الحساسة وترهق في نهارها أجساد عمّال» الشوارع»، وتدفع بـ «السمّيات» للخروج من جحورها في المناطق الحارة. في حين بادرت قطاعات المياه والكهرباء في المملكة بـ«المصالحة» مع المستهلكين في وقت مبكر لامتصاص غضبهم، كرد فعل محتملة للانقطاعات المتوقعة خلال هذه الفترة، للطلب المتزايد على خدماتها، على حد تعبير مسؤوليها.

وفي الإطار ذاته، تحركت الشركات المصنعة للواقيات والمستحضرات الطبية لتسويق منتجاتها على «النواعم»، رغبة في سحب خوفهن من أشعة الشمس المضرة، لشراء بضائعهم المختلفة التي تنشط سنوياً في هذا التوقيت، وتشهد منافسة ملحوظة في الأسواق المحلية. ويرى المراقبون أن «الصيف» سيغير «قسرياً» من السلوك الاجتماعي، ابتداءً بمواعيد العمل، ومروراً بفترة الزيارات، وجدول السفر والرحلات، وانتهاء بالتوقيت المناسب للتنزه والجولات الترفيهية.

مطالبات بعدم تعيين المشرفين والمشرفات إلا من داخل الدار

مسؤولة في دار أيتام تعترف بسوء معاملة الأطفال.. وعضو شورى: أمر مؤسف!

المصدر: جريدة المدينة الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م العدد 17585
http://www.al-madina.com/node/310119

فاطمة مشهور - جدة

أوضحت مسؤولة في إحدى دور رعاية الأيتام - فضلت عدم ذكر اسمها - أن هناك بالفعل سوء معاملة لهؤلاء الأطفال من قبل الموظفات في الدور حيث تقول عندما تسلمت عملي منذ حوالى أربع سنوات وجدت عددًا كبيرًا من الأطفال لا يجدن كيفية التعامل مع الناس ووجدت السبب في من يقمن على رعايتهن من غير أهل الاختصاص إضافة إلى وجود عدد من العاملات الأجانب من الجنسية الفلبينية إضافة إلى وجود عدد من الفتيات قد تعرضن في صغرهن للتحرش في صغرهن على أيدي سائقي الدار فلم يجرؤن على البوح كما عانيت من عدم تفهم الموظفات للحالات النفسية للبنات في فترة المراهقة فعلى الموظفة أن ترعى الفتاة وتؤهلها لخروجها للحياة ومخالطة المجتمع.

وتضيف: حاولت جاهدة أن أحسن الأوضاع وخاصة تعامل الموظفات داخل الدار وإن استبدلهن بأخريات مؤهلات لكن لم أجد من يعينني على ذلك...وذكرت المستشارة الأسرية الدكتورة سلمى سبيه أن هناك عدوانية قد تظهر في سلوك الفتيات مبررة ذلك السلوك العدواني ولجوئهن إلى العنف لغياب من ينصفهن في المجتمع وافتقادهن إلى الرعاية الأسرية والحنان معتبرة أن الموظف يؤدي عمله ليحصل على مرتب في نهاية الشهر ولا يمكن أن يقوم بدور الأب. وطالبت بضرورة تأهيل وتعيين مشرفين ومشرفات مختصين من نفس أبناء الدار؛ لأنهم سيكونون أقدر على تفهم أوضاع المقيمين فيها، خاصة وأن اليتيم يكون عرضة للاستغلال الجنسي، والنفسي، لتلبية احتياجاته المادية من مالٍ وملابس، والنفسية من حب ورعاية وحنان. ..ومن جهه أخرى قالت المستشارة الأسرية والنفسية الدكتورة عفاف زقزوق:عندما كنت مديرة لإحدى المدارس كنت أرى سلوك هؤلاء الفتيات العدواني إضافة إلى معاملتهم الغليظة داخل المدرسة رغم أن هؤلاء االفتيات لا يتداخلون بالمجتمع كثيرًا فكان سلوكهم محل الاستغراب مما يدفع العديد من المدارس برفض استقبالهم كطلبة وطالبات لديها، وتضيف أود أن أشير أن الألفاظ البذيئة التي يتلفظون بها قد تكون مسموعة من المشرفين والمشرفات عليهم فكيف لهؤلاء الأطفال أن يقولوا ألفاظًا لا تسمع داخل جدار المدارس فمتنفسهم الوحيد هو خروجهم للمدرسة والعودة مرة أخرى للدار الذي يقتنونه لهذا يجب على المسؤولين النظر جيدًا فيمن يرعى هؤلاء الأطفال فهم أمانه في أعناق المجتمع.

رأي مجلس الشورى

ومن جانبه أوضح عضو عضو مجلس الشورى بلجنة الشؤون الاجتماعية الدكتور طلال بكري أنه مع تطوير هذه الدور لتكون محاضن للخير ولتهذيب ما أعوج من سلوك بفعل ظروف يقع مجملها خارج إرادتهن ومن أجل ذلك يجب أن تكون العاملات من المؤهلات تأهيلًا يمكنهن من تقديم العون لهؤلاء المكسورات وحاجتهن للرحمة لتخطي ظروفهن الصعبة حفاظًا على مشاعرهن وحتى لا تتحول حياة الدور إلى حياة عنف وشقاء. و ذكر أن ما تتعرض له بعض الفتيات من حالات تحرش فهو أمر مؤسف لكن علينا أن نكون منطقيين بعض الفتيات وبتصرفاتهن الخاطئة يسقن الشباب سوقًا لممارسة التحرش معهن وهذا لا يلغي القول إن هناك شبابًا طائشًا يتسلى بمثل هذه الأعمال المشينة.

الشؤون الاجتماعية: لا تعليق

«المدينة» أجرت عدة اتصالات بمدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي إلا أنه لم يجب على أسئلتنا مبررًا ذلك بانشغاله في اجتماعات عديدة

توقع زيادة الإقبال على الحكومية العام المقبل

زيادة رسوم المدارس الأهلية.. التربية صامتة على الجشع

المصدر: جريدة الرياض السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م - العدد 15699
http://www.alriyadh.com/2011/06/18/article642844.html

فريق العمل الرياض- نوال الراشد، أسمهان الغامدي أبها- مريم الجابر

بدأت المدارس الأهلية في المملكة برفع رسوم التسجيل والدراسة، وذلك بعد القرار الملكي الأخير القاضي برفع رواتب المعلمين والمعلمات المواطنين فيها إلى (5000) ريال، مضافاً إليها (600) ريال بدل النقل .

وفي ظل وجود أكثر من (1239) مدرسة ذكور أهلية و(1820) مدرسة إناث أهلية على مستوى المملكة، يدرس فيها أكثر من (281982) طالبا و(202604) طالبة، تذمر أولياء أمور الطلاب من القرار، حيث أبدوا استياءهم جراء تسابق المدارس الأهلية على رفع رسوم التسجيل والدراسة، وعدم قبول الأبناء خلال الفترة القادمة إلاّ بالرسوم الجديدة، مؤكدين على أن العام المقبل ربما يشهد انتقال أبنائهم إلى المدارس الحكومية .

قرار زيادة رواتب المعلمين والمعلمات كشف المستور.. وأولياء الأمور متذمرون !

ورغم أن واقع القرار كان مؤلماً على الآباء، إلا أنه كان مفرحاً للمعلمين، الذين عبروا عن سعادتهم بقرار رفع الرواتب، بل وأشعرهم بالأمان الوظيفي بعد سنوات طويلة من تعثر عملهم في المدارس؛ بسبب قلة المردود المادي والحوافز .

"الرياض" تُسلط الضوء على الموضوع، لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تقف خلفه، مع أخذ آراء أولياء أمور الطلاب والطالبات، وكذلك مالكي المدارس والمعلمين .

}الفهد: للأسف لم ينظر إلى الفروقات في المدارس

}التركي: من يعين صاحب المنشأة على التكاليف؟ { الفهد :للأسف لم ينظر إلى الفروقات في المدارس

تقصم الظهر

في البداية قالت "أم خالد" -أم لثلاث بنات وولدين وجميعهم بمراحل مختلفة بالتعليم الأهلي-: إن مدارس أبنائها أشعرت أولياء الأمور بعد قرار رفع رواتب المعلمين بأيام، بأن الرسوم ارتفعت، وعلى من يرغب استمرار ابنائه بالمدرسة دفع الرسوم الجديدة، مبينةً أن الرسوم الجديدة مبالغ فيها جداً، بل إن المبالغ تقصم الظهر، داعيةً المسؤولين سواء بالتربية والتعليم أو التجارة بالتدخل للحد من هذا الارتفاع الفاحش .

وأوضح "أبو عبد الله" -أب لولدين في المرحلة المتوسطة الثانوية- أن المدارس الأهلية استطاعت أن تمسكنا باليد التي تؤلمنا، مضيفاً أنه من الصعب تحويل تدريس أبنائه من مدارس أهلية إلى حكومية، خاصةً بعد أن تعودوا على نمط معين من التعليم، مشيراً إلى أنه لا ينكر مميزات المدارس وجودتها بالتعليم، ولكن أن تدفع زيادة عن المبلغ المعتاد ما يقارب (3000) ريال عن كل ابن، فهذا يحتاج لميزانية مستقلة، مع أن القرار كان في صالح المعلمين والمعلمات، إلاّ أنه أضر بأولياء الأمور، والنتيجة هي الإضرار بمستوى التعليم لدى الأبناء، ذاكراً أن هناك من سيحول أبناءه إلى المدارس الحكومية جراء الأسعار الجديدة في المدارس الأهلية .

قرار سريع

وأكد "أبو سعود" -لديه طالب بالمرحلة الابتدائية- على أنه انزعج كثيراً من اتصال المدرسة حينما أبلغته بزيادة الرسوم من (5000) ريال إلى (8000) ريال، مضيفاً أن انزعاجه الأكبر ليس بسبب رفع الرسوم؛ فقد اعتاد على ذلك مع بداية كل عام، إلاّ أن المزعج هو أن يأتي قرار المدرسة مباشرة بعد أسبوع من صدور الأمر الملكي الكريم الخاص برفع رواتب المعلمين والمعلمات المواطنين في المدارس الأهلية، وهي بذلك التصرف تريد أن تعوض أي خسارة محتملة من جيوب أولياء الأمور؛ فهم في نظرها أغنياء ومقتدرون على دفع الرسوم، ومن لا يعجبه فليأخذ أبناءه للمدارس الحكومية .

عملية مكلفة

وبرر الأستاذ خالد التركي -أحد مالكي المدارس الأهلية- أسباب الزيادة التي اضطرت لها العديد من المدارس الأهلية بقوله: إن العملية التعليمية مكلفة وأن القرار أوضح أن صاحب المدرسة الأهلية يدفع (50%) من راتب المعلم و(50%)

من دعم الصندوق الموارد البشرية، متسائلاً: هل صندوق الموارد البشرية يدعم المدارس شهرياً؟، وهل يدعم كافة الكادر التعليمي؟ إضافةً إلى ذلك أن صاحب المنشأة التعليمية أو المدرسة لن يدفع فقط (2500) ريال نصف الراتب وفقط، بل هناك أمور أخرى مرفقة مع الراتب، فيدفع (600) بدل نقل و(600) ريال تأمينات، وكذلك (300) تأمين طبي، إضافةً إلى (400) نهاية خدمة) تدفع عن كل شهر إذا استقال الموظف وكان أمضى أكثر من 3 سنوات، وتكون 200 ريال لو كانت خدمته أقل من 3 سنوات)، مشيراً إلى أنه بعملية حسابية يتضح أن صاحب المنشأة يلزم بدفع (4400) ريال شهرياً، متسائلاً: من يعين صاحب المنشأة في تكاليف مشروعه الاستثماري؟،

دراسة واقعية

وأضاف أنه لا يعارض قرار الزيادة، بل هو قرار إيجابي من حيث المبدأ، ويساهم في تحقيق التوطين الوظيفي، ولكن أي قرار جديد يجب أن يكون مبنيا على دراسة واقعية وميدانية تشمل جميع الأطراف (الموظف، المستثمر، ولي أمر الطالب)، ولا بد أيضاً من تهيئة المناخ المناسب لنجاح واستمرار هكذا قرارات، والتي تجاهلت هنا صاحب المنشأة والتصنيفات الموضوعة، متسائلاً عن مدى إمكانية مساواة مدرسة تقبع في شمال أو شرق الرياض ذات رسوم مرتفعة، وبين مدرسة أخرى في جنوب أو غرب الرياض ذات رسوم منخفضة؟، فكيف لصاحب المنشأة ذات الرسوم المنخفضة من تنفيذ القرار السامي؟، مؤكداً على أن تنفيذ قرار زيادة الرواتب يعترضه صعوبات وينتج عنه مشكلات من أهمها تسريح عدد المعلمين والمعلمات لإغلاق بعض المدارس في المحافظات أو الأحياء متوسطة ومنخفضة الدخل في المدن، بل ويحد من فتح مدارس أهلية، مما يترتب عليه ارتفاع البطالة وازدحام المدارس الحكومية .

خسائر مادية

وأوضح أنه بالنسبة للمستثمر فإنه سيتعرض إلى خسائر مادية وتأخير للرواتب وقضايا حقوقية بين الشركاء، وقد ينتهي الأمر بإغلاق المدرسة، وفيما يتعلق بولي الأمر فإنه سيتعرض إلى إعسار وتضييق معيشي بسبب تكلفة رفع الرسوم لدى بعض المدارس، مشيراً إلى أن دعم المدارس الأهلية لم يتغير منذ عهد الملك خالد -رحمه الله - والمقدر ب(28 (مليون ريال لجميع مدارس المملكة، دون الأخذ بأن أعداد المدارس الأهلية وطلابها تضاعف كثيراً و في ازدياد مستمر، ذاكراً أنه بعملية حسابية لو تم تقسيم المبلغ على أعداد الطلاب سنجد أن نصيب كل طالب (28 مليون ÷ 500 ألف طالب وطالبة) = 56 ريالا فقط في السنة عن كل طالب .!

أربع فئات

وأكد على أن المدارس تصنف في عرف الوزارة إلى أربع فئات (أ،ب،ج، د)، حيث أن الفئة الرابعة (د) لا تستحق أي دعم من الدولة، مبيناً أن الوزارة تطالب مالك المنشأة من تحسين وضع المدرسة وتطويرها دون دعم، متسائلاً: كيف يتم ذلك؟، مطالباً بزيادة دعم الدولة للمدارس الأهلية في الرواتب والدعم الحكومي للمدارس عن كل طالب، وأخذ الرؤيا بشمولية أكبر، وإلاّ فإن قرار زيادة الرواتب سيخلق مشاكل عديدة، مشدداً على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع إيجار الأراضي، والذي كان بالنسبة لمدرستنا (700) ألف في السنة، وأصبح الآن مليون ريال .

اجتماعات مستمرة

وقال الأستاذ "فوزان الفهد" -رئيس لجنة التعليم الأهلي في الغرفة التجارية سابقاً ومالك إحدى المدارس الأهلية-: إنه لا يمانع من زيادة الرسوم ولكن بواقع لا يتجاوز (50%) من الرسوم السابقة، وخاصةً بعد القرار الأخير الذي تجاهل وضع المستثمرين والإرهاقات المادية التي يواجهونها، حيث أن العملية التعليمية مكلفة طالما كان هناك تطوير مستمر من ناحية الكوادر والأدوات التعليمية، مضيفاً أنه ليس ضد زيادة رواتب المعلمين والمعلمات، ولكن يجب أن لا يكلف صاحب المدرسة بأكثر من طاقته، خاصةً المدارس ذات الرسوم المنخفضة والمتوسطة، مبيناً أن من درس القرار لم ينظر إلى الفروقات في رسوم المدارس، وخاصةً أن ذات الرسوم الأقل يشكل طلابها نسبة (70%) من طلاب المدارس الأهلية، وليس هذا وحسب بل إنها تفوق طاقة أولياء الأمور وتثقل كاهلهم بالمصاريف المدرسية، ذاكراً أنهم بصدد اجتماعات مستمرة مع الغرفة التجارية للرفع إلى المقام السامي بتبعات القرار على المستثمرين .

دعم لمرة واحدة

وتساءل: ماذا سيحصل بعد مرور خمس سنوات وعند توقف دعم الموارد البشرية؟، هل سيتم إنهاء خدمات المعلمين؟، أو رفع الرسوم بشكل متكرر؟، مطالباً أن تدعم الدولة المدارس الأهلية بتخصيص إعانة لكل طالب بمبلغ لا يقل عن (5000) ريال، مؤكداً على أن هذه الإعانة تسهل على جميع المدارس تنفيذ القرار دون زيادة رسوم أو إجحاف في حق أي من المعنيين في هذا الأمر من طالب ومستثمر ومعلم، كاشفاً أن صندوق تنمية الموارد البشرية لا يدعم إلاّ حديثي التخرج ولمرة واحدة فقط، ويستثني المعلمين والمعلمات القدامى ذو الخبرة من الدعم .

تحقيق الموازنة

وقال "أحمد المسفر" -معلم في متوسطة أهلية-: إن المدارس أخرجت نفسها من مأزق ارتفاع رواتب المعلمين بزيادة الرسوم على الطلاب، وذلك لتحقيق الموازنة بين عملية الإنفاق والتحصيل، والتي تدخل في دائرة الاستثمار التعليمي، مشيراً إلى أن سياسة رفع أسعار الرسوم سوف تؤدي إلى عزوف أولياء الأمور في تسجيل أبنائهم في المدارس الأهلية .

وأوضحت "حصة القحطاني" -معلمة- أنها تعمل في المدارس الأهلية منذ عامان، براتب لا يتجاوز (3000) ريال، متمنيةً أن يتم تطبيق القرار الجديد على المعلمين جميعاً، وأن لا يكون مقتصراً على المعلمات الجديدات فقط، مشيرةً إلى أن القرار الجديد يساعد على زيادة إقبال المعلمات المواطنات على المدارس الأهلية، فالرواتب ترضي الطموح وتشجع على العمل في بيئة جيدة .

أمر طبيعي

ورأت المعلمة "خلود صالح" أن الزيادة بالرسوم أمر طبيعي بالنسبة للمدارس الأهلية، وذلك لمواجهة زيادة رواتب المعلمين والمعلمات فيها، مضيفةً أن كل منشأة مطالبة بضمان دفع رواتب معلميها، وأن جميع المدارس ليس لها مصدر دخل سوى رسوم التسجيل، وبالتالي فإن رفع الرسوم يُعد هو السبيل الوحيد لمجابهة ارتفاع التكاليف، وهذا ينصب في صالح المعلمين أيضاً، مما يجعلهم يشعرون بأمان وظيفي أكبر، لافتةً إلى أن راتبها سابقاً لا يتجاوز (2500) ريال، والآن سيصبح (5600) ريال، وهذا في حد ذاته داعم معنوي للمتابعة في المسيرة التعليمية بالمدارس الأهلية، بل ويجعل التسرب الوظيفي من هذه المدارس قليل جداً، وأيضاً سيكون لدينا ما يكفي للإبداع بالمناهج من خلال اللوحات والوسائل التعليمية المختلفة، ذاكرةً أنه في الأعوام الماضية كان الجهد شخصي، ولا ندري ماذا نفعل بهذا الراتب الذي لا يغطي مصروفا شخصيا أو شراء مستلزمات تعليمية تخدم الطلاب .

مراقبون متخصصون

وشدد المعلم "محمد العسيري" على ضرورة الوقوف على المدارس الأهلية من قبل مراقبين متخصصين، بل والنظر هل تم تطبيق القرار أم لا؟، إلى جانب تعميم ذلك على جميع المدارس الأهلية بدون شرط أو قيد من الموارد البشرية أو وزارة التربية والتعليم، مستشهداً بما حصل معه سابقاً، حينما صدر قرار يؤكد أن راتب المعلم بالمدرسة الأهلية لا يقل عن (3000) ريال، (50%) على الموارد البشرية والنصف الآخر على المدرسة، مشيراً إلى أنه ذهب وزملاؤه إلى صندوق تنمية الموارد البشرية بجدة، ولم يستفيدوا شيئاً، مقترحاً على ديوان المراقبة العامة، الوقوف على حق المعلمين والإشراف على تنفيذ الأوامر الملكية الكريمة، حتى يأخذ كل صاحب حق حقه.

رئيس هيئة الرقابة:التحقيق في 2400 قضية.. والتزوير والرشوة في الصدارة

المصدر: جريدة الحياة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279271

الرياض - عبدالعزيز الشمري

كشف رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي أن القضايا التي قامت الهيئة بدرسها والتحقيق فيها خلال العام المالي الماضي بلغ عددها 2447 قضية، امن بينها قضايا تزوير، ورشوة، وإساءة استعمال السلطة، مؤكداً أن عمل الجهاز يطاول سفارات وقنصليات وأجهزة حكومية تعمل خارج المملكة، وفق برامج وجولات تعد لهذا الشأن.

وأضاف في حديثٍ إلى «الحياة» أن وسائل الإعلام المختلفة تعتبر رافداً من روافد المعلومات التي تتلقاها الهيئة، إذ تقوم الهيئة بالمتابعة مع الجهات الحكومية التي توجّه لها بعض الاستفسارات والمطالب أو الشكاوى عن طريق وسائل الإعلام للتأكد من الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام، لافتاً إلى أن التحقيقات في «كارثة جدة» لا تزال مستمرة حتى الآن.

وأعلن عن التوجّه لافتتاح أربعة فروع أخرى في محافظات كل من الخرج، وينبع، والقريات، والقنفذة، إذ يجري العمل على ذلك.

وفي ما يأتي نص الحوار:

<كان لكم لقاء مع النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز حثكم خلاله على حماية النزاهة وحسن سير العمل في أجهزة الدولة، ماذا يعني لكم هذا اللقاء؟

-اهتمام القيادة بأجهزة الرقابة أمر غير مستغرب، وتحظى الهيئة كغيرها من الأجهزة الحكومية بالدعم والتوجيه والمتابعة من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا الأمير نايف بن عبدالعزيز، وبحسب متطلبات وظروف العمل يتم الاجتماع معه بين الفينة والأخرى لبحث الأمور المتعلقة بالحج والعمرة بما يحقق ويساعد في تحسين الأداء في القطاع الحكومي.

<ما آلية عمل مراقبي الهيئة الميدانية؟ هل تكتفون بالتقارير فقط أم أن هناك جولات مجدولة وكيف تتم؟

-لا يتم الاكتفاء بالتقارير الميدانية فقط، وإنما يتم العمل الرقابي وفقاً لجولات مجدولة، وبرامج رقابية معدة سلفاً وأحياناً جولات مفاجئة، ويتم إبلاغ نتائجها للوزير المختص، وبعد فترة مناسبة تتم متابعتها للتأكد من تلافي ما أسفرت عنه الجولات من ملاحظات.

<هل تمتد رقابة الهيئة إلى خارج المملكة؟

-نعم رقابة الهيئة تمتد لتشمل السفارات والقنصليات والملحقيات التعليمية في الخارج وفق برامج وجولات تعد لذلك.

<خادم الحرمين الشريفين وجّه قبل فترة بأهمية الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام... ما علاقة هذا التوجيه بعملكم وهل تتابعون ما ينشر من تقارير حول فساد مالي أو إداري في بعض وسائل الإعلام؟

-تقوم الهيئة بالمتابعة مع الجهات الحكومية التي توجّه لها بعض الاستفسارات والمطالب أو الشكاوى عن طريق وسائل الإعلام، للتأكد من الرد على ما ينشر في وسائل الإعلام هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الهيئة بمتابعة ما ينشر من تقارير حول الفساد المالي والإداري في بعض وسائل الإعلام، للتأكد من حقيقته، وفي حالة توافر أدلة ومعلومات مؤكدة على ذلك تتولى اتخاذ الإجراءات النظامية المتبعة في مثل تلك الحالات بتتبعها وبحثها والوقوف على حقيقتها.

<هناك اهتمام عالٍ جداً من المسؤولين في الدولة بخصوص عمل المرأة وتعليمها، ما عمل المنتسبات للهيئة لديكم وهل هناك مناصب قيادية لهن؟

-تعمل الأقسام النسائية في الهيئة وفقاً للضوابط الشرعية والنظامية، ويقمن بجولات ميدانية تنفيذاً للبرامج الرقابية على القطاعات النسائية.

ويتولى بعضهن إدارة الأقسام النسائية في عدد من فروع الهيئة تحت إشراف ومتابعة المدير العام للفرع، كما أن المحققات منهن يتولين التحقيق في القضايا التي تخص النساء.

<أعلنتم في تقرير سابق أن عدد القضايا 2597 قضية رشوة وتزوير وتورط فيها 3875 شخصاً، كم عدد هذه القضايا حتى الآن؟

-عدد القضايا التي قامت الهيئة بدرسها والتحقيق فيها خلال العام المالي الماضي 657 قضية رشوة، و 883 قضية تزوير، و 471 قضية تزييف عملة، و 316 قضية إساءة المعاملة باسم الوظيفة، و 88 قضية إساءة استعمال السلطة، و 32 قضية اختلاس.

<ما الإجراءات المتبعة بعد رصد المخالفات والقضايا كالرشوة والتزوير والفساد المالي والإداري؟

-الإجراءات المتبعة بعد ثبوت المخالفات في القضايا التي يتم التحقيق فيها، تحال إلى المحكمة الإدارية للنظر فيها وفقاً للاختصاص، وبالنسبة إلى القضايا الإدارية تقترح عقوبة من الهيئة بحق المخالفين وفقاً لما ينص عليه نظام تأديب الموظفين وتبلغ للوزير المختص لاتخاذ اللازم .

<ما علاقتكم اليومية بالجهات الأخرى سواء الأمنية أم العدلية؟

-علاقتنا مع تلك الجهات علاقة تعاونية وتكاملية، إذ تتلقى الهيئة من الجهات الأمنية مثل (المباحث الإدارية، أقسام الشرطة، الجوازات) القضايا الجنائية التي تختص بالتحقيق فيها كقضايا (الرشوة، والتزوير، واستغلال النفوذ، والاختلاس، وإساءة استعمال السلطة)، وتتعاون تلك الجهات لتحقق مع الهيئة، من خلال تزويدها بالمعلومات والمستندات المطلوبة، وإحضار المتهمين وإيقافهم، كما تتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع الجهات العدلية (المحكمة الإدارية) في حضور جلسات المحاكمة، وتزويد المحكمة بما تطلبه من وثائق ومستندات وإيضاحات والرد على مناقشات أعضاء الدائرة المختصة بالمحكمة.

<كم عدد الفروع الحالية لديكم، وهل الحاجة تقتضي افتتاح المزيد منها في المدن الصغيرة والمتوسطة؟

-عدد فروع الهيئة الحالية 21 فرعاً، شملت مناطق المملكة كافة، وعدداً من محافظاتها، ويجري العمل حالياً على افتتاح أربعة فروع أخرى في الخرج، وينبع، والقريات، والقنفذة، ووفقاً لما تقتضيه الظروف والإمكانات يتم النظر في افتتاح فروع أخرى في بقية محافظات المملكة.

<هناك ردود فعل إيجابية حول تعاونكم مع وسائل الإعلام في كشف بعض مواطن الفساد فهل لديكم توجّه نحو نشر المزيد منها وكيف؟

-تعتبر وسائل الإعلام المختلفة رافداً من روافد المعلومات التي تتلقاها الهيئة، ووفقاً لظروف وملابسات كل موضوع يتم نشر ما تقتضيه المصلحة العامة، كما تسعى الهيئة إلى إبراز نشاطها من خلال تقاريرها السنوية والتقارير الدورية وإعداد ملخصات موجزة عن نشاطاتها المختلفة وتنشره في موقعها الإلكتروني ليستفيد منه الباحثون والمختصون ورواد الموقع على وجه العموم.

<نصَّت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة في عام 1428 على أهمية إجراء الدراسات والبحوث حول مشكلة الفساد أسبابها، أنواعها، والحلول المقترحة... أين وصلت في هذا الجانب؟

-هذا الموضوع من اختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي أنشئت حديثاً، وستعمل هيئة الرقابة والتحقيق معها جنباً إلى جنب في سبيل حماية النزاهة ومكافحة الفساد وما هو من متطلبات ذلك سواء أكان بحوثاً أم ندوات.

<أخيراً، ماذا عن ملف «كارثة جدة»، ومتى تتوقعون الانتهاء منه، ومن ثم إحالته إلى القضاء؟

-هذا الملف بكل أبعاده هو محل اهتمام الهيئة تنفيذاً لتوجيه القيادة الرشيدة والنائب الثاني رئيس اللجنة الوزارية، وتحظى الهيئة من وزير الداخلية بالمساندة والتوجيه بمتابعة هذه القضية «قضية سيول جدة» بما ينهيها.

علماً بأن الهيئة مستمرة في التحقيق مع أطراف هذه القضية، وسبق تكوين فريق لذلك منذ توجيه المقام السامي للهيئة بذلك، والفريق الآن متفرغ لها في فرع «الرقابة والتحقيق» في جدة، وهو مستشعر لأهميتها والأمر الكريم بإنهائها بالسرعة الممكنة.

السجون تلزم متعهدي الإعاشة بتقديم لحوم طازجة لـ النزلاء

المصدر: جريدة الحياة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279221

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
ألزمت المديرية العامة للسجون في السعودية المتعهدين بإعاشة السجناء بتقديم اللحوم البلدية الطازجة التي تذبح في اليوم نفسه، وحصرت أنواع الذبائح في النجدي، والنعيمي والحري.
واستثناء لبقية أيام العام، أجازت المديرية لمديري السجون في المناطق كافة تقديم » لحم حاشي» بلدي للنزلاء في المناسبات، أما في أيام الأعياد فأقرت تقديم وجبات خاصة على شكل ولائم تماشياً مع عادات وتقاليد البلاد، حتى يشعر السجين بفرحة تلك الأيام وتوفير أجواء لا تختلف كثيراً عنها في خارج السجن، كما ألزم العقد المتعهدين بأن يكون الطباخون ومساعدوهم من الفنيين المهرة.
ووفقاً لمساعد الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون النقيب عبدالله الحربي، أن المديرية وقعت عقداً خاصاً بإعاشة السجناء في جميع سجون مناطق المملكة مع شركتين كبيرتين في مجال التغذية، بمبلغ تجاوز البليون ريال لمدة ثلاثة أعوام يبدأ العمل به اعتباراً من اليوم (السبت) وببنود كثيرة اعتمدت في صياغتها توفير الأفضل من ناحية التجهيز وما يقدم من وجبات، روعي فيها التنوع الدائم والجودة العالية، كما شمل العقد إلزام الشركتين باستخدام أجهزة جديدة ومتطورة في إعداد وجباتها كافة، التي شهدت عناصر عدة أكثر مما كان متضمناً العقد السابق .
من جانبه، قال المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي: «راعينا في هذا العقد الكثير من الجوانب الدقيقة المتعلقة بجودة الطعام المقدم للسجين والضوابط الصحية والنظافة، سواءً كانت في المطبخ أو العاملين أو الأدوات التي يقدم فيها الطعام أو الوجبة، واهتممنا في صياغة العقد ببنود تضمن وصول الوجبة للسجين طازجة وساخنة، كما أننا لم نغفل طريقة التقديم، إذ رأينا أن السجين يستحق أن تقدم له الوجبة بشكل منفرد وفي طبق بلاستيكي صحي خاص به من المطبخ مباشرةً يستخدم لمرة واحدة لكل وجبة خلافاً لما كان معمولاً به في السابق، إذ كان يوزع الطعام في شكل جماعي.«
وأكد اللواء الحارثي على أنهم في المديرية العامة للسجون لا يتهاونون في الجانب الصحي الذي يعتبر من أولوياتهم في شؤون الإعاشة، سواء كان ذلك على مستوى الطعام المقدم أو أدوات التقديم والتجهيز أو على مستوى العمالة داخل المطبخ وخارجه حتى على مستوى توصيل الوجبات، مبيناً أن المتعهدين سيبدآن مهماتهما في تنفيذ العقد ابتداء من اليوم السبت، مشدداً على أنهم لن يدخروا جهداً في تذليل الصعوبات والعوائق كافة التي من شأنها التأثير على طموحاتهم في تقديم السجون السعودية كنموذج يحتذى به على مستوى العالم في هذا الجانب.

عاملة منزلية تقتل شابّة بـ الزرنيخ وتزج بوالدتها خلف القضبان

المصدر: جريدة الحياة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279196

الخبر – ياسمين الفردان

اتهمت عاملة إندونيسية أماً بتحريضها على دس سم الزرنيخ في شراب ابنتها ذات الـ 22 ربيعاً. وتعود تفاصيل القضية إلى أن «القتيلة تسكن منزل والدها المنفصل عن أمها، والمتزوج بأخرى، حيث تعرضت القتيلة لأزمة صحية حادة ومفاجئة، نقلت إثرها إلى المستشفى. وساءت حالها الصحية بشكل كبير، وعند زيارة الأم المتهمة إلى ابنتها القتيلة، قبيل وفاتها لاحظت تغيرات غريبة على جسدها .

وأوضح المحامي حسن اليامي، أن «والدة الفتاة أصرت على تشريح الجثة بعد ملاحظتها عوارض خارجية غير طبيعية، تشير إلى أن وفاتها غير طبيعية». وأضاف «استجابة إلى رغبة الأم، تم تشريح الجثة، وجاء التقرير الطبي يفيد بأن القتيلة ماتت بسم الزرنيخ»، لافتاً إلى «قيام العاملة الاندونيسية بدس السم للقتيلة في مشروب باعتراف منها بحسب ما جاء في التحقيق معها.«

وأبان اليامي أن «إصرار الأم على تشريح جثة ابنتها بعد رؤيتها دلالات خارجية غير طبيعية خلال زيارتها لها في أيامها الأخيرة في المستشفى، هو ما جعلها حبيسة القضبان كمتهم رئيس، بسبب إفادة غير صحيحة من العاملة الإندونيسية»، موضحاً أن «العاملة ذكرت أن «الأم هي المحرض لها لارتكاب جريمة القتل.«

وأشار إلى أن الأم «تقبع في السجن منذ ثلاثة شهور من دون وجود دليل مادي أو محسوس، لاتهامها بخلاف إفادة العاملة، التي تعتبر بينة ضعيفة، ينقصها التعضيد، وهي لا ترقى أن تكون سبباً لحبس الأم كل هذه الفترة»، مطالباً بضرورة «إعادة فتح التحقيق من جديد»، بعد استلامه رسالة من العاملة، تفيد باعتراف مغاير لما ذكرته مسبقاً، ووجود شهود من المشرفات، لإثبات شهادة العاملة واعترافها بأن الأم ليست المرأة التي أعطتها المادة السامة، عندما عرضوها عليها للتعرف عليها بحسب الأوصاف.«

وتطرق إلى أن «التقارير الطبية المستخرجة من المستشفى، حيث كانت تعالج الفتاة في أيامها الأخيرة، لم تبين موتها مسمومة، على رغم علاجها في مستشفى، يملك أحدث الأجهزة والإمكانات»، لافتاً إلى أن «شكوك الأم في العوارض التي بدت على القتيلة من نزف دماء من الأنف والأذن والفم، زاد من شكوكها وإصرارها على تشريح الجثة»، مضيفاً »الأمر لم يتحقق، إلا بموافقة من أمير المنطقة الشرقية، على رغم معارضة بعض أفراد الجهات الأمنية، الذين رغبوا في الإسراع في دفن الجثة، تلافياً لتعفنها.«

وأبان أن «تقرير تشريح الجثة كشف عن وفاة الابنة مسمومة بسم الزرنيخ، الذي لا لون أو رائحة له، باعتراف من العاملة، التي أقرت بفعلتها». وذكر أن العاملة «تسكن في منزل والد القتيلة، حيث تقطن القتيلة، كون الأم مطلقة منذ ثماني سنوات». وكانت العاملة أثناء التحقيق «اعترفت بقيامها بالفعل»، موضحاً «ألبست الأم تهمة التحريض من خلال هاتفٍ (يملكه الابن)، تم تزويدها به عبر زوج الأم (المزعومة.«(

وزعمت العاملة أثناء التحقيق عن «مؤامرة تمت بينها والأم لإرسال مادة تُدس في شراب الابنة، بغرض تصفية القلوب بينهما، لكنها امتنعت عن الأمر في المرة الأولى، حين وجدت أن المادة ذات رائحة كريهة. فيما استجابت للمحاولة الثانية، ودست السم في كوبٍ من العصير لتتناوله الفتاة». ووصفت العاملة مجريات العملية بحسب المحامي ووفق التحقيق أنها قالت: «التواصل بينها وبين الأم جاء من طريق هاتف موبايل، أرسل لها من قبل شقيق الضحية». وذكر أن «أقوال العاملة التي تم حبسها بتهمة القتل المدسوس، أدت إلى حبس شقيق الفتاة، وزوج الأم، اللذين تم الإفراج عنهما موقتاً، لحين استكمال باقي إجراءات التحقيق.«

ولفت إلى أن موكلته (والدة الفتاة) «محجوزة في السجن منذ ثلاثة أشهر، من دون وجود أي دليل مادي أو ملموس يثبت عليها الجريمة»، متسائلاً «كيف لها أن تتورط في قتل ابنتها، وهي أم كسائر الأمهات، تتفتت كبدها ألماً إذا أصاب ابنها أو

ابنتها أبسط مكروه، وهي من أصرت على تشريح الجثة»، مطالباً بـ «إعادة فتح التحقيق نظراً، لوجود نحو 20 ثغرة لم يتم النظر لها.«

من جهته، أشار شقيق القتيلة مشعل إلى «وجود خلاف مسبق بين العاملة والقتيلة «، مبيناً أن والده قبل حدوث الحدث «طالبني بحزم أمتعتي والعيش معه، وقطع رقم هاتفي لقطع التواصل بيني ووالدتي التي تعيش في مدينة الرياض برفقة زوجها»، موضحاً «لم يكن هناك اتصال بيني وشقيقتي القتيلة في أيامي الأخيرة، كون هاتفها قد فُطع. ولم تكن تتواجد على شبكة الانترنت». وأضاف «حُبست انفرادياً لمدة 52 يوماً بتهمة التواطؤ مع العاملة، وتزويدها بهاتف محمول، لتتواصل مع والدتي في العملية». ونوه إلى «الطريقة غير اللائقة في التعامل مع زوج أمه كشريك في العملية أثناء فترة حبسه على ذمة التحقيق بحسب اتهام العاملة انه شريك في العملية». وأوضح أن «والدي لم يكن يحضر لرؤية ابنته أثناء وجودها في المستشفى بعد مجيء الأم « مشيراً إلى أنه «لا يقبل الضغط عليه في الاعتراف زوراً على والدته، وهي في الأصل من طالبت بتشريح الجثة«، مضيفاً «تعامل الجهات الأمنية تغير كثيراً بعد وجود محام للدفاع عن والدتي التي لا تزال حبيسة القضبان زوراً.«

90طفلا يرفضون العنف الاجتماعي بالرسومات

المصدر: جريدة الوطن السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58696&CategoryID=5

سيهات :ماجد الشبركة 2011-06-18 2:33 AM

شارك 90 طفلا وطفلة بأعمال فنية تتناول قضايا العنف الاجتماعي، وذلك خلال معرض رسومات ملتقى التطوير الاجتماعي الذي أقيم في مدينة سيهات بمحافظة القطيف أول من أمس. وحظي المعرض الذي استمرت فعالياته على مدى يوم واحد بحضور لافت، حيث استقطب المعرض أكثر من 300 زائر في الساعات الأولى لافتتاحه بينهم عدد كبير من الفنانين والمهتمين بالفن التشكيلي.

وقالت المدربة، الفنانة إشراق النصر: إن المعرض نتاج دورة تدريبية قدمتها للأطفال خلال الأسابيع الماضية، وتعرفوا من خلالها على القواعد العامة للرسم وتقنيات استخدام الألوان ومزجها، وقد ساعدتهم على تطوير مهاراتهم الفنية وكيفية التعبير عن أحاسيسهم بالرسم، مشيرة إلى أن عرض أعمال الأطفال بشكل عام أمام الجمهور، يعتبر فرصة تشجيعية لهم ستساهم بشكل إيجابي في تطوير مهاراتهم وسينعكس ذلك على أعمالهم الفنية في المستقبل.

وقال مدير ملتقى التطوير الاجتماعي بسيهات، السيد تقي اليوسف: إن هذه الفعالية واحدة من بين عدة برامج اجتماعية موجهة للأطفال ينفذها ملتقى التطوير على مدار السنة، وذلك بدعم من المؤسسات والشخصيات الاجتماعية، لافتا إلى ضرورة تفاعل أبناء المجتمع مع مثل هذه البرامج في جميع أرجاء الوطن، وذلك لتشجيع الجيل الجديد على رسم طريقه واكتشاف مواهبه مبكرا ومساعدته على تطويرها.

يحذر من العمل أكثر من 10 ساعات ويمنع نقل الركاب بدون العداد

الشورى: مشروع مقترح لتعديل نظام النقل يوفر آلاف الوظائف للسعوديين

المصدر: جريدة الرياض السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م - العدد 15699
http://www.alriyadh.com/2011/06/18/article642778.html

الرياض - عبدالسلام البلوي:

وافقت الهيئة العامة بمجلس الشورى الأسبوع الماضي على إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تعديل نظام النقل القائم، للمناقشة وإدراجه على جدول أعمال الجلسات المقبلة، حيث أوصت اللجنة بملاءمة دراسة المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور محمد فيصل أبو ساق .

التعديل المقترح جاء بسبب عدم تغطية قطاع النقل بسيارات الأجرة الصغيرة (التاكسي الليموزين) في نظام النقل الحالي، إضافة إلى الملاحظات السلبية الراهنة على أوضاع سيارات الأجرة الصغيرة التي من أبرزها سيطرة غير السعوديين على قيادتها وإدارة مكاتبها وما يعكسونه من سمعة غير مناسبة للمملكة، وأيضاً تشغيل سيارات الأجرة حاليا بأقل مستوى من الإشراف والنظافة والمهنية .

يتضمن إنشاء معهد لإعداد سائقي الأجرة.. وسنتين «مهلة» من نفاذه لإحلال السعوديين

ومن المسوغات التي أوردها صاحب المقترح ضمن دراسته ما يدور من الحديث وينشر عن سوء تصرفات وأخلاق سائقي سيارات الأجرة الخاصة ولا يمثل السعوديون إلا نسبة ضئيلة في قيادة سيارات الأجرة، كما أن سيارات الأجرة لا تعمل بموجب عداد خاص يضمن وحدة التسعيرة وتخضع تسعيرتها في ممارساتها الراهنة للجدل والمساومة بين الراكب والسائق .

ويضيف الدكتور أبو ساق في مسوغات مقترحه بأن سيارات الأجرة لا تعمل انطلاقا من مواقف معروفة في وسط كل مدينة ولا يحكمها نظام يحدد أولويات نقل الركاب مما جعلها تعمل بشكل عشوائي، كما أن نسبة كبيرة من سيارات الأجرة تعمل بأقل مستوى من الصيانة، ويشكل ذلك خطرا كبيرا على سلامة الركاب .

وشبه عضو الشورى أبو ساق سيارات الأجرة بالنعش الطائر بسبب فوضوية قيادتها وسرعتها وعدم انضباط سائقيها مما تسبب في كثرة حوادثها، وقال في مبررات مقترحه » تعكس سيارات الأجرة وسائقيها سمعة سيئة عن المملكة ومجتمعها، حيث إن كثيرا من زوار المملكة من الأجانب لا يتعاملون إلا مع سائقي الأجرة رغم ما يعرف عنهم من سوء يجير تلقائيا إلى بيئتنا وحالة مجتمعنا .

المقترح تضمن إضافة فصل جديد يحوي ثماني مواد نصت المادة الأولى على « يعتبر من المرافِق العامة نقل الرُكاب بسيارات الأجرة الصغيرة «التاكسي»- التي تشغل من قبل منشآت، أو أفراد، وكذلك منشآت «الليموزين»- التي تُعد كُلٍ مِنها لنقل ما لا يزيد عن سبعة أشخاص، وتعمل بطريقة مُنتظِمة في مساحات محدُّدة وطِبقاً لخط سير مُعين وفي مُتناول أي شخص مُقابل الأُجرة المحدُّدة .

وشددت المادة الثانية في فقرتها الأولى على أن تتم ممارسة نشاط سيارات الأجرة الصغيرة «التاكسي» من قبل أفراد سعوديين أو منشآت مملوكة لسعوديين بموجب تنظيم تحدده اللائحة، فيما نصت الفقرة الثانية على أن يقوم بمزاولة كافة أعمال المنشأة من الموظفين والفنيين والسائقين مواطنين سعوديين مؤهلين بموجب شهادات واشتراطات واضحة تحددها اللائحة (ويمكن توظيف غير السعوديين ممن لديهم إقامة دائمة بالمملكة حسب ما توضحه اللائحة .(

وحسب المادة الثالثة توضح اللائحة الحد المقرر لعدد سيارات الأجرة الصغيرة» التاكسي» في مدن المملكة ومحافظاتها، ويعاد تجديد الحد المقرر كل خمس سنوات .
أما المادة الرابعة فشددت على ألا تمنح رخصة مزاولة عمل سائق الأجرة الخاصة » التاكسي» إلا بعد اجتياز السائق لدورة دراسية وتدريبية، لا تقل مدتها عن ثلاثة أشهر في مجال شروط وواجبات مزاولة قيادة سيارات الأجرة في المملكة العربية السعودية، التي تشمل معرفة خرائط المدن، ونظام المرور، ومهارات مزاولة المهنة، على أن تحدد اللائحة شروط الحصول على رخصة المزاولة .
ومنعت المادة الخامسة تشغيل سائق الأجرة الخاصة لأكثر من عشر ساعات يوميا؛ وطالب بأن تضع المنشأة سجلا محدثا يُمكن المراقبين من الإطلاع عليه، وتوضح اللائحة طريقة مراقبة أداء ملاك سيارات الأجرة الخاصة من الأفراد .
وتنشئ وزارة النقل حسب نص المادة السادسة معهدا خاصا لبرامج إعداد سائقي سيارات الأجرة الخاصة، ويتولى مهمة عقد دورات المزاولة للسائقين؛ ويضم البيانات وقواعد المعلومات، ويسهم في تحسين أداء هذه المهنة على المستوى الوطني عبر خطة عمل سنوية، وتحدد اللائحة معايير السلامة والنظافة للمركبات، ويلتزم الأفراد والمنشآت بإدامة سلامة السيارة والتفتيش على حالتها بصفة مستمرة .
ولا يجوز نقل الركاب دون استخدام جهاز عداد احتساب الأجرة، وفق التسعيرة التي تعتمدها الوزارة. وقد تركت المادة السابعة اللائحة وضع التفاصيل والشروط الفنية للعداد .
آخر المواد المقترح إضافتها لنظام النقل القائم جاءت لصالح إحلال سائقين وموظفين وفنيين سعوديين في المنشآت القائمة بشكل متدرج لا يتجاوز السنتين اعتبارا من صدور هذا النظام، وأسند للائحة وضع خطة محكمة لمراقبة تنفيذ هذه المادة .
وحددت الدراسة التي تضمنها مقترح التعديلات السابقة أهداف مشروع تعديل نظام النقل وهي توفير عشرات الآلاف من الفرص لتوظيف السعوديين في قطاع النقل العام كسائقين وموظفين، في مجال التاكسي والليموزين، وتقليل نسبة السلبيات الأمنية إلى أدنى مستوى بإحلال عشرات الآلاف من السعوديين محل السائقين والموظفين غير السعوديين .
ومن الأهداف التي تسعى التعديلات إلى تحقيقها جعل نسبة كبيرة من العائد الاقتصادي لتشغيل سيارات الأجرة يستثمر في بلادنا انطلاقا من سعودة الوظائف وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار الآمن في مجال خدمة النقل العام، وجعل خدمة النقل العام بسيارات الأجرة الصغيرة (التاكسي) أكثر تنظيما وجاذبية للركاب مما سوف يحد من زحمة السيارات الخاصة في وسط المدن، والحفاظ على سلامة ركاب سيارات الأجرة الصغيرة بضمان مستوى نظافتها وصيانتها وسلامتها

آل طاوي: 550 مليوناً لمشاريع اجتماعية... والاعتداء على النزيلات نادر

المصدر: جريدة الحياة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279229

جدة - جمانة خوجة

كشف مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ «الحياة» عن حزمة مشاريع لدى الوزارة معتمدة وموزعة على مراكز ودور عدة تقدر قيمتها بـ550 مليون ريال، منها ما تم الشروع في تنفيذها وأخرى جار طرحها للمنافسة ومنها ما يجري التنسيق بشأنها مع أمانة محافظة جدة لتوفير أراض بمساحات ومواقع مناسبة تمهيداً للشروع في تنفيذها. وأضاف أنه تم إخلاء مبنى دار التربية الاجتماعية والانتقال لمبنى مستأجر، إذ جار إعداد التصاميم النهائية لإنشاء قرية نموذجية جديدة تتوافر بها كامل الخدمات على الموقع نفسه، وسيتم الشروع في البناء فور انتهاء التصاميم .

وفي ما يختص ببيت الطفل ودار رعاية الفتيات، قال آل طاوي: «إن بيت الطفل يتبع جمعية أم القرى الخيرية النسائية بمكة المكرمة، إذ أُنشئ مبناه الجديد بدعم من الوزارة وتبرعات أهل الخير من رجال الأعمال، وسيتم الانتقال إليه قريباً، علماً بأن حال المبنى الراهن جيدة ومناسبة، أما في ما يتعلق بدار الفتيات فقد تمت أعمال توسعة وإعادة ترميم مبنى الدار بالكامل وتجهيزها بأحدث التجهيزات التي توفر الحياة الكريمة لنزيلاتها». وعن سوء المعاملة التي تلقاها الفتيات في دور الحماية من قبل المشرفات، اعتبر مدير الشؤون الاجتماعية سوء المعاملة تصرفاً فردياً «نرفضه بتاتاً، ومن يثبت عليه أي تصرف لا يتفق مع مهنية العمل يكون تحت طائلة المحاسبة والعقاب .«

وحول الأسباب التي تدفع غالبية الفتيات إلى اللجوء إلى دور الحماية، أرجعها آل طاوي إلى العنف بأنواعه المختلفة)الجسدي واللفظي والنفسي والإقصاء والحرمان)، وكذلك التفكك الأسري، والمخدرات، والإمراض النفسية. وتابع: «إن أكثر من 90 في المئة من الحالات تتم معالجتها»، مشيراً إلى جهود الفريق التنفيذي للحماية الاجتماعية النسائي والرجالي في ذلك، إلى جانب التعاون مع لجان إصلاح ذات البين أحياناً في سبل العلاج»، لافتاً إلى أن أعداد الفتيات أمر متغير من يوم لآخر «وهي قليلة وأن مدة الإقامة في الدار لا تتجاوز الـ90 يوماً.«

وعن شكاوى ذوي الاحتياجات الخاصة من تدني مستوى الخدمة في مراكز التأهيل الشامل، قال آل طاوي: «إن مراكز التأهيل لها الأولية في الدعم سواء بالكوادر الوظيفية أو بتجهيز مبنى حكومي مناسب لحاجات المعوق»، منوهاً بأنه تم تسلم مشروع مركز التأهيل الشامل في جدة بكلفة 74 مليون ريال وبدأت الاستفادة منه، وأردف » :تم البدء في مشروع مركز التأهيل الشامل في محافظة القنفذة الذي وصلت كلفته إلى 60 مليون ريال، إضافة إلى أنه جار أعمال توسعة وترميم في مركز التأهيل الشامل في محافظة الطائف بكلفة تصل إلى 20 مليون ريال.«

ميثاق أخلاقي لممارسة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية

المصدر: جريدة الوطن السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58712&CategoryID=5

الرياض :الوطن 2011-06-18 1:16 AM

كشف وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عن وضع مشروع ميثاق أخلاقي لممارسة الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، وتحديد مواصفات الاختصاصي الاجتماعي الذي يعمل بالمحاكم، مبينا أن اتفاقية في هذا الصدد ستوقع بين وزارته والشؤون الاجتماعية تحمل مضامين مهمة.

جاء ذلك في بيان صحفي أمس بمناسبة مشاركة عدد من الخبراء والممارسين والمهتمين بالشأن القضائي والاجتماعي في الداخل والخارج في ملتقى "دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية"، الذي تنظمه وزارة العدل بالتعاون مع الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية ويفتتحه وزير العدل اليوم في فندق راديسون بلو الرياض، وذلك في إطار المراحل العلمية لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

وأوضح الدكتور العيسى، أن الملتقى سيتناول ستة محاور رئيسية، يناقش خلالها الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، وما يمكن أن يقدمه الاختصاصي الاجتماعي من خدمات وحلول وبرامج للعاملين في المحاكم والأطراف المتنازعة، في سبيل توسيع الأدوات المساندة لعمل المحاكم. وبين أن الدور الاجتماعي للمحاكم الشرعية يعتبر مهماً في تسوية كثير من النزاعات داخل نطاقها الخاص مما يخفف على المحاكم عن طريق تفعيل بدائل التقاضي في سياق الأخذ بمبدأ مهم تحرص عليه الشريعة الإسلامية وهو الصلح. وأضاف أن الملتقى سيُقوِّمُ مسيرة الدور الاجتماعي التطوعي الذي تقوم به المحاكم الشرعية حالياً وإمكانية إنشاء مكاتب خدمة اجتماعية داخل المحاكم أو خارجها ذات صلة وتتبع لها من خلال التنسيق والعمل المشترك مع الجهات ذات العلاقة. وأفصح الوزير عن إنشاء إدارة للخدمة الاجتماعية في وزارة العدل تنسق مع الجهات ذات الصلة، وتتواصل مع المحاكم، وتدير العمل الاجتماعي فيها في تراتيبه العلمية والتنفيذية، إضافة إلى إقامة المناشط العلمية والاجتماعية وإجراء الدراسات والبحوث العلمية للحد من القضايا الأسرية، وإيجاد البرامج الاجتماعية لمواجهتها في المحاكم، وكذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة والمؤسسات الاجتماعية تحديداً لتفعيل برامج التأهيل للمقبلين على الزواج لمحاولة الحد من زيادة القضايا الأسرية، فضلاً عن الحد من حالات الطلاق في المجتمع.

بعد تدشينه ملتقى الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية..

وزير العدل:

60 % من القضايا يمكن تلافيها بالصلح.. ونسعى لتفريغ القضاة من الأعباء الإدارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643067.html

تغطية - أسامة الجمعان

كشف وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى عن أن الوزارة ستفرغ القضاة تماما من الأعباء الإدارية، مشيرا إلى أن لدى الوزارة وظائف شاغرة تسهم في مساندة القضاء إداريا .

وأكد العيسى في تصريحات صحافية أمس على هامش ملتقى الخدمة الاجتماعية الذي ترعاه الوزارة في الرياض وحضره وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، شغل نحو 1500 وظيفة، فضلا عن وجود ثلاثة آلاف وظيفة شاغرة سوف يعلن عنها لاحقا لدعم المحاكم وكتابات العدل .

وبين العيسى بأن الإحصائيات الرسمية أكدت أن حجم القضايا الأسرية بلغت 60 في المائة، معتبرا أن هذا رقم كبير، مضيفا "نأمل عن طريق دور الخدمة الاجتماعية أن نقلص هذا الرقم؛ لأن في تقليصه فوائد كبيرة جداً داخل الأسرة عن طريق الصلح والألفة بينهما، فضلا عن أنه يخدم القضاء والمجتمع ."

ونبه وزير العدل إلى أن مكاتب الخدمة الاجتماعية والتي سيبدأ العمل بها فور إقرار نظام الوساطة والتوفيق الذي رفع لإقراره مؤخرا، ستتبع وزارة العدل في إسناد المتابعة للجهات ذات العلاقة .

3آلاف وظيفة شاغرة سوف نعلن عنها لدعم المحاكم وكتابات العدل

وابان العيسى ان لدى وزارته مكاتب صلح وفي هذه الاتفاقية نسعى على تعزيز هذه المكاتب ويأمل من خلال آفاق هذه الاتفاقية ان تضلع هذه الجهود بدورها خارج أروقة المحاكم، وأضاف وزير العدل نريد ان يذهب المتخاصمون الى هذه المكاتب قبل ان يستشعروا انهم ذهبوا الى القضاء قبل ان يستشعروا انهم دخلوا سور القضاء فتحل هذه المشاكل قبل ان يستشعروا كلاً منهم ان وصلوا للقضاء وآملنا ان تكون هذه المكاتب خارج أروقة القضاء بالتعاون الوثيق بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والفعاليات الاجتماعية في مجتمعنا في المملكة .

وعن الاستفادة من القضاة المتقاعدين لادارة هذه المكاتب قال وزير العدل انه هذا من الخيارات المتاحة لدى الوزارة، الاستفادة من أصحاب الفضيلة لأن لديهم خبرة طويلة في هذا الجانب ولديهم رصيد قضائي لابد من استثماره في أمثال هذه المكاتب المهمة .

وشدد وزير العدل خلال كلمته في الملتقى على أهمية دور الخدمة الإجتماعية في المحاكم الشرعية، وقال إن الأخصائي الإجتماعي يعالج المشكلة الإجتماعية من جذورها والقضاء يقتصر على معالجة آثارها وهي الخصومة، مشيراً إلى نية وزارة العدل في إسناد المكاتب القضائية بالخبراء في المجال الإجتماعي واعتبارهم من أعوان القضاة .

وأوضح العيسى أن هذه الحلول تمثل خياراً استراتيجياً للوزارة في إطار فكرة بدائل التقاضي، وقال: إن القضاء يستشعر أهمية دور الخدمة الاجتماعية ونحن نقدر أهمية التواصل والعمل المشترك والفاعل بيننا وبين الجهات ذات العلاقة.

وأضاف إن الجهود السابقة كانت أشبه بالأعمال الفردية غير المهيأة بمثل هذه الأرضيات والأطروحات والمحاور العلمية وحلقات نقاشها وطيف خبرائها ومهتميها .

وأشار العيسى إلى أن الوزارة أنهت مشروع نظام الأحكام البديلة في إطار واجباتها العدلية التي تحملها مسؤولية الرفع عن كل ما من شأنه الرقي بالمستوى اللائق بالعدالة .

لدينا نية لإسناد المكاتب القضائية بالخبراء في المجال الاجتماعي
وتابع: إننا نعقد آمالاً كبيرة على أمثال هذه الملتقيات التي تعزز من مفاهيم العمل المشترك، مشيراً إلى أن الشأن الأسري في غاية الأهمية، ويجب أن تتظافر الجهود لايجاد الحلول لمشكلاته وأن نسعى قدر الإمكان لمعالجتها قبل أن تصل إلى القضاء .
من جانبه اعتبر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن تبني مبادرة تفعيل الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية عبر إنشاء مكاتب للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية في بلادنا خطوة حضارية متقدمة ومثمرة .
واعترف العثيمين بوجود مشكلات وظواهر اجتماعية جدت على المجتمع السعودي كارتفاع نسبة الطلاق وازدياد نسبة الخصومات التي تقع بين الأزواج .
وقال: " نؤمن أن ما يقع بين الزوجين من خلافات موجود منذ أن وجدت المؤسسة الأسرية" ، مستدركاً القول:"أن الخلافات والخصومات كانت في الماضي تُحل في إطار الأعراف والتقاليد التي تربط الأسرة بمحيط المجتمع ."
واضاف: لكن مع ضعف الروابط وضعف شبكة العلاقات الأسرية اليوم، ونمو المجتمع الحضري والنزعة الفردية وغيره من المؤثرات أصبحت الحاجة ملحه إلى وجود أوعية معاصرة يمكن من خلالها تسوية الخلافات الأسرية، مشيراً إلى إيجاد حلول دون الحاجة للوصول إلى القضاء الشرعي .
وأبرز وزير الشؤون الاجتماعية الحاجة إلى وجود مكاتب للخدمة الاجتماعية تحت مظلة المحاكم الشرعية ليستفيد القاضي من توصيات الأخصائي أو الأخصائية عند النظر في القضية والاستنارة بها قبل إصدار الحكم وبما يحافظ على تماسك الأسرة ومستقبل الأطفال .
وحث وزير الشؤون الاجتماعية على الاستفادة من تجارب الآخرين في مجال الإصلاح والتنمية الأسرية والإرشاد الاجتماعي، مؤكداً في الوقت ذاته أنها مفاهيم وتطبيقات كانت موجودة في مجتمعنا، وتحتاج إلى قولبة بما يتلاءم مع مستجدات العصر وأنماط حياة الناس في البيئة الحضرية الحالية .
وكان ملتقى الخدمة العدلية في المحاكم الشرعية انطلق أمس بجلسة رأسها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان، إذ ألقى كل من الدكتور عبدالله الفوزان أستاذ علم الاجتماع والشيخ سعد الحقباني المفتش القضائي والدكتور محمد الشايع عميد كلية التربية في جامعة المجمعة بأوراق عمل تخص محاور الملتقى .
من جهة اكد رئيس الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية الدكتور عبدالعزيز الدخيل في كلمته الافتتاحية على اهمية عقد هذا الملتقى الذي يتناول العديد من المحاور عن العمل الاجتماعي بالمحاكم الشرعية وأهمية لكل من القضاة ومعاونيهم والدور الذي تقوم به الخدمات الاجتماعية في المحاكم الشخصية وما يمكن ان يقدمة الاخصائي الاجتماعي في ذلك .
عقب ذلك وقع وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ووزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن احمد العثيمين مذكرة تفاهم بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية للتعاون المشترك في البرامج الاجتماعية .

محاولة اعتداء على رئيس بلدية بيشة وتهشيم سيارته

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643208.html

بيشة: عبدالله المعاوي
تفاجأ رئيس بلدية بيشة ، فيصل بن عبدالعزيز الصفار وهو يتابع سير العمل في أحد المتنزهات قرب مطل البلدية جنوب المدينة صباح أمس الأول بشخص مجهول يستوقف سيارته ويحاول الاعتداء عليه إلا أن الاعتداء اقتصر على أجزاء من السيارة حيث قام بتهشيم الزجاج الجانبي بواسطة هراوة وأصاب أجزاء من مقدمة السيارة ، ليقوم رئيس البلدية بمغادرة الموقع وتقديم بلاغ للجهات الأمنية ، هذا وأكد رئيس بلدية بيشة الصفار أنه لا يعرف هذا الشخص ولا يوجد أي شيء شخصي بينهما ، وقد تبين لاحقاً للجهات الأمنية عند مباشرة الموقع أن الشخص قد عاد للموقع وقام بطعن سائق أجنبي كان يقود إحدى المعدات في الموقع ، هذا وتواصل الجهات الأمنية البحث عن الجاني وتقصي أبعاد الحادثة.

قرار كف يده عن العمل بيد الوزير وهيئة الرقابة

رد اعتبار الموظف المخالف لا يسقط حقوق الدولة من التعويض

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427552.htm

سعيد الباحص ـ الدمام

أكد مجلس محاكمة موظفي الدولة وتأديبهم أن رد اعتبار الموظف المخالف لا يسقط حقوق الدولة من التعويض.

وقد كفل المجلس حق رد الاعتبار الإداري للموظفين الذين خضعوا للتحقيق والتأديب نظير ثبوت تعدياتهم على الوظيفة العامة والإخلال بموازينها والقفز على نصوصها النظامية بلا مبررات تسوغ لهم ذلك التعدي الصارخ، وذلك بعد مضي ثلاثة أعوام من تاريخ صدور القرار التأديبي بحقهم، وقال المجلس، «هذا مرهون بحسن سيرتهم وسلوكهم وكفاءتهم التي يظهرونها في أداء عملهم خلال فترة الاختبار»، مشيراً إلى أن رد الاعتبار على هذا النحو لا يسقط بتاتا الحقوق التي يمكن أن تترتب على ما ثبت ضد الموظف من مخالفات إدارية أو مالية كالتعويض مثلا، مؤكدا ضرورة أن تكون الجهات الإدارية التي يتبع لها الموظفون على علم مسبق بما يتخذ حيالهم من إجراءات وذلك من قبيل التنسيق بين الاختصاصات، لضمان حسن التعاون بين الجهات الإدارية مع هيئة الرقابة والتحقيق وتقديم المساعدات اللازمة لها ومعاونتها في ما تتخذه من إجراءات، وألا تمتنع عن تمكين المحقق من الاطلاع أو التفتيش إلا إذا كان لديها من الأسباب الوجيهة والجديرة ما يدفعها لذلك.

وقرر المجلس أن من ضمانات التحقيق ونزاهته أن يجرى التحقيق بحضور الشخص المحقق معه، بحيث يكون هذا الإجراء هو القاعدة، فيما الاستثناء يكمن في عدم الحضور ولكن شريطة ألا يلجأ إليه إلا عند الضرورة ولا يجوز التوسع في تطبيقه.

وبين المجلس أن من إجراءات المحاكمة التأديبية إعطاء مهلة لا تقل عن عشرة أيام بين إبلاغ المتهم وهيئة الرقابة والتحقيق وبين تاريخ عقد أول جلسة حتى يتدبر المتهم أمره ويعد نفسه، وكذا هيئة الرقابة والتحقيق ويستلزم حضور المتهم بنفسه، وإجازة فرصة من يستعين به من المدافعين من المحامين وضمان حقه في استدعاء الشهود، وزاد المجلس على ذلك بأن من حقه عدم تعليق إجراءات المحاكمة على حضور المتهم لا سيما إذا بلغ بلاغا صحيحا بالمثول أمام مجلس المحاكمة مما يفوت على نفسه في هذه الحالة الحضور أثناء سماع الحكم وما يريد تقديمه لمجلس المحاكمة من إدانة أو دفاع وشهود.

وقال المجلس، « طرق إعلان وإبلاغ المتهمين يسير وفق خطوات محددة تبدأ ببعثه على عنوان مقر عمله الذي يعمل به أو مقر العمل الذي انتقل إليه أو مقر إقامته حسب الأحوال، ومن لم يعرف له عنوان يكتفى بالإبلاغ بنشره في الجريدة الرسمية أخذا بالأحوط».

وأكد المجلس أن قرار كف يد الموظف المتهم من عمله بيد الوزير وهيئة الرقابة والتحقيق، حيث اعتبرت أن المحبوس احتياطيا في حكم مكفوف اليد حتى يفرج عنه وذلك وفق الحالات التالية: إذا كان حبسه بسبب اتهامه بارتكاب جريمة تتصل بالوظيفة العامة أو الاعتداء على النفس والعرض والمال أو قضية تتصل بالشرف والأمانة أو بتهمة سياسية وكذلك من حبس لإجل الديون الخاصة إذا ثبت إعساره.

تنفيذ القصاص في إندونيسية قتلت سعودية بـ ساطور في مكة المكرمة

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279596

مكة المكرمة - «الحياة»
أصدرت وزارة الداخلية أمس بياناً بشأن تنفيذ حد القتل قصاصاً في أندونيسية قتلت سعودية بساطور بضربها على رأسها ضربات عدة وطعنها بمكة المكرمة. وجاء في نص البيان» :أقدمت روياتي بت سابوتي سارونا اندونيسية الجنسية على قتل خيرية بنت حامد بن أحمد مجلد سعودية الجنسية، وذلك بضربها على رأسها بساطور ضربات عدة وطعنها في رقبتها حتى وفاتها.
وبفضل من الله تمكنت سلطات الأمن من القبض على الجانية المذكورة وأسفر التحقيق معها عن توجيه الاتهام إليها بارتكاب جريمتها وبإحالتها إلى المحكمة العامة، صدر بحقها صك شرعي يقضي بثبوت ما نسب إليها شرعاً، والحكم عليها بالقتل قصاصاً وصدق الحكم من محكمة التميز ومن المحكمة العليا، وصدر أمر سام بإنفاذ ما تقرر شرعاً وصدق من مرجعه بحق الجانية المذكورة، ونفذ حكم القتل قصاصاً بالجانية روياتي بت سابوتي سارونا اندونيسية الجنسية السبت بمكة المكرمة بمنطقة مكة المكرمة.
واضافت الوزارة في البيان: «ووزارة الداخلية إذ تعلن ذلك لتؤكد للجميع حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على استتباب الأمن وتحقيق العدل وتنفيذ أحكام الله في كل من يعتدي على الآمنين ويسفك دماءهم، وتحذر في الوقت ذاته كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل ذلك بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره.»

264 مليون ريال والعمل على مدار الساعة لشق قناة السامر وأم الخير خلال 6 أشهر

مشروعات متتابعة وحلول دائمة تحد من مخاطر سيول جدة سيعلن عنها خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643012.html

جدة - سعد بن عبدالله

أقرت اللجنة المكلفة بمعالجة الأمطار وتصريف السيول برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل 14 حلاً لإيجاد حلول دائمة للسيول والحد من أخطارها . وكانت اللجنة قد عقدت الكثير من الاجتماعات وتم تشكيل اللجان والاستعانة بخبراء من شركة أرامكو السعودية تم تفريغهم لإدارة المشروع تحت مظلة هذه اللجنة .

مدير عام الدراسات والعلاقات العامة بإمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري أوضح ل" الرياض " مباشرة إحدى الشركات عمليات إزالة العقارات المعترضة لمجرى السيل في حي السامر والذي يتوقع أن ينتهي تنفيذه في مدة زمنية لا تتجاوز ال 6 أشهر ، إضافة إلى استكمال القناة الشمالية وربط القناة الشرقية وامتداد هذه القناة إلى سد السامر بالإضافة إلى استكمال القناة من سد السامر إلى القناة الوسطى وتدعيم السد لمنع التسربات الأرضية والجانبية . وأشار إلى توسعة قناة السيل في أم الخير وربطها بالقناة الوسطى أيضا بالإضافة إلى سرعة تنفيذ الطريق الشرقي وتنفيذ القناة المائية الموازية له وإزالة جميع العقوم التي تعترض مجاري الأودية .

وأبان الدوسري إقرار اللجنة فتح مجاري الأودية في منطقتي أم الخير والسامر التي بدأت بتنفيذها الشركة المنفذة الفائزة بتنفيذ أول الحلول العاجلة بقيمة تتجاوز ال 264 مليون ريال تنفذ في مدة لا تتجاوز 6 أشهر ، وأكد مدير عام الدراسات ل" الرياض " أن هناك حلولا عاجلة أخرى وعددها 12 سيتم الإعلان عنها خلال الأسبوعين القادمين بعد دراسة العطاءات المقدمة لها من قبل إدارة المشروع ، وعن القيمة الإجمالية للمشروع أوضح الدوسري أن التكلفة العامة للمشروع كاملاً لا يمكن تحديدها الآن لأن المشروع لم تكتمل ملامحه حتى اللحظة .

الدوسري : 642 مليوناً للشركة الاستشارية والتكلفة العامة للمشروع لا يمكن تحديدها الآن

منوهاً إلى أن إدارة المشروع بدأت بتعيين شركة عالمية وهي شركة أيكوم كاستشاري للمشروع بقيمة تتجاوز ال 642 مليون ريال ، تم بعدها تحديد الحلول العاجلة " 14 حلا " وطرح منها مشروعا أم الخير والسامر بقيمة تتجاوز 264 مليون ريال . في حين سيتم معرفة قيمة المشاريع الأخرى بعد دراستها وتحديدها والانتهاء من التصاميم الخاصة بها ودراسة العطاءات المقدمة لها ، كما أشار إلى أن إدارة المشروع بالتعاون مع الشركة الاستشارية أيضا تعمل على دراسة وتحديد الحلول الدائمة والتي سيتم طرحها في حينه بإذن الله . إلى ذلك فإن اللجنة المشكلة بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين والتي أوصت بتشكيل لجنة فرعية تحت إشراف النائب الثاني، وبرئاسة أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من وزراء الشؤون البلدية والقروية، والمالية، والمياه والكهرباء، والنقل، مهمتها إقرار الدراسات ومتابعة تنفيذ المشاريع، وترسية المشاريع والإشراف على تنفيذها وذلك استثناء من أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية .

وتتولى اللجنة الفرعية تكليف مكاتب استشارية عالمية متخصصة في دراسة تصريف الأمطار والسيول والبنية التحتية للأحياء العشوائية بما في ذلك ما تبقى من مشاريع الصرف الصحي في محافظة جدة، و طرح المشاريع المقترحة لتصريف الأمطار ودرء أخطار السيول وفق الدراسات المقترحة لتنفيذها من قبل عدد من شركات المقاولات العالمية

المؤهلة. ومنحت صلاحيات كاملة للجنة الفرعية لتشكيل لجان وفرق عمل والاستعانة بخبراء عالميين لمتابعة تنفيذ أعمال تصريف الأمطار ودرء أخطار السيول، ورفع تقارير دورية للنائب الثاني بصفته مشرفا على هذه اللجنة.

برئاسة د. السالم وحضور مسؤولي 9 جهات

مناقشة أول تقرير وطني عن ظاهرة المخدرات .. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643076.html

الرياض - حمد بن مشخص

تعقد اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات يوم غد الاثنين اجتماعها الدوري الثامن برئاسة الدكتور أحمد بن محمد السالم وكيل وزارة الداخلية عضو اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات رئيس اللجنة التحضيرية وبحضور أعضاء اللجنة التحضيرية والذين يمثلون عددا من القطاعات والجهات الحكومية المعنية بمجال مكافحة المخدرات وهي الرئاسة العامة لرعاية الشباب. ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الإسلامية ومديرية الجمارك والمديرية العامة لمكافحة المخدرات وأمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الأستاذ الدكتور مفرج بن سعد الحقباني عضو اللجنة التحضيرية . وسيطلع المجتمعون على توجيهات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في الاجتماع الأول للجلسة الثالثة للجنة الوطنية الذي عقد بمقر الأمانة العامة في شهر صفر 1432ه وكذلك مراجعة ومناقشة مسودة التقرير الوطني الأول عن ظاهرة المخدرات،وتقرير آلية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والاطلاع على مراحل الإستراتيجية الوطنية للوقاية ومشاريع الدراسات والبحوث إلى جانب بقية الأعمال المدرجة .

وقال الدكتور فايز بن عبدالله الشهري أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات المساعد ان من مهام هذه اللجنة اقتراح مشروع السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها بعد دراستها ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة، وإعداد التوصيات اللازمة في شأنها تمهيدا لعرضها على اللجنة، وتقويم ومراجعة نتائج الخطط والبرامج المنفذة من قبل الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية،واقتراح تشكيل لجان فرعية أو فرق عمل متخصصة من أعضائها أو من غيرهم، لدراسة الموضوعات التي تحيلها اللجنة أو الأمانة العامة أو الجهات والأفراد ، كذلك إجراء الدراسات الأولية للموضوعات التي تعرض على اللجنة، واقتراح التوصيات اللازمة في شأنها

200 خريج تجمعوا أمام مبنى التربية للمطالبة بتوظيفهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279522

الرياض - سعد الغشام

كشف نائب وزير التربية لشؤون تعليم البنين الدكتور خالد السبتي أن الأمر الملكي الأخير وفّر 52 ألف وظيفة تعليمية دون شرط أو قيد، إذ سينظر في وضعهم عاجلاً من لجنة مختصة، داعياً الخريجين إلى تسجيل أسمائهم وتخصصاتهم للنظر فيها.

وكان 200 خريج من الجامعات في جميع التخصصات التربوية تجمعوا أمس أمام مبنى وزارة التربية والتعليم في الرياض للمطالبة بتوظيفهم، خصوصاً أنهم اجتازوا اختبار الكفايات، وتعثروا في اختبار القدرات الذي حدد من المركز الوطني «قياس»، وقابلوا نائب وزير التربية لشؤون التعليم للبنين الدكتور خالد السبتي، الذي طمأنهم بالنظر في وضعهم من لجنة مختصة.

وطالب الخريجون وزارة التربية والتعليم بالتعيين المباشر، خصوصاً أنهم تخرجوا في الجامعات بالمملكة منذ عام 1424، وحتى 1430، ولم يتم تعيينهم على رغم تقديم أوراقهم العلمية لوزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية.

وقال الخريج عبدالعزيز الدوسري لـ«الحياة»: «نائب الوزير لشؤون تعليم البنين الدكتور خالد السبتي أكد أن اللجنة ستنظر في موضوع تعيينهم خلال الأيام المقبلة.

وذكر الخريج عبدالرحمن القحطاني أنه تخرج عام 1424، لكنه لم يتعين حتى الآن، لافتاً إلى أنه تقدم بأوراقه لوزارتي التربية والخدمة المدنية، وينتظر وظيفة تعليمية.

وأضاف: «يتخرج في الجامعات طلاب على قدر من التفوق والتميز، وحاصلون على تقديرات امتياز مع مرتبة الشرف، بيد أنهم لا يتحصلون على وظائف تعليمية بسبب عدم اجتيازهم اختبار القدرات.«

وأوضح الخريج محمد السبيعي أن عدد الخريجين نحو 12 ألف خريج ووزارة التربية في أمس الحاجة لهم، خصوصاً أن هناك نقصاً كبيراً في إعداد الأكاديميين التربويين.

وأشار خريج قسم الفيزياء عبدالعزيز الملحم إلى أنه مضى على تخرجه ستة أعوام، لكنه لم يتعين حتى الآن.

وأكد عبيد المطيري الذي قدم من الباحة انه تخرج قبل ستة أعوام، ويعول أسرة كاملة مكونة من ثمانية أفراد.

ووجدت الدوريات الأمنية أمام بوابة الوزارة لتسهيل حركة السير، وفك الاختناقات المرورية، نتيجة التجمع من الخريجين.

يذكر أن أعداداً كبيرة من الخريجين والمعلمين لجأوا إلى التجمع أمام مبنى الوزارة أكثر من مرة للمطالبة بتوظيفهم أو منحهم حقوقهم الوظيفية، وآخرها تجمع لمجموعة من المعلمات للمطالبة بإعطائهن الدرجة المستحقة، واحتساب سنوات خدمتهن في التعليم حين كنَّ موظفات على نظام «البند .«

الشرقية: حملة لتدشين برنامج رخصة العمل التطوعي

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279619

الدمام – رحمة ذياب

انطلقت أمس، حملة «تطوع بعلمك»، تمهيداً للإعلان عن السماح بأخذ رخصة العمل التطوعي، بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، وباعتماد منها»، على أيدي خبراء ومختصين في التدريب والتأهيل. وتتضمن الحملة التي أطلقها «المركز السعودي للعمل التطوعي»، أهدافا عدة، أبرزها «معالجة نقاط الضعف في الفرق التطوعية»، البالغ عددها 40 فريقاً تتبع لجمعية «العمل التطوعي» في المنطقة الشرقية...وأوضحت المديرة التنفيذية في المركز منال القحطاني، لـ «الحياة»، أن «الحملة تهدف إلى تطوير المهارات في مجالات العمل التطوعي، والتدريب على أدائه، والتعرف على مجالاته. وتسعى الحملة إلى جلب أكبر عدد من المدربين، لتطوير الفرق وتخصيص مجالات عملها، وتقديم الاستشارات لها، إضافة إلى تطوير العمل التطوعي، والعمل على النهوض به». وأضافت القحطاني، أن الحملة تهدف أيضاً إلى «التواصل مع الخبراء والأكاديميين، الذين نفذوا بحوثاً حول العمل التطوعي، لنشرها وإثراء الجوانب المعرفية، إذ انضم مع انطلاق الحملة، عدد من المهتمين في هذه المجالات، لتطوير العمل التطوعي، والارتقاء في عمل الفرق، بعيداً عن المشكلات التي نواجهها. ومن أبرزها تخلص الفرق التطوعية من الازدواجية في العمل، وبحث نقاط القوة والضعف في المنشآت غير الربحية والجمعيات والمؤسسات الخيرية، إضافة إلى بحث نقاط القوة والضعف في داخل آليات عمل الفرق التطوعية..وعن رخصة العمل التطوعي، أوضحت القحطاني، أن «المركز يسعى لاستخراج رخص للعمل التطوعي، التي تستغرق بحسب ما تم الإعداد له، نحو ثلاثة شهور، بين تدريب وتطوير وتأهيل واختبارات وتقييم. ويتضمن برنامج الرخصة دورات، ومحاضرات وورش عمل، وساعات عمل ميدانية، ليتم تخصيص الشخص في مجال معين في العمل التطوعي بحسب المهارات التي يمتلكها والقدرات التي تؤهله في إعطاء صورة واضحة وناجحة للعمل التطوعي، فيمكن تخصيص البعض في مجال الخدمة الاجتماعية، مثل الإغاثة والحملات الإنسانية، فيما قد يلاحظ ان مهارات وقدرات البعض يمكن تكريسها في مجالات خدمة المعوقين، ومنهم قد يتناسبون مع حال الأيتام. وهذا الأمر يعزز من مفهوم العمل التطوعي الخيري، الذي يهدف إلى ترسيخ المفهوم وتأصيله، بعيداً عن سوء الفهم والتشتت في مجالات العمل التطوعي.»

التوسـع في قبول الجامعيات لمنع هروب الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427683.htm

هاني اللحياني ـ مكة المكرمة

خلص منتدى حواري تداول قضية هروب الفتيات إلى مقترح بزيادة توسيع قبول طالبات الثانوية في الجامعات مع إنشاء مراكز تثقيفية وتوعوية إلى الأسر وتنظيم برامج ترفيهية حاضنة للشباب والشابات إلى جانب حزمة مختلفة من المقترحات. جاء ذلك في ورشة حوار بعنوان «هروب الفتيات من المسؤول وما الحلول؟» نظمتها لجنة إصلاح ذات البين في منطقة مكة المكرمة في مقرها الرئيس في العاصمة المقدسة بمشاركة عدد من أعضاء هيئات التدريس في الجامعة وعدد من المتخصصين في القضايا الاجتماعية والأمنية، كما شاركت في الحوار هاتفيا مديرة عام الإشراف الاجتماعي النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية نورة عبدالعزيز آل الشيخ، ومساعدة المدير العام للشؤون التعليمية في الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة مكة المكرمة الدكتورة منيرة العكاس.

ذوات الاحتياجات الخاصة يحملن مجلس الشورى مسؤولية تحسين أوضاعهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643079.html

الرياض - أمل الحسين

ناشدت مجموعة من ذوات الاحتياجات الخاصة (معاقات حركيا) مجلس الشورى بالنظر لاحتياجاتهن كي يستطعن التعايش مع الظروف القاسية التي تواجههن .

وقالت صيتة الشهراني إن الحرج الشديد الذي تجده امرأة الاحتياجات الخاصة من مساعدة السائق لهن أثناء الصعود والنزول من السيارة ، فضلاً على مخالفته للناحية الشرعية،مضيفةً " هذا الوضع أدى ببعضنا إلى العزلة تفادياً للحرج ، فالخادمة ليس لديها القدرة على حملنا ومساعدتنا لركوب السيارة مما يعني حاجة معظم المعاقات حركيا إلى سيارات مجهزة بمصعد رافعة وكثير من ذوات الاحتياجات الخاصة ليس لديهن القدرة المادية لتأمين السيارة ، وهناك أمر من خادم الحرمين الشريفين منذ أربع سنوات بصرف سيارات مجهزة للمعاقين ولم يفعل حتى اليوم "

واقترحت فاطمة الحوباني تخفيض الحد الأعلى لسنوات التقاعد للمعاقات حركياً بخدمة 15 سنة براتب كامل أسوة بدول الخليج، مؤكدةً أن " المرأة المعاقة بالذات الأم المشاكل الصحية لديها مضاعفة بسبب الحمل والولادة فأضيفت لمتاعب الإعاقة مما يسبب لها مشاكل صحية كثيرة تضطرها لأخذ الإجازات المرضية والغياب "

وتمنت نجوى آل معروف تقليل ساعات العمل قائلة " بعض المعاقات قادرات على العمل والإنتاج ولكنهن غير قادرات على الجلوس لمدة طويلة حيث يسبب لهن تقرحات جلدية في المقعدة ، وازدياد من التقوس في العمود الفقري وتورم في الأرجل والأقدام وجميعها تؤثر سلباً على صحة المعاق بصفة عامة فكيف بالمرأة المعاقة وتكوينها الجسماني الضعيف "

وتطرقت وضحى القحطاني إلى أهمية السكن وضرورة تسهيل تملك المعاقات للمنزل حسب ما تقتضيه حاجتها في الحركة . وقالت " نأمل استثناء المعاقات من شروط التقديم على صندوق التنمية العقاري و منحهن الاولوية في التقديم ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كثيراً منهن لم يتزوجن وفي حالة الارتباط يكون الزوج في الغالب من الفئة نفسها "

وعرجت هيلة اليحي لقضية التأمين الصحي آملة فتح ملفات دائمة للمعاقات حركياً في المستشفيات الرئيسية ، مشيرة إلى توجيه ولي العهد المرفق بأمر رقم(2585/3 (وتاريخ1427/5/10ه، المتضمن فتح ملفات طبية لذوي الإعاقة وأسرهم بالمستشفيات العسكرية المجاورة لمنطقة سكنهم وتوفير بعض المستلزمات الطبية التي تستخدم في حياتهم اليومية ، مناشدة تفعيل هذا القرار لأهميته لهن .

وتأمل نورة البصري إعفاء المعاقات من التعيين خارج منطقة إقامتهن واستثناءهن في حال النقل من مدينة لأخرى من مدة الخدمة المحددة لتقديم النقل .

وأضافت قائلة " تخصيص حد أدنى لإعانة المعاقة ب (1500) فالإعانة الحالية لا تكاد تفي بالمستلزمات الطبية والأجهزة التعويضية وصيانتها. ودفع منها أجرة الخادمة المرافقة الضرورية الدائمة للمعاقة ، علاوة إلى أهمية تفعيل قرار خادم الحرمين الشريفين بإعفاء المعاقين عن سداد رسوم تأشيرات الاستقدام والإقامة للخدم من) خادمات ، سائقين ، ممرضات) وحمل ذوات الاحتياجات الخاصة مجلس الشورى أمانة تحسين وضعهن وتفعيل القرارات التي تصدر في مصلحتهن من ولاة الأمر.

أزمة الاستقدام من إندونيسيا مستمرة واجتماع10 شعبان يحدد المصير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427571.htm

حمدان الحربي – جدة

أكد لـ «عكاظ» نائب رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام منيف الدهمشي أن أزمة الاستقدام من إندونيسيا لازالت مستمرة ولم تنته بعد، داعيا المواطنين السعوديين إلى التريث وعدم التورط في استخراج تأشيرات عمالة منزلية من إندونيسيا، ومن ثم عدم التمكن من استقدامها حتى تتضح الرؤية.

وأضاف الدهمشي أن استمرار إيقاف الاستقدام من إندونيسيا أو انتهائه وبدء العمل من جديد يتوقف على اجتماع اللجنة الوطنية للاستقدام مع اتحاد «أسما الإندونيسي»، المزمع عقده بتاريخ 10 شعبان المقبل والذي بعده سيتحدد وضع الاستقدام من إندونيسيا، خصوصا أن هذا الاجتماع يأتي بعد توقيع مذكرة النوايا التي وقعها وزير العمل السعودي المهندس عادل فقيه مع رئيس الهيئة الوطنية لتوظيف وحماية حقوق العمالة الإندونيسية محمد جمهور هداية، التي تم الاتفاق فيها على وضع ضوابط جديدة لتصدير العمالة إلى المملكة وبحث تطبيق التأمين على العمالة المنزلية. .

وكان رئيس الهيئة الوطنية لتوظيف وحماية حقوق العمالة الإندونيسية محمد جمهور هداية أكد لـ «عكاظ» في حوار أجرته معه في وقت سابق، أن حكومة إندونيسيا ستضع ضوابط جديدة لتصدير العمالة إلى المملكة، كما أنها ستخضعها لفحوص طبية ونفسية للكشف عن مدى استعدادها للعمل، والبدء في تطبيق نظام التأمين على العمالة المنزلية، الذي سيساهم في الحد من ظاهرة هروب العمالة. وحول تلاعب السماسرة في جاكرتا بالأسعار، أكد أن التأمين سيحد كثيرا من تلاعبهم، خصوصا بعدما تنخفض الأسعار وتصل إلى حدود 1500 دولار للمكتب الإندونيسي. وقال «اتفقنا على تحسين أنظمة توظيف العمالة الإندونيسية وحمايتها، وتشكيل مظلة حكومية تنفذ من خلالها الاتفاقات بين الطرفين، ومن ضمنها مذكرة النوايا التي وقعناها والتي سيبدأ العمل بها خلال الأشهر القليلة المقبلة على ألا تتجاوز هذه الفترة 6 أشهر. ومن جانبنا في إندونيسيا سنستمر في تحسين وتدريب العمالة الراغبة في العمل في المملكة، وتعليمها اللغة العربية. وفي المقابل ستستمر المملكة في تحسين الحماية للعمالة، على أن يكون هناك مركز لاستقبال شكاوى على مدار اليوم، وكذلك سيطبق نظام التأمين على العمالة الذي سيسهم في القضاء على المشاكل الحالية».

الرياض:قيادة السيارة تكلّف مها100 ريال وتعهداً... و المرور تنأى بنفسها

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279578

الرياض - حسين النعمي

طلبت شرطة منطقة الرياض من مها القحطاني، التي قادت سيارتها في مدينة الرياض أول من أمس، عدم تكرار فعلتها مرة أخرى، ودفع 100 ريال قيمة مخالفة القيادة من دون رخصة، كما سألت عن نيتها القيادة مرة أخرى، في حين نأت «مرور الرياض» بنفسها عن المخالفات المرورية التي تسجل بحق النساء.واستدعت الشرطة محمد القحطاني وهو زوج مها إلى مركز شرطة حي السليمانية، وطلبت منه التوقيع على محضر بعدم قيادة زوجته السيارة مستقبلاً.

وذكر القحطاني لـ«الحياة»، أن رئيس قسم التحقيق في شرطة حي السليمانية المقدم محمد السدران طلب منه في اتصال هاتفي الحضور، من أجل استكمال أوراق المخالفة التي ارتكبتها زوجته بقيادتها السيارة من دون الحصول على رخصة قيادة داخل المملكة.

وتابع: «طلبت من المقدم السدران إحالة الموضوع إلى هيئة التحقيق والادعاء العالم في حال تحويل المخالفة إلى قضية جنائية»، مضيفاً أن زوجته لم ترتكب أية مخالفة جنائية بحسب ما جاء في المحضر، وإنما مخالفة مرورية لعدم حملها رخصة قيادة داخل المملكة.

وتطرق القحطاني إلى أن المقدم السدران سأل عن نية مها قيادة السيارة مرة أخرى، فأجابه بأنها تقود السيارة خارج المدينة، أما داخل المدينة فتتوقف .

وذكر أن زوجته ملزمة بدفع 100 ريال لعدم حمل رخصة قيادة بحسب ما أبلغه رئيس قسم التحقيق في شرطة حي السليمانية.

من جهته، ذكر رئيس قسم القيادة والتحكم في مرور الرياض المقدم حسن الحسن لـ«الحياة»، أن شرطة منطقة الرياض هي الجهة المسؤولة عن إصدار المخالفة المرورية التي تخص مها القحطاني.

وكانت القحطاني أوقفت لقيادتها السيارة على طريق الملك فهد في مدينة الرياض أول من أمس.

يذكر أن ناشطين دعوا من خلال حملة بعنوان «سأقود سيارتي بنفسي» عبر شبكة الإنترنت إلى قيادة المرأة السيارة أول من أمس (الجمعة)، لكن التجاوب معها كان ضعيفاً جداً في المدن الكبرى وهي الرياض وجدة والدمام، إذ ظهرت امرأة في الرياض أول من أمس في مقطع مرئي وضعته على الموقع الإلكتروني «يوتيوب»، أبرزت فيه التاريخ والوقت، وأوضحت أنها متجهة إلى أحد المجمعات المتخصصة بالمواد الغذائية العاملة على مدار الساعة، وكانت بحسب ما ظهر من خلال المقطع أنها في حي الحمراء شرق الرياض.

وأبدت المرأة أثناء قيادتها رأيها في قيادة المرأة السيارة، إذ أكدت أن الأمر ليس رغبة في القيادة بقدر ما هو رغبة في الوصول إلى الأماكن التي تحتاج إليها، مثل الذهاب إلى العمل من دون الحاجة إلى وجود السائق.

كما قادت امرأة أخرى سيارتها مع عدد من أبنائها على طريق عثمان بن عفان، وتحديداً في حي الواحة، ولم تخفِ إحدى الموجودات معها تخوّفها من اقتراب أكثر من سيارة من سيارتها.

ولم يختلف الأمر كثيراً على مستوى المنطقة الشرقية، إذ خرجت امرأتان فقط تضامناً مع الحملة، واحدة كانت برفقة زوجها، والأخرى برفقة شقيقها في حي الجامعيين في الدمام.

وفي محافظة جدة، أوضحت الناشطة الحقوقية سمر بدوي لـ«الحياة» أنها قادت سيارتها متجولة في حي الحمراء، وتحديداً في المنطقة المجاورة لمستشفى الولادة من دون أن تواجه مشكلات.

أمير عسير يوجّه بوقف مشروع دواجن تضرر منه مواطنو جازان

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 17587
http://www.al-madina.com/node/310523

حمود الحدري – جازان

وجه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير شرطة رجال ألمع بوقف مشروع الدواجن المقام ضمن الحدود الإدارية لمنطقة عسير قريباً من مركز ريم التابع لمحافظة الدرب بمنطقة جازان.

وأوضح رئيس مركز شرطة الحبيل النقيب ماجد القيسي أن سموه وجه بوقف المشروع فورا إلى إشعار آخر واستدعاء المستثمر وإفهامه بعدم المضي في تنفيذه وأخذ التعهد عليه بذلك، يذكر أن أهالي مركز ريم تقدموا بشكوى لديوان المظالم بعسير حول تضررهم من المشروع والذي يمثل خطرا بيئيا على سكان المركز وقد قبل فرع ديوان المظالم بعسير دعوى أهالي مركز ريم التابع لمحافظة الدرب شكلا ووعد بالوقوف على الموقع لمعاينته على الطبيعة جاء ذلك في أولى جلسات ديوان المظالم والتي تخلف ممثل فرع الزراعة والمياه بعسير عن حضورها، صرح بذلك الوكيل الشرعي لأهالي مركز ريم أحمد مروعي عويدي و قال: إن فرع وزارة الزراعة والمياه منح تصريحا لمستثمر لإقامة مزرعة دواجن في المنطقة الواقعة على طريق رجال ألمع والواقعة إداريا في حدود منطقة عسير واعترض المواطنون على إنشاء تلك المزرعة كون الموقع قريب من مساكنهم ومناطق رعي أغنامهم وتوقف المستثمر عن العمل ولكنه عاد بعد فترة عازما على المضي في إنجاز مشروعه مستندا إلى تصريح من فرع الزراعة والمياه بعسير فلم يجد الأهالي ملجأ لهم إلا المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) وقاموا بتكليف وكيل شرعي لهم واستند في دعواه ضد الفرع على تعميم وزارة الزراعة والمياه رقم 88289 الصادر عام 1412 هـ والذي ينص على إقامة مشاريع الدواجن بصفة دائمة ضمن مناطق محدودة للاستثمار الزراعي على بعد يتراوح ما بين 10 – 20 كيلومترا من حدود التجمعات السكنية وعلى أرض لا تصلح للتوسع العمراني المستقبلي سواء للمدن أو القرى وألا تكون هذه الأراضي ضمن المراعي أو الغابات فكيف يناقض فرع الزراعة والمياه بعسير هذا التعميم ويمنح تصريحا للمستثمر ضمن المراعي وقريبا جدا من التجمعات السكنية؟

إلغاء الحد الأعلى لـ (ساهر)

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427535.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

في خطوة لافتة تؤكد اقترابه من نبض الشارع وتلمس همومه، يطرح مجلس الشورى الأسبوع المقبل مقترحا مقدما من اثنين من أعضائه بتعديل أهم مواد نظام المرور والتي تلزم المخالف بدفع الحد الأعلى للغرامة عند انقضاء مدة ثلاثين يوما من تاريخ تحرير المخالفة، حيث رفع العضوان الدكتور عبدالرحمن العناد والمهندس سالم المري مشروعا لإلغاء الحد الأعلى للمخالفة وهو ما يطبق حاليا عند تحرير المخالفات في نظام ساهر عند انقضاء شهر من المخالفة المنصوص عليها في المادة 73 من نظام المرور. ...ووصف العضوان هذه المخالفة بأنها تمثل عبئا على المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع الحد الأعلى للمخالفات واختلاف علماء الدين حول جواز رفع الحد، كما أنه لا يتسنى للمواطن التسديد في الوقت المناسب بسبب صعوبات خارجة عن إرادته وذات علاقة بطبيعة عمل الجهات المختصة وعدم معرفة البعض بأنه قد حررت ضده مخالفة خاصة إذا حررت المخالفة من خلال أخذ رقم السيارة أو بواسطة كاميرا، إضافة إلى افتقار بعض المخالفات للدقة المطلوبة لتحديد الحد الأدنى والأعلى بسبب محدودية الإمكانيات المرورية....وتقدم العضوان بتعديل الرسوم السنوية للرخصة ورسوم التجديد السنوي لها من 40 ريالا إلى 20 ريالا، وتكون مدة صلاحية رخص القيادة الخاصة ورخص قيادة الدراجة الآلية من خمس إلى عشر سنوات، وبقية أنواع الرخص خمس سنوات، وأن ذلك سيقلل من الارتفاع الناتج عن استخراج الرخصة عند تجديدها والبالغ 400 ريال، حيث تعاني نسبة كبيرة من المواطنين والمقيمين من هذا الارتفاع وطرح خيارات للمدة المناسبة لصاحب الرخصة من خمس سنوات أو عشر سنوات.

وأيدت اللجنة الأمنية التعديل ورأت أنها تسد من أبواب الشكاوى والتي يعاني منها جميع من تضعهم الظروف خصوصا أن الخصم والحكم والمنفذ هو المرور وتخضع لتقدير رجال المرور، إضافة إلى أن مثل هذه المخالفات لم تظهر له نتائج تذكر مثل انخفاض الحوادث أو انخفاض عدد المخالفات.

العثيمين: مشكلات اجتماعية ظهرت على المجتمع

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279521

اعتبر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، أن مشكلات وظواهر اجتماعية جدت على المجتمع السعودي كارتفاع نسبة الطلاق وازدياد نسبة الخصومات التي تقع بين الأزواج...وقال: «الخلافات والخصومات كانت في الماضي تُحل في إطار الأعراف والتقاليد التي تربط الأسرة بمحيط المجتمع، لكن مع ضعف الروابط وضعف شبكة العلاقات الأسرية اليوم، ونمو المجتمع الحضري والنزعة الفردية وغيرها من المؤثرات أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود أوعية معاصرة يمكن من خلالها تسوية الخلافات الأسرية، ومنها إيجاد حلول من دون الحاجة للوصول إلى القضاء الشرعي.« وأبرز الحاجة إلى وجود مكاتب للخدمة الاجتماعية تحت مظلة المحاكم الشرعية، ليستفيد القاضي من توصيات الاختصاصي أو الاختصاصية عند النظر في القضية قبل إصدار الحكم، وبما يحافظ على تماسك الأسرة ومستقبل الأطفال.

وزارة المالية تعترض على فيلم وثائقي عن الجمارك

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279557

جدة - زياد العنزي

أثار فيلم «الحاوية» الذي عرضته الغرفة التجارية في محافظة جدة على أمير منطقة مكة المكرمة أخيراً، خلال فعاليات منتدى جدة التجاري، حفيظة وزارة المالية ، ما دفع الدكتور إبراهيم العساف، لإرسال برقية عاجلة (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها) إلى إمارة المنطقة ورئيس مجلس إدارة الغرف التجارية الصناعية في المحافظة صالح كامل، يؤكد فيه عدم صحة ما تناوله «الفيلم» عن أعمال مصلحة الجمارك ورداءة خدماتها.

وقالت البرقية: «إن الفيلم الذي جاء بعنوان (رحلة الحاوية نحو تبسيط الإجراءات (، تضمن معلومات غير دقيقة، خصوصاً أن من أعده للعرض هو مخلص جمركي، وكان من المفترض أن يكون هناك حوار مباشر مع المستوردين والمصدرين بدل الاعتماد على المخلصين الجمركيين في طرح هذا الموضوع الذي يحوي مغالطات كثيرة.«

وأوضحت البرقية التي جاءت كرد على فيلم «الحاوية» أن الكثير من الأصناف الواردة يتم فسحها فسحاً مباشراً وفق الإجراءات الجمركية المستندية، بما في ذلك سداد رسومها إن وجدت قبل وصولها إلى الميناء، إذ يبدأ المستورد على الفور بإخراجها مع اكتفاء الجمرك بمعاينتها.

ونبهت البرقية إلى أن الجمارك طالبت مرات عدة من المستوردين بأهمية الاستفادة من هذا التنظيم، من خلال التقديم المبكر للجمارك قبل وصول البضاعة، إضافة إلى ضرورة تعاون القطاع الخاص مع الجهات الحكومية المعنية، خصوصاً أنه تم تقديم 28 عائقاً في وقت سابق يعرقل مهمات عمل الجمارك.

وأضافت البرقية أن الجمارك تعمد إلى الكشف على البضائع عبر أنظمة الفحص بالأشعة بما يتجاوز الـ 60 في المئة من إجمالي أعداد الحاويات الواردة لجمرك ميناء جدة الإسلامي، إذ يتم فسحها من دون تفريغها ، وتصل إلى المستورد موقعة بختم بلد التصدير، إضافة إلى أن العمل في الجمارك ليس مقصوراً على ساعات الدوام الرسمية بل يمتد إلى أوقات متأخرة من الليل.

ولفتت البرقية إلى أن «الفيلم» أغفل الإشارة إلى التسهيلات التي استحدثتها مصلحة الجمارك للتسهيل على المستوردين والمصدرين، ومنها تمكينهم من استخدام الوسائل الآلية الحديثة لسداد الرسوم الجمركية، والاستغناء عن خدمات المخلصين الجمركيين.

وقالت برقية وزير المالية: «إن فروع الجمارك في المنافذ تمكنت من إنهاء إجراءات الواردات والصادرات والترانزيت بنجاح، حيث بلغت قيمة الواردات لعام 2010 نحو 400 بليون ريال، بوزن 60 مليون طن، فيما بلغت الصادرات ما قيمتها 120 بليون ريال، بوزن 46 مليون طن، إضافة إلى 17 مليون شاحنة وسيارة، خلافاً لإنهاء ما يقارب ثلاثة ملايين معاملة.«

وأكد وزير المالية في برقيته أن حجم الإنجاز في أعمال مصلحة الجمارك يدحض المغالطات كافة التي وردت في «الفيلم»، منبهاً إلى أن حجم الخدمات الذي جرى تنفيذه يكشف صدق معلوماته عن أعمال «الجمارك.«

وأشار إلى عدم تفتيش جميع الإرساليات، إذ يتم استهداف الخطرة منها لتدقيقها، وتسهيل مرورها بشكل آمن، وفقاً لتقارير الخطورة اليومية الصادرة من جانب وحدة إدارة المخاطر في مصلحة الجمارك.

وأضاف أنه جار العمل حالياً مع الجهات الحكومية، من أجل اختصار الإجراءات واستكمال الربط الإلكتروني للإسهام في تسهيل عملية الفسح للبضائع الواردة، مؤكداً في الوقت ذاته أن ما عرضه «الفيلم» عن تعدد الجهات المعنية بالفسح الجمركي لا تعني المسؤولية الكاملة لجميع هذه القطاعات، إذ إن لكل جهة مهمات عمل محددة وخطة واضحة وفقاً لنوعية البضائع الواردة، وتماشياً مع التعليمات المنظمة للإجراءات الجمركية .وأنهى وزير المالية برقيته بالقول: «إن توصيات منتدى جدة التجاري محل اهتمام وعناية الجمارك، إلا أنه كان من المفترض التنسيق مع الجمارك لإيضاح بعض الحقائق التي غابت عن معدي فيلم الحاوية.«

عشريني يكتب فصلاً جديداً من معاناة الأبناء من انفصال والديهم

طلاق زوجين يحرم الشاب أحمد من الهوية الوطنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643113.html

الرياض – محمدالغنيم

تسبب انفصال زوجين بسبب خلاف عائلي بين أب وأم في معاناة ابنهما الشاب الذي كتب فصلا جديدا من فصول معاناة الأبناء ودخولهم في النفق المظلم نتيجة طلاق الزوجين وذهاب كل منهما إلى حياة جديدة وبقي وحيداً في مواجهة ظروف الحياة ومتطلباتها الصعبة .

الشاب (أحمد) يبلغ من العمر (21) سنة وهو وحيد أمه من نفس الأب الذي عاد لزوجته الأولى ليعيش معها فيما تزوجت أمه وبقي هو أسير الأحزان كما يصف نفسه إذ لم يستطع حتى الآن الحصول على (بطاقة الهوية الوطنية) رغم توفر كل الأوراق الرسمية لديه التي تثبت أنه من أب وأم سعوديين ليدخل وحيداً دوامة مراجعات الدوائر الحكومية المختصة والمحاكم بين منطقتي القصيم والرياض حيث تتقاذف كل جهة المسؤولية على الأخرى وفي النهاية يبقى هذاالشاب المتضرر الوحيد من هذه المشكلة حيث يتنقل كالغريب بدون هوية .

يقول (أحمد) في معاناته التي بعث بها ل "الرياض" بعدما ضاقت به الحياة: أريد فقط الحصول على هوية وطنية لأعيش بكرامتي وأستطيع الدراسة والعمل لأعتمد على نفسي ولا أريد أكثر من ذلك فهذا حق لي ولا ذنب لي فيما يحصل لي حيث لدي جميع الأوراق التي تثبت أنني من أب وأم سعوديين إلاأن المحكمة التي أحيلت لها قضيتي بعدما جالت لفترات طويلة داخل أروقة عدة جهات حكومية دون جدوى تصر على حضور والدي لإثبات النسب إلا أنه يرفض الحضور .

ويتساءل أحمد هناك قضايا كثيرة أصعب من قضيتي ولا يملك أصحابها إثباتات رسمية ومع ذلك حلت أمورهم بسهولة وفق الأنظمة فهل أحتاج لكل هذه السنوات وكل هذه المعاناة والعوائق والعقبات حتى أحصل على حقي في الهوية الوطنية.

وطلب في هذاالسياق عبر "الرياض" تدخلا عاجلا من الجهات المعنية لمنحه هذاالحق وإنهاء معاناته وفتح حياة جديدة له بعد صنوف المعاناة التي تجرعها لسنوات نتيجة ماحصل له من مشاكل أسرية لادخل له فيها .

"الرياض"تحتفظ باسم وعنوان المتضرر وصور عدد من الأوراق الثبوتية التي لديه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة يوقع اتفاقيات لتنفيذ أول برنامج وطني للصحة النفسية في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد6460
http://www.aleqt.com/2011/06/18/article_550470.html

الرياض : واس

وقع الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة اليوم اتفاقيات لتنفيذ "البرنامج الوطني للصحة النفسية في المملكة العربية السعودية" بين المركز وكل من وزارة الصحة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث وجامعة الملك سعود .

ووقع سموه الاتفاقيات مع كل من وكيل وزارة الصحة لشؤون التخطيط والتطوير الدكتور محمد الخشيم ممثلا عن الوزارة ، ومعالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الدكتور محمد السويل ممثلاً عن المدينة ، ومعالي المشرف العام التنفيذي على مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم بن عثمان القصبي ممثلا عن المستشفى ، ومعالي مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبدالله العثمان ممثلا عن الجامعة .

وجرت مراسم توقيع الاتفاقيات في قصر طويق بحي السفارات بالرياض، بحضور عدد من أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الجهات الأكاديمية والبحثية وعدد من مؤسسي مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وأعضاء مجلس الأمناء ، بالإضافة إلى عدد من الضيوف ورجال الأعمال والمتخصصين والمهتمين بقضايا الإعاقة والأبحاث العلمية .

كما جرى خلال اللقاء توقيع اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية بين المركز والعديد من الوزارات والجهات الأكاديمية والبحثية، حيث وُقعت اتفاقية مع معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، وكذلك اتفاقية مع مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز آل سعود الخيرية ومثلها معالي الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي المستشار بديوان سمو ولي العهد ومدير عام المؤسسة .

ثم أقيم حفل بهذه المناسبة تحدث فيه رئيس مجلس إدارة أبراج كابيتل إحدى الشركات الداعمة لتنفيذ برنامج المسح الوطني للصحة النفسية عضو مؤسس لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة عبدالرحمن بن علي التركي عن أهمية هذا البرنامج الذي يقوم بتنفيذه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بالتعاون مع العديد من الجهات المحلية والعالمية المتخصصة، مشيرا إلى اعتزاز الشركة بدعم هذا البرنامج لما له من آثار إيجابية مستقبلية على حياة أبنائنا في المجتمع السعودي .

بعدها ألقى معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة كلمة ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة لشؤون التخطيط والتطوير الدكتور محمد الخشيم ، أكد فيها أهمية هذا البرنامج الحيوي الذي ينفذه المركز ، مثمنا الدور المتميز الذي يقوم به مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة في التصدي لقضية الإعاقة ودعم البحث العلمي المتخصص، منوها بالتعاون المستمر بين الوزارة والمركز في تنفيذ العديد من البرامج الهامة ومنها برنامج الكشف المبكر على الأطفال حديثي الولادة، وكذلك برنامج المسح الوطني للصحة النفسية الذي يعد الأول في المملكة ، وتم توقيع اتفاقيته اليوم , بالاضافة إلى توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية ، متمنياً معاليه أن تستمر هذه اللقاءات العلمية البحثية لما فيه مصلحة الوطن والمجتمع .

ثم ألقى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة كلمة رفع فيها باسمه ونيابة عن الأعضاء المؤسسين لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة أسمى آيات الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله ، لدعمه واهتمامه الشخصي أيده الله بالعلم والعلماء والمراكز البحثية ، مؤكدا أنه في عهده الميمون شهد البحث العلمي عصره الذهبي، حيث تضاعفت أعداد الجامعات في المملكة ، وتم افتتاح العديد من الكليات والمعاهد التقنية والصحية .

وأعرب سموه عن شكره لسمو ولي العهد الرئيس الأعلى لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة على دعم سموه الكريم السخي والمتواصل للمركز ، كما أثنى على سمو النائب الثاني لاهتمامات سموه بقضايا الإعاقة ودعم الأبحاث العلمية ، فيما قدم شكره لسمو أمير منطقة الرياض مؤسس المركز على الدعم المتواصل والتوجيه المستمر من سموه للجميع بتقديم كل الدعم لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وأبحاثه العلمية التي تهدف لمنفعة الناس تحقيقاً لشعار المركز "علم ينفع الناس ."

واستعرض أهمية اتفاقيات تنفيذ البرنامج الوطني للصحة النفسية واتفاقيات الشراكة الإستراتيجية بين المركز وعدد من الوزارات والجهات الأكاديمية والبحثية، مشيرا إلى الأهداف المرجوة من هذا البرنامج. كما نوه سموه بالدور الذي قامت به منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع جامعة هارفارد، حيث كانت انطلاقة هذا البرنامج المسحي منذ عام 1990 م برعاية وإشراف منظمة الصحة العالمية .

وقدم سمو الأمير سلطان بن سلمان الشكر لجميع الجهات التي قامت بالتوقيع على هذه الاتفاقيات ، كما شكر سموه شركة أبراج كابيتل لدعمها المشروع، وكذلك الجهات الداعمة الأخرى وهي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود. وقال : جاء توقيع هذه الاتفاقيات لتعزيز أهداف المركز ، وهي امتداد لمنظومة من الشراكات التي أسسها المركز ، مبديا سعادته بتوقيع هذه الاتفاقيات التي تنفع الوطن والمواطن.

محافظ الطائف يوجه بالتحقيق مع المتسولين العالقين بـالمتابعة تمهيداً لتسليمهم للجوازات

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 17587
http://www.al-madina.com/node/310535

عواض الخديدي - الطائف

وجّه محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر شرطة المحافظة بالتحقيق مع المتسولين الأجانب المقبوض عليهم مساء الثلاثاء الماضي في حملة أمنية والمتواجدين بمكتب المتابعة الاجتماعية، ومعرفة ما إذا كانوا مرتبطين بقضايا جنائية من عدمه، وذلك تمهيدًا لاستلام الجوازات لهم من مكتب المتابعة الاجتماعية. وشرعت شرطة الطائف في اتخاذ الإجراءات الأمنية المتبعة مع المتسولين الأجانب، ورفع بصماتهم. يأتي هذا في الوقت الذي لا يزال فيه 45 متسولًا يمنيًا عالقين بمكتب المتابعة الاجتماعية بالطائف لليوم الرابع على التوالي بعد أن رفضت جوازات الطائف استلامهم لحظة وصولهم مكتب المتابعة الاجتماعية فور انتهاء الحملة الأمنية مساء الثلاثاء الماضي، إذ قبضت على ما يزيد عن 50 متسولًا بينهم 45 من الجنسية اليمنية. وكشفت مصادر «المدينة» أن توجيهات سابقة نصّت على أن تتولى لجنة مشكلة من الجوازات والشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومكتب المتابعة الاجتماعية متابعة المتسولين والقبض عليهم على أن تتولى كل جهة تأمين 15 سيارة ومع كل سيارة فردين، إضافة إلى تأمين الجوازات عدد 2 باص سعة 50 راكبًا، لاستلام المتسولين الأجانب من الميدان، وتعميد ضابط من الشرطة وضابط من الجوازات للإشراف على الأفراد والتنسيق مع مكتب مكافحة التسول. من جانب آخر استقبل محافظ الطائف بمكتبه صباح أمس رئيس جمعية البر الخيرية بالحوية الشيخ فهد بن عبطان القثامي، وتم استعراض التقرير السنوي للجمعية، كما تم مناقشة مشروع مبنى الجمعية، والذي تم إنجاز 50% منه، بالإضافة إلى مناقشة آلية توزيع المساعدات على المستفيدين والأنشطة والمشاريع المستقبلية.

خلال ندوة أقيمت بجامعة الأميرة نورة

مختصون بمركز زراعة الأعضاء:تزايد أعداد المرضى المصابين بفشل الأعضاء

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643251.html

الرياض-سحر الشريدي

شارك مختصون من المركز السعودي لزراعة الأعضاء في ندوة "أهمية تبرع الأعضاء "والتي نظمتها عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن والتي تهدف إلى أهمية التبرع بالأعضاء،والمساهمة في علاج الكثير من الحالات المرضية ،ورأي الشرع والطب فيها .

وقد تحدثت إحدى الأخصائيات عن المركز السعودي لزراعة الأعضاء وعن آليته ،وأعداد المرضى المصابين بالفشل في الأعضاء، وبينت أن هذه النسبة متزايدة في المملكة، إلى جانب ذلك تحدثت عن الوفاة الدماغية والتبرع بأعضاء المتوفى والأجر العظيم من هذا التبرع، وحثت الجميع على التبرع بالأعضاء في حالة الوفاة الدماغية لأي قريب وأن من ساعد مريضاً فكأنما أحيا الناس جميعا لقوله تعالى وقدمت الحكم الشرعي في التبرع بالأعضاء،وأوضحت كيفية التبرع وانه يكون بتوصية من الأهل(في حالة الوفاة الدماغية (لا قدر الله وموافقة ولي الأمر .

وذكروا الأسباب التي تؤدي إلى الإصابة بالفشل الكلوي، إلى جانب إيضاحها للوفاة الدماغية وأسبابها منها إصابات الدماغ بسبب الحوادث وأهمها حوادث المرور، ونزف داخلي بالدماغ بمختلف أسبابه ، وأورام الدماغ والتهاب الدماغ وخراج الدماغ والسحايا .

كما تم تشخيص موت الدماغ وذكروا أن البروتوكول المتبع في المملكة لتشخيصة من أصعب البروتوكولات في العالم وذلك منعاً لأي خطأ طبي ، حيث يتم تشخيص موت الدماغ حسب الشروط الطبية المعتبرة وأهمها وجود شخص مغمى عليه إغماءً كاملاً ، ولا يتنفس إلا بواسطة الآلة (المنفسة) ، وتشخيص لسبب الإغماء يوضح إصابة أو مرض بالدماغ ، وعدم وجود أسباب تؤدي إلى الإغماء المؤقت ، وثبوت الفحوصات الطبية التي تدل على موت جذع الدماغ وهي عدم وجود الأفعال المنعكسة من جذع الدماغ، وعدم وجود تنفس بعد إيقاف المنفسة لمدة عشر دقائق ،إضافة الى الفحوصات التأكيدية مثل عدم وجود أي ذبذبة في جهاز رسم المخ الكهربي، وعدم وجود دوران الدم بالدماغ بعد تصوير شرايين الدماغ، أو بفحص المواد المشعة أو غيرها ، وينبغي أن يعاد الفحص مرة أخرى بعد مرور فترة زمنية معينة تختلف حسب الحالة وحسب عمر المصاب .

ثم اوضحوا الفروق بين الموت الإكلينيكي والموت الدماغي، الى جانب ذلك تخللت الندوة بعض القصص الناتجة عن الوفاة الدماغية، كما قدمت مسابقة في بعض المعلومات التي تم ذكرها في الندوة لمعرفة مدى استفادة الحضور منها .

وفي النهاية توجهت العمادة بالشكر الجزيل للمركز السعودي لإثرائهم بموضوع يهم المجتمع.

الأمانة تحذّر موظفيها من تعطيل المعاملات ... وتطلق حملتها ضد القوارض

المصدر: جريدة الحياة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279550

جدة - أحمد العمري

هدد أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس ، موظفي الأمانة بإحالة من يتسلم المعاملات الرسمية بـ «عشوائية» إلى التحقيق، بعد ملاحظته توقيع بعض الموظفين في قسم «الوارد» على تسلم معاملات من دون كتابة اسم المستلم وتاريخ التسلم بوضوح، واصفاً ذلك بـ «المربك» لمتابعة سير العمل وتعطيل للمعاملات.وأكدت مصادر مطلعة لـ » الحياة » أن الأمين، شدد على ضرورة كتابة اسم المستلم الثلاثي وتوقيعه على» البرنت»، وفي حال عدم تنفيذ هذا الإجراء ستتم إحالة الموظف إلى التحقيق وإصدار عقوبة مناسبة لهذا الخطأ.

في حين لا تزال تحقيقات «الأمانة» متواصلة بشأن تأخر مشروع نفق شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز، بعد تأكيد تقارير الإدارة العامة للجسور والأنفاق أن سبب تعطل المشروع جاء نتيجة لحدوث تسرب مواد بترولية من محطة وقود مجاورة لـ«النفق»، وأوصت» لجنة رسمية» بإغلاقها.

وأمام ذلك قال مالك المحطة لـ «الحياة»: «إن الأمانة أخطأت في تقريرها ويجب أن تسمح باستمرار العمل في المحطة، لعدم وجود تسربات بترولية إلى داخل النفق بحسب ما أكده تقرير الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وعليها أن تبحث عن مبررات أخرى لإيقاف استكمال إنشاء المشروع.«

في حين أعلنت «الأمانة» أمس انطلاق مبادرتها في محاربتها «القوارض»، ابتداء بمكافحتها من داخل المنطقة التاريخية، خصوصاً الفأر النرويجي والأسود، وجرذ المنازل، داعية في الوقت ذاته المواطنين والمقيمين للمشاركة في هذه المبادرة عبر مساعدتها في قتل الفئران لقاء مكافآت لم تفصح عنها حتى الآن.«

وأمام ذلك حذر استشاري الأمراض الصدرية الدكتور ناصر الكناني، من خطر انتقال الأمراض المعدية من طريق الفئران التي تنادي «الأمانة» باصطيادها، والتي ربما تتسبب في مضاعفات مرضية كبرى، خصوصاً الأطفال وكبار السن.

وقال لـ«الحياة» :«إن مبادرة الأمانة لملاحقة الفئران، من دون فرق اختصاصية أو إرشادات صحية من شأنها أن يورط الآخرين بإصابتهم بأمراض مختلفة، إذ كان من الأولى على الجهة الراعية لهذه الفكرة أن تستعين بالاختصاصيين في هذا الشأن، حفاظاً على سلامة الإنسان.«

ولفت إلى أن خطورة الفئران تكمن في كونها تتوالد وتعيش في الأماكن القذرة مثل مصارف الصرف الصحي، مشدداً على توخي الحذر عند محاولة الإمساك بأي نوع من» القوارض.«

من جهته أشار المواطن محمد الكندري إلى أن مشكلة الفئران لا تنحصر في المنطقة التاريخية فقط، بل تمتد إلى الكثير من أحياء المحافظة، مضيفاً أن هذه الأزمة تشبه مشكلة الغربان التي لم تنجح الأمانة حتى الآن في القضاء عليها نهائيا.

وأضاف أنه علم من طريق مواقع التواصل الاجتماعي بإعلان «الأمانة» عن رصدها مكافأة مجزية لكل من يصطاد فأراً في المنطقة التاريخية، مبيناً أنه لم يحصل حتى الآن على الآلية والطريقة الصحيحة لاصطيادها بشكل آمن والمشاركة في هذه الحملة كنوع من المسؤولية الاجتماعية للأفراد.

الفصل التعسفي يترصد موظفين بشركات ينبع دون سابق إنذار.. والعمل حقهم محفوظ

المصدر: جريدة المدينة الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 17587
http://www.al-madina.com/node/310530

أحمد الأنصاري - ينبع

اشتكى موظفون في الشركات الخاصة المتعاقدة بمنطقة ينبع الصناعية، من ترصد المديرين الوافدين لهم، وتصيد أخطائهم والتضييق عليهم في أروقة المكاتب دون رقيب عليهم يردعهم بأنظمة العمل التي أقرتها الدولة على مؤسساتها، ويعاني هؤلاء أيضا من تفشي ظاهرة «الفصل التعسفي»، وذلك بعد أن تمتلئ ملفاتهم بالإنذارات دون علمهم بها، ليقف عليها مديروهم كدليل يسمح لهم بذلك القرار المجحف.

في المقابل أكد مصدر في وزارة العمل أن حقوق الموظفين محفوظة حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة، مشيراً إلى أنه لابد أن يتقدم المفصول تعسفياً مبكرًا إلى مكتب العمل للتدخل في الأمر في بدايته، إذ بإمكانه أثناء هذا القرار إعادة الموظف لعمله.

وتحدث لـ(المدينة) الموظف (أ . الجهني) من قرار شركته المتعاقدة بينبع الصناعية بفصله دون سابق إنذار أو سبب يذكر، وقال: «تعرّضت إلى ضغوط غير طبيعية خلال الفترة الماضية، وتفاجأت بقرار فصلي من العمل بدون أي أسباب واضحة، وأرجع الأمر بسبب مطالبتي ببعض حقوقي التي كفلها لي نظام العمل، ولكن ردة الفعل جاءت سريعة من أجل أن أكون مثالا علنيا لكل من يقوم بمثل هذه الأمور ويطالب بحقوقه، وخلال عملي بالشركة لمدة تزيد عن خمس سنوات وانتقالي من شركة سابقة كانت متعاقدة أيضًا، وأنا والحمد لله أمتلك خبرة جيدة في مجال عملي بالإضافة إلى مهارات الحاسب وإتقان اللغة الانجليزية ورغم ذلك قامت الشركة بفصلي من العمل،

وعند تقديم شكوى بمكتب العمل بينبع حول فصلي من العمل، قاموا بطلب مندوب الشركة وكان موظفًا قانونيًا.

وأضاف: وبعد الخروج من مكتب العمل هددني في الخارج بأني لن أعود للعمل ولن أحصل على حقوقي ومستحقاتي لأني قمت بالمطالبة وإثارة البلبلة في الشركة، وحاولت إفهامه إني ما طالبت به كان حقًا من حقوقي التي كفلها لي النظام ، وما زالت القضية في المراجعات والمواعيد متمنيًا عودتي للعمل في أقرب فرصة.

سياسة التطفيش

ويصف الموظف (ر.ف الرفاعي) يعمل بإحدى الشركات بمنطقة الصناعات الخفيفة بينبع الصناعية «ظهرت مشكلة لدينا في الشركة تمثلت في سياسة التطفيش والبحث عن المشاكل مع الموظفين السعوديين بدون أسباب!!، أما الموظفين الأجانب من الدول الآسيوية فلا شيء عليهم ويعتبرون مثاليين في نظر المسؤولين!!، وكمثال على ذلك إعطاء إنذارات بدون سبب وبدون مخاطبة الموظف بها، ويتم وضعها في ملفه مباشرة وخلال فترة وجيزة يصبح ممتلئا بالإنذارات وعلى ضوئها سوف يفصل من العمل، فقرر عدد من العاملين في الشركة الذهاب إلى مكتب العمل بينبع، وتقدموا بشكوى لعلّها تكون سببًا في وضع الأمور في نصابها وتأتي لهم حقوقهم.

وأما (كمال الجهني) (موظف بالقطاع الخاص) فيقول: لم أفصل من العمل، ولكن الأسلوب والمنهجية المتبعة والتركيز على الموظف السعودي تدعوك بكل رجاحة عقل إلى تقديم استقالتك والتوجه إلى المنزل أو العمل على سيارة تنقل ركابا بين مدن المملكة،

احترام العقود

وذكر أحد مسؤولي شؤون التوظيف بإحدى الشركات بقوله: «العقد شريعة المتعاقدين ما لم يخالف شريعة أو نظامًا ويجب على الطرفين -الشركة والموظف- احترام بنود العقد والاجتهاد في تنفيذها، وفي حال إخلال أحد الأطراف بأي شرط فهناك إنذارات وبعدها يتم اتخاذ قرار إداري، مع مراعاة الفروقات بين الحالات وتاريخ الموظف ومدى انضباطه في العمل، وفي حال وصلت الشركة والموظف إلى طريق مسدود ففي الغالب يقوم الموظف بالمبادرة بتقديم استقالته لكي

يخرج من الشركة بشكل أفضل وعندما يبحث عن العمل في مكان آخر يجد قبولا بدلاً من أن يكون مفصولاً وفي حال اختلال الأطراف فمكتب العمل موجود لحل الخلافات حسب نظام العمل والعمال.

الإسراع في الدعوى

وذكر مصدر بوزارة العمل لـ (المدينة) حول قضية فصل الموظفين من قبل الشركات أو المؤسسات أيًا كان نوعه تعسفيًا أو مستندًا للنظام والإجراء المتبع للموظف المفصول هو أن يتقدم إلى اقرب مكتب عمل لديه ويقدم دعواه في قسم الدعاوى بمكتب العمل وعلى ضوئه يتم وقف قرار الفصل حتى يتم النظر في القضية من مكتب العمل أو اللجنة الابتدائية أو الهيئة العليا وبعدها إما أن يطبق قرار الفصل أو يعود الموظف إلى وظيفته وتصرف له مستحقاته على أن يراعي الموظف المفصول سرعة التقدم بدعواه لمكتب العمل لوقف قرار الفصل حتى لو كان قرار الفصل شفهيًا أو بخطاب من قبل إدارته وفي حال لم يتفق قرار الفصل مع نظام العمل ولوائحه التنفيذية وبدون مبرر فعلي لإلغاء العقد فيعتبر الأمر تعسفيًا، ويتم إعادته للعمل بقرار من مكتب العمل أو الاتجاه إلى اللجنة الابتدائية وبعدها إلى الهيئة العليا وقراراتها نافذة.

وفيما يخص عقود العمل التي تجدد تلقائيا وفسخها من قبل الشركة أو المؤسسة لا بد أن يكون هناك مسبب واضح لعملية فسخ العقد لأن أحقية العمل حق من حقوق المواطن السعودي حسب مقتضيات النظام وفي حالة فسخ العقد أو فصله تعسفيًا دون مبرر عليه سرعة اللجوء لمكتب العمل ومهما كانت الأسباب يجب تقديم دعوى للنظر فيها من قبل الجهات المعنية بوزارة العمل.

وحول إعادة المفصولين تعسفيًا أو من يتم فسخ عقدهم بدون أسباب واضحة ذكرأنه قامت وزارة العمل بإعادة العديد من الموظفين فصلوا تعسفيًا أو تم فسخ عقدهم وتعويضهم ماديًا خلال فترة التوقف عن العمل ويتم الآن الإسراع في عملية المواعيد المحددة للطرفين المتنازعين الموظف ومندوب الشركة مذكرًا بأنه يجب على الموظف المتضرر من الفصل أو الفسخ التوجّه لتقديم الدعوى قبل انتهاء 15 يومًا من قرار الفصل أو الفسخ .

وحول عدم تجاوب الشركات والمؤسسات لتنفيذ أحكام اللجنة أو الهيئة التابعة لوزارة العمل ذكر أن هناك حزمة من الإجراءات منها توقيف النظام بحق الجهة التي لم تقم بتنفيذ القرار بحيث لا تستطيع إجراء معاملاتها أو الاستقدام وعدد من الإجراءات الأخرى

توصيات بمنع إصدار وكالات الترافع للدخلاء على المحاماة

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58845&CategoryID=5

الهفوف :عدنان الغزال 2011-06-19 1:38 AM

أوصى أعضاء لجنة المحامين في غرفة الأحساء خلال اجتماعهم الدوري، برئاسة رئيس اللجنة الدكتور يوسف الجبر، بمنع كتابات العدل في الأحساء من إصدار وكالات شرعية خاصة بـ "الترافع" للدخلاء على مهنة المحاماة، واقتصار إصدارها على المحامين المعتمدين، والمرخص لهم من وزارة العدل فقط.

كما شددوا على ضرورة مخاطبة وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بهذا الخصوص، لتعميد كتاب العدل في الأحساء بذلك، والعمل على وقف جميع منتحلي صفة المحامين دون ترخيص.

وأوضح الدكتور الجبر لـ "الوطن" أمس، أن الأحساء فيها نحو 10 محامين فقط مرخص لهم بالمحاماة والترافع وإقامة الدعاوى في المحاكم الشرعية، إلا أن أروقة المحاكم تزدحم بالعشرات من الدخلاء ومنتحلي صفة المحامين، بذريعة أن النظام يسمح لهؤلاء الدخلاء على المحاماة بالترافع في 3 قضايا .

وأشار إلى وجود عدة ثغرات، يستطيعون من خلالها اللجوء للترافع في أكثر من 3 قضايا، وذلك من خلال التقدم لإصدار وكالات شرعية للترافع باسم زميل آخر، أو التقدم ضمن نطاق أعمال مكاتب الخدمات العامة أو تحصيل الديون، علاوة على أن بعض مقار كتابات العدل لا تتوفر فيها مراكز حاسب آلي وتقنية المعلومات لاكتشاف تكرار أسماء هؤلاء الدخلاء على المهنة.

وأضاف الجبر أن كثيرا من المواطنين والمقيمين معرضون للوقوع ضحية لهؤلاء الذين يدعون الخبرة في المحاماة، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالمتقاضين وضياع حقوقهم، وضياع الأتعاب والمصاريف التي تكبدوها وصرفوها على هؤلاء الدخلاء.

وناقش المجتمعون، الاستعدادات النهائية لتنظيم ندوة عدلية بعنوان "وسائل الإثبات" في ذي القعدة المقبل بمقر الغرفة بمشاركة مجموعة من القضاة والأكاديميين، وكذلك اعتماد توزيع ألفي قرص حاسوبي مرن بعنوان "مجموعة الأنظمة السعودية" على المنتسبين في الغرفة.

المظالم ينظر شكوى طالب رسبته الجامعة

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58784&CategoryID=5

الرياض :فهد الجهني 2011-06-19 1:10 AM

يعقد ديوان المظالم بالرياض اليوم، الجلسة الأولى للنظر في شكوى الطالب حبشان الحبشان بكليات الأفلاج التابعة لجامعة الخرج، بسبب ترسيبه في مادة "اقتصاديات النقود والبنوك"، بعد قيامه واثنين من زملائه بتسجيل محاضرة لأستاذ المادة دون علمه، وتوجيه إنذار له ومطالبته بتقديم اعتذار خطي للأستاذ مع كتابة تعهد بعدم تكرار ما فعل، وإعلان قرار اللجنة داخل الكلية بالرقم الجامعي.

وكان أستاذ المادة الدكتور مجدي غيث، يتحدث عن نظريات اقتصادية أثناء محاضرة، وقام الحبشان ومعه طالبان آخران بتسجيل المحاضرة دون علم الدكتور وتقديم شكوى إلى إدارة الكلية ظنا منهم أن فحوى المحاضرة يخالف السياسات العامة في المملكة.

وحين اكتشف الدكتور غيث، ما فعله الطلاب الثلاثة تقدم من جانبه بشكوى إلى الإدارة، وقام المشرف على كليات الجامعة بالأفلاج برفع شكوى الدكتور والطلاب بمعية التسجيل الصوتي إلى مدير جامعة الخرج، واجتمعت اللجنة الدائمة للنظر في القضايا الطلابية الجامعية ونظرت في الشكويين واستمعت إلى التسجيل المرفق "حصلت الوطن على نسخة من التسجيل."

وأسفر التحقيق، عن توقيع العقوبات المذكورة على الحبشان، والاكتفاء بمطالبة الطالبين الآخرين بالاعتذار لفظيا وخطيا للدكتور.

وعن مضمون الشكوى، قال الطالب الحبشان لـ"الوطن" إنه تقدم لديوان المظالم بإيقاف العقوبات الصادرة بحقه من قبل اللجنة الدائمة للنظر في القضايا الطلابية بالجامعة، نظراً لأن قرار ترسيبه سيؤثر على معدله التراكمي .

وأضاف: "بناء على المادة السابعة من نظام المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم يحق لي التقدم بطلب عاجل لوقف تنفيذ هذا القرار الذي سيترتب عليه آثار يصعب تداركها ولمخالفته الأنظمة واللوائح وافتقاره إلى الكثير من الأركان الموضوعية والقانونية."

المجلس يناقش تعديل نظام الضمان الصحي التعاوني.. اليوم
صحية الشورى ترفض حذف مايلزم شركات التأمين بتعويض
المؤمن له من المضاعفات الصحية بسبب تقصيرها

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643252.html

الرياض- عبدالسلام البلوي

رفضت اللجنة الصحية في مجلس الشورى التعديلات المقترحة على نظام الضمان الصحي التعاوني والتي جرى فيها حذف مايلزم شركات التأمين ومقدمي الخدمات بالتعويض عما يحدث "للمؤمن له" من مضاعفات صحية بسبب الإخلال بالتزاماتها تجاهه ....ولا ترى اللجنة الصحية في تقريرها المعروض للمناقشة اليوم موجباً لهذا التعديل وشددت على إبقاء قرار مجلس الشورى السابق بشأنها لأنه يتضمن حكماً صريحاً بإلزام شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بالمؤمن له نتيجة الإخلال بأحكام هذا النظام .

وأكد تقرير اللجنة الصحية أن العبارة التي اكتفت هيئة الخبراء بوضعها في عجز الفقرة الثانية من المادة (14) محل التعديل، لاتحقق غرض التعويض فنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني لايوجد به نص صريح يلزم الشركات بالتعويض عن هذه الأضرار، وكل ماورد فيه كان تبيان بأن من ينظر في المنازعات التي تقع بين شركات التأمين وعملائها هي لجنة النظر في المخالفات، وترى اللجنة أن هذه الصياغة لاختصاصات اللجنة ليست حكماً صريحاً وكافياً لإعطاء المستفيد المتضرر الحق في المطالبة بالتعويض .

تعديل المادة الرابعة عشرة من نظام الضمان الصحي التعاوني

وحذرت اللجنة الصحية من حذف النص الذي يلزم مقدمي خدمات التأمين بالتعويض وعارضت تعديلات المقترحة في"مشروع الحكومة" كما رفضت اللجنة "جواز حرمان صاحب العمل من استقدام العمالة لفترة دائمة أو مؤقتة عند عدم استجابته للإنذار الخاص بذلك .

وترى اللجنة عدم الأخذ بما جاء من تعديلات في مقترح الحكومة على المادة 14 من نظام الضمان الصحي التعاوني التي حصرت رئاسة اللجنة التي تنظر في مخالفة أحكام هذا النظام في مستشار نظامي ذي تأهيل شرعي، وترى لجنة الشؤون الصحية والبيئة أن الحكم في الأضرار المترتبة على المضاعفات الصحية التي قد تنشأ بسبب إخلال شركات التأمين أو مقدمي الخدمات الطبية بالتزاماتها تجاه المؤمن له ليس بعيداً في صورته عن ما يتم نظره من قبل اللجنة الطبية الشرعية التي يرأسها قاضي وتستعين هذه اللجنة في حالات المطالبة بالتعويض عن أضرار المضاعفات الصحية بمختصين في المجال الطبي لفهم أبعادها الطبية وسوف تتكون لديها نتيجة لذلك خبرة تراكمية في هذا الاختصاص. وشددت اللجنة الصحية على أهمية توحيد اختصاص النظر في مخالفات أحكام هذا النظام وكذلك التعويضات عن الأضرار الناتجة عن الإخلال بأحكامه سواء حدثت من شركات التأمين أو من مقدمي الخدمات وعدم الأخذ بما جاء في الفقرة ثانياً في مشروع الحكومة التي فصلت هذا الاختصاص وأحالت الفصل في الضرر الناشئ عن أخلال شركات التأمين على اللجان المنصوص عليها في نظام مراقبة شركات التامين التعاوني. ومن التعديلات التي رفضتها اللجنة الصحية في مقترح "مشروع الحكومة " إضافة ما يدل على إمكانية مطالبة أصحاب العمل بالتعويض عن الأضرار الناشئة من مخالفة لأحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية، لاختصاصات لجنة النظر في مخالفات أحكام هذا النظام. ولجنة الشؤون الصحية والبيئة لا تتفق مع هذا التكليف، حيث أكدت أن أصحاب العمل المتقاعسين عن تسديد أقساط التأمين لمنسوبيهم مطالبين بتسديد الأقساط الواجبة السداد إضافة إلى الغرامة المالية، ثم إنهم لن يطيقوا تحمل هذه التعويضات عن المضاعفات بخلاف شركات التأمين ومقدمي الخدمات الذين أخلوا بالتزاماتهم العلاجية.

طالب التخطيط بتحديد معوّقات عدم تحقيق أهداف خطة التنمية لتقليص البطالة

الشورى يوافق على تخصيص نسبة من قيمة العقود التنموية لدعم البحث العلمي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643470.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى وكما انفردت "الرياض" بتوصيات تدعو إلى دراسة تخصيص نسبة محددة من قيمة العقود التنموية في المملكة التي تزيد قيمتها عن نصف مليار لدعم البحث العلمي وتوطين ودعم التنويع الاقتصادي، فيما تراجع من خلال لجنة الاقتصاد عن توصية بشأن مطالبة المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن بمراجعة واقع إنتاج وتوزيع وتخصيص الغاز وعلاقته بإنتاج البترول .

وأقر خلال الجلسة العادية الثانية والأربعين التي عقدها أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور بندر حجار، توصية للقيام بتحليل سنوي لمسببات تباطؤ تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية الخاصة بتنويع القاعدة الاقتصادية بصورة محددة وواضحة، وكلف عبر توصية أخرى مؤسسة النقد العربي السعودي بدراسة واقع ومستقبل الائتمان الاستهلاكي والائتمان الإنتاجي، وإرفاق وزارة الاقتصاد والتخطيط مؤشرات التنمية المطورة بلائحة تفسيرية، وتحديد المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق أهداف خطة التنمية لتقليص البطالة .

وأقر المجلس توصية تدعو مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع المراكز البحثية والجامعات، وممثلين عن القطاع الخاص والشركات الكبرى مثل شركتي سابك وأرامكو، تدعو إلى القيام بدراسة مسار السياسة الوطنية للعلوم والتقنية وسبل تحويل النتائج والمخرجات البحثية إلى منتجات وخدمات تجارية تنافسية .

إلى ذلك وبعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن تعدد وجهات النظر حيال إطلاق سراح الموقوفين في قضايا الرشوة والتزوير في ضوء النصوص الواردة في نظام الإجراءات الجزائية، وافق الشورى على وجهة نظر اللجنة القضائية التي رأت بعدم وجود تعارض بين نص المادة الثالثة عشرة بعد المائة والمادة العشرين بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية .

ويرى المجلس عدم وجد تعارض بين المادتين وما تقضيان به من أحكام، بل أكد أن بينهما تكامل وتعاضد، إذ أن المادة الثالثة عشرة بعد المائة أوجبت على المحقق أن يأمر بإيقاف المتهم إذا وجد واحدا من الأسباب الآتية: (أن الأدلة كافية ضده في جريمة كبيرة، أن يخشى هروبه، أن يخشى التأثير في سير التحقيق)، في حين أن المادة العشرين بعد المائة قضت بحكم عام مطلق يمنح المحقق سلطة إخلاء سبيل المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق، وفي جميع الجرائم إذا انتفت الأسباب المذكورة في المادة الثالثة عشرة بعد المائة، وزادت أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك ."

من ناحية أخرى وبعد مناقشة مقترح مشروع نظام نقل وتوطين التقنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي وافق المجلس – بالأغلبية – على ملاءمة دراسته وقرر إعادة المقترح إلى لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لدراسته دراسة وافية وشاملة وتقديم تقريرها إلى المجلس بهذا الشأن لمناقشته والتصويت عليه .

وكان المجلس قد شرع أيضاً في نهاية الجلسة الثانية بمناقشة التقرير المقدم من اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لدراسة إيجاد تفسير قانوني لماهية الإقامة الدائمة في المملكة المنصوص عليها في المادة الثانية من نظام الضمان الاجتماعي، وسيكمل مناقشة التقرير وتوصية اللجنة في جلسة مقبلة.

سجون مكة ولجنة المحامين تستعرضان معوقات النزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد 3655
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110620/Con20110620427967.htm

إبراهيم خضير ـ مكة المكرمة

عقدت لجنة المحامين في غرفة مكة المكرمة التجارية الصناعية أمس اجتماعا مع مدير إدارة السجون بالعاصمة المقدسة اللواء عطية بن عثمان الزهراني وعدد من الضباط والمحامين أعضاء اللجنة لمناقشة التعاون بين الجهات التنفيذية والمحامين والعوائق التي تواجه قطاع المحامين مع المحكوم عليهم داخل السجون، الصعوبات التي تواجه المحامين وحصولهم على تصاريح الزيارة. واستعرض رئيس لجنة المحامين في مكة المكرمة الدكتور فؤاد بن محفوظ أبرز القضايا التي تهم المحامين والأمور التي تصب في مصلحة المحكوم عليه والحلول المقترحة. وبين أنه يتم التنسيق مع إدارة السجون لتسهيل الإجراءات بين المحامين والسجناء لدراسة الحالات المطلوب مساعدتهم وتوكيل المحامين لهم.

وأبلغ «عكاظ» مدير إدارة السجون في العاصمة المقدسة اللواء عطية الزهراني أن العلاقة بين إدارة السجن والمحامين تكاملية وتعود بالنفع والفائدة على النزلاء. وأبدى اللواء الزهراني استعداده وزملائه الضباط لتذليل العقبات والصعوبات لخدمة النزلاء، مؤكدا جاهزية إدارته لاستقبال اقتراحات لجنة المحامين.

الداخلية: تهريب المخدرات إلى السجون حالات فردية... واستغلال نساء وأطفال في عمليات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279948

الرياض – سعود الطياوي

كشف المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي عن استغلال» مروجين» نساءً وأطفالاً في 5 محاولات لتهريب المخدرات جرت خلال أشهر ربيع الثاني وجمادى الأولى وجمادى الآخرة الماضية، وأكد وجود حالات تهريب مخدرات إلى السجناء، لكنه شدّد على أنها حالات فردية، لافتاً إلى أن ضعفاء نفوس يحاولون الحصول على » عقاقير» موجودة في المستشفيات فقط، وتستخدم وفق رقابة طبية صارمة.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي نظمته وزارة الداخلية في الرياض أمس للإعلان عن القبض على 503 أشخاص خلال 3 أشهر تورطوا في تهريب وترويج مخدرات تقدّر قيمتها السوقية بـ1.6 بليون ريال.

وقال التركي رداً على سؤال لـ«الحياة» حول تورط بعض رجال الأمن العاملين في السجون في تهريب المخدرات إلى سجناء: «السجون تخضع لإشراف المديرية العامة للسجون، وهناك إجراءات صارمة ومشددة حول ما يصل إلى المساجين من حاجيات وغيرها، وعلى رغم ذلك وللأسف الشديد توجد هناك حالات استثنائية وفردية تحصل أحياناً في السجون وفي كل مكان، ولا يمكن أن نصف تلك الحالات بأنها منظمة أو تحصل بشكل مستمر، وهذا ما ننفيه بشكل قاطع.»

وأكد أن هناك من يحاول أن يستغل السجون في تهريب المخدرات وتوزيعها على السجناء المتعاطين المدمنين أو المروجين والمهربين المقبوض عليهم في تلك السجون. وتابع: «طالما وجد مدمنون ومتعاطون فسيدفعون كل ما بإمكانهم للحصول على المخدرات، ووجود من يسعى إلى استغلال ذلك لا نشك فيه إطلاقاً، ومهمتنا أن نرصد من يقوم بذلك والتحقيق معه وإحالته إلى القضاء لأخذ الجزاء العادل.»

ورداً على سؤال آخر لـ«الحياة» عن استغلال الأطفال والنساء في تهريب المخدرات، وما إذا كانت الجهات الأمنية قبضت على متورطات في التهريب والمتاجرة، ذكر اللواء التركي أن الجهات الأمنية ضبطت 5 حالات استغلت فيها نساء وأطفال لتهريب المخدرات، مشيراً إلى أن امرأة أوقفت في أحد المنافذ البرية بسبب ذلك.

ولفت إلى أن مهربين استغلوا نساء وأطفالاً في نقل مخدرات من منطقة إلى أخرى داخل السعودية، معولين على أن وجود الأسر داخل السيارات قد يجعل رجال الأمن يترددون كثيراً في تفتيش السيارات احتراماً لهم، نافيا أن يكون رجال مكافحة المخدرات ألقوا القبض على نساء متورطات في تجارة المخدرات وترويجها.

وتطرق إلى أن معظم محاولات عمليات تهريب المخدرات في السعودية تتم عبر الحدود الجنوبية، فيما جرى إحكام السيطرة على الحدود السعودية - العراقية التي تبلغ نحو 814 كيلومتراً ولم يسجل عبرها سوى عمليتي تهريب مخدرات على رغم اتساعها.

وأشار إلى أن عمليات التهريب تتم عبر المنافذ، أو من خلال الحدود البرية والبحرية بشكل أقل، لافتاً إلى أن دوريات حرس الحدود تتعامل مع المهربين بشكل يومي تقريباً، وتتمكن من ضبط المواد المهربة، ولديها القدرات الكافية للتصدي للمروجين والنتائج تؤكد ذلك.

وأوضح أن السعودية تتعاون مع دول مجاورة، من أجل استباق عمليات التهريب وإلقاء القبض على من يقوم بها إلى داخل السعودية، إضافة إلى الجهد المكمل في داخل المملكة «كونك لا تضمن أن تؤدي عمليات ضبط المهربين في الدول الأخرى مهماتها على أكمل وجه، لذلك تكمن المهمة أيضاً في الجهد الأمني الذي يتم داخل السعودية لمتابعة أي مواد قد يتم إدخالها عبر الحدود والمنافذ بشكل عام قبل أن تصل إلى المتعاطين.»

وأجاب المتحدث باسم وزارة الداخلية على سؤال عن فشل المديرية العامة لمكافحة المخدرات بدليل الإعلان عن ضبط مخدرات بكميات كبيرة داخل الأراضي السعودية «رجال مكافحة المخدرات يؤدون مهامهم في سبيل الوطن ولا يعدونها انجازاً أمنياً بقدر ما يعدونها واجباً وطنياً يجب تأديته، وقضية المخدرات تعاني منها كل دول العالم، وسبق أن أوضحنا أن هناك استهدافاً للسعودية بالمواد المخدرة، وهذا ما يحتم على رجال الأمن ومكافحة المخدرات التصدي لتلك المؤامرات والمحاولات»، مشدداً على دور المجتمع في التوعية.

وأكد استغلال بعض ضعفاء النفوس عقاقير طبية تستخدمها بعض المستشفيات لمرضاها وفق رقابة طبية صارمة وقال التركي: «من الصعب جداً أن تحيط بكل هذه الأنواع من العقاقير الطبية، واستخداماتها متعددة ومتنوعة، والسعودية من الدول التي يهمها توفير كل ما يحتاجه المواطن من تلك العقاقير الطبية تحت إشراف طبي، وهناك من يحاول إغراء الطبيب أو الصيدلي بالمال، من أجل تسهيل حصوله على مواد وعقاقير طبية بشكل غير قانوني، وهناك أيضاً من يحاول إدخالها إلى السعودية عبر المنافذ على أنها عقاقير طبية عادية.»

إيقاف عمال النظافة بالمدينة عن العمل خلال الظهيرة لارتفاع الحرارة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643495.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

استبدلت الإدارة العامة للنظافة بالمدينة المنورة وقت دوام عمال النظافة العاملين في مجال الالتقاط والكنس اليدوي خلال فصل الصيف لهذا العام، حيث تم إيقاف العمل من الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرًا وحتى الساعة الخامسة عصرًا. وأوضح مدير عام النظافة بالأمانة المهندس أسامة محمد يوسف، أن تغيير الدوام يأتي حفاظًا على سلامة عمال النظافة ولضمان قيامهم بتأدية مهام عملهم على الوجه المطلوب وأيضاً لأن درجة الحرارة تحت أشعة الشمس في الفترة المشار إليها تصل إلى أكثر من 50 درجة مئوية، مشيراً إلى أن الفترة المحددة تعتبر مقبولة لأن أشعة الشمس تكون مائلة بعد الثالثة عصراً، وبالتالي يكون تركيزها أخف حتى مع وجود درجة حرارة أعلى للهواء .

ويأتي هذا القرار بناء على ما جاء به قرار وزارة العمل بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة 12 وحتى الثالثة في الفترة بين الأول من (يوليو) ونهاية (أغسطس (لزيادة ارتفاع درجات الحرارة خلال هذه الفترة. وأضاف المهندس يوسف بأن هناك ثلاث فترات لعمل العمال تبدأ من الساعة الثالثة فجراً.

في دراسة أعدتها الأخصائية فاضلة القلاف

دراسة تحدد وزن الحقيبة المدرسية ب5٪ من وزن الطالبة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643485.html

الرياض - سعدالشبانات

دعت دراسة لأخصائية العلاج الطبيعي فاضلة فاضل القلاف من مستشفى الامير سلمان بن عبدالعزيز بعنوان "تأثير وزن الحقيبة المدرسية على توازن الطالبات وعلي الجهاز الحركي" والتي حصلت على إثرها على درجة الماجستير تخصص أطفال من جامعة الملك سعود. وشددت على ضرورة تقليل وزن الحقيبة المدرسية لتلافى تأثيرها على التوازن والقوام وآلام الجهاز الحركي .

وقد طبقت الدراسة على 175 طالبة بين عمر 12 إلى 15 سنة في المرحلة المتوسطة في منطقة الرياض واشتملت الدراسة على خمس مدارس حكومية .

وأفادت الدراسة إلى أنه يجب أن يكون وزن الحقيبة 5٪ من وزن الطالبة أو أقل، فمثلاً إذا كان وزن الطالبة 55 كلجم فان وزن الحقيبة يجب ألا يزيد على 2,75 كلجم وإذا كان وزن الطالبة 30 كلجم فإن وزن الحقيبة يجب ألا يزيد على 1,5 كلجم وهكذا .

وهذه النسبة جاءت على ضوء نتائج الدراسة التي أثبتت أن وزن الحقيبة له تأثير واضح على التوازن والقوام ومشاكل العمودي الفقري، وتبدأ هذه التغيرات إذا زاد وزن الحقيبة على 5٪ من وزن الطالبات .

وقد بينت الدراسة أن متوسط وزن الحقيبة المدرسية في المدارس التي تمت فيها الدراسة هو 4,57 كلجم، (يتراوح بين 2,1 و 7,4 كلجم)، ومعدل وزن الحقيبة بالنسبة لجسمهن هو 10٪ تقريبا، (يتراوح بين 4,5 و19,7٪). وأظهرت الدراسة أن الطالبات الأصغر سناً يحملن حقائب أثقل وزناً .

ولقد تم قياس التغيرات التي تحدث للقوام أثناء حملهن للحقيبة باستخدام المرأة لقياس مستوى الأكتاف، مرة بدون الحقيبة المدرسية ومرة أخرى أثناء حملهن للحقيبة ثم المقارنة بينهما .

وقد أثبتت نتائج هذا الاختبارات أن الحقيبة المدرسية تتسبب في حدوث تغيرات في مستوى الكتف الحامل للحقيبة المدرسية، وقد عزت الدراسة حدوث ذلك إلى أن الطالبات يستخدمن الحقيبة الخطأ، ويحملن حقيبتهن المدرسية بطريقة خاطئة، حيث تحمل الحقيبة على كتف واحد وتتدلى إلى مستوى الركبة أو أسفل من ذلك، بالإضافة إلى الألم الذي قد يسببه حزام الحقيبة بسبب ثقل وزنها الذي يتحمله كتف واحد وتدليها بعيداً، أو بسبب الإجهاد الذي يسببه حمل حقيبة ثقيلة الوزن لوقت طويل .

وأوضحت الدراسة أن حمل الحقيبة بهذه الطريقة قد يتسبب في حدوث اختلال في قوام العمود الفقري، ومما تمت ملاحظته ان الطالبات أثناء حملهن للحقيبة ينحني جسمهن للأمام، وأثناء حملهن الحقيبة باتجاه واحد يميل الجسم إلى اتجاه واحد مما قد يؤدي إلى آلام في العمود الفقري والكتف والرقبة، وقد يتحول ذلك إلى تشوهات في العمود الفقري خصوصا في مرحلة النمو السريع لطالبات المرحلة المتوسطة .

كما أظهرت نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على جميع الطالبات المشاركات أن نسبة كبيرة منهن يعانين من آلام في الكتف والرقبة وأسفل الظهر، وأن معظم الطالبات يشعرن بأن حقائبهن المدرسية ثقيلة الوزن ويجدن صعوبة أثناء الصعود والنزول من السلم .

وأوضحت نتائج الاستبيان أيضا أن معظم الطالبات يقضين أكثر من 4 ساعات في مشاهدة التلفاز والجلوس على الكمبيوتر. والسبب في حدوث آلام الظهر والرقبة والأكتاف يرجع إلى حمل حقيبة ثقيلة أو اختيار الحقيبة الخطاء وحملها

بطريقة خاطئة، والسبب في اختيار الطالبات هذا النوع من الحقائب هي عدم القدرة على اختيار الحقيبة المثالية أو اتباع الموضة والتشبه بزميلاتهن في المدرسة .
ويرجع ثقل الحقيبة المدرسية لعدة أسباب منها عدد الكتب المدرسية، استخدام دفاتر بأوراق كثيرة، حمل الطالبات أشياء غير ضرورية، عدم الالتزام بجدول دراسي ثابت، أخيرا عدم مراقبة الأهل والمعلمات .
وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات ونصائح؛ منها اختيار الأهل للحقيبة المثالية؛ وهي الحقيبة التي تحمل على كتفين خلف الظهر، والطريقة الصحيحة لحملها هي استخدام الحزامين وتوسيطها في منتصف الظهر .
واختيار حقيبة مبطنة ذات أحزمة عريضة ومبطنة أيضا، مع نصائح للأهل بمراقبة أبنائهن حتى لا يحملن إلا المستلزمات الدراسية .
وطالبت الدراسة وزارة التربية والتعليم بالنظر في هذا الأمر ومراعاة الطالبات في جميع المراحل الدراسية وبالأخص عمر ما بين 12 إلى 15 سنة وهي مرحلة البلوغ والتطور السريع في النمو .
ومن التوجيهات والاقتراحات تقليل وزن الحقيبة إلى 5٪ أو أقل، وتوعية الطلاب والمدرسين، والمجتمع ككل عن مخاطر حمل الحقيبة الثقيلة، وتوصية المدرسات بالالتزام بالجدول الدراسي ومحاولة تقليل متطلبات اليوم الدراسي قدر الإمكان، واستخدام الأجهزة الالكترونية.

الخدمة المدنية: الموظفون السجناء لا يحرمون من المسابقات الوظيفية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد 3655
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110620/Con20110620427771.htm

سعيد الباحص ـ الدمام
اعتبرت وزارة الخدمة المدنية أن الحسم من رواتب الموظفين المعاقبين بالسجن في إحدى القضايا، ومكوثهم به فترة من الزمن لا تدخل في دائرة العقوبات التأديبية التي بموجبها يمنعون من الاشتراك في المسابقات الوظيفية التي تجريها وزارة الخدمة المدنية أو التعيين، مبينة أن عدم استحقاقهم لرواتبهم عن المدة التي يمكثونها في السجون ناتج عن عدم أدائهم لمهام أعمالهم.
وأكدت الوزارة أنه لا يجوز للموظفين المبتعثين للخارج الدخول في المسابقات الوظيفية لأنها تعني في حد ذاتها ترقية للموظف من مرتبة إلى أخرى، كما لا يجوز إطلاقا ترقية المبتعث أثناء مدة بعثته كون أن النجاح في المسابقة يتطلب مباشرة الوظيفة التي سيرقى عليها وفي هذا قطع للابتعاث وهو ما يخالف قواعده النظامية.
وبينت أن قواعد اشتراك الموظفين في المسابقات الوظيفية الخاضعة للمسابقة تتلخص في أن يكون المتقدم قد أمضى في المرتبة التي يشغلها سنتين على الأقل، وأن تكون مرتبة الوظيفة المتسابق عليها تلي مرتبة الموظف المتسابق مباشرة، وأن تكون الوظيفة في الجهة الإدارية التي يتبعها الموظف ويقصد بها الجهة الإدارية التي تنظم ميزانيتها بفرع مستقل من فروع الميزانية العامة.
ومنعت الوزارة اشتراك الموظفين في المسابقات لمدة سنة في حالات محددة وهي أن تكون درجاته الوظيفية الحاصل عليها من خلال تقويم أدائه الوظيفي غير مرضية بتاتا، وإذا عوقب بالحرمان من العلاوة والحسم من راتبه مدة خمسة عشر يوما فأكثر،، كذلك من شروط ومعايير المنع في الاشتراك أن يكون قد دخل مرحلة كف اليد من العمل الحكومي أو يخضع للتحقيق والمحاكمة أو في دورة تدريبية لمدة تزيد عن ستة أشهر أو في إجازة استثنائية أو دراسية.

ملتقى دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية يختتم بإصدار 18 توصية..

دعوة لاستحداث مكاتب للخدمة الاجتماعية في المحاكم ..وإلزام المقبلين على الزواج بالالتحاق بدورات تدريبية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643468.html

تغطية – اسامة الجمعان

أختتم ملتقى دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية أعماله أمس بعقد الجلسة الختامية والتوصيات والتي ترأسها صاحب السمو الامير بندر بن سلمان بن محمد مستشار خادم الحرمين الشريفين ورئيس فريق التحكيم السعودي قدم فيها شكره لوزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى على برامج الوزارة المتنوعه والتي تنظمها خدمة للمجتمع .

مشيراً إلى ان الله شرف المملكة بأن جعلها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق الشريعة الاسلامية وهذا ما قامت عليه منذ تأسيسها على يد المغفور له الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه حتى يومنا الميمون بعهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهذا من فضل الله تعالى علينا .

وأضاف الأمير بندر ان الاسلام صالح لكل زمان ومكان وما نراه اليوم من ابتعاد الدول الإسلامية في تقاضيها عن الاحكام الاسلامية جاء نتيجة لابتعاد رجال العلم والقضاء اثناء النمو والتغيير والتطور التي شهدته هذه البلد ان من التغييرات الحديثة رغم ان ديننا الاسلامي، دعا بالأخذ بكل ما هو جديد ومفيد اذا توافق مع تعاليم الشرع ونبذ ورفض كل ما خالف الشرع المطهر .

بعد ذلك تلا مستشار وزير العدل رئيس اللجنة العلمية الدكتور عبدالله بن حمد السعدان توصيات الملتقى 18 توصية وهي استحداث مكاتب للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية كمرحلة أولى والمحاكم بشكل عام كمرحلة ثانية ترتبط مباشرة بإدارة مركزية للخدمة الاجتماعية في وزارة العدل. والاهتمام بالعمل على ايجاد الآليات والتنظيمات التي تكفل العمل مع المشكلات الاجتماعية والاسرية والمساعده في حلها قبل وصولها للقضاة لاستصدار الحكم الشرعي، وحث أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية لتبني انشاء دبلوم تأهيلي للاخصائيين الاجتماعيين للعمل في المحاكم الشرعية والتوصية لوزارة العدل للعمل على استقطاب الاخصائيين الاجتماعيين المتميزين في تخصص الخدمة الاجتماعية من المهتمين بالارشاد الاجتماعي والاسري في المؤسسات الأخرى كمرحلة أوليه لتعزيز دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية والعمل مع اقسام الخدمة الاجتماعية وأقسام الدراسات الاجتماعية لتبني الطلاب المتميزين من حيث الاستعداد الشخصي والتأهيل العلمي للعمل على اتاحة الفرصة لهم للتوظيف لاحقا .

كما تضمنت التوصيات استحداث وظائف للأخصائيين الاجتماعيين المتخصصين في وزارة العدل بالتعاون مع وزارة المالية كذلك العمل على إقامة برامج تدريبية للاخصائيين الاجتماعيين في مجال العمل في السلك العدلي من خلال التعاون مع الجهات المتخصصة، وتفعيل أواصر التعاون بين الأقسام العلمية المتخصصة في الخدمة الاجتماعية ووزارة العدل لكل ما من شأنه تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في محاكم وزارة العدل، وتأهيل الاخصائيين الاجتماعيين في مجال الاحكام الشرعية بشكل عام ولاسيما الخاصة بالحقوق الزوجيه والنفقة والوصاية بما يكفل تقديم الاستشارات الاجتماعية والأسرية بشكل مهني متخصص والعمل على اقامة البرامج التدريبية في مجال الخدمة الاجتماعية لاصحاب الفضيلة القضاة للتعريف بالأبعاد الاجتماعية للقضايا الاجتماعيه والأسرية وتوثيق أواصر التعاون ما بين أصحاب

الفضيلة القضاة في المحاكم الشرعية والأساتذة والممارسين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من خلال الورش التدريبية وحلقات النقاش .
وشملت التوصيات الدعوة إلى التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في إقامة الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج كمرحلة أولية ومن ثم العمل على إيجاد نظام يلزم المقبلين على الزواج بالالتحاق في الدورات التدريبية قبل الزواج، وحث وزارة الثقافة والاعلام للاهتمام بالبرامج التوعوية في مجال الحقوق الزوجيه وقضايا الطلاق والحضانة وذلك من خلال التعاون مع المختصين في الشأن الإجتماعي من المهتمين بالمجال الإعلامي، وضرورة الاهتمام بتفعيل العنصر النسائي في المحكمة الشرعية والعمل على التعاون مع الأقسام العلمية والمؤسسات الاجتماعية للافادة من المختصات في مهنة الخدمة الاجتماعية .
كما دعت التوصيات إلى حث أقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية للاهتمام بتضمين مقررات منهجية في مجال التعريف بالدور المهني للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية كذلك وضع الآليات والاجراءات التي تكفل عدم التداخل في المهام والاختصصات مستقبلا ما بين اصحاب الفضيلة القضاة والاخصائيين الاجتماعيين وأهمية قيام وزارة العدل بإجراء مسح شامل للتجارب الناجحة في مجال الخدمة الاجتماعية في المحاكم والقضاء والاهتمام بالقيام بزيارات وتبادل علمي ومنهي بما يضمن البدء من حيث انتهى الاخرون وأهمية تفعيل برامج الخدمة الاجتماعية في مجال العقوبات البديله والعمل على ربط تنفيذ تلك العقوبات عن طريق مكاتب الخدمة الاجتماعية.

5في المئة من مراجعي طوارئ الولادة يعانون من التأخير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279908

الدمام – «الحياة»
كشف استبيان نُفذ في قسم الطوارئ في مستشفى الولادة والأطفال في الدمام، أن خمسة في المئة من المراجعين، يعانون من «التأخير» لحين الحصول على الكشف الطبي. وأقر مشرف إدارة المراجعة الإكلينيكية في المنطقة الشرقية الدكتور محمد الحارثي، بأن معدل إشغال العناية المركزة «عال» في المستشفيات، ما يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل وقت بقاء المريض على جهاز التنفس الاصطناعي في الطوارئ، وزيادة معدل وقت الانتظار .بيد أنه أكد أن مستشفى الولادة والأطفال «لا يعاني من هذه المشكلة، إذ إن وقت الانتظار صفر.«
واقترح الحارثي، في محاضرة ألقاها أخيراً، في المستشفى، «وضع آلية لعمل بيان لعمل العيادات الخارجية، من وقت تسجيل موعد المريض حتى دخوله على الطبيب»، كاشفاً أن متوسط المواعيد للعيادات الخارجية في مستشفى الولادة، الذي حصل على شهادة الاعتماد، «بلغ ثلاثة أيام فقط.«
وتحدث عن مشروع تحسين الخدمة في الطوارئ، الذي يقيس نسبة المرضى الذين قضوا مدة 24 ساعة، أو أكثر في الطوارئ شهرياً من العدد الكلي للمراجعين في الفترة ذاتها، بهدف «تقييم فعالية الأداء في الطوارئ». كما يقيس المؤشر نسبة المرضى المُعاد مراجعتهم الطوارئ خلال 72 ساعة خلال شهر، إضافة إلى معدل وقت انتظار المريض في الطوارئ لحين دخول الأقسام، ومعدل بقائه للتحويل من الطوارئ إلى مستشفى آخر.
وعرّج على مشروع «قياس وتحقيق رضا المستفيدين»، مشيراً إلى تعميد شركة «لعمل مسح على جميع المستشفيات، لمعرفة جوانب القصور والحاجات لكل مستشفى. وتبين أن الطلبات التي يحتاجها مستشفى الولادة تقتصر على توفير المطبوعات عن الخدمات، وهاتف مجاني يرد آلياً، وموقع إلكتروني على الإنترنت». وذكر انه تم «الانتهاء من مرحلة القياس .وتأتي الآن مرحلة التنفيذ والانضباط في عمل الأطباء والتمريض، إذ سيتم تكوين فريق لدى كل قسم، يرفع إلى فريق المراجعة الإكلينيكية في المستشفى، وهو بدوره يخاطب المجلس التنفيذي في المستشفى، الذي يتواصل مع المدير، ليخاطب إدارة الجودة». ولفت إلى قياس معدل المرضى، الذين لم تتم زيارتهم من جانب الطبيب المعالج يومي الخميس والجمعة. إذ اتضح أن هناك «حاجة إلى تفعيل دور الأقسام في مثل هذين اليومين، لذا تم اقتراح عمل ورشة عمل يشارك فيها مديرو المستشفيات والمديرون الطبيون، لتفعيل هذا الأمر». بدوره، أكد مدير مستشفى الولادة والأطفال الدكتور عبد الرحمن الشامسي على» عمل قياس لأي عمل يقدم في المستشفى، سواء إدارياً، أو فنياً، أو طبياً، حتى نصل إلى الارتقاء

في العمل، ونتجنب الأخطاء»، مضيفاً أنه «إذا تم تحديد المشكلة؛ من السهل العمل على تداركها، أو تحسينها، وتقديم أفضل خدمة للمريض، وتحقيق رضا المستفيد.«

إمارة المدينة المنورة تطالب الأرصاد بالتدخل لإلزام الشركة بسرعة تغطية المرادم القديمة

المحكمة الإدارية في جدة تؤجل الحكم في قضية تلوث محافظة مهد الذهب للمرة السابعة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643479.html

مهد الذهب – مالك معيض

تشهد مدينة جدة غرب المملكة تواصل فصول القضية البيئية الأكبر بالمملكة والتي تسبب فيها أكبر مناجم الشرق الأوسط بعد تلوث مدينة مهدالذهب، أذ أصدرت أمس الأول السبت الدائرة الثانية عشرة في المحكمة الإدارية بمحافظة جده قراراً بتأجيل النطق بالحكم إلى الثاني عشر من شهر شوال المقبل ، وذلك أثناء الجلسة السابعة التي عقدت بالمحكمة الإدارية بحضور محامي سكان مهد الذهب وممثل وزارة البترول والثروة المعدنية .

وكشفت مصادر (الرياض) أن القضية باتت قريبة من الانتهاء مع توقعات بأن يصدر الحكم في الجلسة الماضية، إلا أن القاضي قرر تأجيل النطق بالحكم بهدف دراستها بعد أن استوفى الطرفان كافة الأوراق والمستندات والردود حول القضية التي تؤرق سكان الأحياء الهادئة في مدينة مهد الذهب وشغلت الرأي العام فيها .

وكان سكان مهد الذهب قد رفعوا قضية على الشركة المشغلة لمنجم مهدالذهب بعد تسببه في تلوث المحافظة، مستندين في ذلك على 8 دراسات علمية قامت بها جامعات سعودية وعالمية منها جامعة الملك سعود وجامعة مموريال الكندية وخلصت جميعها لتلوث مدينة مهدالذهب، وهو التلوث الذي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات فيها بسبب مخالفة الشركة للنظام البيئي السعودي الذي يمنع المرادم المكشوفه بهذه الصورة التي تعمل فيها الشركة .

من جانب رسمي طالب صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة في خطاب عاجل جداً الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بإلزام الشركة المشغلة للمنجم بتطبيق الاشتراطات الواردة بالنظام العام للبيئة وتعجيلها في الانتهاء من دراستها للتقييم الأثر البيئي للمنجم، مطالباً سموه بسرعة وضع آلية لتغطية المرادم القديمة ونقل المرادم الجديدة بعيداً عن المناطق السكنية .

وكان مجلس الشورى قد أصدر مؤخراً موافقته على ضرورة إيجاد وسائل علمية آمنة بيئياً للتخلص من المخلفات الصناعية في مهد الذهب وفي جميع مناطق المملكة وعلى الرئاسة متابعة تنفيذ تلك الوسائل مع القطاعات المعنية بها، وعلى أن تقوم الرئاسة بتنفيذ برامج إعلامية توعوية فاعلة لرفع وعي المواطنين واهتماماتهم بشأن المخاطر البيئية المحيطة بهم والطوارئ المناخية المرتقبة. إلا أن (الأرصاد) قد طمست عبارة) في مهد الذهب) من موقعها الرئيسي في الفيس بوك التي ذكرتها توصية مجلس الشورى وحرصت على إبرازها بعد قضية تلوث مهدالذهب التي يحقق فيها ديوان المظالم، الأمر الذي لاقى تفاعلا ومعارضة من قبل زوار الموقع حتى تراجعت الرئاسة واعتذرت لمتصفحي موقعها عن الخطأ !

من جانب آخر شرعت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بتسيير محطة الرصد البيئي التي تمركزت وسط محافظة مهد الذهب لقياس مستوى التلوث التي تشهده المحافظة جراء الغبار المتطاير على منازل السكان من منجم مهدالذهب.

إصدار دليل شامل يحوي سيرتهم الذاتية تكريما لجهودهم واعترافاً بدورهم

د. العثيمين يوجه بدراسة إنشاء وحدة لخدمة متقاعدي الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643538.html

الرياض - نايف ال زاحم

وجه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين بدراسة إنشاء وحدة لخدمة المتقاعدين من منسوبي الشؤون الاجتماعية، ومتابعة أحوالهم بعد التقاعد، كما وجه بإصدار دليل شامل لمتقاعدي الوزارة، يحوي سيرتهم الذاتية والعملية والمناصب التي تولاها كل منهم، تكريما لجهودهم واعترافاً بدورهم في تطوير العمل بالوزارة .جاء ذلك خلال رعاية الدكتور العثيمين لحفل تكريم المتقاعدين بوزارة الشؤون الاجتماعية – والذي أقيم بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض مساء أول أمس بحضور عدد كبير من قيادات الوزارة بوكالتيها للرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي .

وقال الدكتور العثيمين في كلمة ألقاها خلال الحفل: إن التقاعد ليس نهاية المطاف ولا يعني بحال من الأحوال توقف العطاء، بل هو صفحة جديدة وبداية لمرحلة ثرية للإسهام في خدمة الوطن، والإفادة من الخبرات الكبيرة التي يمتلكها المتقاعدين في شتى المجالات. وأضاف وزير الشؤون الاجتماعية أن الوزارة تفخر بعدد كبير من منسوبيها المتقاعدين والذين واصلوا العمل الاجتماعي من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية للرعاية الاجتماعية .

وقد بدأ الحفل بآي من الذكر الحكيم بعدها ألقيت كلمة (المتقاعدين) ألقاها نيابة عنهم عبدالله بن أحمد العبدالقادر مدير عام مكتب المتابعة بحافظة الأحساء سابقاً ذكر فيها ما قدمته الوزارة وتقدمه للوطن والمواطن في مجالات الضمان الاجتماعي والرعاية والتنمية الاجتماعية، من خلال رعاية الأسرة ومكوناتها وعلى مختلف مراحل حياة الإنسان منذ كونه جنيناً إلى أن يصبح كهلاً وهيأت له أسباب الحياة الكريمة .

بعد ذلك ألقيت كلمة (المتقاعدات) ألقتها نيابة عنهن حسناء بنت سعد العبدالرحمن ذكرت فيها الشرف الذي نلنه أثناء عملها وزميلاتها في الوزارة من خدمة الفئات المحتاجة في دور الرعاية والتنمية الاجتماعية وكذلك خدمة مستفيدات الضمان الاجتماعي من الأرامل والمطلقات والأيتام والمهجورات، والمشاركة مع زميلاتها في تطوير عمل الوزارة فيما يتعلق بالقطاع النسائي، ثم ألقى أحد المتقاعدين من منسوبي مكتب الضمان الاجتماعي بتبوك شايع بن عودة البلوي قصيدة بهذه المناسبة نالت إعجاب الحضور. بعدها قام راعي الحفل بتسليم المتقاعدين والمتقاعدات من منسوبي الوزارة الدروع التذكارية وشهادات الشكر نظير ما قدموه من جهد وعمل طوال سنوات خدمتهم بالوزارة .

يذكر أن عدد المتقاعدين والمتقاعدات من منسوبي وزارة الشؤون الاجتماعية لهذا العام 1432ه بلغ (76) ستة وسبعين متقاعداً ومتقاعدة، منهم (52) متقاعداً و(24 (متقاعدة.

تعليم جدة تُحذر المدارس من عيوب تشكل خطراً على الطلاب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279838

جدة - منى المنجومي

حذرت إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة المدارس أخيراً، ومع قرب ختام العام الدراسي من بعض العيوب والبنود التي يمكن أن تشكل خطورة على سلامة الطلاب والطالبات، مطالبة في الوقت ذاته بالتحوط والتركيز على تحقيق أمور السلامة كافة .

وقال مصدر مطلع لـ»الحياة»: «إن «تعليم جدة» عممت على جميع المنشآت التعليمية التابعة لها بضرورة العمل على توفير أدوات السلامة وتنفيذ أي أعمال صيانة أو ترميم أو تأهيل لازمة لتأمينها»، مشيراً إلى أن «تعليم جدة» أكدت أن السلامة المدرسية يجب أن تبدأ من داخل المدرسة، لأنها هي الجهة التي تتعايش بصورة فورية مع الحدث ومع المتطلبات التي يحتاجها المبنى.وأضاف: «أرفقت إدارة التعليم قائمة بالبنود والعيوب التي تمثل خطورة على سلامة الطلاب والطالبات، وطالبت بالاستعانة بها في رصد أي من هذه العيوب في المدارس والرفع عنها لاتخاذ اللازم نحو معالجتها من البنود المعتمدة.«

ووفقاً للمصدر فإن قائمة العيوب الخطرة في مبنى المدرسة والتي وزعتها «تعليم جدة» حددت في عيوب في الكهرباء مثل أن تكون المراوح غير مثبتة جيداً بالأسقف، وكشافات الإنارة غير مثبتة جيداً بالأسقف، أو توجد أسلاك كهربائية مكشوفة، إضافة إلى وجود تماسات كهربائية (علب التوزيع، بلوحة التوزيع الرئيسية، بلوحة التوزيع الفرعية)، أما العيوب في البوابات الخارجية فتضمنت أن يكون لحام مفصلات البوابة الخارجية ضعيفاً، أو انفصال حلق البوابة الخارجية عن خرسانة أعمدة السور، فضلاً عن ضعف تثبيت البوابة الخارجية، في حين جاءت قائمة العيوب في المباني و»اللياسة «والخرسانات على النحو الآتي: أن تكون «لياسة» الأسقف ببعض الأماكن على وشك السقوط، أو أن توجد شروخ بالمباني، أو توجد شروخ بخرسانات (الأعمدة، الكمرات، الأسقف)، أو سقوط الغطاء الخرساني (للأعمدة، للكمرات، للأسقف)، أو صدأ بحديد تسليح (أعمدة، كمرات، أسقف)، أو اتساع فاصل التمدد من أعلى بصورة واضحة، أو أن يوجد هبوط) بالأرصفة الخارجية، بأرضيات الموقع العام، بأرضيات الدور الأرضي.(

وأشار المصدر إلى أن القائمة حددت عيوب وسائل السلامة في عدم وجود طفايات حريق أو أن تكون فارغة، وألا يوجد خرطوم حريق، أو أن مضخات الحريق لا تعمل، أو لا توجد وسائل إنذار عن الحريق بالمعامل والمختبرات، أو أن تكون بوابات الطوارئ غير كافية، موقعها غير مناسب، ضيقة، في حين كشفت أن عيوب السلامة العامة تشتمل في أن يوجد تسرب غاز بالمعامل، وأن تكون بعض أغطية غرف التفتيش غير موجودة، أو أن يوجد رشح مياه) بسقف إحدى دورات المياه، بسقف الدور الأخير، أو أن يكون موقع المدرسة في مجرى السيول.(

الدمام :إزالة فورية لمستودعات الناصرية ...ومنع تأجيرها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279904

الدمام – بدر الشهري

أنهى أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد، معاناة أحياء تقع شرق مدينة الدمام، مع المستودعات، بعد أن وجه بإزالتها، وطالب أمانة الشرقية بحصر المستودعات، والمنشآت الصناعية المقامة داخل المدن، والمخالفة للتعليمات، والرفع بها، وتقديم المقترحات حولها.وأكد أمير الشرقية، على «إعادة تخطيط منطقة المستودعات الواقعة في حي الناصرية، بعد إزالتها، وأخذ تعهدات على مستأجري المستودعات، بإخلائها». ومنع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، «من تأجير المواقع لمستثمرين جُدد، لحين الانتهاء من عملية تطويرها، بما يتناسب وأهمية الموقع، بعد التنسيق مع الأمانة، والمرور، والخطوط الحديدية»، داعياً إلى الأخذ في الاعتبار «تعديل مسارات الشوارع المحيطة بالموقع»، معتبراً الأرض التابعة للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، التي تضم مستودعات مؤجرة «أرضاً حكومية، والمصلحة العامة تقتضي تنظيم المدينة، ما تجعل إزالتها أولوية.«

كما اعتبر المستودعات الواقعة داخل الدمام وبين الأحياء السكنية «مظهراً غير حضاري، يتعارض مع تطور المدينة من الناحية الجمالية والخدمية». وكان أمير الشرقية وجّه قبل نحو العام، بمنح مستأجري المستودعات «مهلةً لا تتجاوز ثلاثة أشهر، لإخلاء المستودعات». فيما يتعين على الأمانة «التعامل بالمثل مع المستودعات المقامة على الأملاك الخاصة في الناصرية والمجاورة لأراضي المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.«

وشكا عدد من أهالي حي الناصرية، في وقت سابق، من «الأضرار المادية والصحية» التي ألحقتها بهم، بسبب وجود المستودعات المقابلة لمنازلهم، وما تحويه من مواد غذائية، ما أدى إلى انتشار الحشرات والقوارض، والذي أدى بدوره إلى «تلف أجزاء من الأبواب الخشبية، نتيجة وجود حشرة «السوس» التي أدت إلى تلف الأثاث الخشبي». كما شكا الأهالي من وجود «الكلاب الضالة المنتشرة في الحي، والتي تساهم هي الأخرى في انتشار الأوبئة. وقامت البلدية برش المنطقة بالمبيدات الحشرية. إلا أنها لم تفلح في مقاومة الحشرات التي تنشط كل صيف، وبخاصة خلال مواسم الرطوبة.

وأشار عبد العزيز العمري) أحد سكان الناصرية)، إلى وجود «أنواع مختلفة من الحشرات، أبرزها «السوس»، التي قضت على الأبواب الخشبية، إضافة إلى أنواع أخرى، تتكاثر في المستودعات، التي تضم بضائع منوعة، مثل الرز، والدقيق، والمواد الغذائية، سواءً في الأكياس، أو الصناديق الكبيرة والصغيرة». وقال: «منذ بدأ العمران في الحي، قبل نحو 30 سنة، كانت المستودعات موجودة. وكانت توظف المناطق المحيطة بها لتخزين الشعير. أما الآن فيقتصر نشاطها على تخزين المواد الغذائية.«

جمرك المنفذ يرفض التعليق

أهالي سلوى مهددون بالنوم في الشارع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد 3655
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110620/Con20110620427781.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

يواجه نحو 300 مواطن يتوزعون على 28 أسرة في منفذ سلوى الحدودي النوم في الشارع، بعد أن قررت وزارة المالية إزالة منازلهم بدون توفير البديل لهم، بحجة تطوير المنفذ والمناطق المحيطة به، الأهالي بعد أن جرى إبلاغهم بهدم منازلهم رفعوا عدة برقيات لأسرهم وتعويضهم، فصدر أمر يقضي بتعويض كل صاحب منزل مبلغ 100 ألف ريال، (حصلت «عكاظ» على نسخة منه)، إلا أن الأهالي أبدوا اعتراضهم بحجة قلة المبلغ، كما طالبوا بتسليمهم التعويض أولا ليتدبروا إيجاد سكن لهم قبل هدم منازلهم.

«عكاظ» وقفت على تلك المنازل والتي تزيد على 30 منزلا، حيث اقتصر التعويض على 28 منزلا منها فقط تتكون من دور واحد مبنية من الطابوق ومسقوفة بصفائح معدنية يسكنها حوالى 300 نسمة من أطفال ونساء وشيوخ طاعنين في السن غالبيتهم متقاعدون من الجهات الحكومية الموجودة في المنفذ، حيث بينوا أنهم سكنوا هذه المنازل من أكثر من 30 سنة، بعضهم بناها بنفسه والبعض الآخر اشتراها.

يقول علي محمد حمدي، متقاعد ويعول أسرة تتكون من 25 فردا، إنه بنى منزله بعد تقاعده من إحدى الجهات الحكومية من مبلغ بدل الإجازات الذي حصل عليه عند التقاعد، حيث أصبح هو المأوى الوحيد لأسرته، مفيدا أنه لا يستطيع شراء بيت آخر لارتفاع أسعار العقار ولأن تقاعده لا يتجاوز 3 آلاف ريال لا تسد رمق أبنائه الـ 25، ولا يوفر العلاج لابنته المعاقة. مضيفا أنه يستغرب أن ترمى هذه الأسر في الشارع بدون توفير بديل لهم. وأضاف أنهم أبلغوا بإخلاء السكن قبل تاريخ 1|8|1432هـ بعد أن جرى تمديد المدة بسبب الامتحانات.

من جهته، أوضح حسين مفرح والذي يعمل في أحد مكاتب التخليص الجمركي بمرتب شهري قدره 1800 ريال فقط وهو مريض بالفشل الكلوي ويعول أسرة مكونة من 18 فردا، أنه أصبح لا ينام بعد أن أبلغ بأن مسكنه سوف يزال لأنه لن يستطيع الحصول على منزل آخر، وحتى مبلغ التعويض لن يسلم له قبل إزالة سكنه. من جانبه، قال قاعد محمد السبيعي إنه تفاجأ بالقرار الذي صدر بإزالة هذه المنازل دون مراعاة للأسر التي تعيش فيها، مبينا أنه يسكن في هذا المنزل الذي اشتراه بعد تقاعده من إحدى الجهات الحكومية العاملة في المنفذ، وهو المكان الوحيد لأسرته المكونة من 28 فردا، مضيفا أنه بدأ يخاف على أسرته من المجهول الذي يهددهم.

بدورهم، طالب كل من صالح المنهالي، مسيب محزري وهيازع النهدي بتأمين سكن ملائم لأبنائهم قبل إزالتها، مستغربين أن تقوم اللجنة التي حضرت للموقع قبل فترة بأن هذه المنازل هي عبارة عن برتبلات علما بأنه ليست برتبلات ولكنها بيوت مبنية من الطابوق.

من جهته، رفض مدير جمرك منفذ سلوى عبدالرحمن المحنا التعليق على الموضوع، مبينا أن الموضوع الآن أصبح لدى وزارة المالية وطالب بسؤال وزارة المالية.

وزير الثقافة يرأس اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد الإذاعات الإسلامية

د.خوجة: علينا أن نعي المسؤولية ونتحرك في المسار الصحيح بعيدا عن الإعلام البيروقراطي والروتيني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643545.html

جدة - واس

رأس معالي وزير الثقافة والإعلام رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد الإذاعات الإسلامية الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة امس الاجتماع الاستثنائي للاتحاد الذي عقد بمقر المنظمة بجدة بحضور أعضاء المجلس التنفيذي لاتحاد الإذاعات الإسلامية لإقرار النظام الأساسي لاتحاد الإذاعات الإسلامية، والهيكل التنظيمي لها، بالاضافة إلى ترشيح ثلاثة أسماء لشغل وظيفة المدير العام القادم للاتحاد، وبدأ الاجتماع بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ثم ألقى معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي كلمة أوضح في مستهلها أن الإعلام له أهمية بالغة ودور أساسي في هذا العصر، وذلك لما له من أثر إيجابي وآخر سلبي في توتر المناخ العالمي وزيادة الصراعات، ولا سيما فيما يتعلق بتشويه وازدراء الأديان والرموز الدينية. وقال: إن أهمية الإعلام تتضح في ظل التغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة، من حيث ينظر إليه على أنه جزء أساسي من منظومة الحريات الأساسية والديمقراطية والمحاسبة ومقاومة الفساد، مضيفا أن الاعتناء بالإعلام ضرورة حتى يصبح مساهماً أساسياً في تحقيق الوئام الداخلي في المجتمع، وأوضح أن المنظمة أولت جهوداً كثيرة للنهوض بالجوانب الإعلامية والالتزام لتطوير العمل الإسلامي المشترك،والإسهام بفاعلية في الساحة العالمية والمشاركة الأساسية في القضايا التي تضطلع بها المنظمة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، والتركيز على الموضوعات ذات الأولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، والقضايا التي يشهدها العالم الإسلامي، وقال الدكتور أوغلي: إن مقتضيات الإصلاح في المنظمة توجب أن نمد اتحاد الإذاعات الإسلامية بما يلزم من إمكانيات وصلاحيات لينطلق فعلياً وبدون معوقات لتطوير التعاون بين محطات الإذاعة والتلفزيون في العالم الإسلامي، وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تخدم أهداف المنظمة المشتركة، إثر ذلك ألقى معالي وزير الثقافة والإعلام رئيس المجلس التنفيذي لاتحاد الإذاعات الإسلامية الدكتور عبدالعزيز خوجة كلمة نقل عبرها تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - وتحيات سمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني لأعضاء المجلس التنفيذي وأمنياتهم بنجاح أعمالهم، وأشار معاليه إلى أن خادم الحرمين الشريفين أوصاه بأن يولي هذا الاجتماع أهمية ورعاية خاصة لما للإعلام من دور بالغ وأهمية في الحياة المعاصرة، وقال: إن العالم يشهد ثورة معلوماتية لم نكن نتوقعها بكل المقاييس، هذه الثورة والنقلة النوعية في الإعلام أثرت في النواحي السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، نتيجة التقنيات التي سوف نبحثها اليوم في اجتماعنا، وأهاب معاليه بالأخذ بهذه التقنيات والرؤى الإعلامية التي سوف تخدم الأهداف الإعلامية في خدمة الدين الإسلامي وقضاياه المعاصرة، وقال: إن الإعلام يدار اليوم بديناميكية وفاعلية وبوسائل ذكية غير الوسائل التي عهدنا في السابق، وإن عصر الإعلام الجديد يعتمد على الالكترونيات وأصبحنا نحمل العالم في أيدينا وجيوبنا، وعلينا أن نعي هذه المسؤولية ونتحرك في المسار الصحيح بعيدا عن الإعلام البيروقراطي والروتيني، بعد ذلك بدأت مناقشة جدول الأعمال لإقرار النظام الأساسي لإتحاد الإذاعات الإسلامية واعتماد الهيكل التنظيمي للاتحاد، وترشيح ثلاثة أسماء بحسب التوزيع الجغرافي للعالم الإسلامي لشغل وظيفة المدير العام القادم للاتحاد، بدلا من المدير العام الحالي "من دولة ماليزيا" الذي سيتقدم باستقالته في اجتماع المجلس التنفيذي خلال شهر ديسمبر القادم في مقر منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، وقد تم ترشيح ثلاثة أسماء لاختيار المدير العام، من قارة آسيا "المرشح الباكستاني"، ومن قارة أفريقيا "المرشح السنغالي"، ومن الدول العربية "المرشح الموريتاني."

الداخلية تشدّد على الرسم الصحيح لـ خريطة المملكة بعد ملاحظة أخطاء

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279989

جدة - أحمد العمري

شدّدت وزارة الداخلية أخيراً على الجهات الحكومية بضرورة التأكد من صحة رسم خريطة المملكة في المطبوعات الحكومية كافة. وقالت في تعميم حصلت "الحياة" على نسخة منه: «يجب استخدام الخريطة الرسمية التي توضح وتحدد حدود المملكة وفقاً للاتفاقات المعقودة بينها وبين الدول المجاورة، بمقاييس رسم دقيقة توضح حدودها الصحيحة .»

وأوضح التعميم أن وزارة الداخلية لاحظت وجود خريطة قديمة للمملكة على بطاقة الهوية الوطنية السعودية، ورخص القيادة، إضافة إلى أن اللجنتين التحضيرية والفرعية لـ«اللجنة الوزارية» المعنية بشؤون الحدود درستا الموضوع وتوصلتا إلى أن تكون الخريطة التي تظهر وثائق المملكة، وإصداراتها وفقاً للخريطة الرسمية للمملكة الصادر بشأنها الأمر 42541 وبتاريخ 1424/9/4هـ. ونبهت الوزارة الجهات الرسمية كافة التي تصدر كتباً أو مجلات دورية، أن تتضمن هذه «المجلدات» معلومات صحيحة عن رسم خريطة المملكة، خصوصاً أن مجلس الوزراء وافق في وقت سابق على اعتماد خريطة المملكة الرسمية التي أنتجت من جانب الهيئة العامة للمساحة على جميع المطبوعات والمجلات الدورية والكتب الرسمية التي تصدر عن الجهات الحكومية، وفقاً للاتفاقات المعقودة بين المملكة ودول الجوار.

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279951

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الجلسة التي عقدها المجلس بتاريخ 11-7-1432هـ، على تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي بالصيغة المرفقة بالقرار.

وكان من أبرز ملامح التنظيم المشار إليه أن تكون هيئة الهلال الأحمر السعودي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، والهدف الرئيسي للهيئة هو السعي إلى منع وتخفيف حدّة المعاناة والآلام البشرية، من دون تمييز أو تفرقة في المعاملة لأي سبب.

وتتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها عدداً من المهمات منها نقل الجرحى والمرضى، وإنشاء وتشغيل مستشفيات الهلال الأحمر السعودي في المواقع التي تحددها القيادة العسكرية، وتقديم الخدمات الإسعافية الطبية بوصفها المقدم الرئيسي لهذه الخدمة في المملكة، والتعاون مع الجهات المختصة في تقديم الخدمات الصحية لحجاج بيت الله الحرام.

ألف سعودي يعملون في 14 مصنعاً .. والإنتاج يغطي 23٪ فقط من حاجة السوق..

دخول المرأة في صناعة الدواء الوطنية يكسر حاجز عملهن في صيدليات المستشفيات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643391.html

الرياض – محمد الحيدر

طالب باحث دوائي الجهات الرقابية في الصناعة الدوائية بالتأكد من مناسبة الكوادر النسائية من ناحية الاشتراطات الفنية للصناعة الدوائية والتي يطلق عليها .GMP

وأضاف:" من الضروري تصميم برنامج تدريبي معتمد يساهم في تقليص نسبة التسرب الوظيفي ويدعم تجربة وجود خطوط إنتاج منفصلة يعمل بها جهاز نسائي لدى مصانع الأدوية .

وقال الصيدلي عبد الرحمن السلطان الباحث الدوائي والمتخصص في الإدارة الصيدلية أن التوجيه الملكي من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز " حفظه الله" يأتي في إطار البناء المتدرج لتوطين حقيقي للصناعة والتقنية، خصوصًا في الصناعة الدوائية، التي تعتبر ضمن أكثر الصناعات المتقدمة حول العالم، ويساهم في بناء أمن دوائي للمملكة يقيها شر التقلبات الدولية وصعوبة استقطاب الكفاءات الأجنبية المؤهلة .

وأشار الصيدلي السلطان إلى أن وجود خطوط إنتاج منفصلة يعمل بها جهاز نسائي موجودة في عدد من المصانع الدوائية وغير الدوائية حول العالم، رغم أن الصناعة الدوائية تتميز بكونها تعتمد على التقنية المتقدمة بشكل أوسع، مما يتيح مجالاً أوسع لتدريب و توظيف الكوادر الفنية بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية .

وتابع :" أهمية التوجيه الملكي تأتي في ظل توسع كبير في التعليم الصيدلي الجامعي في مناطق المملكة المختلفة، من خلال افتتاح كليات صيدلة تجاوز عددها الخمس عشرة كلية حكومية وأهلية، مما سيمد السوق المحلي بعدد كبير من الصيدلانيات السعوديات المؤهلات، واللاتي يواجهن حاليًا شبح البطالة، نظرًا لتركز عملهن في صيدلية المستشفيات وتطبيقات الصيدلة السريرية فقط .

وزاد:" تدريب وتطوير الكوادر السعودية في المجال يقع على عاتق كليات الصيدلة بالمقام الأول من الناحية الأكاديمية ثم اللجان المتخصصة في الصناعة الدوائية في مجلس الغرف السعودية والغرف التجارية في المدن التي تتوافر فيها صناعة دوائية، من الناحية الوظيفية والتدريبية .

وحث الصيدلي السلطان وزارة العمل بأن تقوم خلال فترة الشهرين، بحصر الوظائف المتاحة في مصانع الأدوية المحلية، والتأكد من مناسبة بيئة العمل لشروط وأحكام عمل المرأة في القطاع الخاص .

وشدد الصيدلي السلطان على أن خطوة توطين خطوط الإنتاج بمصانع الأدوية المحلية يجب أن تتبعها خطوات أكثر في مجال التوطين المتكامل والمتدرج للصناعة الدوائية في المملكة، بهدف الوصول إلى صناعة دوائية بسواعد سعودية .

إلى ذلك قال مساعد الأمين العام لمجلس الغرف السعودية لشئون اللجان الوطنية مشبب آل سعد بان اللجنة تقترح لدعم الصادرات الدوائية السعودية أن تكون منتجات مصانع الدواء السعودية ضمن برامج المساعدات الخارجية للدول التي تعاني من أي كوارث طبيعية، ومساعدة الشركات الوطنية الدوائية في إزالة كافة العقبات أمام دخول أسواق المنطقة العربية من خلال برامج التجارة البينية مع الدول العربية والدول الصديقة، خاصة في ظل الاتفاقيات الاقتصادية

والتجارية، العربية والعالمية لتسهيل نفاذ الصادرات الوطنية إلى تلك الأسواق بعد أن حظيت المنتجات الدوائية السعودية بثقة عالمية كبيرة بتواجدها في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .
وكشف آل سعد عن ان المصانع الوطنية الدوائية يعمل لديها ما يقارب (1000) سعودي و (2000) من غير السعوديين أي ما نسبته 30%. وهى نسبة قابلة للزيادة بشكل كبير من خلال المزيد من إجراءات السعودة، داعياً لأن تساهم كافة القطاعات الصحية في دعم تلك الإجراءات من خلال تأمين احتياجاتها من المصانع الدوائية السعودية، ووزارة العمل في تسهيل إجراءات عمل المرأة لدى المصانع الوطنية الدوائية، إضافة لتوفير الكوادر الوطنية المهنية المؤهلة لشغل تلك الوظائف المتخصصة، مما سيمكن الصناعة الدوائية المحلية من أخذ دورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير مزيد من الوظائف للخريجين السعوديين ودعم الأمن الدوائي وجهود البحث العلمي والانتشار عالميا .
ولفت آل سعد إلى أن المملكة تحتل مكانة متميزة ضمن أكبر أسواق الرعاية الطبية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ما يعزز مكانتها كواحدة من أكثر الأسواق حجما ونموا بمقدار 10% سنوياً في المنطقة على مستوى قطاع الرعاية الصحية، ومن المتوقع أن تسجل سوق الأدوية السعودية وحدها نمواً سنوياً مركباً بمعدل 7.5% في المائة، محققة بذلك ارتفاعاً من 2,65 مليار دولار (10,27 مليار ريال سعودي) في العام 2008 إلى 3,49 مليار دولار(13,1 مليار ريال سعودي) في العام 2013م .
يذكر أن سوق الدواء السعودي يعاني من تدني دور المصانع الدوائية المحلية في تلبية احتياجات السوق المحلي، حيث إنه على الرغم من أن عدد المصانع المنتجة للدواء في المملكة يبلغ 14 مصنعاً إلا أن إنتاجها يغطي نحو 23% فقط من حاجة السوق السعودية من الدواء مما يعني أن هناك فجوة بنسبة 80% يتم سدها من خلال الاستيراد وأن تفعيل القرارات الملكية سيساهم في دعم المنتجات الوطنية وزيادتها.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

طامي توعد أمين الطائف بشكواه لهيئة الفساد .. والأمين يرد: أبشر بالخير

عدم استكمال السفلتة حوّل منزل مواطن لمستنقع مائي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد 3655
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110620/Con20110620427788.htm

عناد العتيبي ـ الطائف
توعد مواطن متضرر في الطائف أمين المحافظة المهندس محمد المخرج، بشكواه لهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك بعد أن بعث إليه بثلاثة إيميلات يطالبه فيها باستكمال سفلتة الحي الذي يسكنه، وإنهاء معاناته مع تجمع الأمطار التي ما أن تهطل حتى تحاصر منزله بالكامل..يأتي ذلك في الوقت الذي وعد فيه الأمين المواطن -وخلال اتصال هاتفي- بإنهاء المشكلة واستكمال السفلتة في القريب العاجل، موكدا أن الخير قادم بإذن الله.
يقول عائض طامي «بعثت إيميلات عدة لأمين المحافظة محمد المخرج طالبته فيها بإنقاذي من المستنقعات التي تحاصر منزلي مع هطول الأمطار»، مبينا أن الأمانة نفذت سفلتة في الحي، إلا أنها توقفت عن ذلك فجأة ودون أسباب واضحة، ما تسبب في تحويل المنطقة غير المسفلتة والواقعة أمام منزلي إلى بركة تنتظر الأمطار لتشكل مستنقعات تمنعنا من الخروج.
وأضاف: بعد الإيميل الثاني تلقيت اتصالا هاتفيا من الأمين شخصيا ووعدني بإنهاء المشكلة، وقدمت له الشكر على اهتمامه، ولكن وبعد مرور شهرين لا تزال الأمور كما هي دون نظر.
وزاد: إن الأمطار التي شهدتها المحافظة قبل أسبوعين كررت ذات المعاناة وجعلتني حبيسا في البيت ومنعتني من الذهاب للمسجد.

ضرورة التقيد بتركيب أجهزة الإنذار والكواشف للوقاية والتقليل من الجرائم

حوادث الصيف المنزلية.. مهرجان غياب الوعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643516.html

الدمام، تحقيق - محمد الغامدي

على الرغم من ارتفاع معدلات "الحوادث الصيفية" التى تشهدها مدن المملكة كل عام والمجهودات التى تحاول الجهات المسؤولة عن أمن وسلامة المواطنين عملها لتقليل هذه النسبة التى تطل علينا كل عام سواء من حرائق المنازل والتى تعددت أسبابها أو حوادث السرقة تبقى قضية وعي المواطن هى المحك الأساسي وراء ارتفاع أوانخفاض هذه النسبة، حيث كشفت الإحصاءات الرسمية أنّ السلوكيات وعدم الاهتمام بوسائل الأمان من أبرز أسباب الحوادث المنزلية التي بلغت نسبتها فى الشرقية من إجمالي الحرائق 26%، ومن هنا فقد وضعت الجهات الأمنية على رأس أولوياتها تكثيف التوعية فى العديد من الأماكن عن طريق وسائل متعددة حتى تصل رسالة التوعية إلى عدد كبير من المواطنين .

ومع ذلك لاتزال قضية التوعية تواجه العديد من العقبات المتعلقة بمدى قناعة المواطن نفسه بالسلوكيات التى يجب القيام بها للحفاظ على نفسه وأسرته وممتلكاته وخاصة فى فصل الصيف الذى تكثر فيه الإجازات وتنتشر فيه الحرائق والسرقة، ونظراً لأهمية قضية الحوادث المنزلية ظهر دور أجهزة الإنذار وكواشف الدخان والحرائق سواء فى المنازل أو المنشآت المختلفة ودروها الحيوي فى إنقاذ الأرواح والحفاظ على الممتلكات .

أهم القضايا

بداية أوضح "المقدم. منصور الدوسري" -الناطق الإعلامي في الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية-أنّ الحوادث المنزلية دائما ماتكون على درجة كبيرة من الخطورة فكل منزل له تصميم مختلف عن الآخر، كما أنّ المنازل بها شرائح عمرية مختلفة من الأطفال وكبار السن، وأنا أركز على كاشف الدخان خضوصاً لدوره فى الحوادث التى قد تقع فى الساعات المتأخرة من اليوم، ومن المؤكد أنّ وعي المواطن له دور كبير فى هذا الجانب، فالحد الأدني من هذه الوسائل يمكن أن ينقذ أرواحاً كثيرة .

أهمية تبنى حملة مجتمعية مكثفة للتوعية بوسائل السلامة

قناعة المواطن

وبين أنّ الدفاع المدني مسؤول فى الأماكن العامة والخاصة لكن المنازل لها حرمتها، ونحن نعمل على نشر الوعي ولكن ماهي الفائدة إذا لم تكن هناك قناعة من المواطن نفسه، إذاً فحجر الزاوية هو مدى وعي وقناعة المواطن نفسه، نحن نقوم بدور كبير فى توعية الناس واقامة المحاضرات والكتيبات والمعارض حتى نصل لأكبر شريحة من الناس ونسعى من خلال هذه الاجراءات أن تصل نسبة الحوادث على أسوأ تقدير الى معدلها الطبيعي .

نقاط التوزيع

وشدد "م. ناصر الظفر" على أهمية الوعي فلا جدوى من تركيب هذه الأجهزة، فإذا نظرنا مثلا لحوادث الكهرباء سنجدها تحدث بسبب ضغط الأحمال الكهربائية، ولو عندنا مقاولين لهم سجل تجاري يخططون لأماكن نقاط التوزيع لقللنا كثيراً من هذه الحرائق، وأية مخططات نحيلها للدفاع المدني لتطبيق الأمن والسلامة، لكنني أريد التأكيد على أنّ للإعلام دوراً كبيراً فى التوعية وخاصة الإعلام المرئي الذى يصل إلى شريحة كبيرة بسهولة والتركيز أيضاً على المدارس لتوعية النشء، مؤكداً على أنّ الأمن والسلامة هي مسؤولية الدفاع المدني أكثر من الأمانة، الاشتراطات التنظيمية على الأمانة، وفي النهاية القضية وعي مواطن أولاً وأخيراً .

الرقيطي: السرقات الصيفية ليست ظاهرة لكنها طبيعية مقارنة بالكثافة السكانية العالية

تكثيف الدوريات

وأكد "المقدم.زياد الرقيطي" -مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام المكلف بشرطة المنطقة الشرقية- على أنّ سرقات المنازل بالفعل تحتل المرتبة الثانية في أنواع السرقات وفي أوقات الصيف تكثر الإجازات ونحن نقوم بتكثيف الدوريات الأمنية في هذه الأوقات لردع من تسول له نفسه ارتكاب هذه الجرائم، أما أجهزة الإنذار لكشف السرقة والكاميرات فهى مهمة جداً للحد من السرقة، ومن المهم كذلك الجانب التوعوي في استخدام هذه الأجهزة والحفاظ على الممتلكات خاصة في ظل اختفاء الترابط الاجتماعي، مشيراً إلى أنّ المنازل لها خصوصية لا أحد يستطيع تجاوزها، وأسعار أنظمة الحماية زهيدة جداً، ويجب تركيبها فى المنازل المستهدفة (جيدة فما فوق) ولاشك أنّ لها دوراً فى كشف المتهم .

الترابط الاجتماعي

وتساءل "م. وليد المنصور" -مختص في أجهزة الإنذار- هل من المنطقي تخصيص رجل شرطة عند كل منزل، وفى ظل الزيادة فى عدد السكان من المهم البحث عن آلية لحماية الممتلكات والارواح من المخاطر، فمدينة مثل الدمام وصل عدد سكانها الى حوالي مليون نسمة، وهذه الأنظمة لاتكلف شيئا، ومعظم الفلل ملفتة للانتباه وتثير شهية اللصوص وفى السابق كان الترابط الاجتماعي أحد الأسلحة في مواجهة الجرائم أما لآن فقد اختفى، أما أنظمة الإنذار فهى واضحة وقيمة .

انخفاض الحوادث

وقال "المقدم.الدوسري": "ومن خلال نسبة الحوادث خلال السنوات الماضية يتبين لنا أنها أقل من المعدل الطبيعي فهناك انخفاض 10% في هذه الحوادث وخاصة إذا تم مقارنتها مع زيادة عدد السكان فهي طبيعية جداً"، مضيفاً: أما عن الدور التوعوي الذى يقوم به الدفاع المدني فنحن كل عام نقوم ببرامج توعوية مكثفة وهذا العام وضعنا شعار (الدفاع المدني ودور الاسرة) بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وأقمنا للمرة الأولى بجامعة الدمام معرضا توعويا وعلى اعتبار أن المرأة نصف المجتمع ونستهدف الاسرة حرصنا على إضافة القسم النسوي .

أسباب الوفاة

وأشار "الدوسري" إلى إقامة دورات لتكثيف التوعية بأهمية هذه الأجهزة، واذا رجعنا لأسباب الوفيات من الحرائق نجد أن أسباب الوفيات من الدخان 90%، كما أن 26% من إجمالي الحوادث حرائق منزلية، واذا كان لدى الاسرة وعي بتركيب هذه الاجهزة تسهم فى التقليل من هذه الحوادث، موضحاً أنّ هناك أسباباً عديدة لوقوع حوادث الحرائق سواء من الكهرباء أو الغاز وعبث الاطفال وتركهم فى المنزل، مستشهداً بحادث وقع من عدة أشهر فى الثقبة حيث ترك الأم والأب أطفالهم وعمرهم من 6 سنوات وعبث أحد الأطفال في ولاعة وشب حريق واستمع الجيران لاستغاثات الأطفال، ولولا أنّ نقطة الدفاع المدني كانت قريبة لحدث مالاتحمد عقباه، وهناك نقطة مهمة يجب أن يقوم رب لأسرة بتفقد المنزل قبل النوم سواء الفرن أو الآلات الكهربائية وتدريب الأسرة على خطة الإخلاء .

مخالفة النظام

وقال "م.الظفر": "إنّ الحواجز الحديدية يسمح بها النظام في الدور الأرضي فقط، وباقي الشبابيك في الأدوار العلوية مخالفة للنظام والأمانة على استعداد للمشاركة في أي حملة توعوية إعلامية متعلقة بالسلامة والأمن ونحن نتوجه بالتوعية للمكاتب الهندسية لمراعاة فى التصميم دراسة تركيب الكواشف للحرائق والسرقة حتى ولو لم يطلب صاحب البيت تركيبها"، مشيراً إلى أنّ دور الامانة ينصب على المخططات المعمارية لمراعاة أنظمة البناء والارتفاعات، أما البيوت فلها حرمتها وخصوصيتها والمجتمع السعودي بطبعه مجتمع محافظ ، والمحلات التجارية لنا الحق فى مراقبتها .

لم تصل إلى ظاهرة

وأوضح "المقدم.الرقيطي" أنّ السرقة ليست ظاهرة لكنها فى الحدود الطبيعية مقارنة بالكثافة السكانية العالية، كما أنّ تطور الجريمة واكبها تطور فى الأجهزة الأمنية والتقنيات الحديثة التى تستخدمها الشرطة لمحاصرة الجرائم، لكن يظل دور الوعي للمواطن قائماً فى عدم ترك ممتلكاته بدون تأمين والتواجد الأمني مكثف، وهناك خطط دقيقة ونراعي جغرافية الجريمة ولدينا خطط للتوزيع الميداني، كما أننا نركز على شراكة المواطن مع الجهاز الأمني وهدفنا فى النهاية حماية البلد من اى عابث وللمجتمع دور فى الوقاية والتقليل من الجرائم .

لجان المخالفات

وقال "المقدم.الدوسري": "في العام الماضي تم تشكيل لجان للنظر فى مخالفة لوائح الدفاع المدني ومراقبة المنشآت المخالفة وفرض غرامة عليها تصل المخالفة الواحدة 30 ألف ريال والهدف ليس الغرامة بقدر رفع الوعي بمستوى السلامة، وهناك إنذارات نقوم بها قبل إقرار المخالفة ولدينا خطط لتطبيق وسائل السلامة فى المواقع التجارية أما في المنازل فينحصر دورنا في التوعوية ."

مجموعة الكواشف

وقال "المقدم.الرقيطي": هناك مجموعة كبيرة من الكواشف على الأبواب والنوافذ ومجموعة من الكواشف التي تعمل بالأشعة فوق الحمراء في مواقع يتم اختيارها داخل المنزل بالإضافة إلى كواشف خارجية إذا لزم الأمر مثل عمل سوار أمني بالأشعة الكهروضوئية غير المرئية حول المبنى لمراد حمايته وجميع هذه الكواشف ترتبط بنظام التحكم والتشغيل والذي يرتبط به أيضا أجهزة التحذير الأمنية .

وأكد على أنّ سرقات المنازل تحتل المرتبة الثانية فى أنواع السرقات وفي أوقات الصيف تكثر الإجازات ويتم تكثيف الدوريات الأمنية في هذه الأوقات لردع من تسول له نفسه ارتكاب هذه الجرائم، أما أجهزة الإنذار لكشف السرقة والكاميرات فهي مهمة جدا للحد من السرقة، ومن المهم كذلك الجانب التوعوي في استخدام هذه الأجهزة والحفاظ على الممتلكات خاصة في ظل اختفاء الترابط الاجتماعي التي كان يعيشها المجتمع ويحرس الجار بيت جارة في غيابه وأهل الحي يعرفون الغريب فيجب علينا تعوضها بدوائر الكترونية تحرس منازلنا في وقت غيابنا عنها خلال الأجازات وغيرها من المناسبات .

أجهزة الإنذار

وأوضح "المنصور" أنّ أنظمة ومعدات إنذار الحريق تنقسم إلى نوعين، أولها: نظام الإنذار اليدوي وهو نظام يرتكز بشكل أساسي بقيام الشخص بالضغط على زر الإنذار، وغالباً يتم توزيع الضواغط الزجاجية في كافة مكونات المبنى ويتم تشغيل جهاز الإنذار بكسر الغطاء الزجاجي ويتم إرسال الإشارة إلى لوحة التحكم، ثانياً: نظام الإنذار الاتوماتيكي التلقائي: وتستخدم أنظمة الإنذار الاتوماتيكية في الأماكن والقاعات التي تتزايد احتمالات حدوث الحرائق بها وما قد تنجم عنه من خسائر كبيرة في فترة زمنية قصيرة، وتعمل هذه الأنظمة بالتأثر بظواهر الحريق فمنها ما يتأثر باللهب أو الحرارة .

متابعة الحرائق

وأشار "المقدم.الدوسري" إلى أنّ العديد من الناس يموتون بسبب استنشاقهم للدخان المنبعث بسبب الحرائق، خاصة وأن الكثير من الحرائق تحدث فيما تكون الأسرة نائمة؛ لذلك يجب التأكد دائماً من عمل أجهزة الإنذار، وتركيبها في أكثر الأماكن قابلية للحرائق (كالمطبخ وغرفة الأطفال) أو توضع بين الغرف، ويجب الحرص على تزويدها بالكهرباء أو تغيير بطارياتها، فلا يدري الإنسان متى يحتاج إليها، مؤكداً على أنّ ضحايا الحرائق تأتي من الارتباك والهلع وقلة المعرفة بقواعد السلامة حين وقوع الحريق، وينبغي وجود جهاز إنذار للحريق في كل مكان في المنزل وخصوصا في المطبخ، كما ينبغي وضع طفاية حريق في مكان واضح قريب من المطبخ، والتدريب على استعمالها والتأكد من صلاحيتها بشكل منتظم.

الانتخابات البلدية تغلق مرحلة الطعون على الناخبين... اليوم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279871

الرياض – «الحياة»
تغلق لجنة الانتخابات البلدية في الدورة الثانية اليوم (الاثنين)، مرحلة استقبال الطعون والاعتراضات على الناخبين، لكنها لم تعلن عن أعداد حالات الطعون الواردة إليها.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم اللجنة العامة للانتخابات المهندس جديع القحطاني في بيان صحافي أن آخر مهلة للبت في الطعون والاعتراضات على الأسماء الواردة في جداول قيد الناخبين الأولية اليوم (الاثنين).
وأشار إلى أن لجان الفصل في الطعون الانتخابية تدرس الطعون والاعتراضات، وبحث مدى صحتها من عدمها، ومن ثم إصدار القرار اللازم حيالها، وفي حال قررت اللجنة استبعاد أي ناخب فإنها تستبعده من الجداول النهائية للناخبين التي سيتم الإعلان عنها 17-8-1432.
وأضاف أن قوائم المرشحين الأولية ستعلن السبت المقبل تمهيداً لاستقبال الاعتراضات والطعون عليها، إذ إنه سيتاح المجال لمن يود من المرشحين الانسحاب، مشيراً إلى أن عدد الذين ترشحوا لخوض الانتخابات في كل أنحاء المملكة بلغ 5609 مرشحين.
ومرحلة الاعتراض على قوائم المرشحين تبدأ من السبت المقبل في الـ23 من الشهر الجاري ولمدة يومين، على أن يتم البت في تلك الاعتراضات من تاريخ تقديم الاعتراض.
وتضمنت تعليمات الطعون أن تقديم الطعن يتم من ذوي الشأن مباشرة إلى رئيس لجنة الفصل في المنطقة التي يقع المجلس البلدي ضمن اختصاصها المكاني، ويسلم للممثل الذي تعينه لجنة الفصل أو إلى سكرتارية اللجنة، مشددةً على أهمية أن يتضمن الطعن تحديد القرار المطعون فيه والأسباب التي استند عليها من الناحية النظامية، على أن يقيد الطعن في سجل خاص فور تسلمه ويزوّد مقدمه برقم القيد لمتابعته، وفي حال اشتمل الموضوع محل الطعن على عنصر جنائي فيحال الشق الجنائي إلى الجهات المختصة، وتقرر اللجنة ما إذا كان البت فيه يتطلب انتظار الفصل في الشق الجنائي.
وشهدت الانتخابات البلدية الحالية تغييرات عدة منها، عدم السماح للمرشح بإعلان ترشحه إلا في الفترة المحددة للإعلانات، ولا يحق للناخب التصويت لأكثر من مرشح، وزيادة عدد المجالس البلدية ليكون 258 مجلساً، ويبلغ عدد المقاعد في تلك المجالس 1632 مقعداً، يتم انتخاب نصفهم، بزيادة نحو 400 مقعد، و 59 مجلساً بلدياً بسبب تحويل المجمعات القروية إلى بلديات.

خادم الحرمين يوجه بتخصيص نصف مليار ريال سنوياً لمساعدة الطلاب والطالبات المحتاجين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643415.html

الرياض - راشد السكران

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله– بتخصيص مبلغ (476) مليون ريال سنوياً لدعم مؤسسة تكافل الخيرية؛ التي تستهدف مساعدة الطلبة والطالبات المحتاجين في مدارس التعليم العام .

أعلن ذلك صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم، رئيس مجلس الأمناء، رئيس المؤسسة، مشيراً سموه إلى أن هذا الدعم السخي سيمكن المؤسسة من بدء أعمالها والإسهام في تحقيق الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله .-

وقال وزير التربية: إن النظام الأساسي للمؤسسة حصر خدماتها في مساعدة الطلبة والطالبات الأيتام المعوزين، وذوي الحاجة من الطلبة والطالبات، التابعين لوزارة التربية والتعليم في أكثر من ثلاثين ألف مدرسة للبنين والبنات، وهي مؤسسة مستقلة لا ترتبط إدارياً ولا مالياً بوزارة التربية والتعليم، وسيكون مقرها الرئيسي في مدينة الرياض، وسيتم افتتاح فروع لها في المدن والمحافظات في مقر إدارات التربية والتعليم .

وأشار الأمير فيصل بن عبدالله إلى أن المؤسسة ستقدم خدماتها وفق ثلاث مراحل :المرحلة الأولى، تأمين المستلزمات المدرسية للطالب والطالبة والملابس الصيفية والشتوية والرياضية، وكوبونات المقصف المدرسي، فيما تشمل المرحلة الثانية: تأمين بعض المواد التموينية للطلبة والطالبات واحتياجاتهم المنزلية الضرورية، أما المرحلة الثالثة: فيتم فيها التنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسات الأهلية المتخصصة لعقد دورات مهنية وفنية قصيرة تساعد الطلاب والطالبات على تعلم مهارات عملية تساعدهم مستقبلاً، وسيكون إلحاقهم بهذه الدورات بما لا يتعارض مع انتظامهم في الدراسة .

كما أوضح سموه صدور الموافقة على النظام الأساسي للمؤسسة وأسماء مجلس الأمناء، والذي يتكون من أربعة عشر عضواً .

وستكون العضوية تطوعية لا يتقاضى أعضاؤها أجراً مالياً، ومدة العضوية أربع سنوات تجدد لمرة واحدة، ويتولى المجلس تعيين أمين ومقرر المجلس، وتعيين رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، والمدير العام للمؤسسة، ومباشرة المجلس لمهامه العملية المتعلقة بتسيير أنشطة ومهام المؤسسة القانونية والمالية والإدارية .

كما أكد سموه أن جل أعمال المؤسسة ستتم وفق برامج وأنظمة حاسوبية متطورة، تضمن دقة العمل وسرعته، بالإضافة إلى الحد من التوسع في تعيين العاملين في المؤسسة، والاقتصار على عدد قليل مؤهل، كما أن كافة من يستعان بهم من منسوبي الوزارة ومنسوباتها، سواء في المؤسسة أو إدارات التربية والتعليم، والجهاز المركزي، والمدارس سيكون عملهم تطوعياً لا يتقاضون عنه أجراً؛ حرصاً على صرف كافة المبالغ حصراً في مساعدة الطلبة والطالبات .

وستقوم مؤسسة تكافل الخيرية بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية والأهلية بما يدعم موارد المؤسسة ويساعدها في تسيير وتحقيق أهدافها، وستعمل المؤسسة على التنسيق مع مراكز الخدمات التعليمية والتربوية لتدريس الطلاب والطالبات المستهدفين الذين يعانون من ضعف في المواد التحصيلية، كما يستهدف بشكل أشمل طلاب وطالبات المناطق النائية التي لا تتوفر لساكنيها فرص العيش المستقر، إما بسبب محدودية مصادر الكسب، أو عدم استطاعتهم الانتقال إلى مناطق أخرى، وسيركز على الطلاب والطالبات ممن تعترض أسرهم ظروف مادية أو اجتماعية أو صحية طارئة .

تجدر الإشارة إلى أن صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله وزير التربية والتعليم، تفضل بتخصيص أحد المباني التابعة للوزارة في مدينة الرياض ليكون مقراً للمركز الرئيسي للمؤسسة، ووجه سموه بتأثيثه وتأمين كافة المستلزمات المكتبية والاحتياجات اللازمة لبدء أعمال المؤسسة .

ويتكون أعضاء مجلس أمناء مؤسسة تكافل الخيرية لمنسوبي وزارة التربية والتعليم ومنسوباتها برئاسة الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم، رئيس مجلس الأمناء، رئيس المؤسسة، والشيخ عبدالله المنيع عضواً، والشيخ عبد الله بن محمد بن عبدالرحمن المطلق عضواً، وفيصل بن عبدالرحمن بن معمر نائباً للرئيس، والدكتور خالد السبتي عضواً، ونورة الفايز عضواً، والدكتور بندر بن حجار عضواً، والدكتور أحمد الزيلعي عضواً، وسليمان الزايدي عضواً، وسارة الخثلان عضواً، والدكتورة بهيجة عزي عضواً، وسلمان الجشي عضواً، ومطر الزهراني عضواً، وأحمد الأحمد عضواً، وناصر الخريف عضواً.

مدير الشؤون الإدارية في التربية:

لجنة الحقوق خير من يمثل المعلمات والمعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد 3655
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110620/Con20110620427925.htm

خالد آل مريح ـ أبها

أشاد مدير عام الشؤون الإدارية والمالية في وزارة التربية والتعليم صالح الحميدي أمس بما تقدمه لجنة حقوق المعلمات والمعلمين من جهود متلاحقة في المطالبة النظامية بحقوقهم، حيث ذكر أن لجنة حقوق المعلمين والمعلمات هي خير من يمثل المعلمين والمعلمات في المطالبة بالحقوق المشروعة لهم نظاماً ـ حسب لوائح الخدمة المدنية ـ وتقريب وجهات النظر بين الوزارات المعنية في النظر في ما تسببت به المادة (18 أ) من إهدار سنوات الخدمة الوظيفية للمعلم والمعلمة والتي تؤثر عليهم حالياً في سلم الوظائف التعليمية وما بعد التقاعد. وقال المشرف العام على ملتقى المعلمين والمعلمات خالد السلمي أن مدير عام الشؤون المالية والإدارية أكد أن سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله مهتم ويسعى جاهداً في ما من شأنه تحقيق الرضا الوظيفي للمعلم والمعلمة، وأضاف أن العام الدراسي المقبل، سيكون عام خير للمعلم والمعلمة وسيكون ذلك واضحا وملموسا على أرض الواقع.

لماذا نجرّد السعوديين من حقهم في سفاراتهم؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279941

من يرفض الدعوة إلى أن يعمل السعودي في سفارة بلده في دول العالم، لا يحب الخير للمملكة، ولا لشعبها، ولذلك لا يستحق أن نهتم لرأيه. لكن الدعوة إلى سعودة الوظائف في السفارات والملحقيات، من دون وضع استراتيجية واضحة المعالم، يجعل منها مجرد» كلام صحف» لن يجد طريقه للتنفيذ، وستتقاذف المسؤولية عنها جهات عدة، كل منها سيلقي بالكرة في ملعب الآخر، لكن المؤسف جداً في الأمر أن القضية لا تتعلق بكرة، بل بشباب هذا الوطن.

العمل في السفارة

الشخص الذي يرد على الهاتف قائلاً: «سفارة المملكة العربية السعودية»، إنما يمثل المملكة، ومن المؤكد أن المواطن السعودي سيكون أقدر على القيام بهذه المهمة، انطلاقاً من دافع الولاء والانتماء إلى بلاده، وبناء على المعرفة الوثيقة ببلده، وسياستها الخارجية، والتطورات التي تجري فيها، لأن الموظف العربي أو الأجنبي الذي يعمل في سفارة المملكة في مختلف دول العالم، غالباً ما تكون قدمه لم تطأ المملكة، ولذلك فهو يتكلم باسم دولة لا يعرف عنها، إلا القليل من المعلومات التي يقرأها في الصحف، والتي تتضمن في كثير من الأحيان أخطاء جسيمة، والتقصير هنا يقع على عاتق الجانبين، على الموظفين غير السعوديين، الذين لا يهتمون بالحصول على المعلومات الدقيقة من مصدرها، وعلى السفارة، التي لا تقدم أي دورات للموظفين فيها، ولا تهتم كثيراً بتعريفهم بالأوضاع داخلها، وكيفية الرد على أي قضايا تتعلق بالمملكة .

لكن لا بد من أن يكون واضحاً أن هناك الديبلوماسي السعودي، الذي ترسله المملكة، بعد دراسة مستفيضة في معهد الدراسات الديبلوماسية، والذي يعرف تماماً المطلوب منه في القضايا السياسية والعمل الديبلوماسي، وبين الموظف المسؤول عن قضايا إدارية، أو جاء بتكليف من جهة غير وزارة الخارجية، مثل وزارة التعليم العالي في الملحقيات الثقافية، أو من وزارة الصحة، في الملحقيات الصحية، أو من وزارة الدفاع للعمل في الملحقية العسكرية.

وهناك فرق بين الموظف القادم من المملكة للعمل في الملحقية الثقافية مثلاً الذي يحصل على راتبه في المملكة وبعض المميزات مثل الديبلوماسي، وبين الموظف المحلي الذي يجري تعيينه من الدولة التي تقع فيها الملحقية. وما دامت الدعوات الأخيرة لسعودة الوظائف تتحدث عن استبدال الموظف المحلي بالمواطن السعودي القادم من المملكة، فلا بد من التنبيه إلى أن الراتب الشهري للموظف المحلي يتراوح بين 2000 إلى 3000 يورو، يدفع منها تأمينات صحية واجتماعية، وإيجار سكن، واشتراك في المواصلات حتى يصل إلى العمل، ولا يتبقى بأي حال أكثر من 1200 – 1500 يورو، أي أن مكافأة الابتعاث للطالب البالغة 1950 يورو، أكثر من صافي الراتب، فهل سيقبل أي مواطن سعودي بهذا الراتب؟

الاحتمال الأكبر أن يطالب بمعاملته مثل المواطن السعودي القادم من المملكة، أي أن يكون راتبه لا يقل عن حوالى 4000 يورو، وبدل سكن حوالى 2000 يورو، وتذاكر سفر سنوية له ولأسرته، إضافة إلى إلحاق أبنائه وبناته وزوجته بالبعثة، بحيث يكون متوسط التكاليف الشهرية 10 آلاف يورو على أقل تقدير، وهو ما تجب مراعاته عند عمل موازنة وزارة الخارجية، إذ لا يجوز تعيين المواطن السعودي، ثم التفكير في كيفية تدبير هذه المبالغ.

من المثير للاستغراب أن يطرح صحافي متخصص في القضايا الاقتصادية، ويكتب الدكتوراه في جامعة مرموقة، مسألة السعودة، من دون أن يتناول القضايا الاقتصادية المتعلقة بذلك، بحيث يكون الكلام علمياً، ليس مثل كلام الدردشة بين العوام، الذين لم تتح لهم الفرصة لدراسة الماجستير في الاقتصاد في الولايات المتحدة والدكتوراه في بريطانيا.

المسألة الأخرى التي طرحها الزميل الصحافي وكأنها بديهية، هي مسألة حصول هؤلاء المواطنين الذين سيعملون في هذه الوظائف على جواز السفر الديبلوماسي، أي أن يتضاعف عدد أعضاء البعثة الديبلوماسية السعودية في كل دولة عشرات المرات، وهو أمر غير وارد، لأن مثل هؤلاء الأشخاص يحملون جواز سفر لمهمة رسمية، من دون أن يحصلوا على الصفة الديبلوماسية، ولا يتمتعون بالحصانة، ولا يحق لهم مثلاً جلب خادمة معهم من الخارج. وهنا أيضاً يلزم أن تبت وزارة الخارجية في الصفة التي سيحصل عليها هؤلاء المواطنون، قبل فتح الباب أم التعيينات، ثم يصطدم الشخص بقضايا روتينية، تتسبب في تعطيل تسلمه عمله .

اللغة الأجنبية والمواقف الصعبة
صحيح أن إتقان اللغة الإنكليزية يسهم في التفاهم مع غالبية الناس في أنحاء العالم كافة، لكن العمل في سفارة المملكة في دول ليست الإنكليزية لغتها، يتطلب إتقان لغة الدولة المضيفة، لأنه ليس من الضروري أن يتحدث كل الموظفين في جميع الإدارات اللغة الإنكليزية في دولة مثل إسبانيا أو البرتغال أو ألمانيا، وكما أن نسبة من يتقن الإنكليزية في إداراتنا الحكومية لا تزيد على 20 إلى 30 في المئة، في أحسن الأحوال، فإن هذا هو الوضع نفسه الذي سيقابلنا في الدول الأخرى، فماذا سيصنع المواطن في مثل هذه الحالة؟ لذلك فإن القيام بتعيين موظفين سعوديين قادمين من المملكة، يتطلب توفير دورات لغة على مستويات عالية في المملكة، يدرس فيها من يرغب في العمل في السفارات أو الملحقيات، لمدة عام على الأقل، وإذا اجتاز اختبار اللغة عالي المستوى، حصل على الوظيفة، وإذا لم ينجح في ذلك، يحصل على فرصة ثانية بعد أشهر عدة، وإذا فشل في ذلك، فإنه لا يصلح للوظيفة.
البديل الآخر هو إرساله إلى عمله الجديد من دون أسرته، واشتراط تفرغه ستة أشهر في دورة مكثفة لتعلم اللغة الأجنبية، قبل تسلمه عمله، لأنه لن يستطيع الجمع بين العمل الجديد، وبين تعلم اللغة يومياً، وهنا أيضاً، لا يسمح له بتسلم العمل، إلا بعد اجتياز الاختبار، الذي يثبت قدرته على العمل بهذه اللغة، وإلا يعود إلى المملكة. الأفضل من كل ذلك هو تعيين المبتعثين العائدين من الدراسة في هذه الدول، فهم لا يتقنون لغة الدولة المضيفة فحسب، بل يعرفون نظامها الدراسي حق المعرفة، لأن الإشراف الدراسي الذي يتحدث عنه البعض باستهتار، ليس مجرد «متابعة دراسة الطالب وكتابة خطاب الضمان المالي لجامعته»، بل مهمته معرفة المطلوب من المبتعث في كل مرحلة دراسية، حتى يكون قادراً على تقويم هذه الإنجازات، ومساعدته على تجاوز الصعوبات التي تواجهه، وإيجاد بدائل لمعاهد اللغة، أو للجامعة، إذا اقتضى الأمر، ومخاطبة الأستاذ المشرف على أبحاثه.
طبعاً هناك مشرف دراسي ينظر إلى الأمر بصفته مسؤولاً عن هذا الطالب القادم، فيتراسل معه قبل أن يصل، لمساعدته في العثور على سكن، ومدارس للأبناء، ومعهد لغة للزوجة، ويستقبله في المطار، ويرافقه حتى يصل إلى المدينة التي سيقيم فيها، ويتجول معه فيها، ويساعده على إنهاء الإجراءات الرسمية، من تسجيل في البلدية، وشراء شريحة للجوال، وتعريفه بأنظمة السكن، والأمور التي يجب عليه أن ينتبه إليها، حتى لا يتعرض لمشكلات .
كل هذه الأمور تقتضي معرفة متعمقة بالأوضاع في هذه الدولة، ولذلك فإن الموظف السعودي القادم للعمل في الإشراف الدراسي، يجب أن يدرك أنه لا يتسلم وظيفة دوامها من الساعة التاسعة صباحاً، حتى الثالثة ظهراً فحسب، بل هو المسؤول عن المبتعث أمام الله أولاً، وأمام الملحقية والسفارة ثانياً، ولذلك يجب أن يحسن التصرف إذا اتصل به طالب في منتصف الليل، ليخبره بأن الشرطة أوقفته، لأنه لا يملك رخصة قيادة، أو أن صاحب البيت جاء بالشرطة، لأنه يضحك مع أصدقائه بصوت عالٍ، أثناء لعب البلوت في غرفته، أو أنه فقد جواز السفر في السوبر ماركت.
من المواقف المضحكة المبكية، أن يتصل بك مبتعث، ويبلغك أنه نسي جواز السفر في البنطلون، ووضعه في الغسالة، أو يتصل بك آخر وهو يكاد يجن، لأن السيدة العجوز التي يسكن عندها، تدخل الحمام في كل مرة يستحم فيها، لتصرخ في وجهه، بأن هناك شعرتين في أرضية الحمام، وثالث وصل من المملكة ومعه حقائب كثيرة، ولا يجد تاكسي يقبل توصيله بكل هذه الحقائب، وآخر نزل من القطار أثناء توقفه في المحطة، ليلعب بالثلوج مع أصحابه، وتحرك القطار من دون أن يتمكنوا من الصعود فيه، وكل أغراضهم في القطار، وطالب غضب من جاره الذي وضع المصحف على الأرض، لأنه احتاج للكرسي، فقال له الطالب » :إذا فعلت ذلك مرة أخرى سأقتلك»، فرفع عليه جاره دعوى أمام الشرطة، يطلب الحماية من هذا العربي الذي يريد قتله .
من المؤكد أن المواطن السعودي سيكون أحرص على ابن بلده في مثل هذه المواقف، وستظهر الشهامة والنخوة، والرغبة في تقديم العون، لكن أسرته أيضاً لا بد من أن تتحمل الاتصالات الهاتفية في كل وقت، والمواقف الطارئة التي يمكن أن تهدم كل خطط الخروج في عطلة نهاية الأسبوع، أو حتى السفر في العطلة إلى الوطن، لأن هناك مواقف تضطر الموظف إلى البقاء لإنجازها.
أسامة أمين
إعلامي وموظف سابق
في السفارة السعودية في ألمانيا.

أخصائية تحذر المتنزهين من ضربات الشمس.. وتؤكد اتباع إرشادات السلامة الشاطئية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643682.html

الدمام - محمد الغامدي

حذرت الدكتورة مها بنت خالد المزروع مدير المركز الإقليمي لمراقبة السموم بالشؤون الصحية عضو اللجنة النسائية للسلامة البحرية بحرس الحدود في المنطقة الشرقية من بقاء المتنزهين تحت أشعة الشمس لفترات طويلة خصوصاً في مثل هذه الايام التي تشهد ارتفاعا في درجات الحرارة .

وأوضحت أن نقص السوائل في جسم الإنسان بفعل ارتفاع حرارة الجو يسبب حالات الإغماء، إضافة إلى أن التعرض المباشر لأشعة الشمس في ظل ارتفاع درجات الحرارة يسبب حروقا جلدية، موضحة في الوقت نفسه أنه ينبغي على الإنسان تعويض كمية السوائل المفقودة بالإكثار من شرب المياه، كما يجب الانتباه للأطفال الذين ينسون أنفسهم اثناء النزهات ومراقبتهم باستمرار حتى لا يتعرضوا لمختلف المخاطر الشاطئية كالغرق وضربات الشمس والحروق الجلدية وغيرها .

وشددت الدكتورة المزروع بعدم رمي بقايا الطعام في البحر تجنباً لجذب بعض الكائنات البحرية كالثعابين التي تسبب لدغ من يقترب منها مستشهدة بحالتين تم إنقاذهما من قبل دوريات حرس الحدود خلال الإجازة الماضية أصيبتا بلدغ الثعابين البحرية، وقالت ان هذه الثعابين ليست شديدة السمية الا انه يجب نقل الحالة للمستشفى لتلقي الرعاية الطبية اللازمة ومن الضروري أيضا عدم لمس الكائنات البحرية الأخرى او اللعب بها كقناديل البحر التي تحتفظ بمادتها السمية حتى بعد موتها .

وختمت المزروع حديثها بأنه في كل الأحوال يجب اتباع إرشادات السلامة العامة والشاطئية حتى تكون النزهات آمنة وسعيدة وترسيخ مفهوم التقيد بإرشادات السلامة المنتشرة على طول المتنزهات البحرية لدى الصغار والكبار.

توقيف 13 طفلاً و11 مقيمة ادعين أنهم أبناؤهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280310

الخبر – «الحياة»
أوقفت الأجهزة الأمنية في محافظة الخبر، 13 طفلاً وطفلة بمعية 11 سيدة شرق آسيوية، ادعين أنهم أولادهن، فيما لم يُعثر على إثباتات تدل على ذلك. وقال الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي: «إن قوة الضبط الإداري في شرطة محافظة الخبر، حصلت على معلومات دقيقة، عن تواجد مجموعة من الوافدات النساء في إحدى الشقق السكنية، يقمن بطرق غير نظامية، فجرى مراقبتهن والموقع المحدد، كما تم إعداد كمين محكم من جانب القوة، بمشاركة إدارة الجوازات، وتحت إشراف مدير شرطة الخبر العقيد وهيب الحربي. وأسفر الكمين عن الإيقاع بـ11 وافدة وبمعيتهن 13 طفلاً وطفلة، ذكرن أنهم أبناؤهن. فيما لم يُعثر على أي إثباتات معهن تدل على ذلك»، مضيفاً انه تم «تسليم المقبوض عليهن إلى إدارة الوافدين في الجوازات، لاستكمال التحقيق معهن، حيال ما أشير إليه.»

إحالة قضية مشعل النار في زوجته بالمدينة إلى هيئة الادعاء العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/310929

موسى الجهني - المدينة المنورة
أحالت شرطة منطقة المدينة المنورة أمس قضية المقيم الذي قام بإشعال النار في زوجته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بالمدينة المنورة، فيما لاتزال الجثة في ثلاجة مستشفى الملك فهد، من جهته قال الناطق الإعلامي بمديرية الدفاع المدني بمنطقة المدينة المنورة المقدم خالد بن مبارك الجهني إنه ومن خلال معاينة موقع الحريق الذي وقع في شقة بعمارة بالحرة الشرقية يوم الجمعة قبل الماضي ونتج عنه إصابة امرأه بحروق بلغت 98 % وزوجها بحروق باليد اليسرى بنسبة 10 % اتضحت عدة ملاحظات استدل من خلالها رجال التحقيق بالدفاع المدني بالمدينة المنورة بقيادة رئيس قسم التحقيق الرائد طلال إبراهيم الشمري من الاشتباه بالزوج الذي حاول المراوغة والتظليل بالبداية وبعد محاصرته بالأدلة والقرائن اعترف بجريمته وقيامة بحرق زوجته وسكب مادة بترولية عليها أشعل النار بها بسبب خلافات أسرية بينهما

تأهيل أكثر من 20 ضابطاً من منسوبي الأمن العام للترافع أمام الجهات القضائية

مدير الأمن العام : الفترة الحالية تستلزم منا رفع الأداء في ظل التطورات القانونية والأنظمة العدلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643820.html

الرياض - مناحي الشيباني

أصبح واحد وعشرون ضابطا من منسوبي الإدارة العامة للشؤون القانونية من مختلف مناطق المملكة جاهزين للترافع امام الجهات القضائية (الشرعية والإدارية) بعد أن تم إكسابهم معلومات نظامية وتطبيقات قضائية متعددة كالأنظمة القضائية الجديدة ونظام المحاماة وآلية تكييف الدعوى وصياغة اللوائح وكذلك مهارات الطعن في القرارات الإدارية والاعتراض على الأحكام وقواعد المرافعات أمام ديوان المظالم والدفوع الشكلية ومهارات صياغة الأنظمة وكذلك العديد من الموضوعات ذات الصلة ...

وأعلن معالي مدير الأمن العام الفريق سعيد بن عبد الله القحطاني وبحضور نائبه اللواء ناصر بن سعود العرفج واللواء موسى بن احمد الحربي مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية بالأمن العام وعميد المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن اختتام فعاليات دورة (تأهيل مستشاري الأمن العام) والتي نفذت من قبل المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالتعاون مع مركز حقوق للتدريب القانوني خلال الفترة 26 _5 الى 10 - 7 - 1432 ه للضباط المستهدفين لإلحاقهم بهذه الدورة والتي اكتسبت أهميتها الخاصة كون المحاضرين فيها نخبة من أصحاب الفضيلة رؤساء وقضاة المحاكم العامة والمحاكم الادارية إضافة لاستقطابها عدد من المستشارين والمحامين الذين لديهم خبره واسعة في هذا المجال وقد تضمن الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة عدداً من الكلمات التي بدأتها كلمة الإدارة العامة للشؤون القانونية ألقاها المقدم دكتور بندر اليحيى نائب مدير الإدارة وبعد ذلك القى كلمة المحاضرين القاضي والمستشار بالديوان الملكي الدكتور احمد العريني وبعد ذلك القى الدكتور عبدالله الرزين عميد المركز الجامعي لخدمة المجتمع بجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية كلمة ثم ارتجل معالي مدير الأمن العام كلمة شكر فيها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر وكذلك قدم شكره لأصحاب الفضيلة القضاة والمحامين الذين حاضروا في هذه الدورة ثم أشاد بالإدارة العامة للشؤون القانونية على حرصها والتزامها بالإستراتيجية التدريبية التي وضعتها مؤكدا ان صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية دائما مايؤكد على أهمية التدريب والتأهيل لرفع مستوى الوعي لدى منسوبي الأمن العام كما ذكر معاليه بان الفتره الحالية تستلزم منا أن نرفع من وتيرة الأداء وفق رؤية ومعرفة ثقافية بالإجراءات الإدارية والقانونية في ظل التطورات القانونية والأنظمة العدلية الصادرة فالتطوير والتأهيل نتيجة حتمية للتطور الحضاري الذي تمر به بلادنا وان الأمن العام هو اولى الإدارات بتأهيل ورفع مستوى الوعي القانوني لمنسوبيه وذلك بحكم انه هو الجهاز الذي يقوم بتطبيق الكثير من الأنظمة بحكم طبيعة مهامه والأعمال المناطة بمنسوبيه ثم بعد ذلك تم تسليم درع تكريمي لجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية وتكريم المحاضرين وتسليم الشهادات للدارسين.

الفريق السعودي - الأمريكي لم يتمكن من تحديد فترة زمنية محددة لساعة الصفر..

رئيس هيئة المساحة : هناك مؤشرات علمية تعزز احتمالية حدوث بركان في العيص

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643669.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أكد رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السعودية زهير نواب أن هناك مؤشرات علمية تشير إلى احتمالية حدوث ثوران بركاني في حرة الشاقة "العيص" ، ولكن لا يمكن تحديد موعد محدد "سنتان أو اقل أو أكثر"، فقد يستمر النشاط الصهاري لفترات طويلة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى ، مشيرا في ذات السياق إلى نتائج البحث العلمي السعودي – الأمريكي المشترك الذي لم يحدد زمنا معينا لثوران بركان العيص .

وأوضح نواب أن هيئة المساحة تقوم بمراقبة النشاط الزلزالي والبركاني في الجزء الشمالي من حرة رهط الواقع بالقرب من المدينة المنورة، بالإضافة إلى حرة خيبر وحرة الشاقة وحرة عويرض، وتتابع كافة المتغيرات المصاحبة وترصد المتغيرات وتقوم بإجراء دراسات التوقع لأي نشاط بركاني محتمل لاسمح الله ضمن مهامها وأهدافها .

واستبعدت الهيئة في بيانها حدوث زلازل أو براكين في العامين القادمين ، رداً على ما ذكره أحد الباحثين عن حدوث زلازل وبراكين خلال العامين القادمين .

وتقوم هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمراقبة النشاط الزلزالي والبركاني في الجزء الشمالي من حرة رهط الواقع بالقرب من المدينة المنورة، بالإضافة إلى حرة خيبر وحرة الشاقة وحرة عويرض، وكذلك تتابع كافة المتغيرات المصاحبة لهذا النشاط، من حيث تشوهات القشرة الأرضية، وقياس الغازات، كما تقوم الهيئة برصد أي تغييرات في الحرارة الأرضية عن طريق دراسة الآبار، وتقوم بإجراء دراسات التوقع لأي نشاط بركاني محتمل) لا سمح الله) عن طريق المراقبة المستمرة وإجراء الدراسات العلمية والمعملية، وذلك ضمن مهامها وأهدافها المرسومة لها سائلين الله عز وجل، حماية بلادنا من المخاطر والكوارث .

د. زهير نواب

بعد ضبط مخدرات تجاوزت قيمتها 1.6 مليار ريال

د. أبو ساق والحرفش والجربوع: إنجازات مكافحة المخدرات تأكيد لقوة الجهاز الأمني لدى المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643701.html

الرياض، متابعة – أسمهان الغامدي

تزامنا مع البيان العاشر لوزارة الداخلية في مضبوطات المواد المخدرة التي تم ضبطها خلال ثلاثة أشهر ، والتي بلغت قيمتها السوقية ما يقارب المليارين ريال .

أوضح عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى اللواء الدكتور محمد أبو ساق ان البيان الصادر من "الداخلية" جاء مؤكدا لقوة الجهاز الأمني لدى المملكة في مكافحة المخدرات , كما أن البيانات التي تتوالى كل عدة اشهر تؤكد التصميم والعزيمة لدى رجال مكافحة المخدرات وتبرهن عن احترافيتهم العالية وإخلاصهم وقدرتهم على اختراق دوائر التهريب والترويج

وأشار إلى أنه كي يدرك المجتمع حجم المخاطر والأضرار لهذه العمليات السامة وأطنان المخدرات وملايين الأقراص السامة المتنوعة ومليارات الريالات فإن قراءة عاجلة لهذه الكميات والأنواع التي تضمنها البيان تتطلب منا وتحتم علينا الوقوف صفا واحدا لحماية مجتمعنا وبلادنا ، مشددا على أن تزايد عدد المشاركين في عمليات التهريب والترويج من سعوديين وغير سعوديين شأن يؤكد استهداف مجتمعنا من قبل عصابات الترويج للمخدرات والسموم والمؤثرات العقلية المتنوعة .

وأشاد د. أبو ساق بأجهزة الدولة في مكافحة المخدرات وقدرتها على تحقيق النجاحات الكبرى لإبطال كثير من العمليات الشريرة لتهريب المخدرات وترويجها وإحباط الكثير منها قبل وصولها لأيدي المستخدمين، مؤكدا في ذات السياق أن هذا المستوى المتقدم والمشهود من نجاحات وزارة الداخلية في عملياتها الأمنية لحفظ الأمن ومنع كافة الشرور يغرس في نفوسنا الثقة والاعتزاز ويحمل كل منا مسؤوليته الاجتماعية ، وقال : وزارة الداخلية تعمل برؤى صائبة وتنفذ عملياتها عبر وسائل متطورة وأساليب مهنية فائقة ولديها خطط استباقية ستمكنها إن شاء الله من المزيد من عملياتها الأمنية الفاعلة .

وأضاف أن هذا البيان لوزارة الداخلية وما سبقه من بيانات تؤكد لنا أن بلادنا في أيد أمينة إن شاء الله. فرجال الأمن وفي مقدمتهم منسوبو مكافحة المخدرات يعملون ليل نهار بتعاون فائق وتنسيق مستمر مع قوى الدولة والوطن الأخرى. وبهذه العزيمة والإصرار والاحترافية من رجال الأمن المخلصين سوف نتمكن بإذن الله من هزيمة قوى الشر ، وعلينا في هذا الوطن الغالي مسؤوليات كبرى نتحملها أفرادا ومجموعات ومؤسسات نحو مزيد من اليقظة ومزيد من التعاون بالقول والفعل للحد من شرور المخدرات وأضرارها , وأن تتحمل الأسرة والمدرسة وكل دائرة عمل مهما كان حجمها مسؤوليات متعددة ومستمرة للتوعية والإرشاد والتعاون بكل أنواعه ليحقق مجتمعنا مزيدا من المكاسب في حفظ أمنه وخصوصا في مجالات مكافحة المخدرات والمسكرات والسموم .

بينما أبان مدير العلاقات العامة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور خالد الحرفش أن الجامعة خلال السنوات الفائتة نفذت أكثر من مئة دورة تدريبية شارك في أعمالها المتخصصون من مختلف أنحاء العالم ،كما عقدت (33) ندوة علمية ونظمت أكثر من (37) محاضرة وأصدرت الجامعة (54) إصداراً علمياً و (17) دراسة علمية تناولت موضوع المخدرات من جوانبه الأمنية والاجتماعية وفي إطار الدراسات العليا تمت مناقشة (115) رسالة ماجستير ودكتوراه إضافة إلى تقديم برامج علمية متخصصة على مستوى الدبلوم ، وتقديم المشورة العلمية لأجهزة التحقيق الجنائي وإدارات مكافحة المخدرات في الوطن العربي ، كما أن الجامعة نفذت في الآونة الأخيرة دراسة عن دور الانترنت في تهريب المخدرات

وأضاف أن الجامعة كثفت جهودها في المكافحة والتصدي لجريمة المخدرات ، وبأساليب علمية وتطبيقية عده فهي تسعى إلى رفع مستوى وكفاءة العاملين بالأجهزة الأمنية والشرطية والعدلية والاجتماعية العربية وذلك من خلال مرافقها العلمية كلية الدراسات العليا وكلية التدريب وكلية علوم الأدلة الجنائية ومركز الدراسات والبحوث ، كما أن للجامعة تاريخا طويلا في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية والتوعوية في مجال مكافحة المخدرات .

علينا اليقظة والتعاون بالقول والفعل للحد من شرور المخدرات وأضرارها

وفي الإطار الإعلامي أوضح د. الحرفش أن الجامعة تقوم بحملات إعلامية وتوعوية متواصلة في إطار مكافحة المخدرات ، فتبث عبارات توعوية وإرشادية عبر تلفاز وإذاعات الدول العربية ، وقامت بتوزيع الملصقات التوعوية ضد المخدرات والتي تجاوزت أكثر من مليوني ملصق توعوي ، كما أن الجامعة تشارك في جميع المؤتمرات والندوات التي تناقش موضوع المخدرات، وشاركت في ورشة العمل التي ناقشت القوانين النموذجية في شأن المخدرات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات بعد تطويرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، موضحا أن مسيرة الجامعة ما زالت مستمرة من أجل بناء إنسان قادر على مواجهة الجريمة في كافة صورها وأشكالها ومن أجل تحصينه حتى لا يقع في براثن المخدرات إضافة إلى سعيها لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المختلفة على القيام بواجبها لمواجهة المخدرات في عصر العولمة .

وقال : إن البيان العاشر لوزارة الداخلية بشأن المضبوطات التي تم ضبطها خلال ثلاثة أشهر يؤكد اليقظة والحرص اللذين تتميز بهما الأجهزة الأمنية السعودية المختصة في سبيل مكافحة المخدرات والحد من آثارها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتي تعمل على هدم الأسرة والمجتمع والوطن وهي جهود وانجازات أشادت بها المنظمات الدولية ذات العلاقة ودول الجوار، مؤكدا في ذات السياق أن هناك تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً متواصلاً بين الجامعة والجهات المعنية بمكافحة المخدرات بالمملكة تلبية لاحتياجات هذه الأجهزة التدريبية والعلمية في إطار مفهوم الامن الشامل واستراتيجيات الامن الفكري الذي ينادي به صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس المجلس الاعلى للجامعة .

من جهته أكد مدير عام التوجيه والإرشاد في وزارة التربية والتعليم الأستاذ عبد الكريم الجربوع أن الوزارة تقوم بجهود تربوية متنوعة في التوعية بأضرار المخدرات من خلال مؤسساتها التربوية وتشارك الجهات ذات العلاقة من خلال العديد من اللجان وفرق العمل والدراسات والتنسيق فيما يتعلق بالتدريب والبحوث ، وإعداد برامج للتوعية بأضرار المخدرات في إدارات التربية والتعليم للبنين والبنات بالمناطق والمحافظات لتنفيذها في المدارس خاصة على مستوى المرحلتين المتوسطة والثانوية من خلال ، وأوضح أنها نسقت مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدارة العامة لمكافحة المخدرات حول تنفيذ دورات تدريبية سنوية للمعلمين والمرشدين ومشرفي التوجيه والإرشاد في بعض إدارات التربية والتعليم بالمملكة إضافة إلى تبادل المعلومات مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمشاركة في الصفحة التوعية في صحيفة "الرياض" التي تشرف عليها اللجنة. وقال ان دورهم مكمل لدور الداخلية والمديرية من حيث زيادة الوعي في كيفية الحصانة الذاتية لدى منسوبي الوزارة وخاصة لدى طلبة المرحلة المتوسطة والثانوية.

ضابط يحتجز أعضاء الهيئة داخل مركز شرطة بالطائف بسبب توقيفهم ابنه المعاكس

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/311059

عواض الخديدي - الطائف

فاجأ ضابط يعمل بأحد القطاعات بالطائف أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى تسليمهم لشاب معاكس بأحد مراكز الشرطة بالطائف باحتجازه لهم ومنعهم من الخروج بعد إغلاقه باب مركز الشرطة بسيارته ثم تهجم عليهم ومنع رجال الأمن بالمركز من توقيف الشاب الذي اتضح أنه « ابنه «.

وأكد مصدر مطلع لـ»المدينة» أنه تم تحرير محضر بالواقعة لاتخاذ الإجراءات المتبعة من قبل مركز شرطة الفيصلية الذي وقعت به الحالة وتوقيف الشاب المعاكس على ذمة التحقيق .وبينت مصادر «المدينة» أن خيوط القضية بدأت عندما كان أعضاء الهيئة يقومون بعملهم بجوار كلية الطالبات لمنع معاكسات الشباب هناك فيما كان شاب يقوم بمعاكسة الطالبات فتم القبض عليه وتسليمه لمركز شرطة الفيصلية وفي أثناء ذلك فوجئوا بدخول سيارة من نوع جيب أبيض اللون بداخلها ضابط برتبة عقيد ليوقف سيارته على مدخل مركز الشرطة ثم منعه أعضاء الهيئة من الخروج من المركز بسيارتهم الرسمية متهجما عليهم وعلى رجل الأمن المرافق لأعضاء الهيئة بسبب إلقائهم القبض على الشاب الذي اتضح أنه ابنه ومانعا رجال الأمن بالمركز من توقيف ابنه. وأمام العديد من المحاولات تم إيداع الشاب التوقيف فيما حرر رجال الأمن بمركز الشرطة محضرا بالواقعة وما قام به الضابط المتهجم ورفعه صوته داخل قسم الشرطة ولفت أنظار المارة ومحاولته منعهم من توقيف ابنه ، في الوقت الذي أبلغ أعضاء الهيئة رئيس مركزهم التابعين له وهو مركز هيئة الشرقية الذي حضر إلى الموقع وطلب من الضابط المتهجم فسح الطريق لدورية الهيئة بالخروج من المركز وعدم تعطيل عمل أعضاء الهيئة فيما كتب أعضاء الهيئة محضرا سلم لمدير شرطة الفيصلية تضمن ما حدث من الضابط وما بدر منه من احتجاز أعضاء الهيئة والتدخين بداخل مركز الشرطة والتهجم على الأعضاء ورجل الأمن المرافق له لاتخاذ الأنظمة المتبعة تجاه ذلك .

الناطق الإعلامي : ليس لدي تفاصيل

المدينة» اتصلت بالناطق الاعلامي بشرطة الطائف بالنيابة الملازم سليم الربيعي، وتم طرح القضية عليه فقال : «لم يتوفر لدي قطعا تفاصيل ما اشرتم اليه وسوف اوافيكم بما يستجد لدي لاحقا

أمير مكة يمتدح برنامج الحد من إيذاء الأطفال في الطائف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643719.html

الطائف - اسماعيل إبراهيم

نوه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة بجهود الإدارة العامة للتربية والتعليم بالطائف ومشاركتها في برنامج الحد من إيذاء الأطفال على مدى الأعوام الثلاثة الماضية وإصدار كتيب بذلك يتضمن تعريفاً بالبرنامج والخدمات المقدمة، جاء ذلك في خطاب وجه سمو أمير منطقة مكة المكرمة لمدير التربية والتعليم بالطائف محمد بن سعيد أبو راس ..

ومن جهة أخرى اعتمد مدير التربية والتعليم بالطائف أسماء المعلمين المرشحين للملتقى الصيفي الأول بعد أن قام المجلس الاستشاري للمعلمين باختيار المعلمين المتميزين من ترشيحات مكاتب التربية والتعليم وفق المعايير التي أرسلت بالتعميم الوزاري وهي أن يكون المرشح على رأس العمل معلماً ومتميزاً ونافس على جائزة التميز بالإضافة إلى أن له إسهامات تربوية ومهارات لإفادة الآخرين ..

وأبان أبو راس أن الملتقى الصيفي الأول للمعلمين يأتي ضمن إطار تفعيل دور الخدمات الاجتماعية والتربوية الموجهة للمعلمين وتزويدهم بالتجارب المميزة ميدانياً والمعلمون المرشحون هم حامد معيض الحارثي المعلم بمدرسة القويسم الثانوية من مكتب التربية والتعليم بالجنوب (إلى عسير) ومحمد دسمان القثامي المعلم بمدرسة أبي تمام الابتدائية من مكتب التربية والتعليم بالشمال (إلى الرياض) ومحمد بن ضيف الله الأحمد المعلم بمتوسطة المثنى بن حارثة من مكتب التربية والتعليم بالغرب (إلى الرياض) سالم نهار المطيري المعلم بمتوسطة عبدالرحمن الداخل من مكتب التربية والتعليم بالشرق (إلى تبوك) ومحمد علي البردي المعلم بمتوسطة يزيد بن عبدالملك لمشاركته المتميزة في جائزة التميز على مستوى المدارس السعودية (إلى تبوك..(

تبوك: التحقيق مع رجال أمن في مقتل شاب

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280200

تبوك - فايز العنزي
يخضع عدد من أفراد الدوريات الأمنية وأشخاص آخرون للتحقيق في قضية وفاة شاب (26 عاماً)، نتيجة إصابته بطلقة تحذيرية من أحد رجال الأمن في منطقة تبوك أمس.
وأوضح المتحدث الإعلامي باسم شرطة منطقة تبوك الرائد خالد الغبان أن إحدى الدوريات الأمنية لاحظت على الطريق بين حيي كريم والمنتزه بالمدينة أمس، إحدى المركبات الخاصة التي تسير بعكس الاتجاه، يقودها شخص في العقد الثاني من العمر، وأنه عند محاولة استيقافه رفض التوقف، ليذهب إلى بيته، مشيراً إلى أن الشاب خرج ومعه مجموعة من الأشخاص باتجاه الدورية، وحاولوا التهجم عليها، ما اضطر رجل الأمن لطلب دورية مساندة، وقام أحد أفرادها بإطلاق طلقه تحذيرية أصابت الشاب وأدت لوفاته، ليتم توقيف جميع الأطراف رهن التحقيق.

جازان:القبض على نساء رفضن أمر إخلاءأرض

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280198

جازان – «الحياة»
ألقي القبض على مجموعة من النساء في محافظة صبيا بمنطقة جازان لرفضهن إخلاء أرض نخلان التي قررت بلدية المحافظة مسحها لإقامة مشروع سوق في المحافظة، قبل أن يقاومن رجال الأمن بحمل العصي ويمنعن الآليات الموجودة من العمل لمدة خمس ساعات، بحجة أنه موقع رعي أغنامهن منذ عشرات السنين، ليتم استدعاء السجانات لإركابهن بالقوة في سيارات الشرطة.
وأوضح الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة جازان بالإنابة النقيب عبدالرحمن الزهراني أنه تمت السيطرة على الموقع من الجهات الأمنية، وأن الوضع عاد إلى طبيعته، ولم تحدث أي حالات اعتداء، إذ تم إخلاء الموقع من النساء المحتجات، مشيراً إلى أنهن خرجن بتشجيع ودعم من ذويهن من الرجال الذين ما إن شاهدوا السيطرة الأمنية حتى دفعوا النساء للاحتجاج على إقامة هذا المشروع السكني التجاري الذي تم إقراره من أمير المنطقة والمجلس البلدي في المحافظة.

أمير مكة يوجه بإعادة النظر في إيقاف حجج الاستحكام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280234

جدة - فهد الحسني

وجه أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بإعادة النظر في موضوع إيقاف» حجج الاستحكام» الذي شمل عموماً الحجج كافة، ما أثر على الحالات الخاصة بالسكن للمواطنين، إضافة إلى السماح لمن أقام مسكناً على أرض تملكها الدولة وليس على ملك أحد، بالتقدم إلى المحكمة لإثبات الملكية واستخراج حجة استحكام.

جاء ذلك على خلفية الإيقاف السابق الذي شمل حجج الاستحكام كافة في المنطقة، إثر تورط عدد من كتُّاب العدل في قضايا فساد، إضافة إلى زيادة التعدي على الأراضي الحكومية.

وشدد أمير المنطقة في برقية عاجلة، حملت الرقم 74564 موجهة إلى محافظي محافظات منطقة مكة المكرمة ورؤساء المراكز (حصلت «الحياة» على نسخة منها) على أن أمانات المناطق «قصرت بشكل واضح في موضوع حصر البنايات القائمة قبل صدور قرار الإيقاف، ما تسبب في تذمر غالبية المواطنين، الأمر الذي أدى إلى مقاومتهم للجان التعديات.«

ونبه إلى ضرورة الرفع عن أي مواضيع تهم المواطنين خلال أسبوع من تاريخها، إضافة إلى التشديد على تنفيذ الأوامر الملكية التي صدرت بشأنها القرارات الأخيرة لتوفير سبل الرفاهية للمواطنين.

وتضمنت البرقية ضرورة درس إعادة النظر في موضوع إيقاف «حجج الاستحكام» (الصادر بالأمر 788/م ب بتاريخ 1429/2/1)، إذ شمل الأمر عموماً حجج الاستحكام ما جعله يطبق على الحالات الخاصة بالسكن التي لا تتجاوز مساحه بعضها 20 في20 متراً التي دعت لجان الإزالة والتعديات إلى إزالتها مع أي مبنى لا يحمل صاحبه صكاً شرعياً بالتملك ما دفع المواطنين لمقاومة تلك اللجان وكثرة شكاواهم وطلباتهم للمساعدة.

كما شملت التوجيهات السماح لمن أنشأ مسكناً مساحته في الحدود المعقولة للسكن وليس على ملك لأحد إنما على أرض للدولة بالتقدم إلى المحكمة لإثبات واستخراج حجة استحكام ويوضح تنظيم تخطيط لذلك بحيث يشمل الحالات القائمة الآن وذلك في ضوء ما نص عليه الأمر السامي رقم 571 وتاريخ 1405/3/26.

هيئة الرقابة تشيد بتفاعل الجهات الحكومية وتوجهها نحو الحكومة الإلكترونية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/311054

عبدالرحمن حمودة – المدينة

أشادت هيئة الرقابة والتحقيق في تقريرها لمهامها الرقابية للعام المالي المنصرم 1431/1430هـ بما تقدمه بعض الجهات الحكومية من تعاون كبير وواضح مع مراقبي الهيئة وتسهيل مهامهم، وكذلك تزويدهم بالمعلومات والمستندات المطلوبة .

وبينت الهيئة تفاعل عدد من الجهات الحكومية مع ما تقف عليه الهيئة من ملحوظات والعمل على تلافيها وإفادة الهيئة بما يفيد تصحيح الوضع القائم بعد رصد مراقبي الهيئة لتلك الملحوظات،مضيفة بأن الجهات الحكومية تسعى في الوقت ذاته إلى وضع الأنظمة واللوائح والتعليمات المفيدة والهامة والتي تساعد مراقبي الهيئة في أداء عملهم ومهامهم الرقابية على مواقع تلك الجهات في الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، وهو ما سهل الحصول عليها والاستفادة منها في أعمال الاختصاص .

كما أوضحت الهيئة في تقريرها سعي الجهات الحكومية إلى توضيح إجراءات خدماتها المقدمة للمجتمع على مواقعها الالكترونية بالانترنت مما سهل على المستفيدين معرفة الخدمات والإجراءات المطلوبة لأداء أعمالهم ومتطلباتهم بكل يسر وسهولة وإتقان .

ولفتت الهيئة أيضا سعي الجهات الحكومية إلى العمل على تأسيس الحكومة الالكترونية تمشيا مع توجيهات المقام السامي الكريم، والتي تهدف الى سعي الجهات الحكومية لإعادة ابتكار نفسها في مجال أداء مهامها بشكل فعال إلى المواطنين والمستفيدين، وهو ما يعد تحولا جذريا في الأساليب المتبعة لمباشرة أعمال تلك الجهات في نطاق جديد .

وفي السياق ذاته بين مصدر مسئول بهيئة الرقابة والتحقيق لـ» المدينة « أن التقرير أحصى عددا من الظواهر السلبية في أداء عدد من الجهات الحكومية ،مؤكدا أن الهيئة تعمل على تكريس جهودها في الرقابة على الأداء الحكومي وضمان سلامته وجودة الخدمات التي تقدمها مختلف الجهات الحكومية للمواطن.

وأوضح المصدر « فضل عدم ذكر اسمه « أن الهيئة بصدد إيجاد آلية جديدة ومناسبة لمتابعة المشروعات المتعثرة في مختلف مناطق المملكة خاصة في ظل المشاريع المستقبلية التي صدرت بها أوامر ملكية ،فضلاً عن المشروعات التي تعتمد في الميزانية العامة للدولة

دشنها مدير جامعة الأمير سلطان بحضور عدد من المختصين

د. اليماني: إقرار الرهن العقاري سيضاعف حجم سوق التمويل الموجه للأفراد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643738.html

الرياض - الرياض

اختتمت مؤخرا في جامعة الأمير سلطان، ورشة عمل حول "المفهوم العالمي الحديث للتمويل العقاري" نظمها مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة. الورشة التي قدمها الدكتور حمزة السالم أستاذ المالية بالجامعة، واستمرت لمدة يومين، حضرها عدد كبير من المهتمين والممارسين والمختصين في صناعة التمويل العقاري لدى مؤسسة النقد والبنوك والشركات التمويلية المتخصصة في التمويل العقاري .

وخلال افتتاحه للورشة أكد سعادة الدكتور أحمد بن صالح اليماني مدير جامعة الأمير سلطان أن الجامعة في إطار رسالتها الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع وتثقيفه تحرص على إقامة مثل هذه الأنشطة من ورش عمل ودورات وندوات بالتعاون مع خبراء من جهات عالمية ومحلية .

وقال: إن الإلمام بمفهوم التمويل العقاري وآلياته وطرق احتسابه، يعد مطلباً ملحاً لتخريج كوادر وطنية متخصصة في صناعة التمويل العقاري، خاصة مع قرب إطلاق الدولة للمنظومة التمويلية ومن بينها نظام الرهن العقاري، الذي يتوقع في حال إقراره أن ينتج عنه تضاعف حجم سوق التمويل العقاري الموجه للأفراد، وازدياد عدد شركات التمويل العقاري المتخصصة التي يعمل منها حوالي ست شركات في السوق حاليًا، إلى جانب اتجاه البنوك إلى زيادة المخصصات المالية الموجهة للقروض العقارية .

وأضاف الدكتور اليماني أن جامعة الأمير سلطان كانت- وما زالت- إحدى مؤسسات التعليم العالي الخيرية السباقة إلى خدمة المجتمع من خلال العديد من المراكز والأنشطة والفعاليات التي تقيمها إسهامًا منها في خدمة جهود التنمية الوطنية، مشيراً إلى أن مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر، هو أحد مشاريع خدمة المجتمع العديدة التي تحتضنها الجامعة .

من جهته تناول الدكتور حمزة السالم أستاذ المالية بجامعة الأمير سلطان، في ورشة العمل عددًا من القضايا والموضوعات المرتبطة بالتمويل العقاري من بينها: هندسة النماذج التمويلية المتطورة وكيفية تطبيقاتها المحلية، وتطرق فيها إلى عدة موضوعات من بينها، الفرق بين هامش الربح والفائدة وكيفية استخراج أحدهما من الآخر، والخدع التمويلية، ومعرفة حساب كلفة التمويل الحقيقية، وهندسة النماذج التمويلية المناسبة، واستثمار الأرض بطرق تمويلية مختلفة، ولمحات عن مفهوم الرهن العقاري وتطبيقاته، وكيفية حساب الإجارة المنتهية بالتمليك والنموذج الأنسب لها، وحساب هامش الربح وتحويله إلى فائدة وبالعكس، وحساب الدفعات الشهرية وهامش الربح/الفائدة والمتبقي عند السداد المبكر، وكيفية حساب الدفعات التدريجية أو المتناقصة، وكيفية حساب التمويل بدفع الإجارة فقط، وكيفية وضع حدود عليا لأسعار الفائدة أو الدفعات الشهرية، وكيفية شراء الفائدة، والسايبر وعلاقته بالفائدة على الإيداع والإقراض " الريبو والريبو العكسي ."

من جانبه أكد ابراهيم الغملاس مدير مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في جامعة الأمير سلطان، أن المركز يعمل جاهداً على تقديم خدمات تدريبية وتأهيلية لأبناء المجتمع في إطار احتياج سوق العمل، الذي يفتقد إلى دورات وورش عمل مكثفة، تنمي خبرات العاملين في قطاع التمويل العقاري، الذي نما بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، في ظل حاجة المواطنين إلى تمويل للحصول على مسكن مناسب لهم .

وكشف عن استعداد المركز مستقبلاً لتقديم دورات وورش عمل تعنى بالقطاع العقاري بكافة فروعه سواء كان في التمويل أو التسويق أو غيرها من النشاطات المرتبطة بالقطاع العقاري، والتي سيحاضر فيها نخبة الأكاديميين والممارسين في ذات الاختصاصات.

مبتعثون: جامعة الطائف أوقفت صرف بدل الندرة بعد السفر!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643757.html

الطائف، تقرير- هلال الحارثي

طالب عدد من المحاضرين والمعيدين المبتعثين من قبل جامعة الطائف لإكمال دراساتهم العليا خارج المملكة بضرورة إعادة الجامعة بدل الندرة الطبية إلى رواتبهم، بعد إيقاف الجامعة مؤخراً صرفها عنهم عقب صدور قرارات ابتعاثهم ومغادرتهم أرض الوطن إلى عدد من دول أوروبا وأمريكا وإستراليا لإكمال دراساتهم العليا، واشتكوا من تعطيل الجامعة لعدد من القرارات الصادرة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، الأمر الذي شكل لهم الكثير من الأعباء النفسية والمادية، حتى انعكس ذلك على مستوى تحصيلهم العلمي، بعد أن حرمتهم حقوقهم المادية .

وقال عدد من المبتعثين وهم: "خالد الزهراني، ومحمد بن صنيدح الجعيد، وعبد الإله وصل الثبيتي، وإبراهيم فصل حلواني، وفؤاد مبارك الزهراني، وحسام الزهراني، وسامي خلوفة الأحمري" في شكوى تلقت "الرياض" نسخة منها: أنّ الجامعة عمدت إلى حسم بدل ندرة التخصصات الطبية من مرتباتهم بعد الابتعاث، وهو أمر مخالف لقرار مجلس الوزراء رقم 259 وتاريخ1/ 9/ 1429ه، ويتنافى مع ما ورد في برقية معالي وزير التعليم العالي رقم 392/ 1 وتاريخ 15/ 2/ 1430ه، كما يتعارض مع خطاب الأمين العام لمجلس التعليم العالي بالنيابة الموجه إلى جامعة الباحة برقم 806/ أ وتاريخ 6/ 5/ 1431ه والذي نص صراحة على جواز صرف بدل الندرة للمحاضرين والمعيدين حال ابتعاثهم باعتبار هذا البدل مرتبط بالتخصص .

وأضافوا لقد استغل المسؤولون بالجامعة ظرف بعدنا عن وطننا الغالي وغربتنا عن أهالينا، وضربوا بمطالبنا عرض الحائط، حيث حاولنا الاتصال بهم مراراً وتكراراً؛ إلاّ أنّ جميع المحاولات باءت بالفشل، مشيرين إلى أنّ عدد المتضررين من هذه القرارات التي وصفوها بالتعسفية قد بلغ ما يقارب 132 مبتعثاً .

وناشدوا في هذا الصدد المسؤولين في وزارة التعليم العالي بضرورة النظر في وضعهم خاصة وأنهم أبناء الوطن، وفي مهمة علمية وطنية، ومن المستحيل عليهم مراجعة الجامعة من أجل مستحقاتهم وترك دراستهم وأبحاثهم، إضافة إلى أنهم فئة أولى بالرعاية والاهتمام تخفيفا عنهم كربة الاغتراب والبعد عن الوطن.

في يوم اللاجئ العالمي... جهد سعودي ورسالة عالمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280289

الرياض - «الحياة»

صادف أمس الـ20 من حزيران (يونيو) الجاري يوم اللاجئ العالمي الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000، واحتُفِل به للمرة الأولى في عام 2001، وتم اختيار هذا اليوم لتزامنه مع الاحتفال مع يوم اللاجئين الأفريقي الذي تحتفل به بعض الدول الأفريقية.

وللمملكة العربية السعودية جهود ملموسة في هذا الجانب الإنساني بما تقدمه من دعم ومساهمة، وفي هذا السياق أشاد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو جوتيريس إبان زيارته للمملكة عام 2007 بما لمسه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من حرص دائم على دعم المفوضية وأعمالها الإنسانية، منوهاً بما قدمته المملكة من دعم ومساهمات إنسانية لبرامج ونشاطات المفوضية في مختلف دول العالم.

ورحب بتطوير العلاقات إلى آفاق أرحب بين المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر السعودي وتدعيم التعاون المشترك بينهما التي تطمح من خلاله المفوضية بأن تكون الجمعية داعماً دائماً لها في الأعمال والمشاريع التي تقوم بها في مختلف بلدان العالم الإسلامي بالنظر إلى أن الجمعية تدعم المشاريع الإنسانية التي تقوم بها المفوضية في عدد من دول العالم.

وفي هذا الإطار قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات كبيرة ومشهودة من خلال التعاون الإنمائي الثنائي مع الدول المستفيدة ومن خلال الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات التمويلية متعددة الأطراف (الإقليمية والدولية) والمنظمات ذات البرامج المتخصصة، عبر الإسهام في رؤوس أموالها أو في دعمها إدارياً وفنياً، كما دعمت مؤسسات ومنظمات ذات برامج متخصصة أنشئت لأغراض محددة وتؤدي أنشطة معينة تحظى باهتمام المجتمع الدولي مثل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعد المملكة من الدول الداعمة لنشاطات الوكالة وتقديم التبرعات لمشاريع الوكالة وخاصة البرنامج السعودي لمساعدة الشعب الفلسطيني لتنفيذ مشاريع في الأراضي الفلسطينية، ضمن دور المملكة الرائد في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ولا سيما في الظروف السياسية الحساسة التي تمر بها قضيته.

وحرصت المملكة على دعم ومساندة وكالة غوث الدولية للاجئين الفلسطينيين وتمكينها من أجل الوفاء بالتزاماتها المعيشية والتعليمية والعلاجية للاجئين الفلسطينيين، ونتيجة لهذه الإسهامات الكبيرة قدمت المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كارين أبو زيد جائزة المانح المميز للاونروا للنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة الأمير نايف بن عبدالعزيز كأول شخصية عالمية تنال هذه الجائزة، تقديراً لجهوده المميزة في العمل الإنساني وإسهاماته الكبيرة في هذا الشأن من خلال ما تقدمه اللجان والحملات الإغاثية السعودية بإشراف ومتابعته بشكل عام وما تقدمه حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني على وجه الخصوص، من برامج إغاثة ومشاريع إنسانية بالتعاون المشترك مع المنظمات والهيئات الدولية لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وتغطية العديد من البرامج والنشاطات التي تقوم بها وكالة الأونروا.

وتسلمت المملكة العربية السعودية في 2010 رئاسة اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) لتكون بذلك أول دولة عربية مانحة تتولى الرئاسة في هذه المنظمة التي تتكون من 23 دولة، وتنشط في دعم وعون ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتعد المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 مأساة مدمرة، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حوالى 957 ألف عربي فلسطيني حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950.

الحياة
AL HAYAT

الأمير نايف: المخدرات باتت هاجساً مقلقاً... وعلى أمراء المناطق فتح أبوابهم للمواطنين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280274

جدة – بدر محفوظ

أكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، الأمير نايف بن عبدالعزيز أن مشكلة المخدرات باتت تشكل الخطر الأول داخل المجتمعات السعودية، وأنها المتسبب الأول وراء كل الجرائم البشعة، خصوصاً جريمة السرقة، مجدداً ثقته الكبيرة في القضاء وما يصدره من أحكام رادعة تجاه مروجي المخدرات.

وقال الأمير نايف خلال ترؤسه أول من امس اجتماع مجلس منطقة مكة المكرمة الذي دعا إليه امير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل: «يجب أن يكون الجميع مع الحقيقة، إن مخاطر المخدرات باتت السبب الأول وراء الجرائم البشعة، وتجب إحالة المتورطين إلى القضاء للقول الفصل، وهناك أحكام صدرت نأمل بأن تكون رادعة وهي في طريقها للتنفيذ بعد موافقة الملك عليها، وخادم الحرمين الشريفين يحث على سرعة التنفيذ، لأن من أمن العقوبة أساء الأدب». داعياً رجال الأمن إلى مضاعفة الجهد والتصدي لها بكل حزم .وشدد النائب الثاني على الأمراء الوزراء والمسؤولين على الالتقاء بالمواطنين وفتح الأبواب لهم والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم وتقديم الخدمات لهم على أرقى المستويات، مضيفاً: «نحن هنا لخدمة شعب المملكة رجالاً ونساءً صغاراً وكباراً». وحض المسؤولين على تجنب الروتين والعمل على إنجاز معاملات المواطنين بيسر وسهولة، وقال» :يجب أن يُمكن المواطن من التقاء المسؤول من الوزير إلى أقل مسؤول، وننفذ ما أمرنا به الله ثم ولي أمرنا خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين».واستعرض الأمير نايف تقاعس بعض الشركات عن أداء أعمالها في المشاريع التنموية، وقال: «لقد سمعت ملاحظاتكم على الشركات التي توكل لشركات أخرى تنفيذ مشاريع مهمة وحيوية من الباطن، وهذا في واقع الأمر يضر بالمشاريع ويقود إلى تأخيرها، وأنا أستغرب من أن الأجهزة المعنية لم تقم بدورها بالشكل المطلوب، ويجب إبعاد المقاولين غير القادرين حتى يستفيد المواطن من المشاريع التي تنفذ وينعم بالخدمات التي تحرص الدولة على توفيرها .«

وشكر النائب الثاني الأمير خالد الفيصل على إتاحة الفرصة لهذا اللقاء، موضحاً أن ما رأيناه واستمعنا من خلاله إلى ما تم في مكة المكرمة وما سيتم يوضح الجهد البارز والمبذول في خدمة المنطقة، ولا شك في أن مكة المكرمة هي خير مكان في هذه الدنيا المباركة، ويليها مدينة رسول الله»، مثمناً ما قدمه الأمير خالد الفيصل من جهود، وقال: «ما سمعناه شرح صدورنا، لما تم من مشاريع، وأنا على ثقة من أن هذا موجود في كل المناطق، والأمراء آخذون بذلك، وعليهم أن يوسعوا لقاءاتهم ويلتقوا المواطنين ويشرحوا للمواطن ما تم والأمر نفسه بالنسبة إلى الوزراء .«

وأوضح أن «الله سبحانه وتعالى خلق المملكة، ملوكاً وولاة أمر، وشعباً ومسلمين مؤتمنين على أطهر بقعتين على وجه البسيطة، وقد شرف الله شعب المملكة بأن يعمل لخدمة هاتين البقعتين الطاهرتين، وهذا أفضل ما يمكن أن يعمل إلى جانب خدمة الحجاج والمعتمرين والزوار». مشدداً على أن أجهزة الدولة لم توضع إلا لخدمة الإنسان مواطناً أو مقيماً، وأضاف: «نحن نخدم أبناء الوطن وإذا كان شرف الله مليكنا بخدمة الحرمين الشريفين فهو يأمرنا أن نخدم الإنسان»، داعياً المواطنين إلى الالتزام بالأنظمة واحترامها كونها لم تصنع ولم تقر إلى لخدمتهم وراحتهم وتيسير شؤون حياتهم.

وزاد: «لقد أنعم الله علينا وزراء ومسؤولين مدنيين وعسكريين، وأقصد بالعسكريين رجال الأمن بتوجيهات قوية تحملنا مسؤوليات، وتوفر لنا إمكانات كبيرة لخدمة أبناء شعبنا، ونحن هنا لخدمة شعب المملكة رجاله ونسائه صغاراً وكباراً».

مؤكداً أن القضاء مكان العدالة، وقال: « قضاؤنا ليس حكماً بشرياً، بل هو حكم الله، ومتى ما صلح القضاء صلحت الدولة، قضاؤنا هو قضاء الله عز وجل.«

الجوازات: الغرامة والمنع من السفر3 سنوات لفقدان الجواز

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 17589
http://www.al-madina.com/node/310915

سعد العنيني - جدة

أوضح المستشار الإعلامي للمديرية العامة للجوازات أحمد الغامدي ان عقوبة فقدان جواز السفر تشمل الغرامة 500 ريال في حدها الادني والمنع من السفر من سنة الى 3 سنوات مؤكدا أن العقوبة ليست هدفًا لمن يفقد جوازه . وقال في حالة فقدان الجواز يخضع فاقده إلى لجنة العقوبات المختصة في المديرية العامة للجوازات، التى تدرس الاسباب وتطبق التعليمات الخاصة بذلك.

واشار الى ان بلاغات فقدان الجواز السعودي انخفضت بنسبة 70 إلى 80%؛ بسبب الوعي الذي أصبح لدى الكثير من المواطنين أثناء السفر للخارج، وبتطبيقهم للتعليمات والتوجيهات الصادرة من المديرية العامة للجوازات.

وأشار إلى أن التخطيط قبل السفر بمدة كافية من أهم المتطلبات التي ينبغي أن تكون لدى أي مواطن لتجنب كثير من المشكلات التي قد يتعرضون لها، مطالبًا بضرورة المحافظة على الجواز في داخل المملكة وذلك بوضعه في مكان آمن وعند الوصول لأي دولة في الخارج تكون أول نقطة هى تسجيل الجواز لدى السفارة أو القنصلية السعودية مشيرا الى انه يمكن تسجيله الآن عن طريق الايميل، حتى تتمكن القنصلية في حالة فقدان الجواز أو التعرض للسرقة من إعطائه تفويضًا للعودة الى المملكة وأضاف: يجب على المواطن عدم المباهاة بحمل الاشياء الثمينة والمستندات الرسمية كالصكوك والشهادات، منوهًا بأنه في حالات السفر برا يجب أن يتأكد من استخراج التربتك وإكمال جميع مستلزمات السفر مبكرا.

الحذر من رهن الجواز

واكد أن الوثيقة الرسمية في الخارج هي جواز السفر وليس هناك أي حاجة لحمل بطاقة الاحوال ودفتر العائلة بل يجب وضعها في أماكن آمنة، محذرًا من التهاون برهن الجواز السعودي لدى أي كائن كان لانها وثيقة رسمية متعارف عليها في جميع الدول والاكتفاء بصورة من الجواز إذا كان لا بد من ذلك.

الثقة الزائدة....وحذر من الثقة الزائدة في سائقي التاكسي أو غيرهم ممن يتم التعرف عليهم في الخارج وذلك بإعطائهم جميع الاسرار وجعلهم يطلعون على الوثائق الرسمية لان ذلك قد يعرضهم للاعتداء والسرقة وبذلك قد يستغل الجواز السعودي في التزوير وارتكاب بعض الجرائم ومنها ترويج المخدرات . وقال يجب على المواطن في حالة فقدانه للجواز أن يقوم بالتبليغ فورًا حتى لا يضع نفسه في الكثير من المشكلات، وعن الدول التي لا ينبغي السفر إليها قال المستشار أحمد: يجب عدم السفر لاي دولة يتم التحذير من السفر إليها من قبل المديرية العامة للجوازات تجنبًا للخطورة التي قد تقع على المواطن ، مشير إلى أن المواطن ينبغي أن يكون لديه ثقافة السفر والحذر من اى عصابات. وعن الدول الاكثر أمانًا في الخارج قال الغامدي: للاسف ينظر الكثير من المسافرين إلى التكلفة أولا على حساب الامن واذا لم يكن هذا الامرممكنا يفضل قضاء الاجازة بالخارج.

الحسين: الهوية الوطنية أولًا ....أشار المتحدث الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد عبدالله الحسين لضرورة تقيد المسافرين بجميع التعليمات والتوجيهات التي تصدرها وزارة الداخلية حتى لا يعرضوا أنفسهم للكثير من الخطورة في بعض دول الخارج، وعما يجب على المواطن القيام به قبل السفر قال الحسين: يجب قبل إصدار الجوازاستخراج الهوية الوطنية وان يتأكد المواطن من مدة صلاحية الجوازحتى لا يتفاجأ اثناء السفر بأن المدة المتبقية في الجواز لا تمكنه من العودة . وطالب بضرورة استخراج تأشيرات الخروج والعودة لخدم المنازل الذين يرغبون بالسفر مع العائلة. ..الغرامة تصل إلى 5 آلاف ريال ..ينص نظام وثائق السفرالصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 24 و تاريخ 1421/5/28هـ واللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفرالصادرة بالقرار الوزاري رقم م / 7 وتاريخ 1422/9/23 هـ على المعاقبة بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال أو بالمنع من السفر مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بهما معًا لكل من

يتعمد التحريف أو التغيير في الصورة الشخصية في جواز السفر أو تذكرة المرور والإهمال المؤدي إلى فقدان جواز السفر أو تذكرة المرور أو تمكين الغير عمدًا من استعمال جواز سفره أو تذكرة مروره بصورة غير مشروعة

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

مختصون في كلية الأمير سلطان للخدمات الطبية الطارئة يتحدثون في ندوة

2000 مسعف حاليا.. والمملكة تحتاج إلى 70 ألفا خلال 5 أعوام

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد64623
http://www.aleqt.com/2011/06/21/article_551227.html

محمد الشهري من الرياض

أكد مختصون في كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة أن المملكة بحاجة إلى ما بين 50 و70 ألف مسعف يكون أغلبهم على مستوى البكالوريوس، وأن الوقت الحالي لا يصل عدد المسعفين ذوي المستوى العالي إلى ألفي مسعف فقط على مستوى المملكة، وهناك حاجة ماسة كبيرة إلى مثل هؤلاء، وذلك في ظل التنمية المتسارعة التي تعيشها المملكة وما يصاحبها من نمو سكاني وحركة صناعية وتجارية كبيرة وزيادة في حركة المواصلات بأنواعها.

وأضاف المختصون خلال الندوة التي نظمتها "الاقتصادية" حول الوضع الراهن لمقدمي الخدمات الطبية الطارئة، أن الحاجة إلى الخدمات الطبية الطارئة للتقليل من آثار الإصابات والحوادث الناجمة تبدو جلية، كما أن التطور الملحوظ في علوم وآليات تقديم الخدمات الطبية الطارئة في الدول المتقدمة التي تواجه آثار التنمية المدنية والصناعية يحتم الاطلاع ونقل تلك الخبرات وتوظيفها بما يخدم الهدف السامي الذي تسعى إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين، وهو التقليل من آثار الحوادث والطوارئ الطبية.

وأوضح المتحدثون أن إنشاء كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة، يتواكب مع التطورات المهمة التي حدثت خلال العامين الماضيين في الهلال الأحمر تحت رئاسة الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز، التي يجب أن يواكبها كذلك خريجون ومسعفون على مستوى عال من الاحترافية في مجال تقديم الخدمات الطبية الطارئة.

واستضافت الندوة خلال هذا اللقاء كلا من الدكتور خالد بن علي فودة عميد كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة، والدكتور هاشم بن محمد بن صليح وكيل الكلية للشؤون الإدارية، والدكتور ضيف الله بن مناحي الرزيني رئيس قسم الخدمات الإسعافية في الكلية، الذين تحدثوا عن عدة محاور متعلقة بهذا الموضوع.. فإلى التفاصيل:

أوضح الدكتور خالد فودة عميد كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة، أن كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة من أوائل الكليات المتخصصة في المملكة والشرق الأوسط التي تلبي الاحتياج المتزايد لإخصائيي الخدمات الطبية الطارئة.

ومن هنا جاءت رسالة الكلية "ريادة محلية وتميز عالمي في إعداد كوادر الخدمات الطبية الطارئة"، وذلك من خلال تخريج مقدمين ومدربين وقادة وباحثين للخدمات الطبية الطارئة على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة والمعرفة بعلوم ومهارات وتطبيقات الخدمات الطبية الطارئة باحترافية عالية وفق مواصفات ومعايير جهات الاختصاص والاعتماد العالمية.

وبين الدكتور فودة، أن بداية البرنامج كانت في الفصل الدراسي الأول من عام 1429/1428 ، في كلية العلوم الطبية التطبيقية قسم صحة المجتمع كبرنامج جديد بمسمى برنامج الرعاية الطبية الطارئة، وبعد موافقة مجلس التعليم العالي رقم(1430/3 (بإعادة هيكلة الكليات الصحية وكانت كلية الخدمات الطبية الطارئة ضمن الهيكلة، وذلك في الجلسة الـ 44 لمجلس التعليم العالي، ثم جاءت موافقة مجلس الجامعة في جلسته التاسعة المعقودة 1430/7/18، بإنشاء الكلية الخدمات الطبية الطارئة وعليه تم انتقال طلاب قسم الرعاية الطبية الطارئة إلى كلية الخدمات الطبية الطارئة، ومن ثم

كانت موافقة مجلس الوزراء بالتوجيه البرقي رقم 4464/ م ب و تاريخ 1431/5/28، بتعديل اسم" كلية الخدمات الطبية الطارئة" إلى كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة بناء على موافقة مجلس التعليم العالي رقم 1431/57/16.

الهدف من البرنامج

من جانبه أوضح الدكتور هشام بن محمد بن صليح وكيل الكلية للشؤون الإدارية، أن الهدف من برنامج البكالوريوس في الخدمات الطبية الطارئة، هو إكساب الطالب العلوم النظرية والمهارات العملية التطبيقية الأساسية والمتقدمة المتعلقة بتقديم الخدمات الطبية الطارئة وتطبيقاتها المبنية على البراهين والبحث العلمي في هذا المجال، تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من التقييم والتشخيص وعلاج الحالات الطبية الطارئة من خلال الممارسة الطبية التطبيقية على سيناريوهات واقعية ودمى محاكاة، كذلك إعداد كفاءات مدربة في مجال طب الطوارئ للعمل في القطاعين العام والخاص، والإسهام في إنقاذ الروح البشرية وتقليل أعداد الإصابات والوفيات في المجتمع للتفاعل والتكامل معه بتقديم الخدمات الطبية الطارئة، أيضا العمل على توفير الدورات القصيرة المتعلقة بالخدمات الطبية الطارئة المعتمدة عالميا من جهات الاختصاص.

وأشار إلى أن البرنامج راعى ضرورة تحقيق الارتباط العضوي بين رؤية البرنامج ورسالته وأهدافه من ناحية ورؤية ورسالة وأهداف الجامعة من ناحية أخرى، بحيث تسهم جهود البرنامج في مجالي التدريس والبحث العلمي إسهاما فعالا في نجاح جهود التدريس والبحث العلمي التي تضع خططها الكلية والجامعة.

من جهته، قال الدكتور ضيف الله بن مناحي الرزيني رئيس قسم الخدمات الإسعافية في الكلية:"إن الكلية تقدم من خلال تخصصها الأساسي أربعة برامج منها العلوم الأساسية للخدمات الطبية الطارئة، والعلوم الطبية الطارئة الإسعافية، والإسعاف البري والبحري، إضافة إلى طب الحشود والكوارث"، موضحا أن المملكة لا تزال أقل من المعدل المناسب للتغطية الإسعافية في الخدمات الطبية الطارئة على مستوى العالم.

وأضاف أن الكلية تسعى من ضمن الأهداف إلى أن يكون الخريج مؤهلا ومتمكنا ويتقن عمله مع أي حالة طبية طارئة بسبب ارتفاع تكلفة إيجاد طبيب يكون موجودا مع الحالات الإسعافية والاستعاضة عنه بإخصائي خدمات إسعافية طارئة ومؤهل، مؤكدا أن نوعية المخرجات تعتبر هاجسا كبيرا لكلية الأمير سلطان وهي رسالة تحرص عليها جامعة الملك سعود للتميز من خلالها لإيجاد مخرج على مستوى عال للتعامل مع أي حالة طبية طارئة.

وهنا أشار الدكتور فودة إلى أن المملكة بحاجة إلى ما بين 50 و 70 ألف مسعف يكون أغلبهم على مستوى البكالوريوس، قائلا :" إن الوقت الحالي لا يتعدى عدد المسعفين ذوي المستوى العالي ألفي مسعف فقط على مستوى المملكة، وهناك حاجة ماسة كبيرة إلى مثل هؤلاء في المملكة، ولعل إنشاء هذه الكلية يتواكب مع التطورات المهمة التي حدثت خلال العامين الماضيين في الهلال الأحمر تحت رئاسة الأمير فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز، ويجب أن يواكب هذه التطورات كذلك خريجون ومسعفون على مستوى عال من الاحترافية في مجال تقديم الخدمات الطبية الطارئة.

وأوضح الدكتور هاشم بن صليح أن مستقبل خريجي كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة، مطلوب بشكل كبير نظرا لحاجة مزود الخدمة الإسعافية كالهلال الأحمر إلى هذه الكوادر وعندما نتحدث عن كوادر فنحن نتحدث عن كوادر مؤهلة بالمستوى الذي يتواكب مع التطور الصحي في المملكة، وهناك حاجة كبيرة المسعفين كذلك فإن جميع المستشفيات التي لديها وحدة طوارئ فهم بحاجة إلى مسعفين يعملون في هذه الوحدات.

من جهته أوضح الدكتور فودة أن من ضمن التخصصات التي سيتم طرحها وهو تخصص طب الحشود، ونحن في المملكة نتشرف بوجود أكبر حشد من البشر طوال العام وذلك في مكة المكرمة، بالتعاون مع الإخوان في معهد الملك عبد الله لأبحاث الحج لعمل مسار لهذا التخصص المهم جدا الذي لابد أن نهتم به لتميز المملكة بالتجمع السنوي بالملايين، وهذا المجال نأمل أن تتشرف الكلية بأن يكون من ضمن تخصصاتها المستقبلية.

ندرة التخصص

وقال الدكتور فودة إن السبب الأساسي لندرة الكوادر الطبية في الخدمات الإسعافية هو أن هذا التخصص لم يكن يدرس في الجامعات على مستوى درجة البكالوريوس رغم وجود الحاجة إلى ذلك، ولكن لم يكن هناك من يقوم بتقديم هذا التخصص على مستوى الجامعات، حيث كانت الكليات الصحية سابقا تقدم الدبلوم فقط وبعدد قليل، إضافة إلى بعض المعاهد الخاصة التي تقدم بعض الدبلومات الصحية في هذا المجال،وهناك حاجة إلى مثل هذا التخصص بإجماع الجميع سواء العاملين في الهلال الأحمر أو في المستشفيات أو في القطاعات العسكرية.

وأضاف أنه في الوقت الحالي توجد هناك ثلاثة برامج حكومية وبرنامجان في القطاع الخاص، مبينا أن جامعة الملك سعود تشرفت بتقديم أول برنامج يقدم من الجامعة في مجال التخصصات الصحية وهو تقديم الخدمات الطبية الطارئة، وهناك برنامج مشابه يقدم أيضا من جامعة أم القرى وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للتخصصات الصحية، وهناك برنامجان آخران يقدمان عبر القطاع الخاص وجميع خريجيهما من حملة البكالوريوس.

وقال الدكتور هاشم بن صليح إن شروط قبول الطلاب ليست صعبة، ولكن نحن نهتم بمدخلات الكلية اهتماما كبيرا حتى نستطيع أن نؤهل طلبة وخريجين متميزين، ولذلك لابد أن تعتني بانتقاء الطلاب المناسبين من البداية، وكلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة من ضمن سلسلة الكليات الصحية في جامعة الملك سعود حيث إن الأنظمة التي تطبق على الكليات الصحية في القبول، تطبق كذلك على كلية الأمير سلطان فالطلاب ينبغي عليهم أن يدخلوا في السنة الأولى التحضيرية الخاصة بالكليات الصحية ثم يتم قبولهم بعد ذلك بناء على معدلات الطلاب ورغباتهم في كلية الأمير سلطان، فلا توجد شروط نرى أنها صعبة إنما نختار الطالب الذي يقتنع بالتخصص ليصبح قادرا ومتمكنا من تقديم الخدمات الطبية الطارئة بالشكل المطلوب، ومدة الدراسة مقسمة على عدة مراحل وهي على النحو التالي: السنة الأولى يدرس الطالب من خلالها سنته التحضيرية مع جميع طلاب الكليات الصحية، وثلاث سنوات يتم خلالها دراسة التخصص في الكلية، ثم السنة الأخيرة وهي سنة الامتياز يتم خلالها التطبيق الميداني.

وقال الدكتور الرزيني يجب أن نشير هنا إلى أن الهلال الأحمر لا يزال بحاجة إلى أعداد كبيرة من الخريجين وذلك للوصول إلى مستوى مقارب للمعدلات العالمية، والأمر الآخر أن الخريج له مستقبل كبير في الكثير من الجهات والقطاع الصحي وخاصة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة وكذلك في القطاع الخاص، وذلك في ظل التوسع التنموي الذي تعيشه المملكة في ظل وجود شركات ومصانع ضخمة تحرص على وجود مسعفين قريبين من مواقع العمل سواء للتدخل السريع أو للتوعية والإرشاد، إضافة إلى المستشفيات الحكومية، والطب الميداني العسكري، ولا يزال الطلب متزايدا على الخريجين كذلك في الإدارات المختصة بالنقل الإسعافي في وزارة الصحة التي تتحمل العبء الأكبر وخاصة في موسم الحج وأيضا في وقت الكوارث لا قدر الله.

من جانبه، توقع الدكتور هاشم بن صليح أن سوق العمل في هذا البرامج لا تزال مفتوحة إلى سنوات لا يمكن تحديدها، إضافة إلى أن هذه الكوادر ستسهم في توطين عدد من الوظائف والتخصصات الجديدة التي لم نفكر فيها عند وضعنا لهذه الخطط والبرامج في هذا التخصص حاليا.

اعتماد التخصص

وأكد عميد كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة الدكتور فودة، أن ديوان الخدمة المدنية حدد وظيفة إخصائي خدمات طبية طارئة معترف به، وهي على رتبة إخصائي علوم طبية تطبيقية مثل باقي التخصصات المشابهة لها كإخصائي الأشعة أو إخصائي التغذية أو إخصائي المختبرات، وذلك بنفس الدرجة وبنفس المسمى الوظيفي ولكنها خاصة بالخدمات الطبية الطارئة، فالمسمى موجود ومعترف به، فيما يتعلق بهيئة التخصصات الطبية فهناك لجنة متخصصة للخدمات الطبية الطارئة تتبع للهيئة السعودية للتخصصات الصحية تشرف على بعض المعاهد، وبيننا وبينهم تواصل لإثراء هذا التخصص في المستقبل وهو معترف به من قبل الهيئة.

وأوضح الدكتور فودة أن من الأمور التي نأمل أن تكون موجودة في كلية الأمير سلطان للخدمات الطبية الطارئة هو تخريج قادة لمثل هذا التخصص بمعنى أن يكون هناك خريجون يمكنهم مواصلة الدراسات العليا ثم بعد ذلك إما أن يعودوا إلى الكلية للتدريس أو يتجهوا للجهات الأكاديمية المختلفة سواء في القطاع الحكومي كالجامعات التي يوجد منها حاليا في المملكة نحو 22 جامعة، ونرجو من الله تعالى أن يوجد خلال السنوات العشر المقبلة قسم متخصص في كل جامعة حكومية إضافة إلى الجامعات الخاصة، ونحن نعمل في الكلية لتكون النواة من جامعة الملك سعود، ولدينا خمسة معيدين ومحاضرين كانوا مبتعثين على بعثة خادم الحرمين الشريفين، وجميعهم تم استقطابهم وتعيينهم في الكلية، وبعضهم أنهوا الماجستير وبعضهم سيواصلون درجة الدكتوراه، والكلية لا تقتصر على تخريج البكالوريوس ولكن هناك بعض الدورات التي تقدمها للقطاع الصحي كدورات الإسعاف الأولية وستكون فور اكتمال الكلية إداريا وأكاديميا حيث ستبدأ في إعطاء هذه الدورات لكل الممارسين الصحيين ومن المعروف أنه لا يستطيع أي ممارس صحي أن يمارس عمله إلا أن تكون له دورات في الإسعافات الأولية سواء المبتدئة أو المتقدمة ، للكبار أو للأطفال.

وأضاف أن من ضمن البرامج التي سيتم طرحها قريبا برنامج تجسير وهو استقبال الفنيين وتطوير برنامجهم لدرجة البكالوريوس، وذلك لأن معظم الموجودين في الخدمات الإسعافية على مستوى دبلومات وتوافقا مع قرارات خادم الحرمين الشريفين وهو العناية بهذه الفئة وطرح فرص العمل لهم وتطوير مستواهم، فهذه من الأمور التي تكون فور الانتهاء من البرنامج المتكامل للبكالوريوس، وسننتقل إلى برنامج التجسير حيث سيلتحق بنا الإخوة المتخرجون من المعاهد على مستوى فني للحصول على درجة للبكالوريوس.

ويرى الدكتور بن صليح أن الكلية لا تزال في طور الإنشاء، وقمنا بعقد بعض البرامج الموجهة لبعض الفئات المستهدفة وهم طلاب السنة التحضيرية للكليات الصحية في جامعة الملك سعود، وعقدت لهم ورشة عمل للتعريف بالكلية وأهدافها، شارك فيها عميد الكلية الدكتور خالد فودة والدكتور ضيف الله الرزيني وهناك خطة إعلامية انتهجتها الكلية للأسابيع المقبلة، وستبدأ مع فترة القبول والتسجيل في أروقة الجامعة تعريف الطلاب بالكلية وما المستقبل الوظيفي لها.

الخطة الاستراتيجية

وأشار الدكتور الرزيني إلى أن هناك بعض الأمور التي ينبغي أن نبينها وهي ما نقوم به حاليا وهو وضع خطة استراتيجية للكلية، ومن شارك في هذه الخطة الاستراتيجية هم من سيحددون حاجة المجتمع إلى العديد من البرامج حيث اشترك في هذه الخطة الاستراتيجية جميع المستفيدين من الكلية وبعض من عامة المواطنين وكذلك بعض الجهات المستفيدة سواء في القطاع الحكومي العسكري والمدني، إضافة إلى القطاع الخاص ممثلا في الشركات والمؤسسات، إلى جانب القطاع الخاص التعليمي ممثلا في المعاهد الصحية.

وأضاف أنه ومن خلال هذه الخطة الاستراتيجية ستتضح الرؤية لدينا وإلى الحاجة إلى بعض الجزئيات المعينة المتفرعة من العلوم الطبية الطارئة، والنظرة الآن تقريبا واضحة إلى أن هناك حاجة إلى العلوم الأساسية في العلوم الطبية الطارئة وكذلك في الإسعاف البري والبحري، والخدمات الطبية الطارئة الميدانية، وهنا يتضح أن هناك حاجة ماسة إلى طب الحشود والكوارث إضافة إلى الحاجة إلى وجود خريجات من هذه البرامج يعملن في أقسام الطوارئ فيما يعنى بالخدمات الطبية الطارئة أو العناية المركزة، ولكن ستتضح الرؤية أكثر بعد نهاية الخطة الاستراتيجية التي قطعنا فيها شوطا كبيرا.

من جهته، أوضح الدكتور فودة أنه في السبت الماضي أقرت الخطة المبدئية من خلال مجلس الكلية والمجلس التأسيسي للكلية، وسيتم رفعها لوكالة الجامعة للتطوير والجودة ممثلة في عمادة التطوير في جامعة الملك سعود، حيث إن هناك فريقا سيقوم بدراسة الخطة الاستراتيجية متكاملة ومن ناحية جودتها وتوافقها مع الخطة الاستراتيجية للجامعة، وقد يكون هناك بعض التعديلات أو الملاحظات التي سيتم استيفاؤها ومن ثم ننتقل إلى المرحلة التي بعدها والانطلاق والبدء في مشاريع الخطة، ونأمل أن يكون مع انطلاق العام الدراسي المقبل ستنطلق الدراسة الفعلية للكلية في انتقال الدفعة الأولى من السنة التحضيرية لنا، وفي نفس الوقت ستكون الخطة الاستراتيجية قد انتهت وحتى تكون هناك نظرة واضحة لجميع المشاريع التي ستنطلق بعد ذلك من كلية الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الطبية الطارئة.

وأوضح الدكتور فودة أن التخصص الذي تقدمه الكلية ليس بتخصص نظري ولذلك لا نستطيع أن نتوسع فيه توسعا سريعا، وذلك لأنه تخصص عملي وفيه تدريب ميداني وتدريب إكلينيكي، وبالطبع لابد أن يكون هناك تطور تدريجي في قبول الطلاب، وكلية واحدة لن تستطيع أن تفي بالغرض، ومن أهداف الكلية تخريج قادة لمثل هذا التخصص وقادة أكاديميين من الطراز الأول حتى يستطيعوا أن ينشروا هذا التخصص، مبينا أن الكلية تعتبر نواة لهذا البرنامج ، ونتطلع إلى أن يكون في المملكة من 30 إلى 40 برنامجا في الجامعات الحكومية وجامعات القطاع الخاص (في الولايات المتحدة نحو 500 برنامج) وكل برنامج يقبل من 50 إلى 100 طالب وبذلك نستطيع الحديث خلال السنوات العشر القادمة عن الاكتفاء الذاتي في هذا التخصص، وفي الوقت الحالي لا نستطيع قبول عدد كبير بسبب طبيعة التدريب الذي يعتمد على المستشفيات وعلى مختبرات ومراكز محاكاة متقدمة وتدريب في الهلال الأحمر ولذلك لا نستطيع أن نتوسع بسرعة في هذا الموضوع حتى لا نؤثر في الجودة المقدمة.

وحول المعوقات قد تقف أمام الطلاب خلال التحاقهم بالكلية أو بعد تخرجهم منها، قال الدكتور الرزيني:"إن الكلية في الواقع ترى أن من يتقدم إليها لا بد أن يجتاز شروط القبول، ولمثل هذا التخصص لا بد أن تكون لدى الطالب قناعة كاملة بالرسالة التي يحملها للمجتمع، ومن المعروف أن قدرات الناس تختلف من شخص إلى آخر، وجسارتهم على رؤية الإصابات والأمور المؤذية تختلف كذلك من شخص إلى آخر، فقد يكون هناك من هو قادر على إتمام البرنامج من خلال التدريب الميداني مع الهلال الأحمر أو من خلال العمل في أقسام الطوارئ وممارسته الفعلية مع المرضى والمصابين وبعضهم قد لا يستطيع القيام بذلك.

وحدد الرزيني بعض المعوقات التي تعود إلى طبيعة العمل وإلى إمكانية الطالب ذاته وخصوصا طريقة تعامله مع الجمهور ومع حاجات المرضى وطبيعة إصاباتهم، إضافة إلى وجوده في أماكن وأوقات لا تكون مفرحة كأن يصادف حالة وفاة مثلا، وينبغي هنا أن يتعامل معها تعاملا احترافيا مع أفراد الأسرة أو القريبين من الحالة، كما ينبغي أن يتعامل مع المصاب من خلال تقديم الخدمة الطبية الطارئة والإنقاذ الطبي بشكل إنساني لإكمال الرسالة وما يحمله من أخلاقيات المهنة.

من جانبه، أوضح الدكتور فودة أننا نرى ذلك الحراك خلال الفترة الماضية في محاولة خلق وظائف للشباب السعودي، وهذا شيء يقره كافة المواطنين في المملكة، والنظرة الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين وتبنيه لأبناء هذا الشعب الحياة الكريمة، والوظائف المناسبة لهم ونحن نتشرف في هذه الكلية بتوفير فرص جديدة غير تقليدية لهؤلاء الشباب في تخصصات لم تكن موجودة من قبل، ونرجو من الله أن نوفق في هذا المشروع حيث من المتوقع خلال السنوات العشر إلى العشرين القادمة أن يتم استيعاب نحو 100 ألف من هذه التخصصات، ولا ندعي أنهم سيكونون جميعهم من هذه الكلية ولكن ستكون هذه الكلية هي النواة لفتح مثل هذه التخصصات و البرنامج الطبي الرائد، وتكون للكلية في حد ذاتها نسبة واضحة لحل هذه المشاكل حيث نتشرف بأن نكون ضمن النظرة الثاقبة لحكومة خادم الحرمين الشريفين وعلى رأسها الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمين والنائب الثاني

جمعية التوعية بأضرار القات تقيم معرضاً عن أضراره

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643739.html

جازان- علي المدخلي

أقامت جمعية التوعية بأضرار القات بمنطقة جازان وبالتنسيق والتعاون مع إدارة مستشفى صامطة العام برنامجا توعويا عن أضرار القات وآثاره السيئة على الفرد والمجتمع . ويستمر البرنامج لمدة ثلاثة أيام من السابع عشر وحتى التاسع عشر من شهر رجب الحالي وستقام من خلالها ثلاث محاضرات وتوزيع المطويات والبرشورات والنشرات التوعوية . وكانت الفئة المستهدفة من البرنامج موظفي المستشفى من إداريين وأطباء وممرضين وموظفين وعاملين وقد تم افتتاح البرنامج صباح يوم أمس الأول بمحاضرة للشيخ علي بن شيبان العامري قاضي استئناف ورئيس المحكمة الجزئية بجازان ورئيس مجلس إدارة جمعية التوعية بأضرار القات بمنطقة جازان . وسوف يتواصل البرنامج اليوم الإثنين وهو اليوم الثاني للبرنامج محاضرة لعضو مجلس إدارة الجمعية الدكتور طاهر بن شيبان العريشي وفي يوم الغد وهو اليوم الثالث للبرنامج محاضرة لعضو مجلس إدارة الجمعية الشيخ محمد بن علي مغفوري . والجدير ذكره أن مستشفى صامطة العام هو المحطة الثانية لتنفيذ البرنامج بعد أن تم تنفيذه مسبقا في مستشفى جازان العام.

برئاسة خادم الحرمين

مجلس الوزراء يوافق على تأسيس الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643652.html

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس "الاثنين" في قصر السلام بجدة. وفي مطلع الجلسة دعا خادم الحرمين الشريفين الله عز وجل أن تكلل الفحوصات التي سيجريها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في الولايات المتحدة الأمريكية بالنجاح، سائلاً الله أن يحفظ سموه ويعيده إلى أرض الوطن سالماً معافى .

ثم أطلع الملك المفدى المجلس على المباحثات والاتصالات التي أجراها أيده الله مع بعض قادة الدول الشقيقة والصديقة حول العلاقات الثنائية بين المملكة وتلك الدول وسبل تطويرها ومستجدات الأحداث في المنطقة والعالم.. ومن ذلك استقباله لفخامة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والاتصالان الهاتفيان اللذان تلقاهما من فخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون .وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة عقب الجلسة، أن المجلس تطرق بعد ذلك إلى تطورات الأوضاع الراهنة عربياً وإقليمياً ودولياً، مشدداً على ما تضمنه البيان الختامي لاجتماع الدورة 119 لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مواقف ثابتة تجاه تلك الأحداث .

ونوه المجلس بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر علماء الأمة الذي عقد في العاصمة السنغالية داكار بمبادرة من فخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال الرئيس الدوري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، معرباً عن شكر المملكة وتقديرها حكومة وشعباً لما عبر عنه المشاركون في المؤتمر تجاه جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لخدمة الإسلام

وفي الشأن المحلي بين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استعرض جملة من النشاطات.. وقدر عالياً الأمر الذي أصدره الملك المفدى رعاه الله بتخصيص مبلغ (476 (مليون ريال سنوياً لدعم مؤسسة تكافل الخيرية التي تستهدف مساعدة الطلبة والطالبات المحتاجين في مدارس التعليم العام .

وأكد المجلس أهمية الملتقى العلمي الحادي عشر لأبحاث الحج ومعرض الحج والعمرة الذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تحت شعار "نحو تحقيق الرؤية" بمشاركة ألف خبير ومهتم وباحث في مجال الحج والعمرة، من داخل المملكة وخارجها.. وناقش المشروعات المتصلة بالتطوير الجاري تنفيذه وخاصة مشروع قطار المشاعر الذي سيعمل خلال حج هذا العام بمشيئة الله بكامل طاقته لنقل الحجاج بين المشاعر المقدسة، وعد ذلك تواصلاً مع اهتمام المملكة وحرصها الدائم على توفير كل الإمكانات المادية والبشرية وفق خطط علمية وبحثية تهدف إلى الارتقاء بالخدمات والتسهيلات المقدمة لضيوف الرحمن قاصدي الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة .

وثمن المجلس أداء مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء المتمثل في توقيع عقود العديد من مشاريع المحاكم وكتابات العدل في عدد من مناطق المملكة وحوسبة القطاعات العدلية. كما نوه المجلس بإقامة ملتقى دور الخدمة

الاجتماعية في المحاكم الشرعية وملتقى تسبيب الأحكام القضائية اللذين عقدتهما وزارة العدل مؤخراً بشراكة دولية في إطار المحاور العلمية والتواصل الدولي لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء .

وأفاد الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

أولاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أو من ينيبه - باستكمال التباحث مع الجانب الأذربيجاني في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان حول تبادل تسليم المطلوبين، ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثانياً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكاميروني في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الكاميرون، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على تأسيس الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) طبقاً لنظامها الأساسي المرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. وتهدف هذه الشركة إلى تحقيق عدد من الأمور من أهمها الاستفادة من مخرجات البحوث والبرامج التطبيقية في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات والمراكز البحثية الأخرى، ونقل التقنية إلى المملكة .

رابعاً: قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي (1430/ 1431هـ).

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينين على وظيفتي (سفير) و(وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :

- 1تعيين الدكتور عادل بن سراج بن صالح مرداد على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية .
- 2تعيين الدكتور سالم بن خالد بن علي النويصر على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

جدة: امرأة تقود سيارة في طريق المدينة.. بلا مضايقات!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280308

جدة - جمانة خوجة

قادت مواطنة سيارتها في محافظة جدة أمس (الاثنين)، بصحبة والديها إلى مطعم في حي الروضة ظهراً، وعادت بها إلى منزلها عبر طريق المدينة من دون أن تعترضها عوائق على حد تعبيرها.

وأوضحت نجلاء حريري (ربة منزل) لـ«الحياة» أنها عمدت إلى إركاب والديها بسيارتها الخاصة والتجول بهما لنحو ساعة دون أن تجد مضايقات من المواطنين أو تستوقفها أجهزة الأمن.

وقالت سيدة الأعمال غادة غزاوي لـ «الحياة»: «إن مواقع التواصل الاجتماعي تحوي نموذجاً غير رسمي لطلب استصدار رخصة قيادة وطنية، يدعو مصممو إلى تعبئته من جانب المؤيدين لقيادة المرأة السيارة، وكنت أول من عبأ النموذج عن قناعة». وأكد أحد أفراد مجموعة حملة سأقود سيارتي بنفسي (فضل عدم ذكر اسمه)، أن عدد النساء اللائي ملأن الاستمارة وصل إلى حوالى 1759 مواطنة، فيما شارف عدد الرجال على 400 شخص.

الصحة دعتهم لأخذ حقوقهم

حراس مستشفى الطوال يطاردون السراب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 3656
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110621/Con20110621428021.htm

عبدالله مشهور - جازان

وجد 36 موظفا يعملون في الحراسات الأمنية والاستقبال لدى الشركة المشغلة لمستشفى الطوال أنفسهم محاصرين بمماطلة الشركة في منحهم حقوقهم أو تعمل على وضعهم في بند التأمينات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، قال كل من معيد أحمد مجربي، عبدالله خالد، جماج علي، علي حمد محمد، عابد يحيى حمدي إن لديهم حقوقا لدى المؤسسة المشغلة للمستشفى، وظلوا يطالبون بها بدون فائدة، وشعروا في نهاية الأمر أنهم يطاردون السراب.

وأضافوا بقولهم «تقدمنا بخطاب لمستشفى الطوال العام والذي بدوره أخبر الشؤون الصحية في منطقة جازان، ولكن حتى الآن لم تسفر الشكوى عن أي إيجابيات».

وتابعوا بقولهم، إنهم غير مشمولين بالتأمين «وتقدمنا بشكوى إلى حقوق الإنسان ولم يأتنا رد وتقدمنا بشكوى مماثلة إلى مكتب العمل في جازان وإلى الآن لم نحصل على حقوقنا».

وقال علي أحمد مهدي، «أنا حاصل على شهادة الثانوية العامة وتدربت في دورة حاسب آلي ومتزوج وعندي بنت وزوجة وكلي أمل أن ترفع الشركة رواتبنا وتمنحنا حقوقنا التي بطرفها».

ومن جانبه، كشف مصدر في الشؤون الصحية في جازان أن «المستحقات المالية لهؤلاء العاملين موجودة لدى القسم الخاص بالمالية في إدارة صحة المنطقة، وعليهم التقدم لإدارة مستشفى الطوال وإرفاق خطاب من المستشفى لأخذ مستحقاتهم المالية المتبقية لدى المؤسسة المذكورة».

مختصون لـ عكاظ :

حفظ حقوق الأيتام بتفعيل هيئة القصر وإصدار لائحتها التنفيذية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 3656
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110621/Con20110621428100.htm

نواف عافت ـ الرياض

أكد لـ«عكاظ» عدد من المختصين ضرورة تفعيل عمل هيئة القصر وإصدار لائحتها التنفيذية بسرعة، لزيادة جرعة الاهتمام بالأيتام وحفظ حقوقهم وتقديم أفضل الخدمات لهم بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المعنية.

إلى ذلك كشف المدير العام لجمعية رعاية الأيتام «إنسان» صالح اليوسف، عن توصية صدرت لتفعيل عمل هيئة القصر للاعتناء بالأيتام.

وأكد أهمية إيجاد هذه الهيئة ليكون الأيتام تحت مظلتها، خصوصاً أنها موجودة في الكويت وتركيا ودول إسلامية أخرى، وهي من أنجح البرامج في رعاية الأيتام ومن في حكمهم.

من جانبه قال رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم الشدي أهمية إنشاء هيئة لحفظ أموال القصر، «علينا تفعيل هذه الهيئة لدورها الإنساني والاجتماعي في خدمة هذه الشريحة العزيزة علينا».

وأكد المحامي محمد السنيدي ضرورة أن يشمل النظام فئات القاصر الصغير، الرشيد فاقد الأهلية، ناقص الأهلية، المجنون فاقد الإدراك، المعتوه ذي الغفلة، السفيه، الغائب، المفقود، وقال «أرى عدم ارتباط الهيئة بوزارة العدل لأن الوزارة ذات علاقة بالقضاء ولا يصح أن تمثل طرفين في آن واحد، والأولى أن ترتبط بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد نظراً لاختصاص الوزارة في مسألة الأوقاف، خصوصاً أنها تشغل حيزاً كبيراً في نصوص النظام، ويجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة ممثلين للجهات الحكومية ذات العلاقة، مع تحديد اختصاصاتهم، ومن المناسب أن يكون من ضمن هؤلاء الأعضاء ممثل لوزارة المالية باعتبارها جهة رقابة مالية سابقة، عضو كاتب العدل، ممثل لديوان المراقبة العامة باعتبارها جهة رقابة مالية لاحقة، ممثل من وزارة الشؤون الاجتماعية، عضو من هيئة التحقيق والادعاء العام، عضو من الهيئة العامة للسوق المالية، وأن يكون بقية الأعضاء من القطاع الخاص من ذوى الاختصاص ممن لهم معرفة وخبرة كبيرة بما يتعلق بالاستثمارات وغيرها، مما نص عليه النظام».

وأضاف نأمل أن يحدد النظام صدور صكوك حصر الإرث من المحكمة حتى لا تتكرر هذه الصكوك، وينشأ من ذلك نزاع بين الورثة، على أن تقدر قيمة الأملاك الثابتة ويحجز لصالح القاصر ومن فى حكمه ما يقابل ثمنها ويتم استثماره ومنع أعضاء مجلس الإدارة أن يدخلوا بصفتهم الشخصية طرفاً في أى عقد تنفذه الهيئة أو تشرف عليه.

وقال القاضي السابق في ديوان المظالم محمد الجذلاني «يجب أولاً تفعيل نظام الهيئة الصادر قبل خمس سنوات، وتعيين الأمين العام والمجلس، ومباشرة الاختصاصات بسرعة وإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة»، وأضاف هناك تداخل في نظام الهيئة مع اختصاصات الهيئة العامة للأوقات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ولا بد من فك هذا الارتباط، كما أن نظام الهيئة ينص على أعمال الحراسة القضائية على التركات وهو اختصاص يكلف الهيئة الكثير من الجهد ولا بد من دعم القطاعات والخبرات خاصة أن الأموال المتنازع عليها كثيرة وأقترح أن تعفى الهيئة من هذا الأمر للتفرغ لاختصاصها الأهم.

المدينة: تغريم مستشفى 100 ألف لوفاة مولود

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280233

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
اعتمد المدير العام للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي القرار الصادر من الهيئة الصحية الشرعية في المدينة المنورة القاضي بإدانة طبيب وطبيبة بأحد المستشفيات الخاصة وتغريمهما مبلغ 100 ألف ريال.
وصدر قرار «الهيئة» في حق المدانين، على خلفية تقدم أحد المواطنين بشكوى ضد المستشفى الذي يعمل فيه المحكوم عليهما بالغرامة (الطبيب والطبيبة) نتيجة ما حدث لزوجته من أخطاء طبية أثناء ولادتها أدت لوفاة المولود، إذ تمت إحالة الدعوى إلى الجهة المختصة. وبعد الدرس والتحري ورفع التوصيات من اللجنة المختصة بالنظر في الأخطاء الطبية، أصدرت اللجنة قرارها القاضي بتسليم المبلغ المحدد منها (100 ألف ريال) إلى ورثة «الجنين المتوفى» كدية شرعية.
أما في ما يختص بالحق العام، فقد تقرر تغريم المدعى عليهما بدفع مبلغ خمسة آلاف ريال تودع في خزانة الدولة بحسب النظام المُتبع....وعقب اعتماده القرار، أكد مدير «صحة المدينة المنورة» أن مديريته لا تتهاون في معاقبة أي مقصر أو متهاون في أداء عمله على الوجه المطلوب، مفيداً أن هناك متابعة دقيقة لسير الخدمات الصحية في المنطقة كافة.

المملكة الأولى عربياً وال 14 عالمياً في استصدار تراخيص البناء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643745.html

الرياض- محمد العثمان
حققت المملكة المركز الاول عربيا والرابع عشر عالميا من بين 183 دولة في مؤشر مرونة استصدار تراخيص بناء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصيل المرافق بعد أن كانت تحتل المرتبة 30 عالميا العام الماضي. وقال صاحب السمو الملكي الأمير الكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشئون البلدية والقروية: هذا التقدير مؤشر على المكانة المرموقة التي تتبوأها المملكة في كافة المجالات، رافعا خالص الشكر والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين على دعمه المتواصل لقطاع البلديات. وكان وزير الشئون البلدية والقروية قد وجه العام الماضي بتخصيص احد الاجتماعات الدورية لامانات المدن لمناقشة الرخص البلدية والاخذ بالتعامل التقني والتطوير والضبط الوثائقي في اصدار الرخص البلدية وتحديد متطلباتها ووضع آليات متطابقة للتعامل مع الجهات الحكومية والشركات الوطنية ذات العلاقة والغرف التجارية للتعرف على الصعوبات التي تواجه قطاعات الاعمال المختلفة. كما وجه سموه الامانات والبلديات بتفعيل توصيات الاجتماع التي تركزت في تطوير انظمة الامانات التقنية الخاصة باصدار الرخص البلدية وربطها مستقبلا بنظام الوزارة، وتوفير الكوادر الفنية والادارية المؤهلة وتحفيز العاملين على اصدار الرخص البلدية، واعادة هندرة الاجراءات وتوحيد نماذج التراخيص وتقنيتها، ونشر الوعي المعرفي بانظمة واشتراطات البناء واحترامها وتأسيس قاعدة بيانات ارشيفية توضح جميع الاشتراطات والتعاميم والتعليمات المتعلقة بتراخيص البناء، وانشاء وحدات واقسام نسائية لتسهيل مراجعة النساء للحصول على الرخص المطلوبة. يذكر أن المؤشر يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد المباني التجارية لممارسة نشاط لمشروعات صغيرة او متوسطة الحجم من خلال رصد مؤشرات عدد الاجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص البناء والفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص البناء وتكلفة استصدار تراخيص البناء.

بعد سقوطها وحدوث جدل حول نظامية إعادتها للجنة الخاصة الشورى يعيد تفسير ماهية الإقامة الدائمة" للمستفيدين من الضمان الاجتماعي..لمزيد من الدراسة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م - العدد 15702
http://www.alriyadh.com/2011/06/21/article643703.html

الرياض - عبد السلام البلوي

لم تفلح اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة إيجاد تفسير قانوني لماهية الإقامة الدائمة في المملكة الواردة في المادة الثانية من نظام الضمان الاجتماعي، بإقناع المجلس بتوصيتها - تفسيرها - الذي نص على «إقامة المستفيد من الضمان الاجتماعي في المملكة على وجه الاعتياد بصفة متصلة أو متقطعة أغلب أيام العام، ويستثنى من ذلك من اضطر للسفر والبقاء خارجها لظروف استثنائية يقدرها الوزير»، وأسقط التصويت توصيتها حيث لم تحظ إلا ب 66 مؤيداً وهي تحتاج 76 ليقرها المجلس .

ولوح رئيس الجلسة التي عقدت أمس برئاسة الدكتور بندر حجار نائب رئيس المجلس، باللجوء إلى المادة الحادية والثلاثين من لوائح عمل المجلس والتي تعطي الرئيس حق الأخذ بالنتيجة الأخيرة للتصويت على الموضوع المعاد طرحه ورفعه إلى الملك .

إلا أن الحجار خيّر رئيس اللجنة الخاصة بين سحب التقرير وإعادة دراسته أو إعادة التصويت عليه، مشيراً إلى وجود أكثر من 20 عضواً كانوا خارج الجلسة منهم أعضاء اللجنة الأمنية الذين كانوا في اجتماع خاص باللجنة مع بعض ممثلي الجهات الحكومية لدراسة أحد مواضيعها .

وحسم المجلس الجدل الذي شهده رأي اللجنة الخاصة وتوصيتها بالتصويت على إعادة التقرير للجنة وإعادة دراسته وهو ما أيده 90 عضواً مقابل 10 معارضين لذلك، ووافق الشورى على إعادة تفسير ماهية الإقامة الدائمة التي تضمنها نظام الضمان الاجتماعي للجنة الخاصة .

المجلس يطالب «العقاري» باستراتيجية «للإسكان تضمن حصول ذوي الدخل المنخفض على السكن

وكان المجلس قد رفض في وقت سابق ما توصلت إليه لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بشأن - تفسير الإقامة الدائمة - وقرر حينها تكوين لجنة خاصة لدراسته دراسة مستفيضة ومعمقة، والتي ناقش المجلس تقريرها أمس الذي بدا فيه قناعتها بأن الإقامة الدائمة دون انقطاع داخل المملكة لجميع المستفيدين من النظام من الأمور المستحيلة عملياً، مما يجعل الاستثناء وارداً عند تطبيق النص وفق شروط عامة اجتهدت اللجنة في إيرادها بنص التفسير، وهي الإقامة في المملكة على وجه الاعتياد بصفة متصلة، أو متقطعة أغلب أيام العام .

ورأت اللجنة أن حصر جميع الظروف الاستثنائية التي يمكن أن تكون سبباً في انقطاع الإقامة الدائمة في المملكة، دون أن تكون سبباً في حرمان المستفيد من الضمان أمر مستحيل نظراً لتغير الظروف والأوضاع وفقاً لاعتبارات الزمان والمكان .

من ناحية أخرى، ناقش المجلس توصيات اللجنة المالية التي وضعتها على التقرير السنوي الأخير للصندوق العقاري، حيث أوضح تقرير اللجنة أن صندوق التنمية العقاري صرف منذ إنشائه 593 ألف قرض بقيمة إجمالية قدرها 163 مليار ريال، مشيراً إلى أن الصندوق بحاجة إلى استراتيجية جديدة وتحديثه وذلك لتتماشى مع الأوامر الملكية الجديدة، وأكدت اللجنة ان الجزء الأكبر من القروض يصرف ولا يتم تحصيله، كما تطرقت إلى أن هناك نقصا في معلومات السكن وعدد المحتاجين الذين يستحقون القروض .

وكانت اللجنة المالية قد أوصت بالبدء في إعداد استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار التالي: تحديث نظام الصندوق والإجراءات ذات العلاقة بحصول المواطن خصوصا صاحب الدخل المنخفض على السكن في الوقت والسعر المناسب، البدء في المشاركة مع القطاع الخاص في تمويل وبناء الوحدات السكنية، تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة بين جميع مناطق المملكة، والاستثمار الأمثل لأنظمة التمويل العقاري المتوقع صدورها .

وطالبت اللجنة المالية عبر التوصية الثانية صندوق التنمية العقارية بالبدء في بناء قاعدة معلومات تعكس الصورة الحقيقية لطلب على السكن في المملكة وتتضمن معلومات محدثة عن المحتاجين لسكن ودخولهم والتقسيم الجغرافي لهم .

عدد من أعضاء مجلس الشورى انتقدوا الوصيتين السابقتين للجنة المالية وقالوا انها لم تكن شاملة للمتطلبات التي يطمح إليها المجتمع ويجب وضع فترة زمنية محددة لهذه الاستراتيجية وذلك لحل المشكلات التي تتعلق بالسكن وكذلك يجب أن يخصص الصندوق من ميزانيته إنشاء وحدات سكنية عبارة عن أبراج حيث أن القرض لا يفي ببناء المنزل خصوصا الأراضي في ارتفاع ولا تكفي قيمة القرض الحالي ارضا وبناء مسكن، كما طالبوا بأن يتم تحويل الصندوق إلى بنك عقاري .

إلى ذلك ناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي الثاني للتحول إلى مجتمع المعلومات، واستعرض الأعضاء في مداخلاتهم الجهود المبذولة التي ستدعم تحول المملكة إلى مجتمع المعلومات بشكل كامل ومضاعفة انتشار الحاسبات ومستخدمي شبكة الإنترنت، ودعم أنشطة تصنيع الحاسب الآلي ورفع الإنتاجية الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات ونشر خدمات التعاملات الإلكترونية وتأهيل الكوادر البشرية لاستخدام الحاسب وتهيئة البيئة المناسبة للعمل عن بعد، إضافة إلى تهيئة المناخ المناسب لإنشاء صناعة معلوماتية وصناعة محتوى قوية، مما يدعم استمرار النمو ويعزز استمرار نجاح برامج التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

مجلس الشرقية يتبنى إجراءات حاسمة ضدالمنشآت السياحية المخالفة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280269

الدمام – بدر الشهري
رفض مجلس المنطقة الشرقية، دفن بحيرة الأصفر في محافظة الأحساء، ودعا إلى تطويرها. فيما أكد أهمية «الحزم في التعامل مع منشآت قطاع الإيواء المخالفة، وتصحيح أوضاع السيئ منها، بالإغلاق وفرض الغرامات على المنشآت التي يرجى تصحيح أوضاعها عبر مراحل».وطلب المجلس الذي ترأسه أمير المنطقة رئيس المجلس الأمير محمد بن فهد، تقريراً عن مشروع قصر الملك عبد العزيز في نطاع. كما دعا إلى «تفعيل أطر التعاون بين «غرفة الشرقية» والهيئة العامة للسياحة والآثار». وأكد أهمية «إشراك الجامعات التي ترغب في تقديم الخدمات الاستشارية، فيما يخص الجانب السياحي، وبخاصة حول قطاع الإيواء». ودعا إلى التعاون بين الغرفة ومركز المعلومات والأبحاث السياحية، لإنشاء مركز معلومات سياحية في المنطقة. وتنشيط عطل نهاية الأسبوع، من خلال البرامج والفعاليات السياحية، بمشاركة الغرفة....وأكد المجلس أهمية «إنشاء مراكز معلومات للزوار على مداخل المنطقة الشرقية البرية، وتطوير آليات مناسبة لعمليات الحجز المبكر للفنادق والوحدات السكنية المفروشة لزوار المنطقة». وأكد أيضاً أهمية «مناقشة برنامج تصنيف قطاع القرى والمنتجعات السياحية مع ملاكها وأصحابها قبل اعتماده في شكله النهائي، والتنسيق مع » غرفة الشرقية» للخروج بتصور مقترح حول الأفكار الرئيسة لتنمية البنية التحتية السياحية للمنطقة وتطويرها». ودعا وزير الزراعة «للعمل على تسريع خطوات إنشاء مرافئ صيد السمك في المنطقة وتطويرها. وإعداد تقرير عن المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يتبناها القطاع الخاص، والعقبات التي تواجه هذه المشاريع»، مؤكداً أهمية «البدء في التسويق المبكر لبرنامج الصيف، وإبراز برامج وفعاليات الشركاء من مقدمي الخدمات السياحية (الفنادق والمنتجعات، والمراكز والمجمعات التجارية، والمدن الترفيهية.«(
واستعرض المجلس، مطالب المواطنين، التي رصدتها لجنة التنمية المحلية خلال لقاءات معهم، والمرتبطة في وضع الخدمات البلدية، والطرق، والمياه، وما تواجهه حاضرة الدمام وبعض المحافظات من «اختناقات مرورية، وكثرة التحويلات، نتيجة أعمال المشاريع الخدمية التي يجري تنفيذها»، وكذلك المطالبة باستكمال امتداد طريق الرياض. وأكد المجلس على الجهات الحكومية العمل على «إنهاء المشاريع في أوقاتها المحددة، واستكمال الدراسات حول امتداد طريق الرياض – الدمام، لأهميته، ما يساهم في تسهيل حركة الانتقال، وفك الاختناقات المرورية». وحول بحيرة الأصفر في الأحساء، التي نوقشت ضمن تقرير لجنة الزراعة وحماية البيئة، أكد المجلس «المحافظة عليها، وعدم ردمها، أو جزء منها، والاستفادة منها في المجالات السياحية الترفيهية. كما أكد المجلس أن تقوم الأمانة بالتوسع في «إيجاد المختبرات الثابتة والمتنقلة في السوق المركزية للخضار والفواكه، على أن تشمل الأسواق التجارية في المحافظات». ودعا المجلس، إلى التجاوب مع مطالب المواطنين التي تضمنها تقرير اللجنة الصحية، وأن يتم » تقديم الخدمات المناسبة، وإنهاء المشاريع التي يجري تنفيذها في أوقاتها المحددة، لتتم الاستفادة منها، والعمل على إعادة العمل بنظام فترتين في اليوم في المراكز الصحية. وكذلك أن يتم تخصيص مهابط في المستشفيات، وذلك ليستعملها «الإسعاف الجوي .«كذلك الرفع لوزارة الصحة عن المشاريع المطلوب اعتمادها في موازنة العام المالي المقبل، بحسب الأولوية.
واطلع المجلس على تقرير لجنة التنمية الاقتصادية، حول نتائج الاجتماع المشترك بينها ونظيرتها العقارية في «غرفة الشرقية»، لتسهيل العقبات التي تواجه القطاع العقاري. كما اطلع على تقرير مرفوع من وزير التجارة والصناعة، حول أسعار السلع الغذائية الأساسية والتحويلية خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري. وأكد المجلس على فرع الوزارة بالعمل على «متابعة الأسعار في شكل مستمر، للحد من التجاوزات، واتخاذ الإجراءات الحازمة تجاه كل مُخالف.«

محكمة الاستئناف تلزم بلدية المجاردة دفع 270 ألف ريال لمواطن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644059.html

المجاردة - سعيد معيض

أيدت محكمة الاستئناف بمكة المكرمة الحكم الصادر من محكمة المجاردة ضد بلدية المجاردة والذي يقضي بإلزام البلدية بدفع مبلغ 270 ألف ريال لمواطن استخدمت البلدية أرضه التي اشتراها من أحد المواطنين قبل 27 عاما من صدور الحكم الابتدائي من محكمة المجاردة، أكد ذلك ل "الرياض" المحامي الشيخ محمد بن سالم الشهري عضو لجنة المحامين بمنطقة عسير، وقال المحامي الشهري أن الحكم تميز من محكمة الاستئناف بمكة المكرمة وتضمن الحكم إلزام بلدية المجاردة بدفع 270 ألف ريال عبارة عن إيجار أرض المواطن للسنوات الماضية إلى عام 1430هـ، مع الاستمرار في دفع الإيجار السنوي إذا رغبت البلدية الاستمرار في الانتفاع بالأرض وأصبح الحكم قطعي الثبوت واجب التنفيذ بعد تمييزه .

وتعود تفاصيل القضية كما يوضحها " الشهري " إلى ما قبل ثلاث سنوات عندما تقدم مواطن إلى المحكمة بإلزام البلدية بدفع الإيجار السنوي له، حيث إن البلدية استأجرت أرضا زراعية من المواطن بتاريخ 1403/8/9هـ بطوعها واختيارها بموجب عقد مبرم بين المواطن سعيد بن عبدالرحمن بن عوضه الشهري وبين رئيس المجمع القروي في ذلك الحين، من أجل حفر بئر فيها لسقيا حدائق المجمع ووعدته أن تشتري منه الأرض بقيمة مناسبة خلال خمس سنوات من استئجارها وإذا لم تعطه قيمتها خلال خمس سنوات من بداية العقد فسوف تعطيه إيجار عشرة آلاف ريال عن كل سنة إلا أن البلدية لم تشتر الأرض كما وعدت ولم تدفع له إيجار أرضه رغم مراجعته لها ومطالبتها بالإيجار ورغم أنها أخذت الأرض المعقود عليها وحفرت فيها بئرا منذ ذلك الحين ووضعت فيها أشياب ماء وأصبح مجموع الإيجار المتراكم للمواطن عند البلدية لمدة سبعة وعشرين عاماً مبلغا وقدره (270000 (مائتان وسبعون ألف ريال وفقا للاتفاق المبرم، وبعد عدة جلسات قضائية أصدرت محكمة محافظة المجاردة برئاسة الشيخ خالد بن جاسر الجاسر قبل حوالي عامين حكما لصالح المواطن يقضي بأن تدفع البلدية له مبلغا وقدره 270 ألف ريال، وبعد أن تم تمييزه من محكمة الاستئناف أصبح قطعي الثبوت وواجب التثبيت.

مواطن يتهم أمانة العاصمة المقدسة بنزع ارضه وتعويضه بأخرى لا توازيها مساحة وقيمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644061.html

الرياض- عبدالله الحسني

ان تنتظر البت في قضيتك لمدة عام او عامين حتى خمس فهو امر قد تتقبله وقد يكون له ما يبرره اما ان يمتد هذا الانتظار قرابة ثلاثة عقود فهو أمر محزن ويدعو الى الحنق والحزن معاً. بهذه اللهجة اليائسة والمتحسرة يفتح المواطن محمد بن فهد عبدالعزيز بن دريس بوابة البوح ل (الرياض) التي قال انها الصوت الأكثر تأثيراً ووصولاً الى المسؤول في الرفع عنه مظلمته والتي تتمثل حسبما سرد لنا تفاصيلها في حصوله قبل ثلاثين عاماً على ارض منحة (تحتفظ "الرياض" بالوثائق الخاصة بالموضوع) وتقع الأرض في مكان حيوي وهام في العاصمة المقدسة وتبعد عن الحرم المكي الشريف قرابة 5 او 6 كيلوات وتقع على الدائري الغربي جنوب الإسكان بمكة المكرمة الأمر الذي شجعه على شراء ارض ملاصقة لها ليفاجأ لاحقاً بأن تلك الأرض الممنوحة له تداخلت مع اراض اخرى ولها مالك آخر لتبدأ معاناته في المراجعة والبحث عن حقه في اكثر من جهة سواء امانة العاصمة المقدسة او ديوان المظالم او المحكمة ولكن دون جدوى حتى وصل به المطاف وبعد مجاهدة ومكابدة الى استصدار امر من خادم الحرمين الشريفين بإعطائه حقه كاملاً حسبما يؤكد. وبعد ان استبشر خيراً بهذا الأمر الكريم الا ان فرحته لم تتم فقد رأت الأمانة تعويضه بأرض بعيدة عن النطاق العمراني في العاصمة المقدسة وقيمتها الشرائية حسبما اخبره به خبراء عقاريون لا تساوي اقل من عشر قيمة ارضه التي سحبت منه. ويختم بن ادريس معاناته بقوله: هذه الأرض كانت حلم اسرتي بأن اترك لها شيئاً يقيها شر الحاجة الى الناس ومصدر امان بعد الله الا ان هذا الحلم تبدد بمحاولة تعويضي بأرض لا توازيها مساحة ولا قيمة رغم اني اقبل بتعويض اقل بخسارة معقولة حتى لو وصلت نسبة 20%. والتمس العم محمد بن فهد من الجهات المختصة إعادة النظر في تعويضه بشكل منصف وواقعي يعوض انتظاره الطويل الذي امتد ثلاثين عاماً.

الشؤون الاجتماعية تطلق مركزاً للإرشاد عبر الهاتف المجاني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article643980.html

الرياض - نايف آل زاحم

بدأ العمل بمركز الإرشاد الاجتماعي والذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يقوم المركز بتقديم استشارات مجانية عبر الهاتف المجاني، لأي مشكلة قد تعترض الأفراد سواء كانت مشكلة أسرية أو شخصية أو نفسية أو دراسية أو شرعية، وذلك من خلال التواصل مع نخبة من المستشارين والمستشارات في مختلف التخصصات .

أعلن ذلك عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية وقال: أن المركز يعمل به نخبة من المستشارين والمستشارات في مختلف التخصصات وأخصائيون وأخصائيات اجتماعيون ونفسيون ويقومون بالرد على المسترشدين والاستماع إلى مشكلاتهم، ومن ثم تحليلها لتقديم أفضل السبل لحلها، مشيراً إلى أن المركز يقدم خدماته مجاناً للمستفيدين من مختلف مناطق المملكة عبر الهاتف المجاني رقم (8001245005).

إعادة مسؤول في الأمانة لعمله بعد براءته من كارثة السيول

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280601

جدة - أحمد العمري

أعاد وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب قيد أحد المفرج عنهم في تحقيقات كارثة «سيول جدة» الأولى من مسؤولي أمانة محافظة جدة السابقين لعمله. وكشفت مصادر مطلعة داخل «أمانة المحافظة» لـ«الحياة» أن المعاد قيده كان يشغل منصب وكيل للأمين إبان عمله في فترة الأمين السابق للأمانة المهندس عادل فقيه.

وأبلغت مصادر مطلعة أن المفرج عنه تمت إعادته للعمل في منصبه السابق، وتم تعيين الوكيل المكلف حالياً مساعداً له وهو الذي تم تعيينه بعد استدعاء «المعاد قيده «للتحقيق في كارثة السيول التي ضربت المدينة الساحلية عام 1431.

وأشارت إلى أن المفرج عنه تم إطلاق سراحه مع مجموعة من المستدعين بعد إثبات براءتهم من التهم التي حققوا معهم فيها.

من جانبه، أكد مصدر قانوني أن الموقوفين رهن التحقيق تتم عودتهم لمباشرة أعمالهم بانتهاء قضاياهم، خصوصاً موظفي «الأمانة» من الذين صدرت في حقهم قرارات أمين المحافظة السابق بكف اليد عن العمل وتم الإفراج عنهم فإنهم يعودون إلى وظائفهم في حال انتهاء القضايا المرفوعة ضدهم، ويتم إصدار قرار آخر بإلغاء كف اليد ومباشرتهم مهماتهم الرسمية الموكلة إليهم من خلال مناصبهم الإدارية في «الأمانة.«

الأجهزة الأمـــنية تبـحث عن بلاغات مشابهة لذئب جدة والضحية ريما لـ عكاظ :

استدرجني بجائزة وهددني بالقتل وانتهى المطاف برصيف قاعة أفراح

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428439.htm

عبدالله راجح العبدلي ـ جدة

استقبلت شعبة التحريات والبحث الجنائي عددا من الفتيات اللاتي اعتدى عليهن ذئب جدة، وذلك بهدف جمع أكبر قدر من الأدلة والبراهين ضده. ويتوقع أن تعمم شرطة جدة على كافة مراكز الشرط، لمراجعة كل عمليات الفقد والاختطاف المسجلة فيها للقاصرات المعتدى عليهن من ذئب جدة واللواتي تتروح أعمارهن بين 6 إلى 10 أعوام؛ وذلك بهدف رصد أية قضايا يكون الذئب ضالعا فيها لم تكن ضمت إلى ملفات التحقيق، وسيبحث التعميم في ظروف اختفاء القاصرات وعدد ساعات الفقد.

وكان محقق هيئة التحقيق والادعاء العام قد استلم ملف المتابعة، وشرع في التحقيق فيه عن طريق مختصين من ذوي خبرة سابقة في التعامل مع مثل هذه الحالات، وقد استمع المحقق خلال اليومين الماضيين الى إفادات الضحايا، فيما لا يزال ذئب جدة (الموقوف) ملتزما الصمت، رافضا الاعتراف، رغم تعرف الفتيات القاصرات إلى جهازه الجوال. وقد اجتمع عدد من الفتيات المعتدى عليهن لأول مرة بشكل جماعي، وقدمن الشكر للطفلة مها التي قدمت معلومات ثمينة لرجال الأمن ساهمت في إيقاف ذئب جدة، ويتوقع أن تقدم القاصرات المعتدى عليهن هدية جماعية للطفلة مها خلال الأيام المقبلة. وكانت أنباء قد أشارت إلى ارتفاع عدد البلاغات المقدمة من قبل أولياء أمور فتيات يشتبه في تعدي الذئب عليهن ولم يتم تقييد بلاغاتهن. وتشير معلومات إلى أن المعتدي على الفتيات نفذ 12 جريمة اختطاف واعتداء جنوبي جدة وشرقها، فيما نفذ حالة واحدة في وسطها تم إيقافه في حي الأجاويد، وهو ما قد يشير إلى أن الجاني كان يتعمد اختيار ضحاياه في نطاق سكنه؛ بهدف سرعة الوصول إلى مسكنه دون أن يلفت إليه.

ولم تكن تدري ريما ذات السبع سنوات أن فرحتها بالفوز بجائزة وهمية ستتحول إلى حزن طويل الأمد وبشعور يملؤه الألم والحزن، روت لـ «عكاظ» قصتها مع الذئب البشري من أول ساعة اختطاف حتى تعرفت عليه في البحث الجنائي.

تقول ريما «خطفني الجاني وأنا برفقة والدتي وخالتي في أحد المراكز التجارية جنوب جدة الذي ارتدناه لحضور أحد المهرجانات، إذ استغل تزاحم الناس وتهافتهم على المشاهدة».

وتضيف ريما «فاجأني رجل بهمسة وهو يربت على كتفي بأني فزت بجائزة ولم أتمالك نفسي من الفرحة وحين هممت بإخبار والدتي بالفوز فاجأني حينها الذئب بأن شرط استلامي الجائزة الخروج معه إلى السيارة».

وتستطرد ريما روايتها للوجع بالقول «صدقته وخرجت معه وما إن وصلت إلى السيارة حتى شدني ووضعني على دواسة مقعد الراكب الأمامي في سيارته الجيب البرادو البيضاء وبدأ يردد لو رفعتي رأسك سأقتلك ثم ضربني على ظهري وافجرت أبكي».

وتضيف «أخرسني تهديده واصطحبني إلى منزله وبعد أن فعل بي ما فعل رماني بجانب إحدى قاعات الأفراح أمام بوابة النساء في وقت متأخر من الليل فشاهدتني امرأة طاعنة في السن وبدورها أوصلتني إلى أقرب مركز شرطة لأني لم أكن أعرف موقع منزلنا».

وأشارت إلى أنها رأت المجرم ثلاث مرات عند اختطافها، في هيئة التحقيق والإدعاء العام، ثم في البحث الجنائي أمس حيث عرض أربعة أشخاص من ضمنهم الجاني الذي تعرفت عليه والضحايا المعدى عليهن بحضور المكلف بالقضية من هيئة التحقيق والادعاء العام عاصم الأحمدي والرائد سلطان المالكي من البحث الجنائي.

السحيم: المعاملة محل اهتمامنا وسيبت فيها بأسرع وقت

الأحوال المدنية تتجاوب سريعاً مع ما نشرته الرياض حول قضية الشاب(أحمد)

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644060.html

الرياض - محمد الغنيم

في تجاوب سريع مع ما نشرته "الرياض" بعنوان: (عشريني يكتب فصلاً جديداً من معاناة الأبناء من انفصال والديهم.. طلاق زوجين يحرم الشاب أحمد من «الهوية الوطنية»)، أمس الأول تحركت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية سريعاً لإنهاء قضية الشاب الذي لم يحصل بعد على هوية وطنية منذ ثلاث سنوات رغم بلوغه السن القانونية. وأكد المستشار لشئون المواقع بوكالة الأحوال المدنية سليمان السحيم في إتصال ب"الرياض" أمس أن قضية الشاب الذي نشرتها "الرياض" محل عناية واهتمام من قبل الأحوال المدنية وسيبت فيها قريباً مشدداً على حرصهم على إنهائها بأسرع وقت، ملمحاً في هذا الصدد إلى أنها لا تحتاج إلى كل هذا الوقت وأن سبب تأخيرها ليس من الأحوال المدنية .

وكان المستشار لشئون المواقع بوكالة الأحوال المدنية قد التقى أمس أحد أقارب الشاب (أحمد) وأكد له اهتمام الأحوال المدنية بمتابعة معاملته لإنهائها بأسرع ما يمكن، كما طلبت الأحوال المدنية كافة الأوراق الرسمية للشاب المنشورة قضيته .

يذكر أن معاناة الشاب (أحمد) في الحصول على بطاقة الهوية الوطنية قد بدأت قبل 3 سنوات وتنقلت بين عدة جهات حكومية وقضت فترة طويلة دون البت فيها رغم امتلاكه لما يثبت أنه من أب وأم سعوديين بسبب طلب إحدى الجهات حضور والده شخصياً لإثبات النسب الأمر الذي يرفضه والده بعد إنفصاله عن والدته.

الشؤون النسوية بمديرية مكافحة المخدرات تنظم برنامجاً توعوياً بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644106.html

متابعة- هدى السالم

تواصل إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات برنامجها التوعوي من محاضرات ومعارض وورش عمل، وذلك تزامناً مع اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الذي يوافق الأحد المقبل .

صرحت بذلك مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي، وقالت إن النشاط المقام تم بتوجيهات ودعم من صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو نائب وزير الداخلية ومتابعة صاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وإشراف مباشر من مدير عام مكافحة المخدرات باستمرارية تكثيف البرامج التوعوية الخاصة بأضرار المخدرات لمحاربة هذه الآفة الخطيرة وقد بدأت تلك الفعاليات بإقامة وتفعيل عدة معارض توعوية إرشادية يتخللها حلقات نقاش في عدد من الجهات الحكومية. وقالت: إن فعاليات الأنشطة توافقت مع فترة الامتحانات الدراسية والتي ينشط فيها تجار ومروجو المخدرات ومهربيها الذين يستهدفون ويستغلون هذه الفترة لبث سمومهم وتدمير أبناء هذا الوطن من الطلاب والطالبات .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المعارض المصاحبة حرصت على عرض صور لضحايا المخدرات ووسائل التهريب وعرض حي لأنواع المخدرات، بالإضافة إلى توزيع مطويات وكتيبات توضح أنواع وآثار تعاطي المخدرات على الفرد والمجتمع. وأشارت خاشقجي إلى أن تلك الفعاليات سوف تستمر لمدة ثلاثة أسابيع سيتخللها عدد من ورش العمل في كل من مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة الرياض، سجن النساء بالملز، الشؤون الصحية، وزارة التخطيط، المؤسسة العامة للتقاعد، مدينة الملك سعود الطبية، وزارة المالية، وزارة الخدمة المدنية، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من المعارض التوعوية في الملتقيات النسائية وفي عدد من مناطق المملكة.

الإفراج عن عجوز بريمان وإجراءات قضائية لإعادة حقوقها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=59234&CategoryID=3

جدة :نسرين نجم الدين 2011-06-22 1:05 AM

بعد ثلاثة أشهر قضتها في السجن استردت صالحة "عجوز بريمان" حريتها، لكنها لم تسترد بيتها ومستلزماته، خرجت من جدران الحبس، لكن همومها لم تخرج من صدرها، وأطلق سراحها لكنها لا تزال حبيسة ذكرياتها الأليمة .

لا تزال طريقة القبض عليها ماثلة أمام عينيها لا تفارقها لحظة، فحينما ذهبت لتستقدم خادمة تعينها في الأيام المتبقية في حياتها، وجدت نفسها رهينة المحبسين السجن، وظلم ذوي القربى، فأمر بإيقافها في البداية 48 ساعة، لحين تنفيذ حكم بتسليم منزلها الذي رفضت الخروج منه، إلا أن السجن استمر ثلاثة أشهر، لم يشفع لها كونها امرأة طاعنة في السن، لكن ما كان يطمئن نفسها خلال تلك الفترة هو حفظها أربعة أجزاء من القرآن الكريم، على الرغم من عدم معرفتها للقراءة والكتابة.

تعيش "صالحة" حاليا في غرفة في رباط تابع لجمعية البر في جدة، يطلق عليه "دار المسنات"، لا تعرف كيف تفعل لتسترد حقها السليب، وقال مدير فرع الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبد الله آل طاوي، إنه تم إسكانها بإحدى الدور الإيوائية في جدة، وتم إخضاعها لفحوصات طبية، مؤكدا على قيام الشؤون الاجتماعية بعمل دراسة كاملة لحالتها من الناحية النفسية والاجتماعية والصحية.

من جانبها، أوضحت بيان زهران المحامية المكلفة بمتابعة قضية السبعينية من قبل لجنة "تراحم"، أن اللجنة راجعت قاضي التنفيذ بخصوص مستلزمات "صالحة" وأثاثها وذهبها ومقتنياتها وممتلكاتها التي كانت داخل المنزل، مفيدة بأن القاضي لم يوجد في المحكمة، ولذلك سنراجع الأمر مع رئيس المحكمة.

وفيما يخص سجنها، ذكرت أن أمرا صدر بإيقافها لمدة 48 ساعة، إلا أنها مكثت في السجن لمدة ثلاثة أشهر، وهو ما يخالف النظام، حيث إنها لم ترتكب جريمة أو خطأ قانونيا يستلزم منها المكوث كل تلك المدة في السجن، وكشفت أن السبعينية لديها ورقة أثبت فيها زوجها أنه استدان منها 500 خمسمائة ألف ريال بشاهدين، وتحتفظ "تراحم" بنسخة من الورقة، إلا أن المرأة لم تظهر الورقة للقضاء أثناء المحاكمات، حتى يستبين الدين قبل الحكم بتقسيم الإرث، وعليه لم يتم النظر أثناء المحاكمة في أمر الدين الذي كان على المتوفى وهو زوجها تجاه الزوجة، وبذلك تم تقسيم الإرث وبيع البيت، مشيرة إلى أن لجنة "تراحم" ستلتمس إعادة النظر في الحكم، وستطالب بعرض الورقة على لجنة خبراء لاستبانة حقيقتها، وستطالب بباقي مستحقات السيدة من الإرث.

وأكدت المحامية زهران بأنه ستتم مراجعة قاضي التنفيذ حول مستلزمات المرأة وأثاثها، الذي من المفترض ألا يباع إلا إذا رفضت تسليم المنزل، وهي تؤكد أنها لم ترفض، خصوصا أنها كانت داخل السجن، ولم يكن من الصعوبة بمكان إحضارها وإبلاغها ببيع ممتلكاتها الشخصية داخل المنزل، لأن الحكم الأصلي يتعلق بتسليم البيت، وليس بيع ممتلكاتها وأغراضها الشخصية، والمفترض أن تسلم لها أغراضها الشخصية.

بدوره، أوضح رئيس لجنة المحامين التي شكلتها لجنة رعاية السجناء "تراحم" المحامي غازي بن حسن الصبان أن لجنة المحامين المتطوعة للترافع في قضية المرأة السبعينية ستتابع القضية من خلال محورين، الأول موضوع سجنها، وهل ما ارتكبته جريمة موجبة للإيقاف أم لا، ثانيا أمر السجن الذي اطلعت عليه اللجنة والذي يذكر إيقافها لـ 48 ساعة فقط، مشيرا إلى أن من سيتحمل مسؤولية بقائها في السجن لمدة ثلاثة أشهر هو من أمر بإيقافها .

وأوضح الصبان أن المحامين الموكلين سيرفعون دعوى في ديوان المظالم بخصوص حقوقها التعويضية عن سجنها .

وكانت "الوطن" قد نشرت قصة المسنة السبعينية التي تلقب بـ"عجوز بريمان" والتي وثقت في زوجها الذي كان يؤكد أن البيت ملك لها وبعد وفاته طردت من فلتها الفاخرة ودخلت السجن.

تغريم منشأة صحية بالمدينة 100 ألف ريال لتسببها في وفاة طفل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644068.html

المدينة المنورة - خالد الزايدي

اعتمد مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي القرار الصادر من الهيئة الصحية الشرعية القاضي بإدانة طبيب وطبيبة بإحدى المستشفيات الخاصة و تغريمهما مبلغ 100 ألف ريال وذلك بعد أن تقدم أحد المواطنين برفع شكوى ضد المستشفى لما حدث لزوجته من أخطاء طبية أثناء ولادتها أدت لوفاة المولود ، حيث تم إحالة الشكوى للجهة المختصة وبعد الدراسة ورفع التوصيات أصدرت اللجنة قرارها القاضي بتسليم المبلغ لورثة الطفل كدية شرعية أما فيما يخص الحق العام فقد تقرر تغريم المدعى عليهما بدفع مبلغ خمسة آلاف ريال تودع في خزينة الدولة حسب النظام المُتبع ، وقال الدكتور الطائفي بأن إدارته لن تتهاون في معاقبة أي مقصر أو متهاون في أداء عمله على الوجه المطلوب وأن هناك متابعة دقيقة لسير الخدمات الصحية في المنطقة.

إضراب البريد الكندي يدخل المبتعثين في أزمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article643979.html

فانكوفر – علي يعقوب

أدى الإضراب الذي بدأ في محافظة وينيبيج الكندية وانتشر بعدها في جميع أنحاء المدن الرئيسية في كندا إلى حدوث أزمة لدى المبتعثين في كندا. حيث صادف وقت الإضراب ان ارسل عدد من الطلاب السعوديين أوراقهم الرسمية عن طريق البريد إلى الحكومة الكندية حتى يتم تجديد تصاريح دراستهم أو الحصول على الموافقة بشأن تمديد فترة الجلوس في كندا. وفي هذا الشأن أصدرت إدارة الهجرة الكندية عددا من التعليمات ليتفادى الدارس أي مشاكل بهذا الخصوص، حيث اشارت أنه يمكن للمبتعثين المتواجدين داخل دولة كندا تفادي هذه المشكة من خلال تقديم طلب تجديد تصريح الدراسة، أو تمديد فترة الإقامة كزائر للمرافقين، وذلك من خلال تقديم الطلب عبر الشبكة العنكبوتية .كما ويمكن الاتصال على إدارة الهجرة الكندية لأخذ معلومات اكثر عن طريق رقمهم المجاني 1-888-242-2100. كما ويمكن للمبتعث تفادي هذه المشكلة من خلال ارسال اوراقه الرسمية عبر البريد السريع مثل الدي اتش ال وغيره. الجدير بالذكر أن إضراب البريد الكندي جاء بسبب رغبة الموظفين بالحصول على رواتب أعلى، بالإضافة إلى استيائهم من غياب معايير السلامة في الآلات الجيدة التي تجبرهم الادراة على استخدامها.

بعد رصد ارتفاعات لافتة لأسعار السكر والزيوت والحليب والقهوة

مطالب بمراقبة أسعار الجملة والتجزئة خوفاً من رفع تدريجي قبل رمضان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article643862.html

الرياض - فهد الثنيان

سجلت العديد من أسعار المواد الغذائية زيادة كبيرة في الأسعار خلال الفترة الحالية وشملت الارتفاعات السكر والزيوت والحليب وبعض أنواع القهوة الهرري وتراوحت نسب الزيادة من 10 إلى 40 %.

وتأتي هذه الفروقات بالأسعار لترفع المطالب بوضع آلية واضحة من الجهات الرقابية لمراقبة الأسواق المحلية حيث تشهد الأسابيع الاخيرة قبل شهر رمضان ارتفاعات غير مبررة للكثير من السلع الرئيسية .

ويخشى الكثير من المستهلكين تكرار ما حصل في المواسم الفائتة بقيام الكثير من تجار المواد الغذائية برفع أسعار السلع الرئيسية تدريجيا قبل فترة وجيزة من حلول شهر رمضان، خاصة أن هذه الزيادات السعرية تتسبب بإرهاق كاهل الكثير من الأسر بسبب تداخل الإجازة الصيفية ومصاريف السفر ودخول شهر رمضان ضمن الإجازة الصيفية .

وأكد العديد من المختصين أن الفروقات السعرية الموجودة على السلع المتعددة بالسوق تحتاج إلى متابعة ومراقبة من وزارة التجارة والجهات المسئولة، منوهين بالدور الكبير الذي يقع على المستهلك في اختيار السلع المناسبة من حيث السعر المناسب والمطالبة بزيادة الوعي الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع .

وقال محمد العصيمي أحد تجار وموردي المواد الغذائية ان أسعار المواد الغذائية متفاوتة حاليا بالسوق المحلي، حيث ارتفعت أسعار السكر زنة 50 كيلو من 145 إلى 175 ريالا في ظرف شهر، كما ارتفعت القهوة من نوع الهرري من 170 إلى 240 ريالا خلال الأشهر القليلة الماضية. مضيفا ان الزيادات شملت أيضا بعض أنواع الشاي بنسبه ارتفاع 20%والزيوت 30% خلال الشهرين الماضيين والكثير من أنواع الحليب .

وأكد في حديثه ل "الرياض" على استقرار أسعار الأرز بالسوق المحلي حيث يبلغ سعر البسمتي ذات الجودة العالية من 190 إلى 210 ريالات لوزن 40 كيلو غراما، وبلغت أسعار أنواع الأرز الأخرى المخلوطة من السيلا من 120 إلى 150 ريالا للكيس بنسب خلط تصل إلى 50% مع الأرز الأقل جوده مثل الشربتي والبرمل .

وأشار في نفس السياق إلى ان أسعار الأرز ستشهد استقرارا في الأسعار حتى نهاية 2011 مدعومة بكثرة محاصيل الأرز في الهند وباكستان وفيتنام مع قله الطلب والذي أدى لضبط الأسعار خلال عامي 2010 و 2011 .

وشدد العصيمي فيما يخص ارتفاعات بعض السلع على أن العلامات التجارية الشهيرة قد أضرت بالمستهلك المحلي وأصبحت تسوق على حسابه، لافتاً إلى أن العملية أصبحت أشبه بالمساومة، داعيا لمواجهة مثل هذه الإشكاليات بأهمية أن يكون لدى المستهلك القناعة بالبحث عن السلع البديلة، نظرا لسيطرة وتحكم أصحاب العلامات التجارية بالأسعار وفق ما يريدون .

من جهته طالب الاقتصادي الدكتور عبدالرحمن الصنيع العديد من الجهات المعنية ممثلة بمصلحة الإحصاءات العامة ووزارة التجارة واللجان المختصة بحماية المستهلك بمراقبة أسعار الجملة وأسعار التجزئة والتأكد من أن التغيرات في أسعار الجملة تتوافق مع المتغيرات في أسعار التجزئة لضمان عدم استغلال المستهلك .

واعتبر أن هذا الأمر هو في غاية الأهمية، مضيفاً أن التسوق الشرائي لدى المستهلكين له دور بارتفاع الأسعار ورفعها من قبل تجار الجملة وذلك عندما يقوم المستهلك بشراء سلع رمضان دفعة واحدة مما يعطي مؤشرات أولية لدى بعض التجار برفع الأسعار نظراً للإقبال الشرائي من قبل المستهلكين معتبراً بأن أضرار ذلك ستنعكس بالتالي على المستهلك .

وطالب الصنيع المستهلك بألا يندفع بعملية الشراء وألا تتركز عملية الشراء على أيام قبل رمضان والأيام الأولى منه، معتبراً أن هذا الأمر يخلق ضغوطاً كبيرة على منافذ البيع مما يرفع بعض الأسعار المرتكزة بالأساس على عملية العرض والطلب.

رصد حالات تلاعب لموظفي السعودية في بطاقات ائتمان المسافرين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428336.htm

عمر الكاملي ـ جدة

كشفت مصادر لـ «عكاظ» أن الخطوط السعودية وجهت بسرعة تفعيل وحدة منع حالات التلاعب في الإدارة المالية بالخطوط، وذلك بعد رصد حالات تلاعب عن طريق الهاتف، وموقع الإنترنت تمت من جانب موظفين في الخطوط في بطاقات ائتمانية خاصة بالمسافرين على متن رحلات الخطوط.

وأشارت المصادر إلى أن اجتماعا تم في الخطوط السعودية برئاسة المهندس خالد الملحم وحضور 17 مسؤولا، تطرق لاعتماد إيقاف خاصية حجز الانتظار على الرحلات الداخلية، التي تكتظ بحجوزات الانتظار على مدار العام، بحجة عدم وجود مقاعد للركاب.

وناقش الاجتماع إيقاف تغير التذاكر الداخلية وإيقاف استعراض حجوزات السعودية لوكالات السفر.

يشار إلى أن الحجوزات تشهد ازدحاما كبيرا مع دخول فصل الصيف، وبخاصة الرحلات الداخلية، وذلك نتيجة التوجة للسياحة الداخلية.

أمير عسير: لن أتساهل مع من يحاول افتعال أزمة مياه

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280585

أبها - «الحياة»

توعد أمير منطقة عسير رئيس مجلس التنمية السياحية الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز المتلاعبين والمختلقين لأزمة مياه في المنطقة بـ«العقاب الشديد»، مبدياً أسفه لأن إسهام رجال الأعمال في تنمية «عسير» ليس بالشكل المأمول، مؤكداً أن مشكلة حجوزات الطيران ستنتهي خلال عام أو عامين.

وقال الأمير فيصل بن خالد خلال مؤتمر صحافي في فندق قصر أبها أمس للإعلان عن برامج صيف هذا العام تحت شعار «مهرجان أبها يجمعنا»: «أؤكد للجميع أنه لا توجد أزمة مياه، وأعد بألا تحصل، ولكن بعض الأشخاص يحاولون افتعالها، وبعض سائقي صهاريج المياه يحاولون العبث لنقل المياه من أجل المكاسب، وسيكون هناك عقاب شديد لمن يحاول التلاعب في المياه، ولن أتساهل إطلاقاً مع من يحاول افتعال أزمة أو إثارة بلبلة أو التلاعب بهذه الأمور.«

ورحب بضيف المهرجان أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، كما دشّن الموقع الإلكتروني لمهرجان أبها الذي يحتوي على تعريف بالمتنزهات وأماكن المهرجانات ووقتها، ثم وقع اتفاقات مع عدد من الشركات الراعية للمهرجان، وأعلن عن المهرجانات التي ستقام هذا العام، والتي بلغ عددها 37 مهرجاناً، ووعد بأنشطة خاصة بالمرأة خلال مهرجانات عسير، بدءاً من العام المقبل. وجال على معرض مصاحب ضم لوحات وصوراً وبيانات عن المهرجان وفعالياته مثل مهرجان الطفل والتسوق والحرف اليدوية والأكلات الشعبية والخيمة التقنية المهنية ومهرجان العسل والعنب ومهرجان اكتشف عسير من الأرض، ومهرجان أبها للطيران، ومهرجان المناطيد .

وطلب الأمير فيصل بن خالد من أهالي المنطقة أن يكتبوا له ملاحظاتهم ونقدهم،» فأنا أتقبل النقد الهادف البناء، والشفافية والوضوح هما المطلب الأساسي في هذا العصر بعيداً عن النقد غير البناء التافه، والنقد المخلص الذي يسعى للتغيير للأفضل هو المطلوب، ومكتبي مفتوح وبيتي مفتوح وقلبي قبل ذلك مفتوح لكم جميعاً». وأضاف أن المخيمات ستكون ممنوعة هذا العام للحفاظ على المتنزهات، داعياً الزائرين إلى الحرص على نظافة المنطقة. وتوقع أن يكون الإقبال على السياحة الداخلية هذا العام أكبر من الأعوام الماضية وقال: «نعلم جميعاً الظروف السياسية غير المستقرة في الدول المجاورة، ورب ضارة نافعة، وبالتأكيد فإننا نتمنى لهم الاستقرار، ولكني أقصد أن السياحة الداخلية ستكون هذا العام أكبر من الأعوام الماضية.«

ورداً على سؤال عن مشكلة حجوزات الطيران، ذكر أمير منطقة عسير أنه اتصل بالمدير العام للخطوط السعودية، الذي وعده بزيادة عدد الطائرات هذا العام، مع تخصيص طائرات أكبر حجماً وتابع: «أتوقع أن الخطوط السعودية لا تزال تحتاج إلى عام أو عامين لاكتمال أسطولها الجديد، ومشكلة الحجوزات ليست في عسير فقط، بل في جميع مناطق المملكة.«

ودعا رجال الأعمال للإسهام في المهرجانات الصيفية، مؤكداً عدم وجود معوقات أمامهم. وتابع: «كما يقال رأس المال جبان، وأتمنى من رجال أعمال عسير أن يضحوا ولا ينتظرون الربح السريع من أبنائهم في المنطقة، بل يعملون كما بقية مناطق الأخرى، وللأسف فإن منطقة عسير يوجد فيها أكبر رجال الأعمال، ولكن إسهامهم في المنطقة ليس بالشكل المأمول، ولن نيأس في مطالبتهم بتنمية المنطقة بصورة عامة.«

وذكر أن الهيئة العامة للسياحة والآثار هي المسؤولة عن الأسعار في أماكن الإيواء السياحي «لكن اعتقد أن الأسعار نفسها في جميع مناطق المملكة، وكما تعلمون أن أبناء المنطقة اعتمادهم على فترة الشهر أو الشهرين هذه، ويمكن أن يكون هناك بعض ضعاف النفوس، لكن بالمراقبة والمتابعة لن يكون هناك ارتفاع ملحوظ في هذا العام»، داعياً رجال الأعمال للإسهام في إيجاد أماكن إيواء سياحي.

اللجنة السياحية: رصدنا مكاتب عقارية تبيع تذاكر السفر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280604

جدة - احمد الهلالي

منحت الهيئة العامة للسياحة والآثار جميع المواطنين والمقيمين حق الإبلاغ عن أي مكتب غير مرخص له يمارس النشاط السياحي، خصوصاً بعض المكاتب التي تعكف على بيع وشراء التذاكر داخل السعودية وخارجها.وقال مصدر مطلع في الهيئة لـ«الحياة»: «إن تنبيه الهيئة جاء بناء على ملاحظتها خلال الفترة الماضية وجود مكاتب لا تحمل تراخيص وغير نظامية تزاول نشاطات أخرى، وصلت أحياناً إلى طباعة التذاكر وتنظيم رحلات سياحية عدة.«

وفي إعلان تحذيري لها، قالت السياحة والآثار: «لاحظت الهيئة ممارسة بعض المكاتب نشاط وكالات السفر والسياحة، الذي يتضمن بيع وشراء تذاكر السفر داخل السعودية وخارجها وبيع وتسويق البرامج والرحلات السياحية من دون الحصول على التراخيص النظامية.«

وحذرت الهيئة المكاتب المخالفة من مزاولة هذه الأنشطة قبل توافر التراخيص اللازمة وفقاً للوائح المنظمة لنشاط وكالات السفر والسياحة، مطالبة المواطنين والمقيمين بعدم التعامل مع أي مكتب أو وكالة سفر قبل التأكد من وجود رخصة تشغيل سارية المفعول من الهيئة، إضافة إلى مطالبتهم بتقديم الشكوى مكتملة المعلومات والتفاصيل والمخالفات كافة التي وقعت فيها.

وفي السياق، أوضح عضو اللجنة السياحية في غرفة التجارة والصناعة في محافظة جدة سعيد عسيري أن المكاتب المعنية استمرأت في مخالفاتها إلى حد طباعة تذاكر السفر وهو ليس من أعمالها، وتابع: «البعض يستأجر موقعاً على أنه سيمارس نشاطاً عقارياً، وبالوقوف على حقيقة ما يجري نجد أنه يعمل في المجال السياحي، الأمر الذي يعني وجود تستر من بعض رجال الأعمال على هذه المخالفات.«

وأضاف أنه يجب أن تكون الأماكن المستثمرة لممارسة الأنشطة السياحية وفق ترخيص محدد بنشاط معين فقط، منادياً بأن تصل عقوبة المخالفين إلى منع المستثمر السعودي والأجنبي معاً من مزاولة هذا النشاط لمدة لا تقل عن خمسة أعوام.

وأشار العسيري إلى أنه ظهر على السطح بعض مروجي البرامج السياحية خارج الحدود، لافتاً إلى أن أولئك المروجين يتواجدون بكثافة في الأسواق الكبرى ويجذبون إليهم الناس بتقديم إغراءات لشراء ليال سياحية ودعوات مجانية للإقامة، جزء منها بنظام تأجير الوقت، مردفاً: «يأتي ذلك في الوقت الذي نسعى فيه جميعاً إلى التركيز على السياحة الداخلية وعدم منح مثل هذه الشركات مساحة من الاستثمار الوقتي واستغلال بعض الضعفاء من الراغبين في السياحة الخارجية.«

من جهته، وصف عضو اللجنة السياحية في غرفة جدة والأمين العام المساعد للتعاون الدولي في المنظمة العربية للسياحة محمد الجهني مزاولة المكاتب المخالفة منح التذاكر للمسافرين بـ«التلاعب على المواطنين»، مطالباً في الوقت نفسه بتشديد العقوبة على المخالفين من خلال سحب الترخيص وإلغاء نشاط المكتب.

ومضـــى بالقـــول: «تلك الأعمال ما هي إلا من باب التلاعب بالناس من خلال الترويج لرحلات سياحية مميزة ومن ثم تتكشف للمستفيد حقيقة المغريات الوهـــمية المروج لها، وأنها ليست إلا تلاعباً للحصول على الأموال فقط.«

المراكز تنفي ومؤسسة التدريب تربط الأمر بحقوق مالية

متدربات بدون شهادات: أنصفونا من أشباه المعاهد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428327.htm

منيرة المشخص ـ الرياض

كشفت عدد من المتدربات والمنتسبات إلى مراكز ومعاهد التدريب المهنية الخاصة عن مشكلة يواجهنها مع هذه المراكز والمعاهد تتمثل في تأخير تسليم الشهادات لأشهر، لا بل لسنوات، وأيضا في مستوى التدريب، حيث تتهم المدربات المراكز بتغيير المدربات باستمرار حتى أن أحد المراكز غير مدربة إحدى المواد مرتين في أسبوع واحد، الأمر الذي يعني بنظرهن تدني المستوى. «عكاظ» تناقش هذه المشكلة مع المتدربات اللاتي وصفن هذه المراكز بأنها «أشباه معاهد»، فيما نفى المسؤولون عن المعاهد ما ساقته المتدربات ورموا الكرة في ملعب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التي اعتبرت أن المشكلة لا تعدو كونها مسألة إجرائية بين المعهد والمتدربة تتعلق بالحقوق المالية.

بداية، روت رانيا الشريف معاناتها مع معاهد التدريب قائلة: رغم أنني انتهيت وشقيقتي منذ نحو ثلاث سنوات من دورة دبلوم الحاسب الآلي، ألا أننا لم نتسلم حتى الآن شهادتينا من المعهد رغم أننا دفعنا لهم كل المستحقات المالية. وأضافت: لو أننا حضرنا دراسات عليا لاستلمناها فورا، ولكن للأسف يعطوننا الأماني الزائفة ومن ثم نكتشف حقيقتهم المرة.

وتلتقط شقيقتها حنان طرف الحديث قائلة: المشكلة ليست في تأخر استلام الشهادة فقط، ولكن عندما نتقدم للتوظيف لدى أي شركة أو مؤسسة أو جهة يطالبوننا بالشهادة ويخبروننا أنه بعد مضي عام على حصولنا على الدورة بدون الحصول على شهادة بذلك فلن يعترف بها بعد ذلك. وسألت من ينصفنا ويعيد حقنا ويعوض لنا وقتنا ومالنا المهدر؟

من جهتها، قالت نوف فهد (موظفة): درست في مركز مشهور جدا، طبعا لم اكتشف حقيقته المرة إلا بعدما دفعت قرابة سبعة آلاف ريال. وأضافت «التحقت في دورة سكرتارية ولغة إنجليزية ودفعت لهم المال بناء على شرطهم، ولأنني أحتاج للدورتين في مجال عملي حرصت على الحضور لأحقق أقصى استفادة ممكنة، وتخيلي التعب الذي أواجهه كوني أخرج من عملي واتجه مباشرة إلى المركز وأبقى هناك حتى العاشرة ليلا».

وتابعت «بعد مضي شهر تقريبا بدأت تنكشف لي المعاناة بدءا من تأخر بدء الدرس ومرورا بتغير المدربات، حيث تم تغييرهن أربع مرات، وطبعا لكل واحدة أسلوب وجنسية مختلفة، وبعدما من الله علي وانتهيت من الدبلوم دخلت في معاناة جديدة تمثلت في استلام الشهادة والتي حتى الآن لم استلمها، وفي كل مرة أسألهم يبلغونني أنهم أرسلوها إلى المؤسسة العامة للتدريب التقني المهني، فأذهب لمراجعة المؤسسة فيبلغوني هناك بأنهم أرسلوها مباشرة بعد التصديق إلى المركز». وقالت «مضت أشهر على تخرجي ولم استلم الشهادة حتى الآن، وأنا ــ والحق يقال ــ أعرف أن المؤسسة لا تتأخر أبدا، وبعد مضي هذه الأشهر سأكمل العام، ولكن كيف سأستفيد من شهادتي، خصوصا أنها ستصبح عديمة الفائدة».

تغيير المدربات

أما عهود الدوسري (موظفة قطاع خاص) فقالت: حقيقة عانيت الأمرين من هذه المعاهد التي تملأ إعلاناتها الصحف، وكلها تقول إنها عالمية المستوى والأولى في الاعتراف الدولي وتوظف أرقى المدربات وغيرها من الأكاذيب، لنكتشف بعدها أنها مجرد حبر على ورق. مشيرة إلى أن المعهد الذي درست فيه أصبح مشهورا بالتغيير الدائم والمستمر للمدربات لدرجة أنه غير مدربة إحدى المواد مرتين خلال أسبوع واحد، وأكثر من ذلك كان يتأخر علينا بالمواصلات حيث كنا نصل إلى الصف متأخرين حتى أن ساعات كانت تضيع علينا، وعندها قررت الانسحاب وطلبت منهم إعادة الفلوس ولكنهم رفضوا، فهددتهم باللجوء إلى الإعلام، ويبدو أن الإعلام له تأثير قوي فأعادوا لي المال فورا».

من جهتها، قالت سلوى حميد «لن أنسى الكابوس الذي عشته وزميلاتي في معهد يملكه مجموعة من الأكاديميين المعروفين، ولكن للأسف ما شهدناه من مهازل ــ وهو أقل وصف لما يحصل ــ يجعلنا نتساءل أين المؤسسة عن هذه المعاهد»؟

أضافت: عندما تقدمنا للدراسة رحبوا بنا ودفعنا لهم على دفعتين، الثانية بعد أقل من شهر من الأولى، بدأنا مشوار التدريب ولكن ما وجدناه منذ اليوم الأول كان مناقضا تماما لما اتفقنا معهم عليه، فمثلا كتبوا أن لكل متدربة جهازا ووجدنا أن لكل متدربتين أو أكثر جهازا، طبعا ناهيك عن العطل المستمر لهذه الأجهزة. وأضافت: أتذكر أننا في الاختبار النهائي خرجت إحدى المتدربات وهي منهارة لأنها عندما وصلت إلى المرحلة النهائية انطفأ جهاز الحاسب الآلي فجأة، وطبعا المدربة والتي هي قريبة أحد ملاك المعهد رفضت أن تتجاوز عن ذلك واحتسبت أنها دخلت الاختبار ولكنها اختارت الجهاز المعطل. وأتساءل هنا ما هو ذنب هذه الطالبة، وهل يعقل أن معهدا معروفا مثل هذا لا يجري عمليات صيانة لأجهزته؟

أما زميلتها في المعهد منيرة محمد فقالت: أتذكر أن المدربة طلبت مني أثناء الاختبار النهائي رسم شكل هندسي معين ومعقد في الوقت ذاته، ولم أستطع رسمه نظرا لصعوبته، وكررت العملية أكثر من مرة، وعندما أخبرت المدربة قالت لي أنت غير متمكنة، وعندما طلبت منها أن ترسمه هي حاولت ولم تنجح في ذلك رغم أنها حاولت أكثر من مرة وعندها لجأت إلى حذف السؤال. وسألت قائلة إذا كانت المدربات غير احترافيات فكيف سمح لهن أصلا بالالتحاق بتدريبنا؟ طبعا هذا بخلاف تغير معلمة اللغة ثلاث مرات وما نعانيه جراء ذلك. وأضافت «عندما نافشنا الإدارة في تغيير المدربة قالوا لنا إن ظروفها طارئة وعندما قلنا لهم سننسحب قالوا لنا انسحبوا ولكن لن نعيد لكم المال».

من جانبها، قالت ديما العتيبي إنها لم تستلم شهادتها رغم مرور عام على تخرجها من مركز تدريب مشهور جدا، مشيرة إلى أن الجميع تابع ويتابع إعلاناته الضخمة في كل مكان، حتى أن القائمين عليه يظهرون كثيرا في وسائل الإعلام يطالبون المؤسسة بإنصافهم. وأضافت: حقيقة كنت أتعاطف معهم ولكن عندما عشت هذه المعاناة معهم كما عاشها كثيرات غيري عرفت أن المؤسسة محقة في وضع الضوابط، بل أتمنى التشهير بأمثال هؤلاء وفرض غرامات مالية عليهم.

مراكز التدريب

وبعرض ما أثارته المتدربات من تساؤلات على عدد من مراكز التدريب والمعاهد رفض المسؤولون عنها التحدث، مؤكدين أن كلام المتدربات غير صحيح على الإطلاق وأنهن بررن فشلهن بالهجوم على المعاهد والمراكز، ورموا الكرة في ملعب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني واتهموها بأنها هي من تتأخر في إرسال الشهادات.

مؤسسة التدريب

«عكاظ» نقلت معاناة المتدربات والخريجات وتساؤلاتهن إلى مدير عام التدريب الأهلي في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور مبارك بن محمد الطامي فقال: أعتقد أن مماطلة بعض منشآت ومراكز التدريب الأهلية في تسليم الشهادات إلى المتدربات هي مسألة إجرائية بين المعهد والمتدربة، وأعتقد أيضا أن ذلك يتعلق بالحقوق المالية للمعهد على المتدربة. وأضاف أن المؤسسة تعمل على المتابعة الفنية للتدريب ثم تجري الاختبارات التقييمية النهائية ونشر النتائج في نهاية كل برنامج تدريبي، ومن ثم تقوم المعاهد بطباعة الشهادات وإرسالها إلى المؤسسة لاعتمادها، وهذه الإجراءات لا تحتاج إلى أكثر من يوم أو يومين حيث تعاد تلك الشهادات المعتمدة إلى المعاهد لتسليمها إلى المتدربات. ولكن إذا حصل تأخير في التسليم فإن ذلك قد يكون ناتجا عن أن المتدربة لم تدفع الرسوم للمعهد، وإذا كان هذا السبب فمن الطبيعي ألا تتدخل المؤسسة في ذلك لأنها قضية حقوقية مالية تعاقدية بين الطرفين، وهنا ليس واردا أن تجبر المؤسسة منشآت التدريب الأهلية على تسليم شهادات المتدربات دون حصول المعاهد على حقوقها المالية بموجب العقود بين الطرفين.

وحول مطالبة المتدربة باسترداد ما دفعته لمنشأة التدريب الأهلية نظير تأخر الأخيرة في تسليم الشهادة قال إن ذلك يخضع للبنود التعاقدية بين الطرفين وتنظره الجهات القضائية والتنفيذية المختصة، أما دور المؤسسة فينصب على نظامية وجودة التدريب ونظامية تسجيل المتدربة وإنهائها البرنامج التدريبي ومدى استحقاقها لدخول الاختبار الشامل.

وعن ما اشتكت منه بعض المتدربات حول تغيير المدربات خلال الفصل قال إنها مسألة فنية بحتة، موضحا أن المؤسسة تعتمد المدربة بناء على المؤهل والخبرة ونظامية العمل بالنسبة إلى غير المواطنات، والمعاهد ترفع جداولها التدريبية في بداية كل فترة تدريبية ويتم متابعتها على هذا الأساس، ولم نجد أن تغيير المدربات أثناء فترة التدريب ظاهرة واضحة، لكنها قد تحدث لأسباب تتعلق بانقطاع إحدى المدربات أو لظروف موقتة. وردا على سؤال حول ما أثير عن مسألة عدم اعتراف بعض الجهات الحكومية بالشهادات بعد مضي مدة معينة عليها قال إنه أمر يخص تلك الجهات الموظفة، وهو غالبا خمس سنوات حسب أنظمة وزارة الخدمة المدنية.

تبرز المخاطر على سلامة المواطن خارج البلاد

الجوازات تبدأ حملة توعوية للمحافظة على وثائق السفر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644012.html

الرياض - «الرياض»

بدأت المديرية العامة للجوازات اعتباراً من ١٤٣٢/٧/١٥ه حملة اعلامية توعوية بأهمية المحافظة على وثائق السفر من العبث والفقدان والاهمال وتستمر لمدة شهر ونصف وتهدف هذه الحملة إلى تحفيز المواطنين الراغبين في السفر للخارج على أهمية التخطيط المبكر وتعميق الحس الوطني بأهمية المحافظة على وثائق السفر وابراز المخاطر الحقيقية التي تمس أمن وسلامة المواطن خارج البلاد نتيجة فقدان أو تلف وثائق سفره أو التسبب في اهمالها والحث على الامتثال بالسلوك الحميد وعكس الصورة الايجابية عن المسافر ووطنه .

وأوضح المقدم/ بدر المالك مدير إدارة الشؤون الإعلامية والمتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات بأن انطلاق هذه الحملة يأتي بناء على توجيهات مدير عام الجوازات اللواء سالم بن محمد البليهد ادراكاً من سعادته بأهمية التوعية الإعلامية في هذا الجانب من خلال استخدام الوسائل الإعلامية الاتصالية المقنعة والمؤثرة من صحافة واذاعة وتلفزيون وغيرها لضمان وصول الرسالة الإعلامية إلى كافة الشرائح المستهدفة وللمشاركة أيضاً الفاعلة من المواطنين المسافرين فيما سبق من حملات توعوية وخطط إعلامية استمرت على مدار السنوات الماضية واليوم تأتي هذه الخطة التوعوية شعوراً بالتواصل وتحفيزاً للمسافرين على هذه الأهمية وأن عدم المحافظة على وثائق السفر يعني الدخول في دائرة المساءلة والتسبب في أضرار أمنية قد تنعكس على الوطن والمواطن نتيجة استخدام تلك الوثائق بطرق غير مشروعة من قبل الغير.

خلال تفقده المشاريع التي أمر بها المليك في جدة
الأمير منصور بن متعب : خادم الحرمين أمر بوضع نظام صرف خاص على مشاريع الأمطاروالسيول في جدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644028.html

جدة - صالح الرويس

أكد ل(الرياض) صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب وزير الشئون البلدية والقروية ان خادم الحرمين الشريفين يعنى عناية بالغة بتنفيذ هذه المشاريع لذلك اتبع لها طريق صرف مخصصات مالية سريعة كتلك المشاريع المنفذة في المشاعر المقدسة وهذا نظام مالي مميز يؤدي الى سرعة انجاز مثل هذه المشاريع خاصة انها تصب في خدمة المواطنين .

وقال سموه كان من المهم ان نعرف الأسباب والمشاكل التي سببت الكوارث بمدينة جدة نتيجة هطول الامطار والسيول وبحمد الله بذل الكثير حيث شكلت لجنة برئاسة أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وضعت العديد من البرامج لتفادي مثل هذه الكوارث وبحمد الله نشاهد اليوم خلال هذه الجولة الكثير مما تم تنفيذه من المشاريع التي اقرت بعد اجتماع اللجنة ومشاريع مهمة مثل السدود الخمسة والأحواض التابعة لها وبحول الله سنوفق بتعاون الجميع حول انجاز هذه المشاريع العاجلة لتفادي اضرار السيول والامطار .

واوضح سموه بان نسبة الانجاز في المشاريع الخاصة بتفادي الامطار والسيول كبيرة جدا وسأظل اتابعها شخصيا حتى تنجز بمشيئة الله خلال شهر رمضان المبارك القادم .

نسبة الإنجاز كبيرة وسأظل أتابعها شخصياً حتى تنجز خلال شهر رمضان

جاء ذلك خلال الجولة الميدانية التي قام بها سموه امس على مواقع العمل في المشاريع الخاصة بدرء اخطار السيول والأمطار عن جدة والتي يتم تنفيذها في شرق جدة برفقة معالي أمين مدينة جدة وعدد من المسئولين بالأمانة والشركات المنفذة ، وحول لقائه ببعض المواطنين في الاحياء المتضررة والمواقع التي يتم فيها انشاء هذه المشاريع اكد بانه سيتم تعويض كل مواطن لديه صك يثبت ملكية موقعه وفق النظام اما فيما يتعلق بنظام العشوائيات فان له نظاما يحكمه اما فيما يتعلق بالطرق التي طالبوا بإنشائها في هذه المناطق فان امانة جدة ستقوم بتنفيذ هذه الطرق بحيث تيسر حياة المواطنين في هذه الاحياء .

وحول المشروعين الخاصة بدرء السيول التي اوكلت للامانة قال ستقوم الامانة بانجازها حسب ما هو مخطط له وباعلى المواصفات وستنجز خلال شهر نوفمبر القادم اما بقية المشاريع العاجلة فستتولاها شركة ارامكو وتنفذ من قبلها والاشراف عليها وكذلك ستعمل الشركة لاستكمال الدراسة الشاملة لمتطلبات الامطار والسيول على مستوى مدينة جدة ستكتمل في القريب العاجل ونؤكد ان عملية البناء والتطوير بجدة ستظل عملية مستمرة ولن تألو الدولة جهدا في تحقيقها اسوة بمختلف مناطق المملكة بحيث نحقق رضا الله ثم رضا المواطنين والمقيمين في كافة المشاريع التي يتم تنفيذها لخدمتهم والحفاظ على سلامتهم .

نظام جديد سيصدر قريباً لحماية الأراضي الحكومية من التعدي

واضاف سموه بان الامانة قد قامت بسحب بعض المشاريع المتعثرة بناء على قوانين وانظمة محددة في نظام الدولة وبعض الشركات وضعت في قائمة لدى الامانة لتجنب العمل معها في المستقبل ومع ذلك هنالك شركات لها تاريخ مشرف كشركات وطنية واخرى اداؤها متوسط واخرى ضعيفه ولا يجب ان نعمم بان كافة الشركات في حالة ضعف والوزارة بدورها من خلال وكالة الوزارة للشؤون الفنية شكلت لجنة تعمل مع اللجنة السعودية للمقاولين وتعقد اجتماعات دورية

نحاول من خلالها مناقشة وتطوير اداء هذه الشركات والبحث عن الاسباب الحقيقية لتعثر مشاريع هذه الشركات ومن خلال هذه اللجنة نحاول التعاون مع الشركات المتعثرة لتنفذ ما يطلب منها ولكن اذا لم يستطيعوا بكل الاساليب التي نبذلها في ان يصححوا مسارهم قد نلجأ اخيرا الى عملية سحب المشروع وفرض الغرامات ونؤكد بان حلقة التعاون والتناصح بين الشركات والوزارة مستمرة للوصول لاعلى المستويات في التنفيذ .

وفيما يخص التعديات على الاراضي الحكومية اوضح ان الوزارة تعمل ضمن انظمة وقوانين ولوائح للحد من التعدي على الاراضي الحكومية وقد رفعت هذه اللوائح والانظمة لمجلس الشورى وسوف يصدر نظام جديد يحدد التعامل مع التعديات .

وحول المكاتب الهندسية وأهمية اعتمادها على الكفاءات السعودية دعا سموه الى تعزيز هذا النهج والاعتماد على الكفاءات السعودية في هذا المجال حيث انها الافضل والأبقى على الأمد البعيد وقد اجتمعت مؤخرا مع اللجنة السعودية للمهندسين وتم طرح رؤيا للتعاون والتشريعات اللازمة التي تخدم هذه المهنة وتتيح الفرصة لتوظيف الكوادر الوطنية في المكاتب الهندسية .

وقال اننا نعمل قدر استطاعتنا في انجاز هذه المشاريع على اعلى المواصفات وعلينا ان نتذكر ان قدرة الله فوق كل شيء ولكن ما نريد ان نؤكد عليه اننا نعمل على انجاز مشاريعنا متوكلين على الله .

وحول مشاريع الاسكان العاجل قال سموه ان عدد ما سلم من مواقع رسمية يزيد عن 35 موقعا هذا غير التي داخل المدن والتي سلمت للاسكان وكانت سابقة ومحجوزة لمشاريع الاسكان وعددها 25 موقعا سلمت لوزارة الإسكان وتلقينا الشكر من وزير الاسكان كما شكر الامانات لمساهمتها في الاسراع بتسليم المواقع لهم ونحن كوزارة للشئون البلدية نتعاون معهم في هذا المجال من خلال فريق مشترك واجتماعات دورية بهذا الخصوص باشراف معالي المشرف العام على الوزارة الاستاذ عبد الرحمن الدهمش مفوض من قلبي لتسليم المواقع لهم . من ناحية اخري أوضح معالي أمين محافظة جدة الدكتور هاني أبو راس أن إجمالي قيمة تلك المشاريع التي سيتم تفقد مراحل سير العمل بها يبلغ ما يقارب (621 (مليون ريال وأشار الدكتور هاني أبو راس إلى إن تلك المشاريع هي ضمن مجموعة من المشاريع التي يتم تنفيذها وكذلك المشاريع الجاري الإعداد لتنفيذها لتطوير منطقة شرق جدة ولدرء أخطار السيول والأمطار عن مدينة جدة بجانب عدد من المشاريع الآخرى التي يتم تنفيذها داخل حدود المدينة لنفس الغرض .

وأشار معاليه إلى المتابعة والتنسيق الدائم بين صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة وصاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب وزير الشئون البلدية والقروية لتنفيذ توجيهات مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد المفدى ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس اللجنة العليا التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين لوضع الحلول العاجلة للعمل على درء أخطار السيول والأمطار لمدينة جدة كان له الأثر الأكبر في ظهور هذه المشاريع وسرعة التنفيذ بما يحقق مصلحة المواطن والمدينة.

صحة القصيم تصدر 923 قراراً تأديبياً لـ547 موظفاً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280589

بريدة - منصور الفريدي
كشف مدير إدارة المتابعة في مديرية الشؤون الصحية في منطقة القصيم صالح السويل عن إصدار 923 قراراً تأديبياً في حق 547 موظفاً تغيبوا وتأخروا عن العمل الرسمي، خلال الأشهر الستة الماضية.
وأضاف أن عدد الجولات التي نفذتها إدارة المتابعة 524 جولة، ورصدت تغيّب 387 موظفاً، وتأخر 160 موظفاً عن العمل الرسمي، وتم التعامل معهم وفقاً لما نصت عليه أنظمة الخدمة المدنية وتأديب الموظفين، وإصدار 923 قراراً تأديبياً في حق الموظفين المخالفين بالتعاون مع إدارات المتابعة في القطاعات الصحية في المنطقة، مشيراً إلى أن الجولات شملت جميع مستشفيات المنطقة ومراكزها الصحية، وجميع المرافق التابعة للشؤون الصحية في أوقات الدوام الرسمي، والفترة المسائية، من خلال الاطلاع على سير العمل، والتأكد من سلامته.
وذكر أن عدد الشكاوى الواردة للإدارة المتعلقة بالأخطاء الطبية في المستشفيات 131 شكوى، تم تشكيل لجان فنية مختصة، لدرسها والتحقيق فيها، وجرت إحالة 24 شكوى إلى الهيئة الصحية الشرعية في المنطقة، و 10 شكاوى إلى لجنة المخالفات الطبية، وحفظ 23 شكوى لعدم ثبوت صحتها، لافتاً إلى أن التحقيق جارٍ في تلك الشكاوى، وسيتم التعامل معها وفقاً للنظام.
وأوضح أن إدارة المتابعة شاركت في 45 لجنة مع إدارات مختلفة تابعة للشؤون الصحية، للتحقيق في مخالفات ناتجة من مخالفة تطبيق النظام، ومنها إدارة الرخص الطبية والصيدلة المشرفة على القطاع الصحي الخاص في المنطقة، والطب الوقائي، والرعاية الصيدلية.
في السياق ذاته، ضبطت إدارة الرخص الطبية في مديرية الشؤون الصحية في منطقة القصيم 130 مخالفة صحية وإدارية وتنظيمية على مؤسسات القطاع الخاص، خلال الأشهر الستة الماضية.
وأوضح مدير إدارة الرخص الطبية في مديرية الشؤون الصحية في منطقة القصيم الدكتور سليمان الصقعبي أن المخالفات أحيلت إلى اللجنة الطبية الشرعية، والقطاع الصحي الخاص، ولجنة النظر في مخالفات نظام المؤسسات الصحية الخاصة، إذ اتُخذ ضدها عدد من العقوبات التي تدرجت من إغلاق المنشأة إلى تغريمها مادياً وإنذارها، وسحب التراخيص سواء للمنشآت أم الأفراد العاملين فيها.
وأضاف: «الإدارة تكثف من دورها الرقابي على القطاع الصحي الخاص من خلال الجولات التفتيشية التي ينفّذها فريق العمل في إدارة الرخص الطبية، وتطبيق الغرامات والعقوبات على المخالفين للأنظمة»، مؤكداً أن إدارة الرخص الطبية تراقب وتنظم وتصحح وتقوّم المنشآت الصحية بهدف الوصول إلى أفضل درجات الجودة.
وشدد على أن الإدارة ستكثّف نشاطها الرقابي في فترة الصيف التي تتضاعف فيها الحاجة إلى الخدمة الصحية، نتيجة التقلبات الجوية وحركة التنقلات بين المناطق.

وزارة العمل: لا وقت محدداً لتوظيف السعوديات في محال المستلزمات النسائية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280568

الرياض – فهد الموركي

كشف مسؤول في وزارة العمل السعودية، أن تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بتفعيل تأنيث المحال النسائية خلال شهر، الصادر قبل أسبوعين، سيستغرق وقتاً أكثر من المحدد في القرار، خصوصاً أنه يحتاج إلى ترتيبات معينة.

وقال وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية المكلف احمد صالح الحميدان، في تصريح صحافي خلال اللقاء الذي نظمته غرفة الرياض ومجلس المسؤولية الاجتماعية، أمس، تحت عنوان «برنامج التوظيف الصيفي التكاملي للطلاب لمصلحة المجتمع بموارد القطاع الخاص «في الرياض: «ليس هناك وقت محدد لتطبيق القرار، لأن أي قرار يحتاج إلى ترتيبات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتوظيف السعوديات في هذا المجال، ووزارة العمل انتهت من وضع آلية التوظيف، وهي عبارة عن دراسة ضوابط حول توظيف السعوديات في مجال المستلزمات النسائية.«

ورفض الحميدان تحديد وقت محدد القرار، وقال: «القرار يدعم ويسرع في العمل في هذا مجال تأنيث المحال النسائية، ولا نريد أن نطلق أحكاماً أو نحدد تواريخ العمل بالقرار، فهو يحتاج مزيداً من الجهد سواء من الجهات المشرعة أم القطاع الخاص، والأخير يحاول أن يكون جاهزاً لتوظيف السعوديات.«

وتابع: «ليس هناك تاريخ محدد لتوظيف السعوديات في محال المستلزمات النسائية، والتطبيق يحتاج إلى وقت لتجهيز البيئة المناسبة للسعوديات»، مشيراً إلى ان «القرار السامي يطالب بتطبيق سريع لتأنيث محال الملابس النسائية.«

وأوضح وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية، أن الهدف من تأنيث محال المستلزمات النسائية هو فتح مجالات لتوظيف الفتاة السعودية وليس استقدام مزيد من العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن «هناك عدداً من الأنظمة التي تنظم عمل المرأة السعودية في سوق العمل، وصدر عدد من القرارات من مجلس الوزراء لتنظيم عملها وفق الضوابط الشرعية المناسبة لبيئة عمل السعوديات.«

ووصف عدد طلبات التوظيف من السعوديات على موقع الوزارة بأنه يفوق التوقعات، مؤكداً أنه متى وجدت البيئة المناسبة والراتب المناسب سيبقى العامل أو العاملة السعودية في العمل بالقطاع الخاص، وهناك عدد من الشركات تتمسك بموظفيها منذ سنوات طويلة.

وأعرب الحميدان عن أمله في أن يحقق برنامج التوظيف الصيفي التكاملي للطلاب أهدافه في إكساب الطلاب المهارات التدريبية اللازمة في عدد من مجالات العمل ذات العلاقة بالمجتمع، مضيفاً أن هذا التوجه سيعمل على تحقيق أهداف برنامج التوظيف الصيفي في تغيير ثقافة الطلاب ونظرتهم لأنواع العمل المختلفة إضافة إلى إعدادهم لسوق العمل.

واشار إن الوزارة تدعم هذا البرنامج لما يحققه من فوائد كانت تسعى إلى تحقيقها من تطبيق برنامج التوظيف الصيفي للطلاب بشكله السابق، موضحاً أن البرنامج سيعمل على إكساب الطلاب المهارات المهنية وتهيئتهم لسوق العمل عبر الممارسة الميدانية.

من جهته، أكد نائب رئيس مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض عبدالله بن سليمان المقيرن، أن البرنامج يحقق فوائد لكل الجهات المشاركة بجانب تحقيق أهدافه في إكساب الطلاب المهارات التي تؤهلهم لسوق العمل بعد التجارب الميدانية.

ولفت إلى أن البرنامج يعكس تماماً دور مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى الدولة في سعيها إلى توفير فرص العمل للكوادر الوطنية.

وكان المشاركون في اللقاء استمعوا إلى عدد من أوراق العمل حول أهداف البرنامج، وقدم نائب رئيس برنامج التوظيف الصيفي التكاملي عمر القباني ورقة بعنوان «التوظيف الصيفي محور من محاور استراتيجية تجفيف منابع البطالة – مشروع شركة هاشم للمسؤولية الاجتماعية»، وسلط فيها الضوء على أهداف البرنامج وما يمكن أن يحققه من أهداف تعود بالفائدة للطلاب والمجتمع عبر دعم مقدر من القطاع الخاص.

وقدم الأمين العام لمجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض رئيس برنامج التوظيف الصيفي المتكامل عسكر الحارثي، ورقة بعنوان «التوظيف الصيفي التكاملي نموذج من برامج المسؤولية الاجتماعية»، أكد فيها أن الربط بين التوظيف الصيفي والتكاملي وبين برامج المسؤولية الاجتماعية يعد مفهوماً جديداً تم الوصول إليه بعد مراحل من التجارب، كما تحدث عن دور شركات القطاع في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية، وقال إن الوصول إلى هذا البرنامج تم بعد دراسات عدة خرجت برؤية تحقق الاستفادة من برامج التوظيف الصيفي للطلاب.

مدير جامعة الطائف لـ عكاظ :

مبان جديدة للبنات في الحوية ولجنة للتحقيق مع أعضاء التدريس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 3657
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110622/Con20110622428447.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

أعلن مدير جامعة الطائف الدكتور عبدالإله باناجة عن بناء مجمع كبير في الحوية يحوي كليات للطالبات، الأمر الذي سينهي مشكلة المباني المستأجرة للكليات نهائيا ما سيسهم في القضاء على الدوام المسائي.

وأوضح الدكتور باناجة أن الجامعة حاولت من خلال إعلانها السنوي رغبتها في الحصول على مبان لاستيعاب الطالبات في الفترة الصباحية «بدأت الجامعة في بناء مجمع كبير في الحوية خلف الاستاد الرياضي يحوي كليات سيهيأ بشكل جيد وسيقضي نهائيا على مشكلة الدوام المسائي، والمباني المستأجرة». وأشار مدير جامعة الطائف إلى أن الجامعة ستشرع في التسجيل الإلكتروني والحذف والإضافة مع بداية العام الدراسي المقبل.

وعقب الدكتور باناجة على التعامل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالقول «كثير من أعضاء هيئة التدريس يلامون على طريقة تعاطيهم مع الطالب، وشكلت الجامعة لجنة ستبدأ عملها مع بداية العام الدراسي المقبل مهمتها دراسة شكاوى الطلاب ومن ثم التحقيق فيها».

وأضاف «عضو هيئة التدريس الذي لا يتجاوب مع اللجنة لن يتم التجديد له، وأنا مع الطلاب والطالبات متى ما كانوا على حق».

وذكر مدير جامعة الطائف أن تجربة تقييم الطلاب لأعضاء هيئة التدريس نجحت، إذ أنها اتسمت بالمصداقية والصراحة لأنها لا تحمل أسماء الطلاب ما يعطي الأمر مصداقية أكثر ومن ثم ترسل الجامعة تقارير مبنية على آراء الطلاب بشكل سري. وألمح الدكتور باناجة إلى أن جامعة الطائف ستطبق في العام الدراسي المقبل السنة التحضيرية أسوة بالجامعات السعودية الأخرى. وأشار مدير الجامعة إلى أن الطلاب المسجلين في برنامج التجسير ممن يغادرون إلى الباحة بشكل يومي تحت الدراسة لكن ضيق المكان ومحدودية أماكن الدراسة تتسبب في طول المدة الزمنية ليوم الطلاب والأولوية دائما للطلاب والطالبات المنتظمين.

وذكر الدكتور باناجة أن الأرض الجامعية الحالية صغيرة والتمدد الراسي غير مناسب في هذا المكان، إذا أنها أخذت طابع معين ببناء أكثر من ثلاثة أدوار صعب من ناحية المصاعد واستخدامها بالنسبة للطلاب، والشوارع المحيطة بالجامعة ضيقة، لكن لدينا الأرض المقابلة للجامعة سورت، لكن المشكلة أن الطلاب يستكثرون الوقوف فيها والمشي لأقل من 200 متر للوصول للقاعات الدراسية.

وعن الصف الإداري الواحد يقول مدير جامعة الطائف «أعداد الإداريين الموجودين لدينا قليل جدا، ونحاول أن نزيد من أعدادهم في كل عام، لكن المراتب العليا نعلن عنها دائما وللأسف الشديد التقديم عليها ضعيف جدا، وبالنسبة لصف واحد فإن هذا الكلام غير صحيح، إذ أن لكل إدارة رئيسا ونائبا ونحن نعد صفوفا إدارية مستقبلية».

وفيما يخص مشاركات الجامعة الخارجية يقول الدكتور باناجة «الجامعة لها علاقات مع مختلف الإدارات الحكومية، لكن المشاركة ضعيفة لأن الطائف لا تتوفر فيه الفرص البحثية مثلما توجد في المدن الكبيرة كالمعامل والمصانع والشركات».

وعن العلاقة بين الطالبات والإداريات، ذكر مدير جامعة الطائف أن قلة خبرة الإداريات ربما تؤثر على العلاقة بين الجانبين، وأضاف «نحاول أن نعطي منسوبي الجامعة دورات تدريبية في فن التعامل والجامعة لا تزال حديثة عهد».

AL-JAZIRAH الجزيرة

المرأة المطلقة.. أليست لها حقوق؟

المصدر: جريدة الجزيرة السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م العدد14142
http://www.al-jazirah.com/20110618/rj11.htm

د. سعد بن محمد المويني

يتعمّد كثيرٌ من الناس هضم حقوق المرأة المطلقة، ولا ينحصر ارتكاب هذا الجرم في جُهّال المجتمع أو في شريحة من الذين ليس لديهم علم شرعي أو ثقافة دينية شرعية، بل يتعدى إلى أنه يقع من بعض ممن ينتسبون إلى العلم وأهله وممن تبدو عليهم سمة الخير والاستقامة، وهذا لعمر الله مصيبة عظمى وكارثة كبرى.

إن المرأة المطلقة هي إنسانة تزوَّجت تبتغي السعادة وتطلبها كغيرها من النساء وترغب في تكوين أسرة لها كيانها واستقرارها الاجتماعي، ولما كتب الله لها عدم الاستمرار في حياتها الزوجية فإنها تتغيّر حالتها الاجتماعية من متزوّجة إلى مطلقة، والطلاق ليس بعيب أو نقص ترمى به المرأة، فالطلاق مشروع في الإسلام وقد يكون للمطلقة الخير والتوفيق بعد وقوع الطلاق ويكون حالها بعد الطلاق أفضل من ذي قبل.

إن للمرأة حقوقاً قبل إيقاع الطلاق من الزوج وحقوقاً بعد وقوعه، وأذكر للقارئ الكريم بعضاً من تلك الحقوق:

أولاً: حقوق المرأة قبل الطلاق:

إن الرجل عندما ينوي الطلاق ينبغي له أن يتذكَّر أن الطلاق غير مرغوب فيه في الإسلام، وعليه أن يتريث ويفكر كثيراً في مصير المرأة بعد الطلاق ومصير الأطفال الأبرياء، ولا يطلق لنفسه العنان ويستجيب لنفسه إذا دعته أو سوَّل له الشيطان أن يطلق زوجته وعليه أن يتذكَّر المحاسن التي عند زوجته فقد تطغى محاسنها على المساوئ التي لديها كما قال الشاعر:

وإذا الحبيب أتى بعيبٍ واحدٍ
جاءت محاسنه بألف شفيع

وينبغي عليه أيضاً أن يتذكَّر أن له كذلك الكثير من العيوب التي قد تفوق عيوب امرأته، ويعلم أن تلك المرأة بشر والخطأ والتقصير وارد وواقع في حياة البشر لا محالة .

ومن حقوق المرأة على الرجل أن يعطيها فرصة لتعديل الخطأ الواقع والنقص الحاصل وأن يسدي لها النصح والتوجيه، وأن يناقشها في الجوانب التي دعته للتفكير في طلاقها .

ومن حقوق المرأة أن يصبر الرجل عليها ويحتسب في ذلك الأجر والثواب من الله، والصبر باب من أبواب الخير كما قال تعالى {وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} ، وفي واقع الحياة يتبيَّن أن كثيراً من النساء مع صبر أزواجهن عليهن تحسنت أحوالهن كثيراً .

ومن حقوق المرأة على الرجل أن يطلقها الطلاق الشرعي وألا يلجأ إلى الطلاق البدعي، بحيث لا يوقع الطلاق بالثلاث في مجلس واحد أو يطلقها وهي حائض أو في طهر جامعها فيه .

ومن حقوق المرأة قبل الطلاق: أن يراعي الرجل الجوانب النفسية لها، وعليه أن يمهّد للأمر وأن يتخيَّر الأسلوب الأمثل والطريقة الحسنة التي يستخدمها إذا أراد إيقاع الطلاق، والمرأة ضعيفة لا تملك حولاً ولا قوة ولا تتحمَّل قوة الصدمات لذا ينبغي للمطلق أن يرأف بحالها .

ومن حقوق المرأة أن يكون تسريحها بإحسان كما قال الله تعالى: {فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ .}

ثانياً: حقوق المرأة بعد الطلاق :

أن تبقى الزوجة المطلقة في بيتها حتى تنقضي عدتها الشرعية، والمطلقة عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن لم تحض، ولا يحق للزوج إخراجها وذلك لقوله تعالى: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ} ، وفي أثناء بقائها يجب على الزوج أن ينفق عليها في أثناء العدة الشرعية .

إن الملاحظ على كثير من الأزواج أنه يطالب مطلقته بالخروج من المنزل فور وقوع الطلاق، وكذلك نلاحظ أن بعض النساء يخرجن من بيوتهن مباشرة إذا طلقها زوجها، وهذا خلاف لأمر الشرع، ومن الأمور التي يتناساها أو يتجاهلها بعض الرجال - هداهم الله- الإنفاق على الزوجة في فترة العدة الشرعية، وهذا خلاف الواجب على الأزواج، ومن حقوق المرأة بعد الطلاق وخروجها من العدة استخراج الزوج صك الطلاق من المحكمة الشرعية وإشعار ولي الزوجة بضرورة مراجعته للمحكمة لاستلام صك الطلاق، وللأسف الشديد أننا نلاحظ أن كثيراً من الأزواج يماطل في استخراج صك الطلاق ويتعمّد التأخير بدون مبرر، ولا شك أن تلك المماطلة وذلك التأخير يترتب عليه أضرار جسيمة على المرأة، لذا ينبغي على الرجل الذي طلق زوجته وانتهت عدتها أن يتقي الله ويبادر في استخراج صك الطلاق الخاص بالمرأة، وقد تأكد لي أن كثيراً من الأزواج - هداهم الله- أنهم يطلقون نساءهم بورقة غير رسمية أو بلفظ شفهي وإذا طلب منه أن يستخرج صكاً رسمياً يماطل مدة طويلة من الزمن فتتضرَّر المرأة المطلقة كثيراً منه هذا التأخر .

ومن حقوق المرأة بعد الطلاق ألا يحرمها من أطفالها وصغارها، وأن يدع لها الفرصة في تقديم العطف والحنان لأبنائها، وألا يهدّدها بسحب الأطفال إذا هي طالبت بنفقة الأطفال وكسوتهم، وعليه أيضاً أن يقدّم للزوجة نفقة مناسبة حتى ولو أنها قد بانت منه إذا كان مستطيعاً ومقتدراً مادياً وإذا كانت محتاجة للمال .

ومن حقوقها السماح لأبنائها بزيارتها إذا كان في حضانة والدهم وذلك بحسب المتعارف عليه في المجتمع .

ومن حقوق المرأة بعد الطلاق أن يحفظ الرجل أسرارها وألا يتحدث عنها بما يكدر خاطرها، وكذلك على المرأة أن تحفظ أسرار الرجل وألا تتحدث عنه في المجالس بما يكرهه. ومن حقوق المرأة بعد الطلاق إرشادها من قِبل القائمين على المحاكم والذين يتولون تسليم وثائق الطلاق بأحقيتها التقديم على الضمان الاجتماعي، حيث إن بعض المطلقات لا يعرفن عن الضمان الاجتماعي أي شيء، لذا ينبغي على القائمين على المحاكم طباعة إرشادات للمطلقات. ومن حقوق المطلقات أن يقوم وليُّها الشرعي بالمراجعة نيابة عنها في الدوائر الحكومية والشرعية وذلك لإنجاز معاملتها التي لا تتطلب حضورها شخصياً، وإذا استدعى الأمر حضورها فينبغي لوليِّها أو أشقائها أن يوصلوها للدوائر ذات العلاقة، وللأسف الشديد أن بعض أولياء المطلقات لا يسعون في قضاء حوائجهن ومتطلباتهن وهذا التصرف لا ينبغي أن يكون من الأولياء .

ومن الأمور التي أتمنى أن تكون موجودة في أرض الواقع إقامة جمعية خاصة بقضاء حوائج المطلقات وتقديم الإرشاد والتوجيه لهن، وكذلك التنسيق مع الجهات الشرعية والحكومية لتسهيل الإجراءات والإسراع في إنجازها، وأتمنى أن تكون هذه الجمعية مدعومة من المقام السامي الذي تعوّدنا منه المواقف المشرّفة في هذا الجانب .

وإن على الجانب الإعلامي بكافة أقسامه مسؤولية كبيرة في إيصال معاناة المطلقات واحتياجاتهن إلى ولاة الأمر والمسؤولين في هذه الدولة المباركة، لذا نأمل من كافة الإعلاميين القيام بدورهم بالشكل المطلوب، وإن ولاة الأمر - حفظهم الله- يتفانون في تقديم المساعدات والمعونات لكافة أفراد المجتمع، ونسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء .

معلومات لحماية الأطفال من الاغتصاب

المصدر: جريدة الرياض الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م - العدد 15700
http://www.alriyadh.com/2011/06/19/article643095.html

ناصر الحجيلان

طالعتنا الصحف والمواقع الإخبارية بخبر مرعب حول معاناة أكثر من ثلاث عشرة طفلة مابين عمر 7 و10 سنوات تعرضن للاختطاف والاغتصاب من رجل يبدو لمجتمعه أنه إنسان سوي، فهو رجل في الأربعينيات، وصاحب عائلة ويعمل مدرسًا، ما يجعله من الناحية النظرية بعيدًا عن الشك في الأمور التي تتعلق بالاعتداء وانتهاك الأعراض لأنه يتعامل بشكل يومي مع الأطفال والمراهقين .

المثير للحيرة أن هذا الرجل ظل يمارس انحرافه مع الفتيات القاصرات لمدة ثلاث سنوات ولم يكن يواجه صعوبات في التغرير بهن واختطافهن. فمن خلال مشاهدة المقطع المصوّر لبعض حالات الاختطاف التي قام بها في الأسواق أو المستشفيات؛ فقد كانت الطفلة تتكلم معه في الغالب دون تردد وتذهب معه في البداية بإرادتها لدرجة أنه كان يسير وتسير خلفه أو إلى جانبه حتى تصل الطفلة السيارة، وهنا يمسك بها بشكل قوي ويرغمها على الدخول. توالت الأخبار حول كيفية الإيقاع به من قبل الجهات الأمنية، وقد كان المجرم يحرص على محو أثره فيبيع سيارته بشكل دوري ويغيّر ملابسه بعد كل اعتداء؛ فإن كان على سبيل المثال يرتدي شماغًا بدّله بالغترة وهكذا. وقد استخدمت الجهات الأمنية طريقة ال»بروفايلنق (Profiling) «لكي تتعرف على المجرم من خلال المعلومات التي قدّمتها الضحايا عنه، مثل: طريقة لباسه، ومايحويه منزله من معالم وأدوات، ومواصفات معينة لسيارته، وطريقة مشيته، ولونه، وطوله .

من يشاهد مقطع الفيديو لعمليات الاختطاف لمغتصب القاصرات في جدة، سيلاحظ بألم أن الطفلة تبدو غير مدركة تمامًا لما يحصل، بل تعيش حالة من التردد والتخبط، وكأنها لاتعلم كيف تتصرف في مثل هذه المواقف الغريبة، ولهذا، فقد اتبعت فطرتها البريئة، ووثقت بالشخص الذي أمامها، وهذا ما سهّل مهمته الإجرامية

وقد توفرت مشاهدات لبعض حالات الاختطاف من خلال كاميرات المراقبة في المستشفيات والأسواق - التي اختطف منها بعض ضحاياه - وقد تطابق الوصف الذي لدى الشرطة مع الصور التي التقطتها الكاميرات ما جعل عملية القبض عليه مسألة وقت. وفي النهاية، تكللت الجهود الأمنية، ولله الحمد، بالنجاح؛ ليواجه المعتدي عقابه العادل الذي يستحقه .

وقد كثر التساؤل حول السبب الذي جعل رجلًا صاحب عائلة ومستقرًا في وظيفة لها احترامها أن يدمر نفسه وعائلة ويشوّه سمعته وسمعة أهله بهذا الشكل البشع. وهذا التساؤل ينطلق من منظور أن المجرم في العادة أو بشكل نمطي هو إنسان يعيش حياة تعيسة، وربما يكون عاطلًا عن العمل وقد يكون منظره مرعبًا ورثّ الهيئة، وقد يزيد على هذا كونه يتعاطى المسكرات والمخدرات. وهذه الصورة النمطية للمجرم هي التي تدور في أذهان الكثيرين، ولهذا، لايأتي الشك - غالبًا - من صاحب المظهر الأنيق أو ممن يحمل صفات مألوفة ولديه واجهة اجتماعية محترمة مثل وجود زوجة وأطفال وحياة عائلية مستقرة .

ولكنّ تمعّن حالات الكثير من مرتكبي الجرائم البشعة، وخاصة تلك التي تُرتكب على شكل سلسلة عبر الزمن؛ فإن عددًا كبيرًا منهم يتمتع بصفات ظاهرة مألوفة وبعيدة عن الشذوذ الجسدي، بل ربما يكون الشخص وسيمًا أو أنيقًا؛ وقد يشغل وظيفة محترمة ولديه عائلة كذلك. فعلى سبيل المثال يعتبر «تيد باندي» وهو سفاح أمريكي، رجلًا وسيمًا بالمقاييس العامة وكان يبدو دائمًا أنيق المظهر ولايثير أي شبهات في طريقة تعامله مع الناس؛ وقد تخرج في جامعة واشنطن في سياتل وكان تخصصه في اللغات. وبعد تخرجه بدأ العمل مع أحد رجال الكونجرس في بعض الحملات الانتخابية. وعند تحليل هذه الواجهة الظاهرة للناس، فإن هذا الرجل يُنظر إليه على أنه بعيد عن الشبهات التي لها علاقة بكره المجتمع، واضطرابات العلاقات الاجتماعية والعاطفية. ولكن حقيقة «باندي» كانت شيئًا مضادًا لمظهره الخارجي؛ فقد كان وحشًا لايعرف الرحمة فقد اختطف وعذب وقتل أكثر من ثلاثين سيدة بعد الاعتداء الجنسي على بعضهن وهنّ على قيد الحياة، وبعضهن الآخر اعتدى عليهن بعد الوفاة بساعات أو بعد مرور يوم كامل. وقد قبض عليه لاحقًا ونال عقابه بالإعدام في

24 يناير 1989م. ومثله، رجل القوات المسلحة الكندي «ديفيد راسل وليامز» الذي كان يعاني من انحراف جنسي ابتدأ بأفكار وانتهت به الحال بالاعتداء والقتل. وكان هذا الرجل يتمتع بصفات ظاهرة لاتثير القلق بل كان يعمل في سلك أمني ما يُوحي - نظريًا - باتزانه الأخلاقي. إضافة إلى ذلك، هناك المعتدي على الأولاد والشباب المراهقين «جيفري داهمير»، وهو أمريكي بدأ بالتحرش بالصبيان ثم قتلهم .

وإذا نظرنا إلى صورته، نجد أنه رجل هزيل لايُوحي مظهره بالعنف، ويتمتع بوجه هادئ قد يثير الطمأنينة لدى البعض. والأمثلة كثيرة حول العالم ولاتخصّ فقط مجتمعنا؛ لذلك من المهم بل الضروري أن نثقف أطفالنا ونعلمهم بما يدور حولهم، وليس من المجدي أن نركز على صفات المعتدي بأنه مثلا رجل أجنبي أو امرأة مخيفة الشكل أو شيء من هذا القبيل، لأن المجرم يأتي بصور مختلفة وخادعة. وربما أستعين هنا بطريقة زوجتي العزيزة مع أطفالي وحتى وهم في سن صغيرة، فإنها تشرح لهم بشكل واضح ومبسّط هذه المخاطر، بل وتفسر لهم بعض السيناريوات الشائعة وتدرّبهم على مواقف كثيرة محتملة .وكنت أجد أنها تحتاط بشكل مفرط لأني أقيس الأمور من رؤيتي الشعبية، ولكن عملها طبيبة وحياتها في أمريكا جعلاها أكثر حرصًا ودقة. والواقع أنها محقة لأننا نعيش اليوم في مدن متلاطمة وأناس من جميع الجنسيات والخلفيات الثقافية، والأمر يتطلب رؤية للحياة مثل رؤيتها التي تعطي المواقف المتعلقة بالأطفال اهتمامًا متزايدًا، فلا تسمح لهم بالركوب مع السائق وحدهم، ولاتتركهم بالقرب من المسابح، أو الشوارع، ولاتتركهم وحدهم في المنزل، وتطمئن على إطفاء الكهرباء وإبعاد الأفياش عنهم، وتراقب أكلهم، وتتابع اهتماماتهم وعلاقاتهم مع أصدقائهم. تشجعهم على تأليف قصص خيالية، وأحيانًا تضع لهم فكرة قصة متخيلة يكون الطفل طرفًا فيها وكأنه الضحية وتطلب منهم التفكير في الخروج من المأزق..إلخ .

ومن يشاهد مقطع الفيديو لعمليات الاختطاف لمغتصب القاصرات في جدة، سيلاحظ بألم أن الطفلة تبدو غير مدركة تمامًا لما يحصل، بل تعيش حالة من التردد والتخبط، وكأنها لاتعلم كيف تتصرف في مثل هذه المواقف الغريبة، ولهذا، فقد اتبعت فطرتها البريئة، ووثقت بالشخص الذي أمامها، وهذا ما سهّل مهمته الإجرامية. ويحذّر المتخصصون في مثل هذه القضايا الأمنية أنه كذلك ليس من المفيد أن يقول الوالدان للطفل: لاتتحدث مع الغرباء، لأن المعتدي قد يأتي بصورة صديق العائلة أو ربما قريب. ولهذا، فإنه من الأجدر أن يدرّب على كلمات ومواقف غريبة، بل ويتعلم كيف يتصرف قبل وأثناء الاختطاف .ويوجد حاليًا الكثير من المواقع الأجنبية التي تشرح بوضوح كيفية المحافظة على سلامة الطفل مع عرض مواقف مسجّلة من قضايا سابقة وشرح كيف يمكن للطفل أن يفلت منها .

إن نشر المقطع المصور لمجرم جدة مفيد للغاية لأنه سوف يساعد العائلات على فهم مايجب عليهم فعله مع أطفالهم وكيفية نصحهم. ومن المفيد أن يرى الأطفال هذا المقطع مع شرح مبسط لما يحصل حتى لايكون التدريب والشرح نظرياً دون خلفية واقعية للحدث .

حمى الله أطفالنا من كل مكروه.

تعريض الأطفال للخطر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427642.htm

خالد ابو راشد

تفاجأت أثناء مشاهدتي لأحد مقاطع الفيديو (يوتيوب) أن أفراداً من أسرة واحدة أو معارف وعددهم تحديداً أربعة يجلسون متقابلين على شكل مربع ويتقاذفون فيما بينهم طفلا ربما لم يتجاوز من العمر سنة واحدة تقريباً؛ بحيث يقذف حامل الطفل بالطفل إلى الذي يجلس بجواره على بعد مترين تقريباً وبعد أن يتم قذفه يتلقفه الثاني ويقذف بالطفل مرة أخرى إلى الثالث ثم إلى الرابع وهكذا عدة جولات والطفل يصيح ذعراً أو ألماً وسط ضحكات وابتسامات من يقومون بقذفه معرضين سلامته وربما حياته للخطر، فأي استلام خاطئ (للطفل المقذوف) قد يؤدي إلى كسر في أحد أضلاعه أو أعضائه وربما عنقه ـ لا قدر الله ـ وبالتالي إما إصابة أو إعاقة دائمة أو وفاة والنتيجة تعريض هذا الطفل للخطر من أجل أن يستمتعوا بقذفه.

كذلك نجد أن بعض الآباء ـ وأحسبهم إن شاء الله قلة ـ يعرضون أبناءهم وخاصة الأطفال والرضع للخطر بسبب حركات بهلوانية سخيفة وبالأصح خطيرة.

وبناء عليه أوضح أن تلك الأمثلة شرعاً وقانوناً لا تعتبر مداعبة أو مزاحا على الإطلاق وإنما هي جريمة قانونية شرعية تتمثل في تعريض سلامة وحياة إنسان للخطر حتى ولو كان تحت مسمى المزاح وعقوبتها تعزيرية وقد تكون لها تبعات أيضاً وهي حرمان الأهل من الحضانة، فواجب الأهل تجاه أبنائهم تربيتهم وحمايتهم والحرص على سلامتهم وليس الاستهتار بحياة أبنائهم إلى هذه الدرجة.

لذا أتمنى أن نكون على قدر المسؤولية تجاه أبنائنا وهم أمانة في أعناقنا وأن نرفض رفضاً قاطعاً تلك الأساليب المرفوضة تماماً والتي تعرض حياة أبنائنا للخطر.

وبالنسبة لكل من يقوم بتلك المخاطرة فيحق لكل من له علاقة أن يتقدم ببلاغ رسمي ضده حتى يجد العقاب الرادع له، فالله ـ عز وجل ـ لم يكرمه بنعمة الأبناء حتى يعرض حياة ابنه أو أبنائه للخطر وبكل استهتار، وإن صح التعبير بكل وحشية.

دروس حوادث الاغتصاب !

المصدر: جريدة عكاظ الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م العدد 3654
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110619/Con20110619427629.htm

خلف الحربي

قبل فترة قصيرة نشرت «عكاظ» خبرا عن محاولة سيدة في المدينة المنورة الانتحار بسبب عدم العثور على أحد مغتصبيها بعد أن تعرضت للاختطاف في شهر رمضان وتعرضت للاغتصاب من قبل شخصين قبض على أحدهما وحكم عليه بالجلد والسجن لثلاث سنوات، يومها تجاهل قراء «عكاظ» في تعليقاتهم على الموقع الإلكتروني للصحيفة حكاية المجرم الذي لم يقبض عليه وركزوا على الحكم (السياحي) الذي تمتع به المجرم الذي وقع في قبضة أجهزة الأمن، حيث لم يستوعب هؤلاء القراء الحكم (المخفف من وجهة نظرهم) ضد شخص ارتكب جريمة نكراء في شهر رمضان المبارك في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم.

يومها أرسل لي أحد الإخوة القراء سلسلة من الأحكام القضائية التي يرى أن أصحابها ارتكبوا جرائم لا تقارن بجريمة الاختطاف والاغتصاب ولكنهم حصلوا على عقوبات مضاعفة ومن أبرز تلك الأمثلة قضية سارق الخروفين الشهيرة، ولكنني ـ رغم تأييدي التام لوجهة نظره ـ كنت مشغولا بأمر آخر وهو أن أغلب القصص التي تنشر حول جرائم الاغتصاب البشعة يكون الجناة فيها قد ارتكبوا جرائم مشابهة في الماضي ثم خرجوا من السجن ليرتكبوا جرائم أكثر بشاعة.. فلماذا لم يتم وضعهم تحت المراقبة الدائمة والتعامل معهم باعتبارهم كائنات خطرة على المجتمع؟!

وفي قضية وحش جدة الذي كان يستدرج فتيات في عمر الزهور ويغتصبهن في منزله في غياب زوجته وأولاده برزت أهمية الكاميرات الأمنية المثبتة في الأماكن العامة مثل المستشفيات والأسواق حيث التقطت هذه الكاميرات صورته وهو يستدرج الفتيات ولو كانت هذه الكاميرات منتشرة بالقدر الكافي ومرتبطة بالأجهزة الأمنية لما احتاج الأمر إلى كل هذا الوقت الطويل من أجل التوصل إليه، وهو الوقت الذي استغله هذا المجرم في استدراج المزيد من الفتيات البريئات واغتصابهن.

ومن خلال تصريحات أولياء أمور الصغيرات اللواتي تعرضن للاغتصاب يتضح الدمار النفسي الرهيب الذي أصبح ملازما لهن بعد حادثة الاغتصاب، وهنا تبرز الحاجة للعلاج النفسي للضحايا والذي يفترض توفيره مجانا للضحايا الأبرياء من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية ووزارة الصحة أو أية جهة أخرى معنية بهذه المسألة.

وأخيرا أنقل لكم سؤالا أرسله لي الأخ فايز الشهري لعلكم تساعدونني في الإجابة عليه حيث يقول: (هل تتوقع فعلا أن يتم التشهير بالتجار الذين يتلاعبون بالأسعار ما دام وحش جدة الذي يغتصب الصغيرات البريئات لم يشهر به حفاظا على مشاعره وتكتفي الصحف بنشر صورة قفاه ؟!)

بشراكن معشر النساء.. محاكمنا ألغت المعرف

المصدر: جريدة الوطن الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6156

أميمة أحمد الجلاهمة

عندما تم تعيين معالي الدكتور "محمد بن عبدالكريم العيسى" بوزارة العدل، كانت ردة الفعل التي وصلتني تجاه هذا الخبر أكثر من مشجعة، فعلى سبيل المثال جاءني اتصال من طبيبة لتقول: (لقد عرف الدكتور "محمد العيسى الصلاح" ووجوده على رأس وزارة كوزارة العدل أمر مبشر بالخير)، قد يمر علي مثل هذا الكلام مرور الكرام، لو لم يكن صادرا من شخصية فاضلة كالدكتورة بدرية، فهي تقضي معك أكثر الوقت منصتة، وكلامها من النوع الذي يمكن أن يقال عنه (ما قل ودل) بارك الله لنا بها.

تذكرت كلام الدكتورة بدرية ما إن سمعت القرارات التي صدرت مؤخرا من وزارة العدل، والتي في مجملها تدل صراحة على إيمان الوزير بإمكانية تطوير وزارة العدل بما يعود بالفائدة على الوطن والمواطنين والمقيمين أيضا، وبعزمه وبحول المولى سبحانه تطبيق مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء على أكمل وجه.

لقد أشار الوزير خلال الأيام الماضية إلى اعتماد الوزارة للعقوبات البديلة في القضايا التعزيرية والتي تستهدف تحقيق المصلحة العامة والخاصة للمجتمع، وإلى استقطاب الوزارة للخبرات الدولية للاطلاع على ما لديها في هذا الجانب، كما حرص ـ حفظه الله ـ على بيان أن القضاء السعودي يستبعد الشق الموضوعي المتعلق بالشق الشرعي الإسلامي، فعزم الوزارة على التطوير لا يمس الثوابت ولا يمنع من الاستفادة من خبرات الآخرين، كما تحدث أكثر من مرة عن نظام ربط المعاملات الآلي بين المحاكم على مستوى المملكة عبر شبكة الإنترنت، والذي سيستفيد منه المواطن في المقام الأول، إذ ستقوم المكاتب القضائية بإصدار الأحكام إلكترونيا وتوفير شاشات عرض بالمكاتب القضائية، تعرض عبر شاشاتها لوائح الادعاء ومداولات الجلسات أمام المحامين والمدعين.

كما أسعدني اعتماد الوزارة في مبانيها الجديدة مصاعد خاصة بالمراجعين وأخرى بالسجناء والسجينات، وتخصيص أقسام نسائية جديدة توظف فيها المصلحات والأخصائيات الاجتماعيات وموظفات لاستقبال المعاملات النسائية في المحاكم .

ومن هنا أرفع لمعاليه طلب اعتماد عمل المحاميات للنظر في القضايا النسائية، خاصة أن بعض هذه القضايا خاصة جدا، ويصعب بيان حيثياتها أمام محام رجل، وبالإمكان الاستفادة من توجه الوزارة للتطوير، وإيجاد آلية جديدة يمكن للمحاميات العمل من خلالها مع حفظ الخصوصية، كما آمل منه شخصيا التوجه إلى أي من القاعات المخصصة للمراجعات في المحاكم والمجهزة حديثا، وقبل الافتتاح الرسمي، للتأكد أنها مجهزة تجهيزا يماثل القاعات المخصصة للرجال، على اعتبار أن الغرف أو لنقل الزاوية المخصصة للنساء بها ـ وبشكل عام ـ قدرا عظيما من الإهمال، وهذا الأمر ليس مقتصرا على المحاكم فقط، بل إنه يشمل المستشفيات الخاصة والعامة وحتى الزوايا المخصصة لصلاة بنات حواء في المطارات .

إن الدافع الأساسي من وراء كتابتي هذه السطور هو الخبر المفرح الذي طالعتنا به هذه الصحيفة الأسبوع المنصرم والمتعلق بحديث وزير العدل ـ حفظه الله ـ حول التوجه رسميا من قبل الوزارة لإلغاء العمل بنظام «المعرِّف» للمرأة، واستبداله بنظام البصمة خلال مراحل التقاضي في المحاكم السعودية، مبينا أن هذا النظام الذي تشترك في أعماله وزارة الداخلية سيخدم السيدات، إذ يتطلب إدخال رقم الهوية الوطنية والبصمة على الأجهزة المخصصة لهذا الغرض، كما أضاف أن المرأة لن تحتاج إلى كشف وجهها للقاضي ولن يطلب منها إحضار معرفين، كما أعلن أن الوزارة تستعد لتعميم هذا النظام على بقية المحاكم وكتابات العدل قريبا بعد نجاحه في جدة، وأضاف أن اعتماد الوزارة للبصمة سيقطع دون شك الطريق على منتحلي شخصيات النساء والمتلاعبين بالأنظمة، فمع تطبيقه لا يطلب من النساء شهود أو كشف الوجه

إنما يتم التبصيم عن طريق البصمة الإلكترونية ومن خلالها يتم التعرف على السيدة هل هي صاحبة القضية أم لا؟
ورغبة في الاستزادة بحثت عن رأي العلم في هذا النظام فوجدته يقول: (إنه في القرن التاسع عشر تم اكتشاف سر البصمة، وأنها تتكون من خطوط بارزة في بشرة الجلد تجاورها منخفضات وتعلو الخطوط البارزة فتحات المسام العرقية، تتمادى هذه الخطوط وتتلوى، وتتفرع عنها تغصنات وفروع، لتأخذ في النهاية وفي كل شخص شكلاً مميزاً، وكما ثبت أنه لا يمكن للبصمة أن تتطابق وتتماثل في شخصين في العالم حتى في التوائم المتماثلة التي أصلها من بويضة واحدة، وأن البنان تتكون في الجنين في الشهر الرابع وتظل ثابتة ومميزة له طوال حياته، ويمكن أن تتقارب بصمتان في الشكل تقارباً، ولكنهما لا تتطابقان البتة، ولذلك فإن البصمة تعد دليلاً قاطعاً ومميزاً لشخصية الإنسان .(..
وهكذا نجد أن البصمة تعد الوسيلة السريعة والأكثر أمنا للتعرف على الشخص، وهي غير قابلة للتزوير .
وسبحان الله العلي القدير الذي قال: (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه، بلى قادرين على أن نسوي بنانه) القيامة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المدارس الخاصة وانتهاكات نظام العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م العدد6461
http://www.aleqt.com/2011/06/20/article_550851.html

د. زياد القرشي

هناك استثمارات كبيرة في قطاع التعليم الخاص، إلا أن الفوائد التي تعود على المجتمع من هذه الاستثمارات محدودة، إذ إن المستفيد من ريع هذه الاستثمارات هم أصحاب المدارس الخاصة الذين يتلقون الدعم الحكومي والقروض الميسرة والإعفاء من الضرائب، في الوقت الذي نجد فيه أن الأغلبية العظمى من العاملين في هذا القطاع من غير المواطنين. لذلك استبشر الجميع بالأوامر الملكية المباركة التي مهدت الطريق – وبحق - لحل مشكلة البطالة بين فئة الشباب من خريجي وخريجات الجامعات، وإلى توطين الوظائف في هذا القطاع. إلا أن المشوار لم ينته بعد، والطريق لا يزال طويلا أمام القائمين على هذا القطاع المهم، الذي يمس أهم فئتين من فئات المجتمع وهم الطلاب والطالبات وإخواننا وأخواتنا المعلمون والمعلمات .

لا يخفى على أحد منا أن المدارس الخاصة تحقق أرباحا قياسية، ومعرفة ذلك ليست بالأمر الصعب، إذ بمجرد معرفة عدد الطلاب في أي مدرسة خاصة وضرب هذا الرقم في مقدار الرسوم الدراسية يمكن لنا أن نقدر حجم الدخل المهول الذي تحققه الكثير من المدارس مقارنة برأس المال المستثمر فيها. إلا أن المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة يعانون ظلما بيّنا من قبل الكثير من أصحاب المدارس، فهم يحصلون على أجر زهيد لا يكفي لسد تكاليف المعيشة المتزايدة. لذلك يلجأ الكثير من المعلمين من غير المواطنين إلى تحسين دخولهم عن طريق تقديم الدروس الخصوصية، وهو ما يحدث خللا في العملية التعليمية. أما السعوديون، من الرجال خصوصًا، فقد عزفوا عن العمل في هذا القطاع لتدني الدخل من هذه الوظيفة. بالنسبة لبناتنا خريجات الجامعات فلا يجدن بُدًا من العمل في المدارس الخاصة؛ لأنها أحد الخيارات القليلة المتاحة أمامهن. إن المتتبع لممارسات الكثير من هذه المدارس يجد أن الكثير منها ينطوي على مخالفات صارخة لنظام العمل. من أبرز أوجه المخالفات استغلال الكثير من هذه المدارس حاجة الخريجات إلى العمل، ومن ثم تشترط المدرسة على المتقدمة للعمل على وظيفة معلمة أن تتدرب لديها لمدة فصل دراسي أو أكثر بحجة التأكد من ملاءمة المتقدمة للوظيفة، أو حتى تتدرب المتقدمة على العمل، وخلال هذه الفترة يكون عمل المواطنة من دون أجر ومن دون أي عقود. يجيز نظام العمل السعودي أن يرتبط المتقدم للعمل مع صاحب العمل بعقد يسمى عقد التدريب أو التأهيل، لكن النظام يوجب أن يكون هذا العقد مكتوبًا، وأن يُحدَّد فيه نوع المهنة المتعاقد للتدريب عليها، ومدة التدريب ومراحله المتتابعة، ومقدار المكافأة التي تعطى للمتدرب في كل مرحلة، وذلك كيلا يتعرض المتدرب لاستغلال صاحب العمل. وعليه؛ فما تقوم به الكثير من المدارس من تشغيل للمعلمات بحجة التدريب دون أجر ودون حقوق ودون عقود مخالفٌ لنظام العمل، كما أنه لا يجوز لصاحب المدرسة أن يشغل المعلمة دون أجر بحجة التأكد من ملاءمتها للوظيفة، بل يجب منذ تقدم العامل أو العاملة للعمل أن يكون هناك عقد يحكم علاقة الطرفين ويستحق العامل أجرا منذ أول يوم. صحيح أن نظام العمل يجيز لصاحب العمل أن يخضع العامل لفترة تجربة إلا أن هذه الفترة يجب ألا تزيد على 90 يومًا وبأجر كامل، كما أنه لا يجوز إخضاع العامل للتجربة أكثر من مرة لدى صاحب عمل واحد، إلا إذا كانت التجربة على مهنة أخرى وباتفاق الطرفين ولمدة لا تزيد على 90 يومًا وبأجر .

الجانب الآخر من جوانب الاستغلال وضياع الحقوق الذي يتعرض له معلمو ومعلمات الكثير من المدارس الخاصة هو رواتب الإجازة الصيفية. ما أن تنتهي فترة الاختبارات حتى تقوم الكثير من المدارس الخاصة بصرف راتب آخر شهر عمل فيه العامل، وهو راتب الشهر الذي انتهت فيه الامتحانات، وتدفع الكثير من المدارس راتب شهر عن فترة الإجازة على اعتبار أن العامل يستحق إجازة مدفوعة الأجر، وتتوقف المدارس عن دفع أجر للمعلمين والمعلمات للفترة الباقية من

الإجازة الصيفية، التي قد تمتد لشهرين ويبقى خلالها المعلم أو المعلمة دون أجر. هذا التصرف مخالف لنظام العمل. وفقا لنظام العمل إذا حضر العامل لأداء عمله أو بين أنه مستعد لأداء عمله في الوقت المحدد، ولم يمنعه إلا سبب راجع إلى صاحب العمل كان له الحق في أجر المدة التي لا يؤدي فيها العمل .وعليه؛ فلو طالب المعلمون والمعلمات بحقوقهم عن تلك الفترة فستصدر لصالحهم قرارات من الجهات القضائية المختصة، إلا أن المعلم أو المعلمة إما لا يعرف حقوقه التي كفلها له النظام، أو أنه يعرف تلك الحقوق ويمنعه الخوف من المطالبة بحقه خشية خسارته وظيفته .

المسؤولية في هذا المقام تقع على وزارتي التربية والتعليم والعمل. يجب أن تتضافر جهود هاتين الوزارتين لحماية حقوق إخواننا وأخواتنا وفق الأنظمة، وأن يتم تفعيل نصوص نظام العمل، وأن تقوم وزارة العمل بجولات تفتيشية على هذه المدارس للتأكد من حصول العاملين في هذه المدارس على حقوقهم كاملة غير منقوصة.

سمّوها هيئة النزاهة وسمّو المظالم ديوان العدالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م - العدد 15701
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643346.html

د. فايز بن عبدالله الشهري

لكل من اسمه نصيب، ولكل اسم دلائل شعورية ولاشعورية تقود إلى معان سيكيولوجية وإيحاءات تؤثر سلبا وإيجابا في نفوس الناس بحسب ما يقتضي مدلول كل اسم .ومن هذا المنطلق فلعلّ من المناسب طرح مقترحين مع اليقين أنهما لم يغيبا عن أنظار من يعنيهم الأمر في مؤسستين من أهم مؤسسات الدولة المعنية وهما "ديوان المظالم" و " هيئة مكافحة الفساد". وأوجّه المقترح الأول " لمعالي الأخ محمد الشريف" رئيس "هيئة مكافحة الفساد" وهو في خضم جهوده لتأسيس جهازه الوليد بأن يستنّ سنّة حسنة في مؤسسات الدولة والمجتمع، وأن يبحث مع مساعديه إمكان تعديل تسمية الهيئة الوليدة من" هيئة مكافحة الفساد" إلى "هيئة النزاهة"، أو "هيئة تعزيز النزاهة" بدلا اسمها الحالي .

كما أرجو - في ذات السياق - من "معالي الشيخ عبدالعزيز النصار" رئيس "ديوان المظالم" أن يبحث وفريقه مسألة تسمية "ديوان المظالم" باسم "ديوان العدالة". وباعث هذين المقترحين هو الأمل في أن تسهم مثل هذه المسميات الجديدة في تعزيز الجانب الإيجابي في الحياة الإدارية والتعاملات الحكوميّة، اضف إلى ذلك مسألة مهمّة وهي أن غايات هذه المؤسسات في أصلها غايات سامية (تعزيز النزاهة ورفع الظلم) كما يتضح من أنظمتها ومراسيم إنشائها .

وتأسيساً على ذلك فإن من المتوقع أن يدعم مسمى "هيئة النزاهة" جهود تعميم ثقافة النزاهة، وترويج قيم الوفاء بالعقود والعهود، ورعاية حدود الأمانة والإخلاص مع كل ما تحمله هذه المضامين الشريفة من دلالات خيّرة وهي تتناقل باسم إيجابي عبر المكاتبات ووسائل الإعلام، ولنا في تجربة حساب " براءة الذمة" مثال ناصع إذ أعطي الاسم مدلولا شرعيا وأخلاقيا جعل كل من أخطأ أو زلّت يده وقدمه يستعيذ بالله من الشيطان، ويبرئ ذمته التي اثقلها الندم فوجد الطريق الإيجابي مفتوحا لطمأنة الوجدان وإراحة الضمير .

واذا أخذنا بمسمى "النزاهة" فمن الناحية العملية سيساعد المسمى الجديد الهيئة في تخطي الدور الرقابي -على أهميته - إلى الدور الوقائي من خلال تنظيم حملات التوعية والتثقيف على جناحيْ اسم هادف له وقع على النفس والضمير في عصر الاتصال وتأثير الكلمة .

وما يعزّز طلب تعميم مثل هذا التوجه للمسميات الإيجابية أن الإدارات والهيئات تقوم وتُنشأ - في الأساس- بحسب كثرة الطلب والحاجة لخدماتها وأدوارها. والفساد مهما كان حجمه سيظل الاستثناء في حين أن النزاهة هي الأصل والمبدأ، ولهذا فإن ذوي النزاهة والأمانة أولى بالإشادة والرعاية وتعزيز قيمهم الشرعية عبر أسماء المؤسسات من غيرهم، أمّا أهل الفساد فستتولى أمرهم إلى جانب الهيئة مؤسسات رقابية وأمنية شأنهم شأن غيرهم من المنحرفين .

وينسحب مثل هذا المنهج على مقترح تعديل مسمى "ديوان المظالم" إلى "ديوان العدالة" كون منتهى أمل وغاية كل من يقصده من أصحاب المظالم هو طلب الإنصاف والعدالة وبهذا يكون "الديوان" ملجأ من يبحث عن العدالة لا أرشيفاً لجمع وتصنيف المظالم .

**مسارات

قال ومضى: تأمل وجوه خصومه في الخفاء وهم بين من يصفقون له في العلن فالتفت إلى صديقه الوفي وقال : عجبي لإنسان خلق الله له وجهاً جميلًا كله نصاعة فيرتدي من حمقه قناعاً زائفاً وكله بشاعة..

الحياة
AL HAYAT

حقوق الإنسان... وحقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280316

حسن بن سالم

من حين لآخر نسمع ونقرأ عن تصريحات وتقارير لعدد من المسؤولين تشير وتؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت وانضمت إليها المملكة كافة، ولعل من أهم وأبرز تلك الاتفاقيات المشار إليها في تلك التصريحات هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تم التوقيع على الانضمام إليها من قبل المملكة في ديسمبر 2000، وبتحفظ عام على أي نص من نصوص الاتفاقية يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، والذي كان الأجدر به أن يكون التحفظ تحديداً على مواد بعينها تخالف أحكام الشريعة وليس بتحفظ عام ضبابي التحديد .

لقد أوضحت هذه الاتفاقية في أول مادة لها أن التمييز يقصد به «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو توهين تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل»، فقصر حقٍّ على الرجل من دون المرأة، أو تقييد ووضع شروط وضوابط على المرأة في استخدام ذلك الحق هو نوع من التمييز، وعلى جميع الدول الأطراف تغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة بكل الوسائل التشريعية والقانونية، أي أننا يجب أن نلتزم بإلغاء النصوص النظامية في المجالات التي تخالف الاتفاقية كافة .

حتى الآن لا توجد لدينا - على رغم مرور أكثر من 10 سنوات على توقيع الاتفاقية - نصوص نظامية تعاقب على بعض أعمال التمييز ضد المرأة، على رغم الحاجة الملحة لمثل هذه النصوص نظراً لكثرة صور التعدي على الحقوق المشروعة للمرأة. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها ينبغي أن تكون منطلقا رئيسا للمرأة السعودية في المطالبة بحقوقها . ولقد أثبتت العديد من القضايا والملفات حتى الآن التزاماً جزئياً بهذه الاتفاقية وتقصير في كثير من بنودها، وليست قضية منع السماح بقيادة المرأة السيارة حتى الآن إلا أنموذجاً واضحاً للتمييز بين الرجل والمرأة، في قضية تحتاج إليها ملايين النساء السعوديات على رغم عدم وجود نظام صريح ينص على منعهن من ذلك !

تتحدث كثير من التقارير الحقوقية والتصريحات الرسمية عن حقوق المرأة في السعودية وعن انجازاتها وغالباً ما تنوّه أمام الآخرين بأن المرأة السعودية وصلت للمنصب الفلاني أو بعبارة أدق قد تم تعيينها في ذلك المركز أو المنصب أو أن مجموعة معينة من النساء أصبحن يمثلن بلادنا في المحافل العالمية والدولية كصورة عاكسة لمدى فعاليتها ومشاركتها وحصولها على حقوقها في المجتمع، بيد أن معظم النساء في بلدنا يواجهن تمييزاً واضحاً وحرماناً لكثير من حقوقهن !

إنني أتعجب من تلك التصريحات والتقارير التي تشير إلى أن نسبة كبيرة من السعوديات يتمتعن باستقلالية تامة استطعن من خلالها تحقيق العديد من المنجزات، ولكن هذه التصريحات التي تتباهي بمنجزات المرأة السعودية الشخصية خصوصاً في الخارج وعن مدى استقلاليتها إنما هي صورة تجميلية لواقعنا، فتلك المرأة التي نالت استقلاليتها لا تستطيع في الداخل الاستقلال ولو بوسيلة نقل تقودها بنفسها! وهذا كله يشير بالضرورة إلى أهمية وجود الإرادة والقرار السياسي الحازم الذي يسمح بالترجمة العلمية والتطبيقية لبنود هذه الاتفاقية كوثيقة تمكن للنساء من حصولهن على حقوقهن الإنسانية كافة.

ومن جهة أخرى أريد الإشارة إلى أهمية دور الإعلام بوسائله المختلفة كأداة تعزيز ونشر لثقافة حقوق الإنسان ودعم للمطالب الحقوقية الإنسانية، وكم هو مؤلم حينما يتخلى الإعلام عن دوره ورسالته في دعم الحق الإنساني إما بالتجاهل والصمت في أقل أحواله أو بالإلغاء أو التهميش في أسوأ الأحوال.

استعارة الحقوق فيه عقوق!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م العدد 3656
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110621/Con20110621428115.htm

جهير بنت عبدالله المساعد

العادة عندنا كل ما يخص المرأة يحتمل القسمة على فريقين.. مؤيد ومعارض مشجع وخصم! حتى غلبت موضوعاتها التي صارت قضايا مجتمعية كل شيء بما في ذلك لعبة كرة القدم!.
وملف المرأة.. فاق وتقدم وغلب ملف كرة القدم بكل ما فيه من أمور شائكة، وخصومات جاهزة وقصور وتجاوزات، بل ونال ملفها شهرة وحضورا أكثر من الملف العلاقي الأخضر المعروف والمتداول بلا حدود!! واليوم أريد القيام بمحاولة متواضعة تتعلق بتصحيح مفاهيم ولا أقصد بها المزيد من النقاش المكرر والممل في قيادة السيارات! وأعني بذلك أن البعض أشار في إقراره قيادة المرأة للسيارة وموافقته عليها إلى أن هذا الأمر ـ قيادة المرأة للسيارة ـ يعد من الحقوق المدنية للإنسان في مجتمعه، ومن وجهة نظري قيادة المرأة للسيارة لا علاقة له بالحقوق المدنية، أي أنها ليست من الحقوق المقررة للإنسان حتى في العالم الأجنبي المتقدم، ولو قالوا إن المشاركة في الانتخابات من الحقوق المدنية أقول لهم نعم وألف نعم هي كذلك من الحقوق المدنية المشاركة في الانتخابات.. ترشيحا وتصويتا، أما قيادتها للسيارة فلا ولا! حتى لا نخلط في ثقافة الحقوق بين ما هو من الحقوق وما هو من السلوكيات الإنسانية لخدمة المصالح المرسلة! القيادة سلوك وليست حقوقا!... أداء وليست قانونا ولا الزاما ولا مواطنة!! فلا هي حقوق للرجل ولا هي حقوق للمرأة... ولا هي من الحقوق المدنية في العالم المتقدم.. هي أسلوب حياة يرتضيه الإنسان لنفسه ويوافقه المجتمع لأنها من الحريات الشخصية وهي مسائل تختلف عن الحقوق المدنية... فهناك فرق كبير بين الحرية الشخصية والحقوق المدينة!! من الحقوق توفير مستشفى لعلاج الناس مثلا، لكن من الحريات أن يذهب المريض إليها أو لا يذهب! كذلك قيادة السيارة للرجل والمرأة من الحقوق المدنية أن يجد الإنسان الطريق المعبد في وطنه لكن أن يقود عليه سيارته أو يقودها غيره حرية! وهكذا.. ويحضرني سؤال هل المرأة الأجنبية المسموح لها قيادة السيارة في بلدها.. إذا لم تقم هي بنفسها بقيادة سيارتها، معنى ذلك أنها لا تتمتع كالرجل تماما بنفس الحقوق المدنية؟ بالطبع.. حقوقها المدنية محفوظة! إنما اختارت هي ركوب المواصلات العامة أو اللجوء إلى السائق الخاص وهذا لا يؤثر على الحقوق المدنية ولا يقدم ولا يؤخر! وكثيرات من النساء في كل بلاد الدنيا متاح لهن قيادة سياراتهن ومع ذلك يفضلن المواصلات العامة أو الركوب مع سائق، فهل يعني ذلك أنهن يتنازلن عن حقهن المدني وأصبحت ممارستهن للحقوق المدنية منقوصة! بالطبع لا ومن السخف هذا الاعتقاد فقيادة السيارة في كل مكان لا علاقة لها بالجنس ولا اللون ولا الاسم ولا الجنسية وبالتالي ولا الحقوق المدنية! فلا نزيد على الطين بلة ونخلط بين المفاهيم في ثقافة الحقوق! كما نحن نزيد في المغالاة من تكبير حجم قضية قيادة المرأة للسيارة فالمسألة اختيارية وليست حتيمة ولا شرعية ولا هي حقوق مدنية ونفعها أكثر من ضررها، فما هو الأدهى في هذا المسألة ربما في لقاء آخر!.

الاغتصاب ومسؤولية الأسرة والمجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد 17590
http://www.al-madina.com/node/311155

اعتدال عطيوي

أفاق المجتمع على قضية اغتصاب القاصرات متأخراً، لأنها نشرت إعلامياً رغم أنها موجودة ومعروفة لدينا كأخصائيين اجتماعيين، وقد واجهت العديد من الحالات من خلال عملي الطويل في المجال الاجتماعي الطبي، فنحن أول المستقبلين لهذه الحالات، التي تندرج تحت الأمراض النفسية الجنسية وهى أنماط كثيرة، واغتصاب الأطفال إحداها، ويصاب بها البعض وتؤدي بهم إلى التعدي الجسدي على الآخرين، وفى ظل غياب الرقابة الأسرية والاجتماعية والميل إلى إخفاء هذه الجريمة يؤدي إلى التكرار؛ حتى يقع المعتدي بعد فترة طويلة عادة في أيدي العدالة وهى حالات تتواتر في كل مجتمعات الدنيا.

ومعروف أن حالات الاغتصاب المعلن عنها قليلة في كل أنحاء العالم قياساً بالحقيقة، حيث تعتبرها بعض المجتمعات من حالات العار الاجتماعي التي يسعى الجميع لإخفائها، ويصبح الطفل المعتدى عليه الضحية الأولى لها لأنها تدمره نفسياً خاصة إذا لم يعالج ذلك الطفل على أيدي مختصين بمساعدة كبيرة من الأسرة، خاصة وأن الصورة الذهنية الراسخة في أذهان الكثيرين عن المعتدين والمجرمين عادة بأنهم ملفتين للانتباه من خلال قباحة الشكل ورثاثة الهيئة، وهى صورة أكدتها وسائل الإعلام من خلال الأفلام، رغم أن ذلك لا يتناسب إطلاقاً مع الحقيقة على كل المستويات، فقد تكمن النزعات الإجرامية والميول العدائية للمجتمع في أشخاص عاديين ظاهرياً وغير متوقعين ممن هم حولنا. وهذا لا يعني أن نعلي من نبرة الشك في كل المجتمع، ولكن الحذر ضروري ومهم جداً، فكلنا مسؤولون في نطاقنا الشخصي والاجتماعي أيضاً.

وأعتقد من خلال مشاهداتي وخبرتي أننا ما نزال نعاني خللاً في التربية التي تسير على عواهنها، وليست واعية بالقدر الكافي، فكم منّا يتحدث مع أطفاله ويُقدِّم لهم النصائح والإرشادات حول كيفية التعامل مع الناس، والتعاطي مع الغرباء، وعدم الانسياق للإغراءات المختلفة التي يوجهها البعض للأطفال، مستغلين ميلهم الغريزي المندفع للحلوى والألعاب، أو خوفهم من عصيان والديهم وانسياقهم لمرافقة من يدعوهم لاصطحابهم إليهم.. ومَن منّا يتحدث مع أطفاله عن جسده وحرصه عليه، وعدم السماح للآخرين بلمسه، والتحبب إليه بطريقة مبالغ فيها.

وكم منّا يزيل حواجز الخوف بينه وبين أطفاله، ويعوّدهم أن يتحدثوا إليه بكل ما يصادفهم من وقائع في المدرسة والحي والشارع والمتجر.. وغير ذلك من تفاصيل الحياة، التي لا نستطيع أن نراقبهم فيها، وإلا تحوّلنا إلى مهووسين بالمراقبة والشك.

إن التربية الواضحة السليمة ليست مهمة سهلة، ولكنها تتطلب جهداً من الآباء والأمهات حتى يمكن استدراك مواطن الخلل وسد ثغرتها بسهولة أكبر مما نستطيعه بعد وقوع الحوادث المشبوهة والتي تصيب الطفل والأسرة في مقتل نفسي مدمر، من الصعوبة التخلص من آثاره على المدى الطويل، خصوصاً في حالات الاغتصاب.

وأين نحن من المسؤولية الاجتماعية التي تخلّينا عنها في هجولتنا واندفاعنا في الحياة، فقد تربّت أجيال كثيرة في مجتمعنا على اعتبار أن ابن الجار والحي ابناً للجميع، يقوّم خلل سلوكه أو تراخي أبويه أو غفلة أسرته من خلال التوجيه الفوري للطفل والمراهق وإبلاغ أسرته.

بل يرى البعض أن التبليغ عن مواقف مشبوهة أو السؤال عنها يدخل تحت مسمى الفكاهة والتدخل غير المحمود.. لذا تخلى بعضنا عن تلك المسؤولية تحت مسمى أنا ومن بعدى الطوفان، وعدم التدخل في شؤون الآخرين لتجنب وصفه بالحِشَري والملقوف.. وغيرها من الألفاظ التي أدت بالكثيرين إلى الإحجام عنها، رغم أن ذلك يدخل تحت الأمر بالمعروف، الذي لو قُدِّم بشكل رفيق لين متناسب مع الحدث؛ لمنع كثيراً من الحوادث التي تقع على الأطفال خاصة.

فكم نرى مراهقات مندفعات في الأسواق مع الخادمات عرضة للاستهواء تجلس أسرهن بعيداً عنهن في المقاهي الملحقة بالأسواق، وكم نرى مراهقين يصطحبون شباناً أكبر منهم سناً وفتوة منطلقين هنا وهناك لا تعرف وجهتم وماذا يفعلون..؟!

وكم نرى أطفالاً مع السائقين والخادمات يذهبون بهم في كل اتجاه، وقد يلاحظ بعضنا سلوكاً شاذاً أو ملفتاً فيتجاهله، وهذه قمة الإهمال والخطورة، وإلا لما استطاع المغتصب الذي كُشف مؤخراً أن يتوارى كل هذه المدة ويوقع 13 طفلة اختطفهن من أماكن عامة مليئة بالناس.

إن الأمر يحتاج منّا إلى وقفة مع الذات أولاً لتجسير خلل التربية الأسرية، ويتمثل في التقرب إلى أطفالنا ومشاركتهم تفاصيل الحياة وأسرارها، وكيفية التعامل مع النفس والجسد والمجتمع بخيره وشره.

كما أن علينا عدم الاكتفاء بالذهول والتحسر على الأخلاق الحميدة حين تواجهنا حوادث الاغتصاب البشعة بل البدء بتربية اجتماعية تعترف أننا لسنا بمجتمع مثالي وفينا كل النوازع الجيدة والخطيرة ككل المجتمعات مما يحتم علينا تحمل مسؤوليتنا الاجتماعية تجاهها، فكلنا مسؤول في منزله ومكتبه ومدرسته والسوق وكل مكان محتمل للحياة، وعليه أن يُدقّق وينصح ويردع دون قسوة وشطط.

وبإمكاننا البدء بمحاضرات توعوية تُوجَّه للأسر في المدارس والجمعيات والمنتديات، كما بإمكاننا تقديم محاضرات اجتماعية ونفسية في المدارس للأطفال والمراهقين على أيدي مختصين تتناول كيفية التعاطي الاجتماعي السليم مع الحياة والآخرين مما قد يجنبهم الكثير من المزالق الحياتية التي تصادفهم ويتعرضون لها، وآمل من وزارة التربية أن تأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الحقوق المعترف بها في العهد الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م العدد64624
http://www.aleqt.com/2011/06/22/article_551709.html

عبد العزيز محمد هنيدي

في الحلقة السابقة تحدثنا عن آخر مادتين في العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأشرنا إلى تاريخ البدء في تنفيذ التعديلات التي تقترحها الدول الأطراف، واللغات الحية التي يكتب بها العهد الدولي، وكيف يوزع العهد على الدول ذات العلاقة حسبما تقره الأمم المتحدة، ثم ركزنا على أهم ما ورد في العهد المذكور من حقوق وقيم للإنسان، وأشرنا إلى أهمية كرامة الإنسان واحترامها باعتبارها أهم حق ملازم للإنسان منذ الأزل، وذكرنا أنه في سبيل الحرص على كرامة الإنسان لا بد من الاهتمام بحقوق الإنسان الرئيسة وخاصة الحرية، العدل، والسلام. والآن نكمل : إيجاز بعض ما تبقى من العهد الدولي

- 3تترتب على الفرد واجبات تجاه إخوانه الأفراد الآخرين، وللمجتمع واجبات تجاه المواطنين، فعلى الفرد والجماعة مسؤولية السعي لتعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في العهد الدولي .

- 4لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها، وبناء على هذا الحق تقرر مركزها السياسي وهي حرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما للشعوب التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون أن يخل ذلك بأية التزامات منبثقة من التزامات اقتصادية دولية .

- 5تسعى الدول حسب إمكاناتها لضمان تمتع مواطنيها بالحقوق المعترف بها في هذا العهد وبشكل تدريجي، كما يجب على الدول أن تضمن الحقوق المعترف بها في هذا العهد دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من أسباب، كما يجب مساواة الإناث بالذكور في جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وردت في هذا العهد .

- 6حق الإنسان في العمل لكسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، كما يجب على الدول الأطراف في هذا العهد أن توفر برامج التوجيه والتدريب التقني والمهني، ما يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستمرة ومنتجة، كما يجب أن تكون الأجور والمكافآت منصفة وتتناسب مع نوعية العمل الذي يزاوله الإنسان، كما يجب أن تتمتع المرأة بشروط لا تكون أدنى من الرجل إذا تساوت نوعية العمل .

- 7كما يجب أن تكون ظروف العمل مناسبة لتضمن السلامة والصحة، كما يجب الاهتمام بترقية العاملين إلى المراتب الأعلى دون الخضوع لأي مؤثرات أخرى إلا لاعتبار الإقدمية والكفاءة، كما يجب أن تكون للعاملين فرص للاستراحة وأوقات فراغ وتحديد أوقات العمل لساعات معقولة، مع منحهم إجازات دورية مدفوعة الأجر وكذلك مكافأة لمن يعمل في العطلات الأسبوعية .

- 8للإنسان الحق في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين أو ينضم لنقابة يختارها دون قيد، كما يجب منح الأسرة أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وتوفير الحماية الخاصة بالأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده، مع منح الأمهات العاملات أثناء الفترة المذكورة إجازة مأجورة أو إجازة مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية .

وفي الحلقة القادمة (178) نكمل ما أمكن من هذا الإيجاز.

كيف نحميهم من الوحوش؟

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6195

مرام عبدالرحمن مكاوي

شهوة ممارسة الجنس مع القصّر ليست حكراً على مجتمع دون آخر، فهي موجودة في الشرق كما الغرب، وجاءت التقنيات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة لتزيد الطين بلة، فقد صارت هناك تجمعات شبكية عالمية لأصحاب هذه الشهوة الحقيرة

حين كنت تلميذة صغيرة في السنة الأولى في أسكتلندا، أعطتنا المعلمة ورقة لنلونها كان عليها صورة رجل يتحدث مع طفلة، وبعدها أفهمتنا كيف أنه لا يصح للصغار أن يتحدثوا مع الغرباء حين يكونون بمفردهم، وقد حملنا لاحقاً الورقة التي لوناها والتي كُتب عليها "لا تتحدث مع الغرباء" إلى بيوتنا مسرورين. وسيؤكد الوالد علينا الأمر ذاته طوال سنوات طفولتي: لا نثق بأحد لا نعرفه، ولا نركب معه تحت أي ظرف ما لم يسمح لنا أحد أبوينا بذلك. سيمضي وقت طويل قبل أن أفهم أهمية تصرفات والدي وقبل أن أشعر بالامتنان له لحمايتي وحراسة طفولتي بعد الله، وجاءت قضية "وحش جدة" مغتصب الصغيرات لتعيد هذا الموضوع للذاكرة من جديد.

بداية هذه الآفة وهي شهوة ممارسة الجنس مع القصّر ليست حكراً على مجتمع دون آخر، فهي موجودة في الشرق كما الغرب. وجاءت التقنيات الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة لتزيد الطين بلة، فقد صارت هناك تجمعات شبكية عالمية واسعة لأصحاب هذه الشهوة الحقيرة، والتي يطلق على ممارسها بالإنجليزية" بيدوفايل (pedophile) "حيث يتبادل أفراد هذه الشبكات الصور ومقاطع الفيديو الخاصة باغتصاب الأطفال، وربما عناوينهم أيضاً. بل ومن شدة حقارة أعضائها أن بعضهم يقوم بتصوير أطفاله أو طلابه وتبادل صورهم مع الآخرين. فالشخص الذي لديه اتصال مباشر وسهل ومبرر بالأطفال يشكل كنزاً لغيره من الأعضاء ممن لا يُتاح لهم هذا الأمر، وكثيراً ما تم الكشف عن تورط المدرسين والمدرسات في هذا الأمر، ولعل معلمة دار الحضانة "فينسا جورج" البريطانية من أشهرهن مؤخراً .

ولانتشار هذه الآفة، فقد باتت معظم الحكومات في الدول المتقدمة تجاهد من أجل القضاء عليها، فأولاً هناك منع رسمي وصريح لدخول هذه المواقع الإلكترونية أو لتبادل صور أطفال في مثل هذه الأوضاع حتى لمجرد النظر دون الفعل. وإذا صادف ووجد أحدهم في جهازك المحمول صورة واحدة لقاصر عارٍ أو في وضع مخل فستتعرض للسجن، في حين لن يلقي الشرطي بالاً لألف صورة لنساء راشدات عاريات .

قرأت قبل سنة رواية مؤلمة بعنوان (معطوبة (أو (Damaged كتبتها سيدة ترعى الأطفال عن قصة واقعية لطفلة تعرضت لتحرش جنسي واغتصاب من قبل أهلها وأصدقائهم منذ سنواتها الأولى، فصارت لديها إعاقات جسدية متنوعة وتأخر عقلي مع بلوغها سن الثامنة ستلازمها بقية حياتها مع أنها لم تولد بها، فالتأثيرات النفسية وخيمة وبعيدة المدى تستمر حتى بعد سنوات من إبعاد الطفل عن هذا الواقع المر ما لم يتم علاجه بأسرع ما يمكن وبالشكل الصحيح .

هذه المشكلات تحصل إذاً ولا يجب أن نخجل من الاعتراف بوجودها في مجتمعنا وإنما محاربتها. ما حصل لصغيراتنا في جدة مؤلم جداً، وأقل ما نقدمه لهن هو علاج نفسي تأهيلي كامل حتى يتجاوزن هذه المرحلة، لا فرق في ذلك بين الضحية السعودية واليمنية والأفغانية، فكلهن منكوبات.

ولكن أود أن أطرح هنا سؤالاً لمحاولة معرفة أسباب ما حصل وكيف يمكن تلافي ذلك مستقبلاً، فمن المسؤول عن التقصير هنا؟

فمن ناحية كيف يتكرر هذا الأمر مع ثلاث عشرة ضحية أو أكثر، من الشخص نفسه، في المدينة نفسها، وبالطريقة نفسها تقريباً، وعلى مدى سنوات دون أن يقع المجرم في قبضة العدالة؟ سؤال نطرحه للأجهزة الأمنية، فهل كانت لديهم شكوك حول الرجل وكانوا ينتظرون فقط الأدلة؟ أم إن المعلومات التي كانت تدلي بها الصغيرات لم تكن كافية؟ وهل أدلت

الصغيرات بأقوالهن أصلاً قبل القبض عليه أم إن الخوف من العار والفضيحة كان أقوى في نفوس الأهالي فلم يقدم بعضهم شكوى رسمية؟

من ناحية ثانية أنا متفاجئة قليلاً أيضاً من تصديق البنات الواحدة تلو الأخرى لقصص هذا الرجل لاستدراجهن! أعني القصص لم تبدُ لي محبوكة بحيث تنطلي بسهولة على ابنة العاشرة التي تجاوزت سن التمييز، خاصة من قبل شخص غريب تماماً، ولكن يبدو أنه لم يتم توعيتهن أبداً، لا في البيت ولا في المدرسة بشأن التحرشات الجنسية أو الاختطاف وبشأن التحدث مع الغرباء، وأنهن متعودات على السمع والطاعة. وهذا يبين خللاً كبيراً لدينا يجب أن ننتبه له، سواء على صعيد أسري وعائلي، أو تربوي وإعلامي .فكما كانت هناك لوحات وندوات متكررة في المدارس بشأن العناية بالأسنان، فالأمر يجب أن يكون هكذا وأكثر بشأن العناية بالنفس والمحافظة عليها من الأذى. وأن يتم شرح هذه الأمور بطرق مبسطة للأطفال، دون تضخيم يجعلهم يخافون من خيالهم، فالهدف هو التوعية وليس خلق حالة من الرهاب الاجتماعي لديهم .

نأتي بعد ذلك للمجرم وكيف نتعامل معه ومع من يثبت تحرشهم بالصبيان أو البنات. في الغرب، هؤلاء يجدون عقوبة أكثر من عقوبة القاتل، ومع أنه لا يتم إعدامهم، لأن الإعدام ممنوع في تلك البلدان، إلا أنهم يقضون سنوات طويلة في السجن، وتوضع أسماؤهم حتى بعد الخروج في سجل المتحرشين للأبد، ولا يُسمح لهم بالعمل أو السكن في أي مكان قرب الأطفال، وأحياناً يطلب من أحدهم أن يرتدي سواراً في قدمه مدى الحياة يسجل كل تحركاته .

أما نحن فبحمد الله ما زال الحد الشرعي لدينا قائماً، بعد التحقيق وثبوت الأدلة ومحاكمة عادلة. كما نحن بحاجة ماسة إلى خبراء وخبيرات في قضايا التحرش والاغتصاب والعنف الأسري بالنسبة للأطفال وأسرهم، سواء من الناحية الطبية والنفسية أو الاجتماعية أو الحقوقية، فلعل هذه التخصصات تضاف إلى برنامج الابتعاث ويُشجع الطلبة على التخصص فيها .

أتمنى ألا تتوقف وسائل الإعلام عن تغطية هذه الجريمة الشنيعة، وأن تبلغنا أولاً بأول بآخر أخبار التحقيقات والمحاكمة، وألا يختفي كل شيء فجأة من الإعلام كما يحصل في قضايا العنف الأسري.

أخيراً..ألم يحن الوقت بعد لوضع مسودة واضحة لحقوق الطفل بحيث تحميه وترعى طفولته من الاعتداءات الجسدية والجنسية والنفسية من الأقارب كما الأباعد؟

التفتيش القضائي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م - العدد 15703
http://www.alriyadh.com/2011/06/22/article644080.html

محمد بن سعود الجذلاني

في المرحلة التاريخية التي يمر بها القضاء السعودي الذي أولاه خادم الحرمين الشريفين –أيده الله– جل عنايته واهتمامه، حتى صدرت في عهده الميمون أنظمة جديدة تواكب ما يشهده العالم من وعيٍ حقوقي وحراك مدني نحو بسط العدالة وضمان الحقوق والحريات، علاوة على الدعم المادي غير المسبوق لإزالة ما يحتمل من عقبات تحول دون تحقيق وتنفيذ هذا المشروع الطموح في أقصر وقت ووفق أعلى المعايير .

إن القضاة اليوم يشهدون تحولاً غير مسبوق ولا معهود لهم في التنظيم والتطبيق وتعتبر عملية التفتيش القضائي جديدة عليهم نسبياً وأهم من ذلك افتقارها إلى وجود معايير وضوابط دقيقة ومعلنة لهم ومحددة يمكنهم من خلال تطبيقها ومراعاتها الوصول إلى درجة عالية في التقييم

أقول في هذه المرحلة تحديداً يضطلع التفتيش القضائي بدور فاعل وحساس في تطوير القضاء والنهوض به، وقبل ذلك في حياده واستقلاله وحفظ هيبته، إذ ليس التفتيش فقط موجهاً نحو القضاة والرقابة على أعمالهم، بل هو أيضاً ضمانة لحقوقهم واستقلالهم .

وكما هو معلوم أن لدينا في المملكة إدارتين للتفتيش القضائي أولاهما للقضاء العام وثانيهما للقضاء الإداري، كما أن لدينا مجلسين للقضاء، العام والإداري، ولا أدري هل هذا التقسيم أولى أم أن توحيد القضاء تحت مظلة واحدة بمجلس قضاء واحد وإدارة تفتيش قضائي واحدة أكثر نفعاً وتحقيقاً للمصلحة؟ .

والتفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء يتولى رئاسته علمٌ من أعلام القضاء السعودي، ديانة وعلماً وفضلاً وحكمة ورجاحة عقل وسعة أفق وخبرة ودراية مشهود له بها في ميدان القضاء، عرفه رجال القضاء وشهدوا له بذلك حتى لا يختلف اثنان منهما عليه، أما أنا فقد تشرفت بمعرفته عن قرب ومخالطته والإفادة من علمه وفضله وقبل ذلك سمته الرفيع، حين رئاسته لمحاكم منطقة عسير، وكنت وقتها قاضياً في ديوان المظالم هناك .ذاكم هو فضيلة الدكتور ناصر المحيميد –وفقه الله– ولا يخفى أن وجود من يمتاز بهذه الصفات الكريمة على رأس هذه الإدارة في بداياتها وفي هذه المرحلة المهمة جداً يبعث الاطمئنان على حسن أدائها وقيامها بالدور المنوط بها على خير وجه، لاسيما وأن معه كوكبة من أصحاب الفضيلة أعضاء التفتيش المشهود لهم بالفضل والتميز والكفاءة في العمل القضائي .

أما عن التفتيش القضائي موضوعاً فإن لي معه وقفات أرجو أن تكون عوناً للقائمين عليه وهي :

أولاً: كما أشرت آنفاً فإن إدارة التفتيش القضائي ودون مبالغة هي أهم إدارات القضاء وأكبرها عبئاً ومسئولية في تطوير القضاء وقد لا يتناسب مع أهمية دورها أن تكون مرتبة رئيسها أقل من رئيس محكمة استئناف إن لم يكن بمرتبة وزير خاصة لو تم توحيد القضاء في مجلس واحد وإدارة تفتيش قضائي واحدة فهذا المنصب يناهز في الأهمية منصب رئيس المحكمة العليا .

ثانياً: أسعدني كثيراً ما أُعلن عنه قريباً من تحقيق إنجاز غير مسبوق قدمَته وزارة العدل لمجلس القضاء وذلك في تحقيق الربط الحاسوبي بين المحاكم وإدارة التفتيش القضائي بما يُمكّن من إجراء أعمال التفتيش عن بعد دون الحاجة لانتقال المفتش عبر المناطق والمدن، حيث يوفر له هذا البرنامج الحصول على كل ما يحتاجه من معلومات من القاضي أو المحكمة وهو في مكانه، وهذا إنجاز كبير يحقق الكثير من المصالح ومن أهمها، توفير الجهد والوقت للمفتِش والمفتَش عليه معاً وعدم إشغال القضاة عن أعمال القضاء، كما يعتبر هذا الإنجاز صورة مشرقة من صور التعاون بين الوزارة والمجلس لتحقيق ما فيه مصلحة القضاء وهو ما لا يستكثر على صاحبي المعالي والفضيلة الوزير والرئيس .

ثالثاً: هناك نوعان من التفتيش القضائي أحدهما هو المتعلق بالشكاوى الواردة من القضاة أو ضدهم والآخر هو التفتيش الدوري، وأعتقد أن من المصلحة -خاصة في المرحلة الحالية- العناية بالشكاوى التي ترد ضد القضاة وتمحيصها بدقة

ومعالجة ما يتضمنه بعضها من مخالفات قد يرتكبها بعض القضاة في الإجراءات، فمثل هذه الشكاوى تعتبر خير معين لإدارة التفتيش على الكشف عن أوجه القصور والخلل في القضاء وتقييم أداء القضاة، لاسيما أن كثيراً من المتقاضين يتهيبون كثيراً تقديم شكوى بحق القاضي لخشيتهم من تحيز القاضي ضدهم وسطوته أو انتقامه -وهذا أمر مؤسف إن حدث- لذا فإن المشتكي غالباً لا يجرؤ على الشكوى إلا عند الضرورة والضرر وعدم قدرته على احتمال الخطأ، كما أن من ثمار اهتمام الإدارة بمثل هذه الشكاوى أن ذلك يسهم في تخفيف احتقان الناس ضد القضاة، ويساعد على تحسين صورة القضاء في أذهانهم، ويشعرهم بالطمأنينة على حقوقهم وأن هناك جهة تنصفهم وتتفهم مخاوفهم أو شكاواهم داخل السلطة القضائية، وأخيراً فإن في تفعيل التعامل مع هذا النوع من التفتيش تحقيق لأكبر قدر من استقلال السلطة القضائية عن تدخل غيرها فيها، فكما هو معلوم أن الناس في بعض الأحوال قد يضطرون للجوء إلى ولاة الأمر بالشكوى فيقع الحرج في التعامل مع شكاواهم، خاصة إذا كانت المظلمة ظاهرة، وإدارة التفتيش القضائي بإمكانها القيام بهذا الدور على خير وجه، كما أن مما ينبغي ملاحظته أن كثرة ورود شكاوى بحق أحد القضاة في حين قد لا يتعرض زميله لأي شكوى يكشف جزءاً كبيراً من التباين بين القضاة وتمايزهم في الأداء .

ولا أعني طبعاً فتح الباب على مصراعيه لإيذاء القضاة بالشكاوى النابعة عن جهل المشتكي أو كيده أو سوء نيته ومثل هذا لا يخفى على حنكة وحكمة منسوبي التفتيش القضائي .

رابعاً: رغم أهمية التفتيش القضائي الدوري وشدة الحاجة إليه لتطوير القضاء والارتقاء بمخرجاته، إلا أن مما أرجو أن يكون حاضراً في أذهان أصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء التفتيش، مراعاة عدة جوانب مهمة لها تأثيرها في تقييم عمل القاضي هي :

أن واقع المحاكم اليوم وما تشهده من ضعف كبير في الإمكانات المتوفرة للقاضي، وكثرة التعيينات، وسرعة وكثرة التنقلات بين القضاة في الأماكن والدرجات القضائية، إضافة إلى الزيادة غير المحتملة في أعداد القضايا والنزاعات المنظورة لدى القاضي، كل هذه الأمور ينبغي أن يكون لها اعتبارها ومراعاتها في التفتيش، فالقاضي السعودي للأسف يكابد أموراً وأعمالاً لا نجدُ قاضياً في العالم يكابدها ويقوم بها والمقام لا يتسع هنا لبسطها، فهي متنوعة وكثيرة، ما بين عدم وجود أي وسائل مخففة للضغط على المحاكم كمكاتب الصلح، إلى الأعمال الإنهائية التي يزاولها القاضي وهي ليست فصلاً في الخصومات بل يكفي للقيام بها كاتب العدل، وقلة وضعف تأهيل وتدريب الكوادر الإدارية العاملة في مكتب القاضي، مما يضطر القاضي إلى مزاولة كثير من أعمال الكتاب والسكرتارية، وعدم وجود آلية لتنظيم مواجهة القاضي للجمهور وتنظيم الجلسات القضائية إذ ترى القاضي في حال يرثى لها من مكابدة الناس على تنوع أصنافهم ما بين الجاهل والأحمق والسفيه والعالم والغني والفقير والعربي والأعجمي والطليق والسجين والمرأة والرجل.. وهكذا في سيل عارم من المراجعين مما يدع الحليم حيرانا، فيكف يُطلب من هذا القاضي أن يراعي في عمله الصغيرة والكبيرة ويحاسَب على الخطأ الإملائي والتجاوز النظامي البسيط، ويبخسُ حقُه في تقدير الكثير من الإيجابيات التي يمتاز بها سواء في الإنجاز أو في جودة الأحكام أو في التميز العلمي والعملي .

إن القضاة اليوم يشهدون تحولاً غير مسبوق ولا معهود لهم في التنظيم والتطبيق وتعتبر عملية التفتيش القضائي جديدة عليهم نسبياً وأهم من ذلك افتقارها إلى وجود معايير وضوابط دقيقة ومعلنة لهم ومحددة يمكنهم من خلال تطبيقها ومراعاتها الوصول إلى درجة عالية في التقييم، بل إن تقارير التفتيش حالياً تقوم على مساحة واسعة فضفاضة من الاجتهاد والسلطة التقديرية للمفتش ولجنة فحص التقارير، وما تزال مثل هذه الملاحظات تتضح شيئاً فشيئاً، وبالتالي فليس من العدل أن يكون التقييم على أساسها صارماً حازماً .

وما من شك أنه في حال مراعاة هذين الجانبين في تقييم عمل القاضي أعتقد أن نتائج التقارير ستختلف كثيراً، وسنشهد الكثير من القضاة الذين يستحقون أن يُعترف لهم بالكفاءة والتميز، بدل أن يُبخسوا حقهم وتضيع كفاءتهم المستحقة في خضم القشور وصغائر الملاحظات .

خامساً: ورد في لائحة التفتيش القضائي أن المفتش القضائي يقوم بالتفتيش على المحكمة كما يفتش على القاضي بنفس الطريقة وأعتقد أن هذه المسألة تحتاج لبعض التنظيم والتنسيق مع رؤساء المحاكم الذين ينبغي أن يبرز دورهم في ذلك وأن يتم هذا التفتيش عن طريقهم .

سادساً: كما تضمن النظام أن التفتيش على أعمال قضاة المحاكم الابتدائية والاستئناف أيضاً بنفس الطريقة والآلية وهذا أيضا قد لا يكون مناسباً إذ قد يكون من الأصلح التفريق بين قاضٍ مبتدئ قليل الخبرة وبين قاض وصل لدرجة الاستئناف وهذا –في ظني– من البدهيات .

سابعاً: كما نص النظام على أن القاضي تنهى خدمته إذا حصل على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متتالية، لكن النظام لم يتضمن أي آلية أو إجراءات وقائية سواء لمصلحة القاضي بإعادة تقويمه وتأهيله وإصلاح القصور عنده لحمايته من العزل، أو لمصلحة المتقاضين بحيث لا يترك القاضي يزاول عمله بعد حصوله على التقدير الأول أقل

من المتوسط حتى يحصل عزله بعد حصوله على التقدير نفسه ثلاث مرات، فما ذنب المتقاضين أمامه طيلة هذه الفترة وما مصير الأحكام التي أصدرها بحقهم وهو في طريقه للعزل؟ .!

والحديث عن هذا الموضوع الهام طويل ذو شجون وليست هذه سوى أفكار وملاحظات أعتقد أولويتها والحمد لله أولاً وآخرا هو سبحانه حسبي ونعم الوكيل.

توظيف 44 منهم بالداخلية.. عبدالله بن ناصر:أماكن لذوي الإعاقة بالمنافذ البرية والجوية

المصدر :جريدة الشرق الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247041

الدوحة-الشرق:
أعلن سعادة الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني وزير الدولة للشؤون الداخلية أن الوزارة قامت بتعيين 44 فردا من ذوي الاحتياجات الخاصة فى الإدارات المختلفة، مشيرا الى ان العمل جار لتعميم تجربة تخصيص أماكن لذوي الاعاقة في المنافذ البرية والجوية، مؤكدا التزام مختلف ادارات وزارة الداخلية المعنية بالعمل فى المنافذ بإعطاء فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الاولوية فى انجاز المعاملات تقديرا لظروفهم الصحية والخاصة، كما افتتحت الوزارة مبنى خاصا لإنجاز معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة وهناك خدمة "آمر" فى جميع مراكز خدمات الوزارة.

تفاصيل

عبدالله بن ناصر آل ثاني وزير الدولة للشؤون الداخلية: تخصيص أماكن لذوي الاحتياجات الخاصة بالمنافذ البرية والجوية

توظيف 44 شخصاً من ذوي الإعاقة بمختلف إدارات وزارة الداخلية

قطر منعت العمل الجبري لذوي الإعاقة وأنشأت مؤسسات خاصة لحمايتهم

10 آلاف ريال عقوبة التعدي على المواقف المخصصة لذوي الإعاقة

الداخلية تسعى لدمج ذوي الإعاقة بالمجتمع وتنسق مع الجهات المعنية لتزويدهم بالمعلومات

حريصون على دعم فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار اختصاصات ومجالات عمل الداخلية

مراكز الشرطة تولي اهتماماً كبيراً بالبلاغات التي ترد من ذوي الإعاقة

الدوحة-الشرق:
أعلن سعادة الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني وزير الدولة للشؤون الداخلية أن الوزارة قامت بتعيين 44 فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة في الإدارات المختلفة، مشيرا إلى أن العمل جار لتعميم تجربة تخصيص أماكن لذوي الإعاقة في المنافذ البرية والجوية، مؤكدا التزام مختلف إدارات وزارة الداخلية المعنية بالعمل في المنافذ بإعطاء فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الأولوية في انجاز المعاملات تقديراً لظروفهم الصحية والخاصة، كما افتتحت الوزارة مبنى خاصاً لإنجاز معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة وهناك خدمة "آمر" في جميع مراكز خدمات الوزارة.

وقال سعادته في حوار مع مجلة الحياة التي تصدرها الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة إن الدولة منعت العمل الجبري والقسري لهذه الفئة وأنها أنشأت مؤسسات خاصة لحمايتهم، كما أن الوزارة أنشأت إدارة خاصة بحقوق الإنسان، وأن لكل منهم حرية التنقل والجنسية دون حرمان أي شخص من حقوقه بسبب إعاقته.

كما أولت الدولة فئة ذوي الإعاقة اهتماماً فيما يتعلق بأساليب التواصل معهم وتمكينهم من الحصول على خدماتهم، ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع من خلال التوظيف والتوعية الأمنية والتنسيق مع الجهات المختلفة لتوصيل كافة المعلومات إليهم.

وفيما يلي نص الحوار:

* اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم 2007م، وكانت دولة قطر ضمن الدول الموقعة عليها، كيف فعلت وزارة الداخلية هذه الاتفاقية؟

- في البدء صدقت دولة قطر على هذه الاتفاقية بناء على المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2008م، وهذه الاتفاقية كما تعلم تضمنت بنوداً خاصة وحيوية تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يتعلق بتفعيل وزارة الداخلية لما جاء في هذه الاتفاقية من مبادئ والتزامات، فالوزارة هي جزء من المجتمع وتعمل عبر إداراتها المختلفة جاهدة من أجل تحقيق ما ورد فيها من مبادئ وقيم.
وقد أولت وزارة الداخلية هذه الفئة اهتماماً فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها، وفيما يتعلق أيضاً بأساليب التواصل معها وتمكينها من الحصول على تلك الخدمات من جهة والعمل على مساعدتها للاندماج في المجتمع من خلال التوظيف من جهة أخرى.
هذا بالإضافة إلى الجهود التوعوية الأمنية المقدمة إليهم، والتنسيق مع الجهات والمؤسسات المختلفة لتوصيل كافة المعلومات إليهم بما يمكنهم من التفاعل معها، وبالتالي إحداث التجارب والدمج المطلوبين.
ومؤخراً بدأت الوزارة تطبيق القرار الخاص بإعفاء بعض الفئات من بعض رسوم الخدمات التي تؤديها الوزارة والشهادات التي تصدرها، ومن ضمن الفئات (ذوو الاحتياجات الخاصة).
حق الانتخاب
* حق الانتخاب وحق الترشح والمشاركة الفاعلة لذوي الإعاقة.. هل سيكون لتلك الفئة تلك الحقوق؟
- نعم سيكون حق الانتخاب والترشح مكفولا لهذه الفئة، حيث إن شروط الانتخاب والترشح الصادرة بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 1999م، بنظام انتخاب أعضاء المجلس المركزي، وهي الانتخاب المعمول بها حالياً، لم تستثن أي مواطن بسبب إعاقته، وكذلك الحال بالنسبة لمن يحق له الترشح، وبالتالي فإن حق الترشح والانتخابات مكفول للأشخاص ذوي الإعاقة، شريطة انطباق الشروط عليهم، والتي ليس من ضمنها الإعاقة المحددة تعريفاً في الاتفاقية.
* تخصيص أماكن للمراجعة لذوي الإعاقة من خلال افتتاح مبنى خاص بهم، هل يتم تعميم ذلك أثناء السفر من خلال المنافذ الجوية والبرية؟
- وزارة الداخلية قطعت في هذا الخصوص، كما تعلمون جهودا مقدرة، تمثلت في افتتاح مبنى خاص لإنجاز معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك خدمة "آمر" في جميع مراكز الخدمات الموحدة المنتشرة في مختلف المناطق للدولة.
أما فيما يتعلق بتخصيص أماكن لهم أثناء السفر في المنافذ البرية والجوية، فإن العمل جار لتعميم التجربة التي تم تطبيقها، هذا بالإضافة إلى التزام مختلف إدارات الوزارة المعنية بالعمل في المنافذ على إعطاء هذه الفئات الأولوية، تقديراً لهم ولظروفهم الصحية والخاصة.
فرص عمل
* هل توفر وزارة الداخلية فرص العمل والتوظيف من خلال أجهزتها وأقسامها كمبدأ للحياة والشراكة والعيش باستقلالية؟
- وزارة الداخلية بادرت بتوظيف عدد من الراغبين في الالتحاق بالعمل بإداراتها المختلفة، حيث تم التنسيق مع عدد من المراكز المعنية برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
وتم حتى الآن إنهاء إجراءات تعيين عدد (44) فرداً في وزارة الداخلية، يباشرون عملهم فعلياً في عدد من إدارات الوزارة، ولم تكتف الوزارة بهذا العدد، حيث سيتم قريباً تعيين أعداد أخرى في الوظائف التي تتناسب مع قدرتهم على العمل، وما اكتسبوه من مهارات في الجمعيات المختلفة التي ترعاهم، ولن تكتفي الوزارة بتلك الجهود فقط، بل سيتم إلحاقهم بدورات تدريبية تخصصية لإكسابهم المهارات اللازمة للعمل في إداراتها المختلفة.
10 آلاف ريال غرامة
المواقف الخاصة بذوي الإعاقة تعاني الكثير من التجاوز من الغير، ما الإجراءات الرادعة للحد من ذلك؟
- قانون المرور الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2007م، والمطبق حالياً، أعطى الاهتمام المناسب لمواقف الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث جعل عقوبة التعدي على المواقف المخصصة لهم من ثلاثة آلاف ريال إلى عشرة آلاف ريال في حالة التصالح مع إدارة المرور.
ورغبة من وزارة الداخلية في الحد من ظاهرة التعدي التي تقع من البعض في مواقف الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن إدارة المرور لا تتصالح مع أولئك المعتدين، بل تقوم بإحالتهم إلى النيابة المختصة لاتخاذ إجراءاتها في هذا الشأن.
* تكفل الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية عدم إخضاع ذوي الإعاقة للعمل الجبري أو القسري، هل هناك من آليات بوزارتكم الموقرة لمنع ذلك؟
اتخذت الدولة عبر مؤسساتها المختلفة والمعنية بمنع العمل الجبري أو القسري خطوات صادقة فيما يتعلق بتجريم ذلك، حيث بادرت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات، وفيما يتعلق بوزارة الداخلية، فقد أنشئ العديد من الهيئات والمؤسسات، وفيما يتعلق بوزارة الداخلية، فقد أنشئت إدارة لحقوق الإنسان، تختص بالعمل على تحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان فيما يدخل ضمن اختصاص الوزارة، كما تختص أيضاً بتلقي

ودراسة الشكاوى التي ترد إلى الوزارة سواء من الأشخاص أو من المؤسسات أو اللجان المعنية بمتابعة مثل هذه الاتفاقية.

حقوق المعاقين

* الدور الذي لعبته وزارتكم الموقرة في حق ذوي الإعاقة السمعية – الحركية – في الحصول على رخص السوق أو المركبات المجهزة؟

- وزارة الداخلية تسعى لكل ما من شأنه أن يمكن الشخص المعاق من أن يعيش حياته الطبيعية مثله مثل أي شخص آخر، ولذلك كانت للوزارة، عبر إداراتها المعنية، مشاركات مقدرة في مختلف المناسبات التي تنظمها الجمعيات والمؤسسات المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة، ولا تمانع إدارة المرور في منح رخص السوق لهذه الفئة متى ما كانت قدرتهم تسمح لهم بالسواقة من خلال استخدام مركبات مجهزة أصلاً لهذا الغرض، تحفظ للشخص المعاق حياته من الحوادث، خصوصاً أن هناك تقنيات حديثة ومبتكرة يتم توظيفها لهذا الغرض.

* قلة الأماكن المخصصة لمواقف مركبات الأشخاص ذوي الإعاقة في أماكن المراجعات والأسواق وغيرها مطلب عام وملح، هل هناك خطة لزيادة هذه الأماكن؟ وهل تعفى مركباتهم من الرسوم في مواقف المطارات أو مواقف الرسوم؟

- دور الجهات المعنية في وزارة الداخلية يتمثل في حماية المواقف الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة من التعدي عليها واستغلالها بواسطة الغير.

أما تخصيص المواقف المجانية أو المدفوعة القيمة فهو من اختصاص جهات أخرى في الدولة.

* احترام خصوصية ذوي الإعاقة وعدم تعرض أي شخص منهم لأي تعسف قانوني، كيف وفرت الوزارة ذلك لتلك الفئة؟

- مثلما ذكرت سابقاً، هناك إدارة لحقوق الإنسان معنية بمتابعة ما ورد في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من مبادئ والتزامات، وبالتنسيق مع الجهات المعنية في الوزارة، ومراكز الشرطة لدينا تستقبل مختلف البلاغات المقدمة إليها وتولي اهتماماً أكثر في حالة كان البلاغ يمثل انتهاكاً لحرية شخص أو خصوصيته.

وبالتالي فهي تمنع أي انتهاكات لأي متهم من هذه الفئة، حيث تتعامل كافة مراكز الشرطة بمسؤولية تامة، تراعي فيها حقوق الإنسان وكرامته، وبعد استكمال إجراءاتها تقوم بإحالة ملف القضية برفعه إلى الجهات العدلية بالدولة.

حرية التنقل

* لذوي الإعاقة حرية التنقل والجنسية، كيف لهم ذلك على أرض الأمن والأمان؟

- دولتنا قطر تكفل كافة الحقوق للمواطنين وفقاً لما أقره الدستور الدائم للبلاد، وقيادتنا الرشيدة تسعى دائماً للنهوض بالمواطن القطري وتقدم له كافة الخدمات ومن بينها ما جاء في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما ورد فيها من التزامات.

ففي وزارة الداخلية، وعبر الإدارة المختصة (الجنسية ووثائق السفر) وغيرها من الإدارات المعنية ذات الصلة، يتم تقديم كافة الخدمات المتعلقة بحرية التنقل والجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يتم حرمان أي شخص من هذه الخدمات بسبب إعاقته، بل سعينا أكثر لتيسير حصولهم على تلك الخدمات من خلال فتح منافذ خدمية وإنشاء خدمات خاصة بهم، بما في ذلك تسهيل عملية دخول الكراسي المتحركة التي يستخدمها البعض منهم.

* من جانب إنساني بحت، ما طموحات سعادتكم لخلق مجتمع متكامل في خدماته لتوفير كل فرص الحياة لذوي الإعاقة؟

- في المقام الأول لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر والعرفان للقيادة الرشيدة، متمثلة بسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وسيدي سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد الأمين (يحفظهما الله ويرعاهما) وكافة قطاعات المجتمع ومؤسساته، على الجهود المبذولة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

وفي ذات الوقت نتطلع إلى تكامل الجهود والأدوار لمختلف المؤسسات في الدولة لتعزيز الجهود المبذولة حاليا لدمج هذه الفئة في المجتمع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نتطلع للسعي لوقف حدوث الإعاقات الناتجة عن الإصابات والحوادث من خلال العمل على تعزيز نواحي السلامة المختلفة، بما في ذلك السلامة المرورية؟

عضوية شرفية

* لنا تجربة في العاصمة الأردنية سنة 1999م، تعارفنا عليكم عند وجودكم بدورة عسكرية وقبل تسلم الوزارة كان لديك حب كبير للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الحرص والوجود مع الهيئة القطرية، لذا يحدونا الأمل في قبول العضوية الشرفية بالجمعية ومراكزها.
- أنا أفخر لكوني أن هذه العضوية الشرفية للجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ونحن في وزارة الداخلية على أتم الاستعداد لتقديم الدعم والمساعدة لهذه الفئة من المجتمع في إطار اختصاصات ومجالات عمل الوزارة.

المغربية الصحراء

ندوة بلشبونة تبرز دينامية الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الجمعه15 رجب 1432 هـ - 17 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=133628

لشبونة (و م ع) | المغربية
أبرز العديد من المسؤولين المغاربة الذين اجتمعوا، أمس الأربعاء، بلشبونة في إطار ندوة حول موضوع "المغرب، الشريك الجار ذو التوجه المتوسطي والاطلسي، في حركية"، دينامية مسلسل الدمقرطة والإصلاحات السياسية التي انخرط فيها المغرب.
وشكل هذا اللقاء الذي نظمته سفارة المغرب بالبرتغال، مناسبة لتدارس دينامية وآفاق الإصلاحات السياسية بالمغرب، علاوة على الامكانات التي تؤهل المغرب ليشكل أرضية ملائمة للشراكة والاستثمار.
وفي معرض تدخله خلال هذا اللقاء الذي انعقد بحضور سفيرة المغرب بالبرتغال،، كريمة بنيعيش، أكد ألبير ساسو، عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور أنه مع هذا الإصلاح الذي سيتم عرضه قريبا على الاستفتاء، سيدشن المغرب مرحلة جديدة من تاريخه.
واستعرض ساسو لدى تدخله خلال جلسة نقاش حول موضوع "دينامية وآفاق الإصلاحات السياسية بالمغرب"، الإصلاحات العديدة والأوراش الهيكلية التي تم تفعيلها منذ أزيد من عقد على طريق تعزيز المسلسل الديمقراطي.
وأبرز في هذا السياق، الزخم الذي واكب هذه الإصلاحات والتطورات الملحوظة التي تم تسجيلها في هذا الصدد، خاصة إرساء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهيأة الإنصاف والمصالحة التي تكلفت بالطي النهائي لملفات الماضي وتعويض ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الإنسان.
وفي ما يتعلق بمجال النهوض بوضعية المرأة، أكد ساسو أن هذه الوضعية تعرف ثورة حقيقية من خلال المصادقة على مدونة الأسرة وقانون الجنسية على الخصوص.
من جهته، أشار محمد صوافي، عضو اللجنة الاستشارية للجهوية أن الورش الإصلاحي الكبير للجهوية يندرج في إطار تعاقب الأوراش الكبرى التي باشرها المغرب بهدف تحديث مؤسساته.
وقال إن المغرب اختار هذا الإصلاح الذي يشكل قفزة نوعية في أفق تخويل الجهات سلطات هامة مع ضمان صدارة الجهة كجماعة ترابية.
وأكد محمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل في عرض قدمه حول إصلاح القضاء أن الإصلاحات العميقة والشمولية التي تم تحقيقها منذ عقد ليست رد فعل آني لكنها تكريس لإرادة سياسية منذ أزيد من عقد.
وأضاف ليديدي أن هذا الإصلاح يروم تعزيز ثقة المواطن في القضاء والرفع من مستوى نجاعته ومصداقيته، مسجلا أن الوزارة تبنت استراتيجية تشاركية وتشاورية في أفق تبسيط الإجراءات والاستجابة للطموحات.
من جهته، ركز أحمد العبادي، الأمين العام لرابطة علماء المغرب مداخلته حول الإصلاحات في حقل الديني، مشيرا إلى أن هذه الإصلاحات تنبع من الرؤية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأكد في، هذا السياق، أن صاحب الجلالة، أمير المؤمنين، ما فتئ يولي اهتماما خاصا للشأن الديني بهدف إجراء إصلاحات عميقة في مختلف المؤسسات المعنية بتسيير الشؤون الدينية.
من جهته، ذكر أحمد حرزني الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكدا أن المغرب يحق له أن يفخر بنجاح هذه التجربة التي تعتبر من بين التجارب الأكثر طموحا ونجاحا في العالم.
وقال السيد حرزني إن الدستور الجديد يكرس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الحقوق السياسية والمدنية، مركزا على الإصلاحات العميقة التي انخرط فيها المغرب.
وبدورها، استعرضت ربيعة الناصري رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، في مداخلة لها حول "وضعية المرأة المغربية: إنجازات وآفاق"، التقدم المحرز في هذا المجال، ولاسيما من خلال مدونة الأسرة وقانون الجنسية، مؤكدة أن هذه الإصلاحات تعد عاملا لتحديث المجتمع المغربي.
ومن ناحية أخرى، اعتبرت أن الثورات في العالم العربي لن تواكبها بالضرورة تغييرات حقيقية في وضعية المرأة، مبرزة في المقابل أن النقاش الحالي بالمغرب حول الدستور يبرز أنه سيتم توفير ضمانات جديدة في مجال المساواة بين الرجال والنساء.
وفي مداخلة في إطار جلسة حول مؤهلات المغرب بهدف تشجيع المقاولات البرتغالية على الاستقرار بالمغرب، أكد محمد شفيقي مدير الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية أن المغرب صمد أمام الأزمة الاقتصادية.
وشدد في هذا الصدد، على دينامية الإصلاحات والفرص الاستثمارية المتعددة التي يتيحها المغرب، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقات المتجددة والطرق السيارة والتكنولوجيات الحديثة، مشيرا إلى أن هذه الإصلاحات تعزز تموقع المغرب من أجل اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.
وفي السياق ذاته، أبرز حميد بن لفضيل مدير المركز الجهوي للاستثمار بالدار البيضاء أن المغرب يتموقع كأرضية تنافسية ويوفر فرصا استثمارية متعددة لفائدة المقاولات الراغبة في الاستقرار بالمغرب.
وتطرق في هذا الإطار إلى المؤهلات التي تؤهل المغرب ليشكل أرضية مناسبة للشراكة الاقتصادية، خاصة الأرضيات الصناعية المندمجة، واستراتيجيات التنمية الاقتصادية القطاعية على المدى البعيد، والحوافز الضريبية والمالية والقرب الجغرافي.
من جانبه، أبرز إبراهيم بن جلون تويمي المدير العام المنتدب لدى البنك المغربي للتجارة الخارجية الدينامية التي يشهدها القطاع البنكي المغربي، داعيا المستثمرين البرتغاليين إلى استثمار الفرص المتاحة بالمغرب.
وقد تميزت هذه الجلسة بتقديم شهادات من قبل عدد من المستثمرين البرتغاليين الذين سلطوا الضوء على مناخ الأعمال والفرص والتسهيلات الممنوحة للمقاولات البرتغالية العاملة بالمغرب أو الراغبة في ذلك.
شارك في هذه الندوة، على وجه الخصوص، عدد من أعضاء الحكومة البرتغالية، والعديد من السفراء المعتمدين في لشبونة، ورجال أعمال برتغاليون والعديد من أفراد الجالية المغربية المقيمة بالبرتغال.

أكدوا أن تطبيق القانون سوف ينظم عمل مكاتب الوساطة بما ينعكس إيجابيا على القطاع...خبراء لـ"الشرق": قانون تنظيم أعمال السمسرة العقارية يحقق الاحترافية للسوق القطري

المصدر :جريدة الشرق الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247088

المسلماني: يجب أن يكون الوسيط العقاري معتمدا من مجلس القضاء كمحلف عقاري
لدينا 85 شركة وساطة معتمدة ومحلفة لدى الجهات الرسمية
300 شخص يمارسون مهنة الوساطة بمكاتب غير معتمدة تؤثر سلبا على السوق
المنصور: سيطرة سماسرة الشنطة على السوق أوجدت الحاجة لقانون ينظم الوساطة العقارية
القانون سيؤدي إلى حل مشاكل التسويق العقاري بما يحقق المصلحة العامة
الحكيم: قانون للوساطة العقارية سيؤدي إلى اختفاء الدخلاء و"سماسرة الشنطة"
القطاع العقاري يشهد مرحلة جديدة من النمو مستفيدا من تدفق السيولة
العروقي: القانون سوف يعزز المصداقية لدى المتعاملين في القطاع العقاري خصوصا في قضية الأسعار
دخول شركات وساطة عقارية أجنبية إلى السوق لن يكون سلبيا بشرط أن تدخل بشكل صحيح

نائل صلاح:

يترقب القطاع العقاري صدور قانون جديد ينظم مهنة الوساطة العقارية والتي تعيش حالة من الفوضى بحسب خبراء عقاريين نتيجة انتشار السماسرة غير المرخصين والذين أثروا في الماضي القريب في ارتفاع نسبة التضخم في العقارات نتيجة قيامهم بتغذية المضاربات العقارية دون أن تكون لديهم دراية تامة بالسوق.

ويرى عدد من الخبراء العقاريين أن وجود قانون ينظم مهنة الوساطة العقارية يعتبر أمرا في غاية الضرورة وسوف تكون له انعكاسات إيجابية كبيرة على القطاع العقاري وسيؤدي إلى تحسين العمل في هذا القطاع والذي ظل لسنوات طويلة يعاني من سماسرة الشنطة بعدما كانت الوساطة العقارية مهنة من لا مهنة له.

وأشاروا إلى أن القانون المرتقب سوف يقود إلى تنظيم عمل المكاتب العقارية التي يعد بيع وشراء العقارات من أهم أنشطتها، موضحين أنه من خلال تنظيم هذا القطاع الحيوي في السوق العقارية فإنه سيتم ضبط مستوى الوسطاء والمكاتب العقارية وحماية حقوقهم والعمل على توعيتهم بكل ما يسن من أنظمة وقوانين وحماية حقوق المتعاملين في المكاتب العقارية.

وكان مجلس الوزراء قرر في إحدى جلساته العادية في بداية شهر مايو الماضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار مشروع قانون بتنظيم مزاولة أعمال السمسرة العقارية " الدلالة " وذلك بعد الاطلاع على توصية مجلس الشورى في هذا الشأن، حيث كان مجلس الشورى قد بحث مشروع القانون في مارس الماضي وأصدر موافقته عليه.

ويحظر مشروع القانون مزاولة أعمال السمسرة العقارية قبل الحصول على ترخيص من الإدارة المختصة، وحدد الشروط المطلوبة فيمن يزاول أعمال السمسرة سواء للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي، كما حدد القانون مدة ترخيص مزاولة أعمال السمسرة بسنتين قابلة للتجديد لمدة واحدة أو مدد مماثلة، وحدد المشروع على جميع مكاتب وشركات السمسرة العقارية القائمة وقت العلم بالقانون مراعاة أحكامه وتعديل أوضاعها خلال مدة " 6 " أشهر من تاريخ العمل به.

وأشار الخبراء إلى أن القانون الجديد سوف ينعكس بشكل إيجابي على السوق العقاري وذلك بعد إقراره وبدء تطبيقه، حيث إنه سوف يعزز المصداقية لدى المتعاملين في القطاع العقاري خصوصا في قضية الأسعار، مشيرين إلى أن

التراخيص التي ستمنح للوسطاء العقاريين وفقا للقانون سوف تكون لأصحاب الخبرة والمتخصصين والمتابعين لوضع السوق العقاري، كما أنه سوف يعطي مصداقية أكبر لحركة السوق ولكل أصحاب القرار في العملية العقارية.

انعكاسات إيجابية

الخبير والمثمن العقاري السيد خليفة المسلماني يرى أن وجود قانون ينظم مهنة الوساطة العقارية يعتبر أمرا في غاية الضرورة وسوف تكون له انعكاسات إيجابية كبيرة على القطاع العقاري وسيؤدي إلى تحسين العمل في هذا القطاع والذي ظل لسنوات طويلة يعاني من سماسرة الشنطة بعدما كانت الوساطة العقارية مهنة من لا مهنة له.

وأبدى المسلماني تفاؤله بالقانون الجديد الذي يجري إعداده حاليا، حيث قام مجلس الشورى مؤخرا بمناقشة مشروع القانون ويعمل مجلس الوزراء على استصداره قريبا، منوها بأن إقرار قانون الوساطة العقارية سوف يعالج العديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع العقاري.

وأشار إلى أن الشروط التي يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار عند الترخيص للوسيط العقاري يجب أن تتضمن شرط الجنسية القطرية وإجادة القراءة والكتابة والخبرة في المجال العقاري وأن يكون معتمدا من المجلس الأعلى للقضاء كمحلف عقاري، وأن تكون لديه رخصة مزاولة المهنة وسجل تجاري.

وأشار المسلماني إلى أهمية أن يتم تحديد نسبة العمولة التي يتقاضاها الوسيط العقاري مقابل الخدمات التي يقدمها لطرفي العملية العقارية وهما البائع والمشتري، لافتا إلى أن حجم العمولة يعتمد على قيمة الصفقة، فكلما كانت الصفقة أكبر كلما قلت نسبة العمولة.

الشركات المحلفة

وأشار المسلماني إلى أن عدد الشركات العقارية المحلفة والمعتمدة لدى الجهات الرسمية يبلغ حاليا 85 شركة، ولكن الذين يعملون في الوساطة العقارية يزيد عددهم على 300 شخص يعملون في مكاتب غير معتمدة من الجهات المعنية، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على القطاع العقاري، حيث إن بعض المكاتب العقارية التي تنشر إعلانات في الصحف عن تسويق عقارات هي في الواقع مكاتب غير مرخصة، داعيا الجهات المعنية إلى مراقبة عمل هذه المكاتب وعدم السماح لمن لا يحمل ترخيصا بالعمل في هذه المهنة.

وأشار إلى أن تجار الشنطة أو السماسرة الذين يعملون بدون ترخيص وبدون مكاتب ثابتة، هم الذين تسببوا في تضخم أسعار الإيجارات والعقارات قبل عدة سنوات، مضيفا: " نحن كوسطاء عقاريين لا نتعامل معهم ".

وأوضح المسلماني أن القطاع العقاري يشهد حاليا فترة تحسن ولكن ببطء شديد، فالحركة العقارية التي نشهدها حاليا لا تعكس حجم وسمعة قطر في الخارج، لكنها تظل أفضل من العامين السابقين.

وأعرب المسلماني عن تفاؤله بأن يتواصل التحسن في السوق خلال السنوات المقبلة وأن تكون هنالك حركة بناء نشطة خصوصا بعدما بدأت الدولة بطرح العديد من المشاريع.

تنظيم السوق

قال رجل الأعمال والخبير العقاري منصور المنصور إن وجود قانون للوساطة العقارية سوف ينظم عملية التسويق العقاري وبيع وشراء العقارات، لافتا إلى أن القانون سوف يقود إلى تنظيم عمل المكاتب العقارية التي يعد بيع وشراء العقارات من أهم أنشطتها، مشيرا إلى أنه من خلال تنظيم هذا القطاع الحيوي في السوق العقارية فإنه سيتم ضبط مستوى الوسطاء والمكاتب العقارية وحماية حقوقهم والعمل على توعيتهم بكل ما يسن من أنظمة وقوانين وحماية حقوق المتعاملين في المكاتب العقارية.

وأشار المنصور إلى أن مهنة الوسيط العقاري تعد مهنة ذات أهمية في القطاع العقاري وتعتبر المحرك الرئيسي للسوق العقارية الأمر الذي يستوجب العناية والاهتمام بهذا القطاع الحيوي والمهم، لافتا إلى أن التطور العقاري المدعوم بزيادة الطلب على العقارات في ظل النشاط الاقتصادي والتزايد السكاني خلال السنوات الأخيرة، قد أوجد الحاجة إلى تنظيم مهنة الوساطة العقارية، حيث يلاحظ أن عدد الشركات والمكاتب المتخصصة في الوساطة العقارية لا يزال محدودا، في حين يسيطر سماسرة الشنطة على جزء كبير من السوق خصوصا في قطاع الإيجارات، وقد تسبب هؤلاء السماسرة في التضخم الذي أصاب أسعار الأراضي والعقارات والإيجارات خلال الطفرة التي شهدها السوق في الأعوام من 2005 إلى 2009، وبالتالي فإن وجود القانون المقترح سوف يؤدي إلى ضبط العملية العقارية وحل مشاكل التسويق العقاري بما يحقق المصلحة العامة.

تبادل سليم

وقال إن مهمة الوسيط العقاري لا تقتصر على عرض العقارات المتداولة في السوق العقاري على العملاء، بل تتجاوز الخدمات التي يقدمها بحسب خبراته العملية للمساعدة في عملية تبادل عقاري سليمة وواضحة وخالية من الشوائب، فالصناعة العقارية، تعبر عن حضارة ونمو وتنمية شاملة للعديد من الصناعات الأخرى، كالسياحة والصرافة والتمويل والبناء والتشييد، لذلك جاءت الحاجة إلى تشريع قانون ينظم مهنة الوساطة العقارية، وينظم العلاقة بين جميع الأطراف المتعاملين في أي مجال من مجالات القطاع العقاري، بحيث يتحمل الوسيط العقاري مسؤولية كبيرة تجاه العميل من خلال اتفاقيات التمثيل الموقعة بينهما، والتي تنص على كافة الأعمال التي سيقدمها للعميل، وكافة الالتزامات التي تعهد بها، مقابل أتعاب مادية، ولفترة زمنية محدودة، ضمن البنود التي يحددها القانون.

وأضاف المنصور أن القطاع العقاري لا يزال يعيش على وقع الموازنة الجديدة التي أعلنت في أبريل الماضي وتضمنت مشاريع كبرى في البنية التحتية تزيد نسبتها على 41% من مصروفات الموازنة، وهو الأمر الذي شجع العديد من المطورين العقاريين للاستعداد للاستفادة من هذه المشروعات على صعيد تطوير مناطق جديدة سواء في الدوحة أو خارجها.

توقع المنصور أن يشهد شهر يونيو الجاري مزيدا من النمو في التعاملات العقارية، خاصة أنه من المتوقع طرح بعض المشروعات التي تضمنتها موازنة 2012/2011 مما سيؤدي إلى تحريك العملية العقارية، مشددا على أن السوق العقاري القطري سيشهد خلال السنوات المقبلة نموا متسارعا كلما اقتربنا من العام 2022، حيث من المتوقع أن يتزايد حجم القطاع العقاري القطري تدريجيا لغاية ذلك التاريخ الذي يشهد استضافة قطر لمونديال كأس العالم.

منع التلاعبات

قال رجل الأعمال حسن الحكيم إن النشاط العقاري في دولة قطر أحوج ما يكون إلى هذا القانون الذي من المتوقع أن يصدر قريبا، حيث إنه سوف ينظم عمل الوسطاء العقاريين، ويمنع أية تلاعبات تحدث من قبل بعض الدخلاء على المهنة، والذين يمارسون عمل الوساطة العقارية دون ترخيص، ودون أن تكون لديهم مكاتب مسجلة لدى الجهات الرسمية.

وأوضح أن وجود قانون للوساطة العقارية سوف يؤدي إلى اختفاء " سماسرة الشنطة " والذين يعملون دون ترخيص، وليست لديهم الخبرة والدراية الكافية بعمل الوساطة العقارية، مشددا على أن الوسيط العقاري يعتبر المرجعية الرئيسية للعملاء عند رغبتهم في الدخول إلى السوق العقاري، إما للتملك أو التأجير أو الاستثمار، لافتا إلى أن مهنة الوساطة العقارية ما زالت غير منتشرة في السوق القطري بشكل واسع.

وتوقع الحكيم أن يختفي السمسار التقليدي في المستقبل القريب وذلك بعد إقرار قانون السمسرة العقارية وتطبيقه، لافتا إلى أن متطلبات السوق العقاري الجديدة، لا يقدر عليها السمسار التقليدي، فالطفرة العقارية التي تشهدها دولة قطر حاليا نظرا للاستثمارات المحلية والأجنبية، تزداد يوما بعد يوم، ما يتطلب معرفة علمية دقيقة بالسوق العقاري، فالتوسع في الاستثمارات العقارية يجب أن يقابله توسع في شركات الوساطة العقارية، التي تستحوذ بشكل أكبر على ثقة الشركات والأفراد.

مرحلة جديدة

وأشار الحكيم إلى أن القطاع العقاري يشهد حاليا مرحلة جديدة من النمو، مستفيدا من عدة عوامل أبرزها تدفق السيولة إلى هذا القطاع حيث بدا ذلك واضحا من خلال عمليات البيع والشراء التي يقيدها مكتب التسجيل العقاري بوزارة العدل والتي أظهرت نموا في الأسابيع الأخيرة وبلغت ما يقارب 3 مليارات ريال في شهر مايو الماضي، لافتا إلى أن من العوامل الأخرى إلغاء قوائم الانتظار بالنسبة للقروض السكنية التي تمنحها الدولة للمواطنين عن طريق بنك قطر للتنمية، حيث أسهم ذلك في تزايد عدد المستفيدين من القروض السكنية وبالتالي تزايد الطلب على الأراضي لغرض البناء.

وتوقع الحكيم أن يستمر السوق العقاري في نموه خلال الفترة المقبلة، خصوصا مع قياد الدولة في الأشهر القليلة المقبلة بطرح العديد من المشروعات الواردة في الموازنة، إلى جانب الاستعداد لمونديال 2022.

تعزيز المصداقية

قال السيد أحمد العروقي الخبير العقاري ومدير عام شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري إن قانون السمسرة العقارية والذي بحثه مجلس الشورى مؤخرا، سوف ينعكس بشكل إيجابي على السوق العقاري وذلك بعد إقراره وبدء تطبيقه، بحيث إنه سوف يعزز المصداقية لدى المتعاملين في القطاع العقاري خصوصا في قضية الأسعار، لافتا إلى أن التراخيص التي ستمنح للوسطاء العقاريين وفقا للقانون سوف تكون لأصحاب الخبرة والمتخصصين والمتابعين لوضع السوق العقاري، كما أنه سوف يعطي مصداقية أكبر لحركة السوق ولكل أصحاب القرار في العملية العقارية.

وأشار إلى أنه بوجود القانون الذي ينظم هذه المهنة، فإنه ستكون هنالك جهة رقابية من الدولة على عمل الوسطاء العقاريين، كما أنه سوف تكون هنالك احترافية في القطاع العقاري، إلى جانب حل المشاكل الحقيقية التي تواجه هذا

القطاع، إضافة إلى أن الوسطاء الذين سوف يحصلون على الترخيص وفقا للقانون الجديد سوف يكون هنالك اتصال بينهم وبين الجهة التي ستراقب وتنظم عملهم، بما يفيد نهضة القطاع العقاري.

الخبرة والثقة

وفيما يتعلق بالشروط التي من المفترض توفرها في الوسيط العقاري، قال العروقي إنه يجب أن تكون لديه خبرة كبيرة في السوق العقاري وسمعة طيبة، وأن تعطى التراخيص للخبراء العقاريين برقابة معينة، وألا يكون الترخيص نهائيا بل يكون المجال مفتوحا لسحب الترخيص إذا أقدم الوسيط على ارتكاب أخطاء أو تجاوز حدود القانون، لأن الترخيص للوسيط العقاري هو في الأساس ثقة، وعليه أن يكون في محل هذه الثقة التي منحت له.

وأشار إلى أن من بين الشروط الأخرى التي يفترض توفرها في الوسيط العقاري المؤهل العلمي والمعرفة بالسوق العقاري القطري وأن يمارس عمله من مقر دائم، مضيفا: " الترخيص للوسطاء العقاريين يشبه ما يقوم به مركز قطر للمال في منحه التراخيص للاستثمار في البنوك والقطاعات المالية ضمن لوائح محددة.. ونتوقع أن تكون هنالك منافسة كبيرة بين الوسطاء العقاريين ".

وأشار العروقي إلى ضرورة أن يخضع الوسيط العقاري إلى مقابلة شخصية ومناظرة من قبل لجنة مختصة تضم كافة الجهات الحكومية قبل منحه الترخيص، بحيث يقوم الوسيط بتقديم شرح واف عن القطاع العقاري والسوق للتأكد من درايته التامة بالسوق العقاري.

شركات أجنبية

وأشار إلى أن دخول شركات وساطة عقارية أجنبية إلى السوق القطري لن يكون بالأمر السلبي، بل على العكس سوف تكون إضافة إلى السوق، ولكن ما يهمنا هو أن تدخل بشكل صحيح، فغالبا الشركات الأجنبية تكون لديها رؤية مختلفة عن واقع السوق القطري، فالواقع هو الذي يفرض نفسه، وهذا ما سيتم العمل عليه مستقبلا في القطاع العقاري من خلال التركيز على النوعية والتميز للمرحلة المقبلة.

وتوقع العروقي أن يتم وفقا للقانون تحديد نسبة العمولة التي يتقاضاها الوسيط العقاري نظير أتعابه التي يقوم بها نيابة عن البائع والمشتري، وقال إن تحديد نسبة العمولة أمر مهم للغاية.

وفيما يتعلق بوضع السوق العقاري حاليا، قال العروقي إن السوق يمر الآن بمرحلة جديدة فبعد الطفرة الأخيرة ومن ثم الاستقرار فالهدوء وتراجع الأسعار، بدأ السوق حاليا بالتحرك بنشاط ملحوظ، وبدأت أسعار الأراضي ترتفع شيئا فشيئا كما هي الحال بالنسبة لأسعار مواد البناء أيضاً، مشيرا إلى أن هنالك نوعا من الجمود في المشاريع الجديدة وفي عمليات البيع والشراء، وقال إن الحل يكمن في أن تقوم شركات كبرى بطرح وحدات في مناطق جديدة تتناسب مع الأسعار التي يطلبها المشتري.

مناطق جديدة

ودعا العروقي أيضاً إلى ضرورة تخطيط مناطق جديدة خارج الدوحة، مشيرا إلى أن التركيز الآن على المناطق التي أصبحت فيها بنية تحتية مثل مدينة لوسيل واللؤلؤة قطر، أما بقية المناطق فهي بحاجة إلى بنية تحتية لكي تجذب المطورين العقاريين، لافتا إلى تنامي الثقة بالبناء العامودي المتمثل بالأبراج والتي تشهد حركة أكبر ومن المتوقع أن يتم تشييد مزيد من الأبراج في الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن المتاح حاليا هو إعادة بناء بعض المناطق في وسط الدوحة وإعادة البيع والذي وصل إلى حده الأعلى الذي لا يتناسب مع المستثمر، لذلك فإن السوق بحاجة إلى تخطيط أراض جديدة وعرضها للبيع وهو الأمر الذي يفتقده السوق منذ عامين.

وأشار العروقي إلى أن الخطة العمرانية الشاملة والتي من المنتظر أن يتم تطبيقها قريبا، سوف تسهم بشكل كبير في إنعاش القطاع العقاري، فكل المتعاملين بهذا القطاع سيكونون على دراية بكل الجوانب المتعلقة بالعملية العقارية سواء من حيث تحديد الشوارع السكنية من التجارية والارتفاعات المسموح بها للبناء وغيرها من الأمور التي تسهل على المستثمر اتخاذ قرار الشراء أو البيع.

ترخيص لسنتين

ووفقا لنقاشات مجلس الشورى، فإن مشروع قانون تنظيم مزاولة أعمال السمسرة العقارية، يحظر مزاولة أعمال السمسرة العقارية قبل الحصول على ترخيص من الإدارة المختصة، وحدد القانون مدة ترخيص مزاولة أعمال السمسرة بسنتين قابلة للتجديد لمدة واحدة أو مدد مماثلة، ولا يجوز للسمسار العقاري القيام بأي أعمال عن صاحب الشأن إلا بعد استيفاء الشروط ومنها اكتمال المستندات، كما لا يجوز للسماسرة أو أقاربهم أن يكونوا أطرافا في أي من التصرفات التي فوض

للتوسط فيها، ويتم تحديد أجر السمسار بالاتفاق وإلا جاز للمحكمة عند المنازعة أو الخلاف أن تحدد الأجر حسب طبيعة عمل السمسار وما بذله من جهد ووقت.
وحدد مشروع القانون على جميع مكاتب وشركات السمسرة العقارية القائمة وقت العلم بالقانون مراعاة أحكامه وتعديل أوضاعها خلال مدة " 6 " أشهر من تاريخ العمل به.
تعديلات الشورى
وأوصت لجنة مختصة بمجلس الشورى بالموافقة بالأغلبية على شرط تحديد عمر السمسار وهو ألا يقل عمره عن " 18 " سنة ميلادية، ووافقت بالإجماع على ثلاثة تعديلات هي إضافة التعديل المطلوب في المادة " 8 " التي تحدد ضرورة إرفاق شهادة من الإدارة المختصة بوزارة العدل توضح حالة العقار والبيانات المهمة التي يجب أن يعلم بها المشتري، وتؤثر في قرار الشراء وضرورة إرفاق المخطط العمراني المعتمد من الإدارة المختصة بوزارة الشؤون البلدية لمنع وقوع أي اختلاف عند التعاقد.
ورأت اللجنة أن هذه الإضافة ضرورية لأنه قد يحدث اختلاف في البيانات المتعلقة بحالة العقار عند وزارة العدل وبين المخطط العمراني بوزارة البلدية، ويقصد بها التعديل الذي قد يطرأ على المخطط بدون أن تخطر إدارة التسجيل العقاري بالسرعة المطلوبة، ومن هنا ارتأت اللجنة إجراء التعديل بما يضمن علم المشتري بحالة العقار قبل شرائه.
والتعديل الثاني الذي طرأ على المادة " 15 " هو المعاقبة بالغرامة التي لا تزيد على " 50 " ألفا لكل من زاول أعمال السمسرة دون أن يكون مرخصا له، وإفشاء سر من أسرار الصفقات عند إبرامها حتى لا يترتب على ذلك الإضرار بصاحب الشأن، وفي حالة عدم رد المستندات إلى صاحب الشأن عند انتهاء أعمال السمسرة أو سلمها إلى غير صاحبها الأصلي دون مسوغ قانوني.
ويجيز التعديل للمحكمة في حالة إفشاء أسرار الصفقات أن تحكم بالعقوبة الأصلية وبإيقاف التراخيص أو الحرمان من مزاولة أعمال السمسرة لمدة محددة، ووضع عقوبة على الشخص المسؤول عن إدارة الشخص المعنوي.
ورأت اللجنة حذف الحد الأدنى من عقوبة الغرامة والاكتفاء بالحد الأقصى لها لأن وضع حد أدنى للعقوبة من شأنه أن يقيد قاضي الموضوع في تخفيف العقوبة أو النزول بها إلى ما دون ذلك وقد يكون الجرم المرتكب يتنافى مع مبدأ تناسب العقوبة مع الجريمة المرتكبة.
والتعديل الثالث في المادة " 16 " هو معاقبة المخالف بالغرامة التي لا تزيد على " 10 " آلاف لكل من قام بأي عمل من أعمال السمسرة أو أعلن عن بيع أو شراء أو تأجير عقار أو إجراء أي تصرف فيه دون إكمال الشروط المطلوبة.
الوساطة العقارية
وتلعب مهنة الوساطة العقارية دورا مهما في تحريك سوق العقارات سواء في البيع والشراء أو في الإيجار، وتتنوع أقسام الوسطاء العقاريين من وسيط عقاري غير متفرغ، إلى الوسيط المحترف، فمساعد الوسيط المحترف، ثم وسيط المشتري المحترف، ووسيط البائع المحترف، والوسيط المحترف المزدوج، وأخيرا البائع أو المشتري كوسيط عقاري.
ويعتبر الوسيط العقاري المحترف أبرز هؤلاء، وينحصر دوره في عملية التبادل العقاري، في عرض رأيه فقط من باب الاستشارة والتوضيح، بناء على معلوماته وخبراته السابقة، دون التأثير على أي كان- خاصة طرفي التبادل العقاري: البائع والمشتري، في اتخاذ أي قرار مهما قل شأنه والذي هو فقط مهمة الأطراف وفرق عملهم.
تقوم مهمة الوسيط العقاري المحترف تجاه زبائنه الملتزمين معه على أسس أخلاقية ومهنية عالية جدا، تعرف بقواعد الوساطة الأخلاقية، والتي تقوم على عدة مبادئ هي: الاهتمام والعناية بمصالح العميل أولا وآخرا، الطاعة في تنفيذ طلبات العميل تحت سقف النظام والقانون، النزاهة الكاملة بحيث يعتمد العميل على الوسيط العقاري وألا يقبض أي مال أو عمولة من أي كان دون علم العميل، إخلاص وولاء كامل للعميل العقاري وليس لأي كان حتى للشركة العقارية، والشفافية والوضوح في الإفصاح للعميل عن معلومات يعرفها عن العقار أو الفريق الآخر أو المجال العقاري الذي يعمل فيه.
الوسيط المحترف
وبالتالي فإن مهمة الوسيط العقاري المحترف هي التفاني في خدمة العميل العقاري ضمن القوانين المسموح بها، كما أن اسم وسمعة شركة الوساطة العقارية تعكس مقدار الاهتمام والولاء والنزاهة التي يبحث عنها العملاء العقاريون قبل فخامة المكاتب وتكلفة ديكوراتها، فالعميل العقاري الحريص على ماله ووقته يبحث عن جوهر الشركة العقارية وخدماتها، وليس عن مظهرها، والذي يعنيه هو ناتج أعمالها.
وتتألف الشركة العقارية عادة من عدة عناصر تتعاون فيما بينها لخدمة العملاء: مدير مسؤول، وسطاء محترفون، جهاز عمل مساند، والوسائل التقنية، والجميع يعمل لدعم عمل الشركة والوصول إلى نتائج ترضي الأهداف والعملاء العقاريين.
ويضم القطاع العقاري عدة مجالات رئيسية: الوساطة العقارية، إدارة الأملاك والعقارا

ثمّنت التشريعات القطرية بمجال الأسرة والطفل.. الجامعة العربية: قطر واحة لحماية حقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247043

القاهرة-السيد السعدني:
أكدت منى كامل الوزير المفوض مدير إدارة الأسرة والطفل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن دولة قطر استطاعت أن تكون واحة لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأسرة والطفل بصفة خاصة وفي هذا المجال فأن هناك مؤسسات داخل دولة قطر تعمل في مجال تعزيز وحماية حقوق الأسرة والطفل وهناك تعاون وتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهذه المؤسسات القطرية وعلى رأسها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
وقالت كامل على هامش اجتماع فريق الخبراء العرب المعني بالتشريعات القانونية الخاصة بالعمل على حماية حقوق الطفل والتي تعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ان دولة قطر كانت لها أياد بيضاء في المساهمة الفعلية في المؤتمر الرفيع المستوى والذي عقد بمراكش بالمملكة المغربية في شهر ديسمبر الماضي والمعني بحقوق الطفل ومساهمة قطر كانت على كافة المجالات سواء من الناحية الفنية واللوجستية أو من الناحية المادية حيث ساهمت دولة قطر بمبالغ مالية كبيرة من أجل المساهمة في هذا المؤتمر ولولا هذا ما عقد هذا المؤتمر وما كانت له هذه النتائج الممتازة.
وأضافت مدير إدارة الأسرة والطفل بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن دولة قطر معنية عناية كاملة بحقوق الطفل منذ بداية أن يكون جنينا في بطن أمه وذلك بتوفير كافة سبل الرعاية للأمهات الحوامل ومن ثم توفير كافة سبل الرعاية للطفل سواء رعاية صحية أو اجتماعية أو ثقافية وتدريبه على الحرية والعدالة وحرية الرأي والرأي الآخر لذلك فدولة قطر نموذج في هذا الأمر.

المركز الديمقراطي الدولي يثير انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى انتهاكات حقوق الإنسان بمخيمات تندوف

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=133714

أثار المركز الديمقراطي الدولي، وهو منظمة تضم أحزاب الوسط في أزيد من مائة بلد، أول أمس الأربعاء، انتباه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها "البوليساريو" في مخيمات تندوف بتواطؤ مع الجزائر.

ودعا ممثل المركز الديمقراطي الدولي المامي أهل أحمد في مداخلة خلال الدورة 17 لمجلس حقوق الإنسان، المنظمات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة إلى الضغط على "بوليساريو" والجزائر من أجل حثهما على احترام القانون الدولي بهذه المخيمات.

وأبرز المتدخل أن الدولة الجزائرية، التي تمول "البوليساريو" مسؤولة مثلها مثل هذا الأخير عن التجاوزات، التي تحدث على ترابها.

وشدد المركز الديمقراطي الدولي، بالخصوص، على ضرورة إحصاء وتسجيل سكان مخيمات تندوف، واحترام حقهم في تقرير ما إذا كانوا يرغبون في البقاء بتندوف تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو العودة إلى المغرب أو الاستقرار بمكان آخر. كما طالب بحماية المساعدات الإنسانية الموجهة للمحتجزين بتندوف.

وندد المامي بالوضعية التي يعيشها هؤلاء السكان المحتجزون على التراب الجزائري من طرف "بوليساريو" بمساعدة ودعم جيش هذا البلد.

فسكان المخيمات محرومون من ممارسة حقوقهم الأساسية كالحق في الشغل والتعليم والرأي والتنقل، كما يشهد بذلك الترحيل القسري لمئات الأطفال في ظروف مأساوية، والتحويل المكثف للمساعدات الدولية والاعتقال التعسفي.

كما توقف المركز الديمقراطي الدولي عند حالة مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، الرئيس السابق لشرطة "بوليساريو"، الذي أبعده هذا الأخير عن أطفاله الخمسة وزوجته، لأنه أعرب عن دعمه لمخطط الحكم الذاتي، الذي اقترحه المغرب قصد تسوية النزاع حول الصحراء.

بعد أن وضعتها أميركا ضمن 14 دولة

البحرين تنتقد تصنيفها ضمن الدول المنتهكة للحريات

المصدر:صحيفة الوسط البحرينية الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://www.alwasatnews.com/3207/news/read/566939/1.html

انتقد مكتب حقوق الإنسان في وزارة التنمية الاجتماعية تصريح سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في جنيف ايلين شامبرلين دوناهو الذي صنفت فيه مملكة البحرين ضمن 14 دولة تنتهك الحريات الأساسية.

وكانت دوناهو قد ألقت كلمة في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف يوم الأربعاء الماضي، دعت فيها المجلس للانتباه إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تشعر الولايات المتحدة بقلق بشأنها، والناتجة عن الاحتجاجات السلمية في بعض البلدان في جميع أنحاء العالم، مطالبة بمحاسبة الحكومات المنتهكة للحريات الأساسية في تكوين الجمعيات وحرية التعبير والدين. وتطرقت في حديثها إلى 14 بلداً اعتبرتها دولاً تنتهك حقوق مواطنيها، ومن بينها البحرين.

بعد الانتقاد الذي وجهته السفيرة الأميركية في جنيف

«التنمية»: نشعر بخيبة أمل لتصنيف البحرين ضمن الدول المنتهكة للحريات

أعرب مكتب حقوق الإنسان في وزارة التنمية الاجتماعية عن خيبة أمله من تصريح سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في جنيف ايلين شامبرلين دوناهو الذي صنفت فيه مملكة البحرين ضمن 14 دولة تنتهك الحريات الأساسية.

وكانت دوناهو قد ألقت كلمة في جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف يوم الأربعاء الماضي (15 يونيو/ حزيران 2011)، دعت فيها المجلس للانتباه إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تشعر الولايات المتحدة بقلق بشأنها، والناتجة عن الاحتجاجات السلمية في بعض البلدان في جميع أنحاء العالم، مطالبة بمحاسبة الحكومات المنتهكة للحريات الأساسية في تكوين الجمعيات وحرية التعبير والدين.

وتطرقت في حديثها إلى 14 بلداً اعتبرتها دولاً تنتهك حقوق مواطنيها، ومن بينها البحرين، إذ أشارت إلى أن الحكومة البحرينية اعتقلت عدد من أفراد الطاقم الطبي والمعارضين، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن موافقة الحكومة على طلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة البحرين، وإنهاء حالة السلامة الوطنية، والشروع في الحوار الوطني بوادر أمل في الإصلاح.

وحثت دوناهو الحكومة البحرينية الالتزام بمحاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ودعت في نهاية خطابها جميع الدول إلى احترام حقوق الإنسان لمواطنيها.

وجاء في بيان مكتب حقوق الإنسان بوزارة التنمية رداً على دوناهو: «كما أشار الرئيس الأميركي باراك أوباما، فإن ما يربط الولايات المتحدة والبحرين هي علاقة صداقة، وفي ضوء ذلك، فإنه من المهم أن يتحدث الأصدقاء بصراحة وصدق مع بعضهم البعض».

وتابع البيان: «إننا نأسف لاندفاع الإدارة الأميركية في محاولة الحكم على الادعاءات التي لم تثبتها المحاكم. فحجر الزاوية في المجتمعات المتقدمة هو سيادة القانون لا فقط توفير ضمانات حرية التعبير، وإنما يشمل كذلك تحقيق الأمن للناس. النظام القضائي في البحرين متطور للغاية وينبغي احترام قراراته».

وأعرب المكتب عن استغرابه من صدور مثل هذا التصريح، بعد فترة قصيرة على زيارة مثمرة جمعت مسئولين بحرينيين رفيعي المستوى مع الإدارة الأميركية، تم خلالها التأكيد للإدارة الأميركية حرص البحرين على الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها، وإيضاح الخطوات التي تجري حالياً للتحقيق ومعالجة أي قصور أو ثغرات في هذا المجال.

كما أشار البيان إلى أن تصريح دوناهو جاء تزامناً مع زيارة مساعد وزيرة الخارجية لمكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مايكل بوزنر إلى البحرين، والتي تم خلالها استمرار هذه المناقشات المثمرة.
وانتقد البيان عدم اعتراف دوناهو بموقف البحرين الإيجابي باحترام حقوق الإنسان، بدليل دعوته المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإرسال فريق إلى البحرين للاطلاع على الأوضاع.
وأضاف البيان: «الأحداث المؤسفة التي شهدتها البحرين، استلزمت إعلان الدولة لتطبيق حالة السلامة الوطنية والتي انتهت في الأول من يونيو/ حزيران الجاري. وللأسف، تحولت الاحتجاجات العنيفة لتهديد سلامة وأرواح وممتلكات وسبل العيش للمواطنين والمقيمين من جميع شرائح المجتمع، ناهيك عن السعي إلى تقويض سيادة القانون. وفي مثل هذه الظروف، يحق لجميع البحرينيين أن توفر لهم الحكومة الحماية القانونية من مثل هذه التهديدات لحقوقهم الأساسية».
وأكد البيان التزام مملكة البحرين للحفاظ على حقوق شعبها كافة، وأنها تأخذ على محمل الجد الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، وأنه من المؤمل أن تناقش هذه الشكاوى في الحوار الوطني المقبل.
وختم بيان المكتب بالتأكيد على التزام مملكة البحرين الثابت بالعمل مع جميع الأطراف على حد سواء محلياً ودولياً، بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، معرباً عن رغبة الحكومة في مواصلة وتوسيع نطاق هذا التعاون خلال الفترة المقبلة

النائب العام يجتمع مع الرئيس والمدعي العام لـ"الجنائية".. الدوحة مقراً إقليمياً للمحكمة الجنائية الدولية للإعلام وتأهيل المحامين العرب

المصدر :جريدة الشرق الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247268

لاهاى-قنا:
اجتمع سعادة الدكتور على بن فطيس المرى النائب العام مع سعادة القاضى سانغ هيون سونغ رئيس المحكمة الجنائية الدولية فى مقر المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، حيث جرت مناقشة التوصيات الصادرة عن مؤتمر المحكمة الجنائية الدولية الذى عقد فى الدوحة الشهر الماضي.
كما التقى سعادة النائب العام بالسيد لويس مورينو اوكامبو المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية الذى عبرعن شكره وتقديره لجهود حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى على التعاون الفعال بين دولة قطر والمحكمة الجنائية.
كما اجتمع سعادة النائب العام مع السيدة سلفانا اربيا مسجلة المحكمة، حيث تم استعراض ما تم من تعاون بين الجانبين ووقع الجانبان اتفاقية لان تكون الدوحة مقرا اقليميا للمحكمة الجنائية الدولية للاعلام والتدريب وتأهيل المحامين العر ب.
تفاصيل
النائب العام يجتمع مع الرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية..الدوحة مقرا إقليميا للمحكمة الجنائية الدولية للإعلام وتأهيل المحامين العرب
د. علي المري: ضرورة استقلال العدالة والقضاء وابتعادهما عن التدخلات السياسية والانتقائية
سونغ يشيد بمؤتمر الدوحة ويتطلع للتعاون بين قطر والمحكمة الجنائية الدولية
لاهاي-قنا:
اجتمع سعادة الدكتور علي بن فطيس المري النائب العام مع سعادة القاضي سانغ هيون سونغ رئيس المحكمة الجنائية الدولية في مقر المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي، حيث جرت مناقشة التوصيات الصادرة عن مؤتمر المحكمة الجنائية الدولية الذي عقد في الدوحة الشهر الماضي.

وعبر رئيس المحكمة الجنائية الدولية عن شكره لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير البلاد المفدى على استضافة المؤتمر الاقليمي الاول، مشيدا بالحوار الذي جرى بين الدول العربية التي شاركت في اعمال المؤتمر والمحكمة الجنائية الدولية.
واكد ان مؤتمر الدوحة كان منبرا للحوار والتفاعل بين مختلف الاطراف للتعرف على المواقف وتبادل وجهات النظر بشأن سير عمل المحكمة والرؤية المستقبلية لعملها.. كما اكد ايضا ان المؤتمر كان خطوة اولى في الاتجاه الصحيح وانه يتطلع الى استمرار التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ودولة قطر.
وتأتي زيارة سعادة النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية في اطار متابعة المؤتمر الاقليمي للمحكمة الجنائية الدولية الذي عقد في الدوحة بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمحكمة الجنائية الدولية.
كما التقى سعادة النائب العام بالسيد لويس مورينو اوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والذي عبر عن شكره وتقديره لجهود حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر على التعاون الفعال بين دولة قطر والمحكمة الجنائية.
وتحدث الجانبان عن عدد من مواضيع التعاون المشترك وآفاق وسبل تطوير التعاون بين مكتب المدعي العام للمحكمة في لاهاي ومكتب النائب العام في الدوحة، الى جانب استعراض الاتفاق الذي وقع بين الطرفين.
كما اجتمع سعادة النائب العام مع السيدة سلفانا اربيا مسجلة المحكمة، حيث تم استعراض ما تم من تعاون بين الجانبين، مشيدة بالنتائج التي حققها المؤتمر الاقليمي للمحكمة الجنائية بالدوحة، متمنية ان تستمر آلية الحوار هذه بنفس الزخم والدعم الذي تقدمه دولة قطر في هذا الموضوع.
ووقع الجانبان اتفاقية لان تكون الدوحة مقرا اقليميا للمحكمة الجنائية الدولية للإعلام والتدريب وتأهيل المحامين العرب، كما اتفقا على تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الحوار المباشر بين الخبراء من الجانبين في مجال عمل المحكمة من اجل التوصل الى تفاهم اكبر حول طبيعة عمل المحكمة ووضع الآليات وخلق منتدى لتبادل وجهات النظر بشأن عمل المحكمة الامر الذي سيساهم في خلق التوجهات المستقبلية لعملها.
*الشراكة المطلوبة
والقى سعادة الدكتور علي بن فطيس المري محاضرة عن الشراكة المبتغاة بين الدول العربية والمحكمة الجنائية الدولية، حضرها عدد من قضاة المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، وعدد من الوزراء وسفراء الدول العربية في لاهاي، وكادر المحكمة الجنائية الدولية، ومن بينهم نائب رئيس المحكمة ومسجل المحكمة والمدعي العام، وكوادر المنظمات الدولية الاخرى الموجودة في لاهاي.
وشدد خلال المحاضرة على اهمية ابتعاد المحكمة عن السياسة وضرورة استقلال العدالة والقضاء ايمانا بأن العدالة لا بد ان تكون عمياء وان تبقى بعيدة عن جميع التدخلات السياسية، وضرورة الابتعاد عن الانتقائية في التعامل.
واشاد نائب رئيس المحكمة الجنائية الدولية بالدور الكبير الذي تقوم به دولة قطر في هذا المجال، مشيرا الى انها المرة الاولى خلال سنوات عمله الثماني في المحكمة الجنائية الدولية التي يشهد فيها حوارا صريحا ومباشرا بين المحكمة ممثلة باجهزتها المختلفة، وممثلين عن الدول العربية رغم عدم انضمامها الى نظام روما الاساسي.

من خلال شراكة الدولة مع المكاتب المرخصة.. تأسيس شركة مساهمة للاستقدام سينهي مشكلة هروب العمالة

المصدر :جريدة الشرق الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247445

النابت: الشركة ستساهم في حل الكثير من مشاكل الخدم
الخليفي: تحتاج لدراسة معمقة من أجل تحقيق نتائج طيبة
غانم: لن تقدم حلولاً جذرية لمشاكل الاستقدام والعمالة
العفيفة: اندماج مكاتب الاستقدام في شركة مساهمة سيحل المشكلة

مؤيد اسكيف:

بين الفينة والأخرى تبرز على السطح المشاكل المتعلقة باستقدام الخدم عن طريق المكاتب المتخصصة بذلك وسط امتعاض واضح من الأهالي الذين يتعرضون لخسائر مالية نتيجة لعدم التوصل لاتفاق مرض مع الخادمة بعد استقدامها أو لأسباب أخرى مرتبطة بعدم أهليتها للعمل وهذه الخلافات وغيرها قد تظهر بشكل جلي بعد فترة الاختبار هذا عدا عن هروب الخادمة وما شابه ذلك ما يوقع الطرفين في خسائر كبيرة يكون الكفيل أو صاحب العمل هو الخاسر الأكبر فيها ورأى البعض أن وجود مثل هذه الشركة سوف يؤدي الى تغيير جذري في المسائل العالقة التي تقع بين الطرفين الكفيل من جهة والعامل أو العاملة من جهة أخرى.

شركة مساهمة

وفي هذا الإطار يقترح السيد سالم عبد الله النابت المحكم القانوني المعتمد من الغرفة العربية للتوفيق والتحكيم أن يتم إنشاء شركة مساهمة عامة متخصصة في استقدام العمالة وأن توضع لها كراسة اشتراطات محددة وتطرح للاكتتاب العام لتكون حلا جذريا لمختلف المشاكل التي تنشأ عن عملية تأمين الخدم وتكون مهمتها تزويد السوق القطري بمختلف الأيدي العاملة المهنية بدءا من الخدم مرورا بعمال الشركات ويرى النابت أن مثل هذه الشركة سوف تنهي مشكلة هروب الخدم والمبالغ الكبيرة التي يتكبدها كل من المواطنين والمقيمين لتأمين الأيدي العاملة المناسبة.

تأمين البديل

وأشار النابت إلى أنه سيكون من مهام هذه الشركة متابعة سير إجراءات الإقامة في هذا الشأن بدءا من الفحص الطبي حتى الحصول على البطاقة الشخصية وهذه الشركة هي المسؤولة عن أهلية العامل للعمل وهي المسؤولة عن تأمين البديل في حالة الهروب وبالطبع فإن وجود مثل هذه الشركة سوف تنهي أو تقلل بشكل كبير من ظاهرة هروب العمال وخصوصا الخدم لأن العلاقة مع صاحب العمل سوف تكون تعاقدية بموجب عقد العمل والشركة هي المسؤولة مباشرة عن العامل.

تغيير كلي

وأضاف النابت: إن علاقة صاحب العمل سوف تتغير كليا وسوف تكون حقوقه محفوظة وسوف يكون بإمكانه تبديل الخادمة بمرات محددة في حال عدم الحصول على ما يناسب ومن ثم فإن الحاجة لمثل هذه الشركة سوف تبرز بشكل كبير في المرحلة القادمة لأن البلاد مقبلة على مشاريع كبيرة وعملاقة وتحتاج لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة وفي مختلف المجالات ويمكن بالطبع لكل المكاتب المتخصصة في الاستقدام أن تكون جزءا من هذه الشركة المساهمة وأن تساعد بخبرتها وإمكانياتها في تطوير عمل مثل هذه الشركة من أجل تقديم الخدمات الأفضل ويضيف النابت مؤكدا نقطة هامة بحسب وصفه فيقول: إن مثل هذه الشركة سوف تمنع أي نوع من الممارسات غير القانونية التي تصب في إطار الاتجار بالبشر وما شابه ذلك.

تباين الآراء

وردا على هذا الاقتراح فقد تباينت الأفكار والرؤى ففي حين يرى البعض بأن مثل هذه الفكرة سوف تساعد على تجاوز الكثير من المشاكل يرى آخرون أن مشاكل أخرى سوف تنشأ عنها أهمها عدم قدرة الشركة على حل مشاكل الأعداد الكبيرة من الخدم خصوصا وأن هذه المشاكل تتضمنها تفاصيل كثيرة تقوم المكاتب بحلها بشكل فردي على اعتبار أنها حالات فردية ولكن حينما يكون هناك عدد كبير وحالات جماعية فإن مثل هذا الأمر سوف يشكل عبئا على الشركة ولن تكون قادرة على حله، هذا ما يقوله السيد صقر غانم مسؤول إحدى شركات الخدم واستقدام الأيدي العاملة الذي يرى أن مثل هذه الشركة المساهمة لن تقدم أي حلول جذرية لمشاكل العمالة ولاسيما الخدم.

أعداد كبيرة

وأضاف غانم: إن هذه الفكرة مهمة من حيث المبدأ لكن التنفيذ صعب جدا والعملية برمتها صعبة ولا أعتقد أن تنفيذها ممكنا والشركة لن تكون قادرة على الإيفاء بكل التزاماتها باتجاه الأعداد الكبيرة من العمالة لديها وبالطبع العدد الكبير من العملاء ولا أعتقد أن هناك جدوى اقتصادية لها حيث إن ما يترتب عليها سوف يكون كبيرا وسوف يؤدي إلى ارتفاع أجور تأمين القوى العاملة وبالتالي فإنه من المستحيل أن تقدم مثل هذه الشركة أي حلول جذرية تساعد على تأمين حقوق كلا الطرفين وإنهاء المشاكل التي يتم الحديث عنها ونحن نعرف في الوقت نفسه أن مثل هذه الشركة سوف تكون ملزمة بالإشراف على تطبيق وتنفيذ حقوق العمال جميعهم فهل سوف تكون قادرة على ذلك أم لا.

شركة تأمين

ويضيف صقر غانم أعتقد أن خضوع الخدم لشركات التأمين من خلال عقد موضح يحمي حقوق الطرفين خصوصا في حالات الهروب ومثل هذا الأمر معمول به في بعض الدول والمطلوب من شركات التأمين أن تقوم بالتأمين على حقوق العامل وحقوق صاحب العمل ومثل هذا المنتج التأميني يحمي الطرفين بالتأكيد ويقدم حلا يمنع خسارة الأموال لكلا الطرفين.

فكرة جيدة

وفي ذات الإطار يرى سعيد عبد المجيد المتخصص في استقدام العمالة والخدم بأن مثل هذه الفكرة تبدو جيدة من حيث المبدأ لكن تطبيقها على أرض الواقع سوف يكون صعبا وغير مجد وأعتقد أن المشاكل سوف تظل مستمرة بل يمكن أن تتفاقم في ظل مسؤولية الشركة عن أعداد كبيرة من العاملين والخدم وبالتالي أعتقد أن قانون العمل المحدد البنود بين طرفي العمل هو الضمانة التي يمكن أن تحل كامل المشاكل فالقانون الخاص بالخدم واضح ويحدد واجبات وحقوق كل طرف وهو الذي يحدد الإطار القانوني الذي على الأطراف أن تحتكم له ومع ذلك يظل السؤال هل سوف تكون مثل هذه الشركة المساهمة قادرة على تأمين احتياجات السوق القطري وتأمين متطلباته وحل المشاكل التي تنشأ بين الأطراف المختلفة؟؟ هذا هو السؤال الذي أعتقد أنه لن يتبين بشكل واضح وجلي إلا من خلال التطبيق ولكن الدخول في مثل هذه الشركة ليس أمرا سهلا وإذا كان لابد منه فيجب دراسته بتأن وبشكل مفصل كي يتم تجنب أي مشاكل تنشأ عنه مستقبلا.

بحاجة للنظر

من جهة أخرى يرى السيد علي العفيفة مسؤول أحد مكاتب الاستقدام بأن مثل هذه الفكرة جيدة وجديرة بالاهتمام والدراسة والمتابعة وبالرغم من أنها صعبة التنفيذ وتحتاج لبحث معمق ودراسة مستفيضة إلا أنه من الضروري أن يتم وضع حل لمشاكل استقدام العمالة ويمكن بالطبع لشركات الاستقدام الخاصة أن تتعاون في هذا الإطار أو حتى تندمج في مثل هذه الشركة حيث إنه سوف يكون هناك تخوف على المكاتب الحالية من الأضرار التي ستلحق بها ولكن بهذه الطريقة سوف يكون وجودها مضمونا بل إن هذه المكاتب سوف تقدم ما لديها من خبرات لهذه الشركة المساهمة والتي نأمل أن تنهي المشاكل الخاصة بالعمالة وتقدم الحلول للناس وتنهي استنزاف أموال البعض.

مسؤولية مشتركة

وأضاف العفيفة: وإن كنا نضع دائما مسؤولية عدم الاتفاق مع الخادمة على الطرفين فليست الخادمة هي الطرف المخطئ دائما بل إن الكفلاء في كثير من الأحيان يتحملون مسؤولياتهم نتيجة طريقة تعاملهم مع الخدم ما يؤدي إلى هروب الخادمة والخسائر تقع على عاتق الكفيل ووجود مثل هذه الشركة سوف يضع حلا بحيث يمكن للكفيل أو صاحب العمل أن يتفق مع بديل جديد لا يكون تسفير الخادمة هو نهاية المطاف بل تبقى فرصة عملها متاحة ربما تمكنت من التوصل لاتفاق مع طرف آخر أو صاحب عمل آخر.

وينهي علي العفيفة حديثه بالتأكيد على أهمية مثل هذه الشركة على أن تكون الدولة شريكا فيها وأن يتم التأكد من قدرتها على تحقيق أرباح اقتصادية كي لا يكون مصيرها الفشل المالي والاقتصادي ومن ثم الإداري..

نهاية الاحتكار

أما عبد السلام العجي فيرى أن مثل هذه الشركة ضرورة حقيقية تنهي احتكار شركات الاستقدام وتعمل على صياغة طريقة جديدة لعملية الاستقدام بحيث تكون أكثر سهولة وأكثر ضمانا لحقوق الكفيل أو صاحب العمل وفي نفس الوقت للخادمة ذاتها وهذا لن يكون ممكنا إلا بوجود شركة على مستوى عال تقدم خيارات واسعة للعملاء لاسيما وأن الكثير من هؤلاء العملاء استنزفت أموالهم وتكبدوا خسائر كبيرة بسبب هروب الخادمة أو غير ذلك وبهذا فإن الأمل كبير بمثل هذه الشركة أن تنهي هذه المعاناة.

مهمة جدا

من جانبه يرى المحامي علي الخليفي أن هذه الفكرة مهمة جدا وبطبيعة الحال تلزمها دراسة معمقة وتفصيلية تساعد على تجاوز أي عقبات لتحقق الغايات والأهداف التي نشأت من أجلها وأن تكون قادرة على تحقيق أرباح مالية وفي نفس الوقت تقدم أسعارا معقولة مع خدمات حقيقية وألا تشكل عبئا على أصحاب المكاتب الموجودة وفكرة اندماج هذه الشركات مع الشركة المساهمة أمر مهم وسوف يغني من تجربة هذه الشركة المساهمة.

دراسات ... تأملات دستورية في أوضاع الكويت الراهنة- اقتراح بتعديل قانوني تعزيز دور المحكمة الدستورية لتحقيق التوازن بين السلطتين

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=713365&searchText&حقوق=date=20062011

بقلم الدكتور خليفة ثامر الحميدة

إن ما يقع في الكويت من أحداث متتالية؛ وتطورات متلاحقة على الصعيدين الدستوري والسياسي ليثير العديد مما يستوجب البحث فيه؛ وما يجب أن يعرض على القواعد الحاكمة في الدستور والقوانين ذات العلاقة. ولما كانت القبس قد أخذت على عاتقها طرح ما يكتب من دراسات، وما يسطر من مقالات تهدف إلى إلقاء الضوء على مسببات الاحتقان السياسي في الدولة، أو اقتراح ما قد يزيل تلك المسببات. فقد جاءت هذه الدراسة لتورد اقتراحا بتعديل قانوني – وهو أسهل بطبيعة الحال من تعديل الدستور- نرى أنه سيكون له بالغ الأثر في سير الحياة السياسية في الدولة. وسيكون البحث فيما يثار من أحداث على ضوء من قواعد الدستور؛ وأحكام القانون تباعا.

أولا: حقيقة التقييم

للأوضاع الراهنة

هل ما تمر به البلاد طبيعي؟ وهل هو ما يجب أن تكون عليه الحياة السياسية؟ وهل يمكن الوصول إلى ما هو أفضل منه؟ إن الإجابة على السؤال الأول هو النفي. ذلك أن المشاركة الشعبية في إدارة الدولة، وما تفرضه الديموقراطية من حماية للرأي الآخر، وإفساح المجال للاختلاف في الرأي إنما يكون وفقا لما حدده الدستور من سيناريو كان يفترض الالتزام به دائما. فليس من الدستور في شيء نقل مناقشات المجالس النيابية إلى الشارع، وبما يثير ذلك من نعرات عرقية أو قبلية أو طائفية أو حتى سياسية. إن الخضوع للدستور لا يعني السماح بالإعلان عن الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل يتجاوز ذلك إلى ضرورة التمتع بهذا الحق في الأطر المكانية والزمانية والموضوعية التي حددها الدستور.

وبناء على ذلك، فإن حقوق أعضاء أي من السلطتين وواجباتهم تترتب لهم أو عليهم وفقاً لما قرره الدستور فقط. فعلى سبيل المثال قيد الدستور حق عضو مجلس الأمة في إبداء ما يراه من الأفكار والآراء داخل مجلس الأمة ولجانه. فإذا نقل العضو الفكرة، ليجعلها استعمالاً لليد في توقيع الأذى البدني بغيره، فإنه يفقد التمتع بتلك الحصانة. كما أنه لا يتمتع بتلك الحصانة عندما يبدي من الأفكار في خارج المجلس، ما يترتب عليه ارتكابه لجريمة سب أو قذف في حق الآخرين.

من هذا القول يجب أن نعترف بأن الاحترام الدائم للإجراءات الدستورية عند مباشرة الحقوق المختلفة لمن الأهمية بمكان، وبخلاف ذلك، ستعيش الدولة في حالة الفوضى السياسية، واقتصاص كل من يرى حق له لنفسه بنفسه ، الأمر الذي يزعزع في النهاية السلام الاجتماعي الذي هو أساس ما جاء الدستور لحمايته.

ثانياً: الدستور:
نعمة أم نقمة؟
إن فهم الدستور ينبغي ألا يتوقف على ما نص فيه من مواد، ولا ما تضمنه من أحكام فقط، وإنما لا بد من استيعاب فلسفة وجود الدستور، وما يعنيه على صعيد الواقع السياسي للدولة. ولبيان ذلك نقول إن الدستور يأتي ليقيم السلام الاجتماعي، ويعزز الأمن القانوني في الدولة. فبواسطة الدستور يتبين لأطراف المعادلة السياسية، كل في منصبه ، ما يتمتع به من حقوق، وما يلتزم به من واجبات. كما أنه يحدد طبيعة العلاقات المتبادلة بين تلك الأطراف، بالإضافة إلى رسم الخطوات الإجرائية لممارسة تلك الحقوق وأداء هذه الواجبات. ومن هذا المنطلق ينبغي التأكيد على احترام الدستور بصورة دائمة، كما يجب أن يكون هو الأساس في تنظيم العلاقات بين السلطات، من خلال قواعده الموضوعية والإجرائية، على حد سواء. وبغير هذا ستدخل الدولة في حالة ضياع سياسي، فالدستور هو صمام الأمان في إعمار الدولة، متى ما احترمنا قواعده. وبغير ذلك فسريعاً ما ستنتقل العلاقة بين السلطتين من مراقبة موضوعية لبعضهما البعض وبما يعنيه من تأكيد على مصلحة الدولة، كهدف لكل منهما دائماً، إلى تناقض بغيض، تهدف فيه كل سلطة إلى بذل الجهود لتقليص السلطة الأخرى. ويزداد الأمر خطورة عندما تتخذ كل سلطة قراراتها، بناء على اعتبارات شخصية لمصلحة السلطة الأخرى أو ضدها.
النظام النيابي
وبناء على ذلك لا يجوز اهمال ما يقرره الدستور من اجراءات للوصول الى نتيجة معينة مهما كانت الأسباب التي قد تدعو الى مثل ذلك. فعلى سبيل المثال لقد تبنى الدستور النظام النيابي في اصدار القوانين من مجلس الأمة. ويقتضي هذا النظام أن يقتصر دور المواطنين على انتخاب ممثليهم في مجلس الأمة. فاذا ما قرر أعضاء هذا المجلس اصدار قانون ما كان واجب النفاذ على الأفراد ودون توقف على اراداتهم. اذ ان العبرة في اصدار القوانين هي بارادة ممثليهم في المجلس. وبالتالي لا يصح ما ينادي به البعض بين حين وآخر من اصدار قانون من مجلس الأمة وتعليق نفاذه على استفتاء يطرح على الشعب، كاجراء يسمح فيه للأفراد بالمشاركة المباشرة في سن هذا القانون. اذ لم يتبن الدستور الاستفتاء كاجراء لاصدار القوانين. فاذا ما أردنا ممارسة الاستفتاء في مثل هذه الأحوال، فيتعين عندئذ تعديل الدستور للنص فيه على ذلك.
الدستور والسياسة
كما لا يصح ما يعلنه البعض الآخر من تمييز بين العمل البرلماني والعمل السياسي، بمقولة أن نتيجة التصويت على طرح الثقة بوزير مثلا كانت لمصلحته دستوريا نظرا لتحقق أكثرية الأصوات لمصلحة الوزير، وضده سياسيا بسبب التقارب بين أكثرية لمصلحة الوزير وأقلية ضده، وكنتيجة لهذا ينادي هذا البعض بهذا الوزير لتقديم استقالته من منصبه؛ اعتمادا على الفارق الضئيل بين أصوات الموافقين على طرح الثقة به وأصوات المعارضين له. ان العبرة وفقا للدستور هو بما ينجم عن التصويت من أرقام سمح الدستور من خلالها بعزل الوزير أو ببقائه في المنصب بحسب اتجاه الأغلبية. ولا يصح أن يسعى الى ما سمح الدستور به من نتائج من خلال فعاليات وأنشطة غريبة على تلك الاجراءات التي حددها الدستور. ان التظاهرات والاعتصامات ينبغي أن تدور مع دستور. فتصح عندما لا يكون هناك وسيلة لتحقيق ما يراد الوصول اليه دستوريا. أما مع تضمن الدستور والقوانين المختلفة للاجراءات الكفيلة بتحقيق الهدف المنشود باجراءات دستورية وأخرى قانونية؛ فانه لا محل للوصول الى ذلك بغير اتباع لتلك الاجراءات.
دون تدخل الحكومة
ولعل مما يدل على مراعاة الدستور للارادة الشعبية ما قرره الدستور من حرمان الوزراء وعضو مجلس الأمة الذي حاز منصب الوزارة من المشاركة في التصويت على طرح الثقة بأحدهم. اذ ان المنطق يفترض تصويت الوزراء لمصلحة زميلهم. كما منعهم من التصويت على اعلان عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، اذ ان المنطق ينصرف الى تصويتهم ضد اصدار هذا الاعلان. ولذلك يتضح شعبية الاتجاه الذي تبناه الدستور من جعل الأمر في كلتا الحالتين لممثلي الشعب فقط ودون تدخل من الحكومة.
ثالثاً: مجلس الأمة ومجلس الوزراء: تعاون أم تنافس؟
إن المتتبع لبصمات المجلس التأسيسي عند وضعه للدستور، ليصل إلى نتيجة واضحة مباشرة. وهو - أي هذا المجلس - قد بنى النصوص الدستورية على فرضية حسن النية في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تعني احترام كل مجلس للآخر ، وحصر الهدف في النصوص الدستورية بما يسمح لمجلس الأمة بالتداخل مع أعمال مجلس الوزراء، لما فيه من مصلحة للكويت. لقد فهم المجلس التأسيسي ضرورة هذا التعاون بين كلا المجلسين، مقرراً ذلك بنص المادة 50 بقولها: «يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها، وفقاً لأحكام الدستور».

حسن نية
ولقد كان يفترض في هذه العلاقة أن تتبلور بصورة فعلية عملية خلال السنوات الأولى التي تلت صدور الدستور، إلا أن تعليق الدستور تارة، وعدم تفعيله حقيقة تارة أخرى حال دون ذلك، الأمر الذي لم يعد معه الدستور الكويتي المختصر في مواده وأحكامه قادراً على ضبط العملية السياسية في الدولة، ولهذا ظهرت الحاجة إلى نوعين من القواعد القانونية التي تسد هذا النقص، الأولى هي القوانين المختلفة الصادرة من مجلس الأمة، والتي تأتي اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في مقدمتها، لتضع المزيد من القواعد التفصيلية التي تنظم العلاقة بين المجلسين . أما القواعد الأخرى فهي مجموعة الأعراف الدستورية، التي تكمل ما نقص من تنظيم دستوري لمثل تلك العلاقات. وبرغم هذه القواعد المعززة للنصوص الدستورية، فإن ما يحدث هذه الأيام من ممارسة لحقوق أوجدها الدستور لمجلس الأمة، وللاعتراضات المتتالية لأعضاء مجلس الوزراء على تلك الممارسة، ليستوجب إيجاد جهة محايدة للفصل في صحة الأدوات البرلمانية المقررة لمجلس الأمة في مواجهة رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، على حد سواء، فالخضوع للدستور ينبغي أن يكون هو الهدف المنشود دائماً من قبل الجميع، بمن فيهم أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإذا ما تمسكت إحدى السلطتين بمخالفة الأخرى للدستور في عمل تقوم به ، وجب التأكد من عدم وجود المخالفة، وإذا وجدت فينبغي المسارعة إلى إزالتها.
رابعاً: المحكمة الدستورية العنصر الجديد في العلاقات السياسية:
إن المراقب لوقائع العلاقة بين المجلسين (الأمة والوزراء) ليصل إلى نتيجة أن هذه العلاقة تقوم على التنافس في ما بينهما وليس التعاون. وتزداد الحالة التنافسية بين المجلسين مع وقع الاشتباه بعدم دستورية عدد من الاستجوابات والأسئلة البرلمانية المقدمة من أعضاء مجلس الأمة. ويثور التساؤل هنا حول الجهة المختصة بالبحث في مدى تحقق تلك المخالفات في الأعمال البرلمانية. إن لجوء الحكومة إلى تأجيل استجواب رئيس مجلس الوزراء إلى فترة السنة وإن كان يفرغ الاستجواب من محتواه، لكنه ليدل على مناورة سياسية تتناغم مع المناورة البرلمانية من بعض أعضاء مجلس الأمة بالاستعجال في تقديم مجموعة من الاستجوابات يصعب - إن لم يستحل - فهم منطقيتها، خصوصا مع تحقق حالة التداخل بين محاورها من جهة، وتضمنها لشبهة المخالفات الدستورية من جهة أخرى.
كما أن اللجنة التشريعية في مجلس الأمة وإن كانت مختصة بنظر الجوانب القانونية في ما يعرض عليها من موضوعات، لكنها لا تنفك تصطبغ بصبغة سياسية لأعضائها. بل إنه وحتى لو تبنى مجلس الأمة فكرة إنشاء لجنة القيم لردع ما قد يؤدي إلى تطور سلبي في مناقشات أعضاء هذا المجلس وسجالاتهم، نقول حتى ولو أنشئت مثل هذه اللجنة فإن قراراتها لن تلبث إلا وتصطبغ بالعلاقات الخاصة بين أعضاء اللجنة وغيرهم من أعضاء المجلس، وستتأثر قرارات هذه اللجنة وفقا لعلاقات أعضائها بالتكتلات المختلفة في المجلس.
المحكمة الدستورية
أما المحكمة الدستورية، فعلى الرغم من حقها في وضع التفسيرات الملزمة للنصوص الدستورية، لكن قانون إنشائها لا يسعفها في التدخل لبسط رقابتها على دستورية الأدوات البرلمانية. ذلك أن المادة 1 من هذا القانون تبين الاختصاص الموضوعي لهذه المحكمة بنصها على أن: «تنشأ محكمة دستورية تختص دون غيرها بما يلي:
1 - تفسير النصوص الدستورية.
2 - الفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح.
3 - الطعون الخاصة بانتخاب مجلس الأمة أو بصحة عضويتهم».
أما بالنسبة الى مدى التزام جميع السلطات في الدولة، بالإضافة إلى الأفراد بأحكام المحكمة الدستورية الصادرة في تلك المواضيع فقد قررته المادة المذكورة بقولها: «ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزما للكافة ولسائر المحاكم». ومما لا شك فيه أن ترك الموضوع لمجلس الأمة ليقرر مدى دستورية ما يقدمه بعض أعضائه من أدوات برلمانية، فالغالب أن موقف هذا المجلس من هذه الشبهة سيكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاعتبارات السياسية، والاتفاقيات التكتلية. ولذلك، كان لا بد من إيجاد مرجع قانوني يكون بمنزلة الحكم بين كلتا السلطتين. ويكون لقراره الصفة الإلزامية بما يؤدي الى الغاء ما يخالف الدستور أو القوانين من أنشطة برلمانية، وأعمال حكومية.
وعلى الرغم من هذا الاختصاص للمحكمة الدستورية، لكنها تظل غير مختصة بالأعمال البرلمانية الصادرة عن مجلس الأمة كالقرارات الداخلية في شأن بعض الموضوعات كالبت في مدى صحة تصويت الأعضاء على مسألة بعينها. كما أنها لا تختص بمشروعات القوانين والتي تكون في طور الصدور، وقبل تمتعها بالنفاذ، كما أنها لا تختص بالبحث في مدى دستورية صحيفة الاستجواب ولا في دستورية ما يقدمه الأعضاء من أسئلة برلمانية. ويرجع ذلك الى حقيقة أن قانون المحكمة انما هو المحدد لنطاق نشاطها القضائي حصريا موضوعيا واجرائيا.
خامسا: اقتراح بتعديل قانون

إن ابتعاد المحكمة الدستورية عن تقرير مدى دستورية الأدوات البرلمانية المقدمة من أعضاء مجلس الأمة الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء من جهة، ووصول العلاقة بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء الى مرحلة التنافس، والسعي الى بسط سيطرة أحدهما على الآخر ليستوجب ادخال طرف جديد على العلاقات السياسية بين المجلسين. ونقصد بذلك تعزيز مكانة المحكمة الدستورية بأن تمنح الحق في اصدار حكم فاصل لكل ادعاء يرفعه أحد المجلسين بوجود شبهة في نشاط يقوم به المجلس الآخر. وبهذا تستطيع المحكمة الدستورية أن تسهم بصورة مباشرة في حماية الدستور من جهة، والارتقاء بالعمل السياسي في المجلسين من جهة أخرى.

فمن خلال التعديل المقترح سيكون للمحكمة الدستورية الاختصاص في تقرير مدى دستورية القسم الذي يؤديه عضو مجلس الأمة أو الوزير، الذي يتجاوز في نصه ما تقرره المادة 91 من الدستور من صياغة محددة لهذا القسم. كما سيكون للمحكمة أن تفصل في السلامة الدستورية لأي استجواب أو سؤال برلماني أو لجنة تحقيق برلمانية متى ما طلب منها ذلك. وللوصول الى منح المحكمة الدستورية هذا الحق فان ذلك يكون بتعديل للقانون رقم 14 لسنة 1973، بانشاء المحكمة الدستورية. أما شكل التعديل فيتحصل في اضافة عبارة واحدة على المادة 1 من هذا القانون - آنفة الذكر - ليصبح من اختصاص المحكمة الدستورية ما قررته المادة المذكورة من اختصاصات للمحكمة، مضافا اليها النص المقترح الآتي:

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق - جامعة الكويت

حامية الدستور

« كما تفصل المحكمة الدستورية في أي موضوع يحال اليها من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء».

ان في مثل هذه الاضافة تمكين للمحكمة الدستورية من حماية الدستور، وتعزيز لصحة تطبيق هذا الأخير، وبما يرجع بالفائدة على ديموقراطية الكويت، واتزان المشاركة الشعبية فيها. لقد حان الوقت لافساح الفرصة للمحكمة الدستورية لأخذ مكانتها حامية للدستور. فيلجأ اليها كلما رأى أحد المجلسين وجود شبهة مخالفة الدستور في عمل قام به المجلس الآخر. ولا سبيل الى قبول ما يطرح بين آن وآخر من ترك البحث للدستورية لما يقرره مجلس الأمة أو مجلس الوزراء لما يلاحظ من وقوع كلا المجلسين تحت تأثير اعتبارات سياسية، وأهداف انتخابية.

الخلاصة أن مع استمرار الاحتقان السياسي في البلاد والمترتب على سوء العلاقة بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء من جهة، وعدم رؤية حل مباشر لازالة هذا الاحتقان بصورة عملية من جهة أخرى، نرى أن ادخال المحكمة الدستورية في هذه العلاقة أمر حتمي لارجاع التوازن بين المجلسين الى جادة الصواب على ضوء من أحكام الدستور، وفرض احترام قواعد هذا الأخير. كما سيكون للأحكام الصادرة عن هذه المحكمة بالغ الأثر في ازالة شوائب السياسة من تطبيقات الدستور والقوانين المختلفة. ومنح هذا الدور للمحكمة الدستورية ليس مستغربا على صعيد القانون المقارن، حيث تكفلت المحاكم الدستورية في بعض الدول، والمحاكم العليا في دول أخرى بمراقبة السلطتين في ما تبادران به من أعمال.

ان الفائدة التي ستنتج من ادخال المحكمة الدستورية في العلاقة بين السلطتين تكمن في نتيجتين:

الأولى: هي وضع حد للأزمات المتتالية بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء. الثانية: هي اناطة الفصل في شبهة عدم الدستورية في أعمال أي من المجلسين انما يكون للمتخصصين من أعضاء المحكمة، وبعيدا عن الخضوع للاعتبارات السياسية. أو كما اختتمت المذكرة التفسيرية بيان شرحها للمحكمة الدستورية بقولها: «رجال القضاء العالي في الدولة، وهم الأصل في القيام على وضع التفسير القضائي الصحيح لأحكام القوانين، وفي مقدمتها الدستور، قانون القوانين».

إن ما يقع في الكويت من أحداث متتالية؛ وتطورات متلاحقة على الصعيدين الدستوري والسياسي ليثير العديد مما يستوجب البحث فيه؛ وما يجب أن يعرض على القواعد الحاكمة في الدستور والقوانين ذات العلاقة. ولما كانت القبس قد أخذت على عاتقها طرح ما يكتب من دراسات، وما يسطر من مقالات تهدف إلى إلقاء الضوء على مسببات الاحتقان السياسي في الدولة، أو اقتراح ما قد يزيل تلك المسببات. فقد جاءت هذه الدراسة لتورد اقتراحا بتعديل قانوني – وهو أسهل بطبيعة الحال من تعديل الدستور- نرى أنه سيكون له بالغ الأثر في سير الحياة السياسية في الدولة. وسيكون البحث فيما يثار من أحداث على ضوء من قواعد الدستور؛ وأحكام القانون تباعا.

بموافقة 396 صوتا مقابل رفض 16 وامتناع 34 عن التصويت.. منظمة العمل الدولية تعتمد اتفاقية العمالة المنزلية وسط تحفظات عربية

المصدر :جريدة الشرق الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247362

لقمان: دول الخليج تستقطب 6 ملايين عامل منزلي من أصل 16 مليون وافد

جنيف-محمد عبدالجواد:

اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية العمالة المنزلية وهي مجموعة من المعايير الدولية التاريخية التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل لعشرات الملايين من عاملات المنازل في جميع أنحاء العالم وسط تحفظات عربية كبيرة وامتناع بعض الدول العربية عن التصويت.

واعتمد مندوبو الحكومة والعمال وأصحاب العمل في المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية مجموعة تاريخية من المعايير الدولية التي تهدف إلى تحسين ظروف العمل لعشرات الملايين.

وقال خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية إننا نسير في منظومة معايير منظمة العمل الدولية في الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة وهذا هو طفرة كبيرة تحدث لأول مرة.

واعتمد مؤتمر المندوبين اتفاقية عاملات المنازل (2011) بتصويت من 396 صوتا مقابل 16 وامتناع 63 عضوا عن التصويت، والتصويت على التوصية المرفقة بموافقة 434 مقابل رفض مع امتناع 42 عضوا عن التصويت علما بأن منظمة العمل الدولية هي المنظمة الثلاثية الوحيدة في الأمم المتحدة ويتم تمثيل كل من الدول الأعضاء فيها 183 مندوبا حكوميين ومندوب صاحب العمل ومندوب العمال وتتيح اتفاقية العمالة المنزلية حق العمال في حرية تكوين الجمعيات وفي المفاوضة الجماعية.

وتؤكد منظمة العمل الدولية أن عدد العمالة المنزلية على مستوى جميع دول العالم يقترب من حوالي 100 مليون عامل وعاملة معظمهم من في البلدان النامية وهم يشكلون ما لا يقل عن 4 إلى 12 % من العمالة المأجورة في العالم ،فيما تشير التقديرات إلى أن نحو 83 % من هؤلاء العمال هم من النساء أو الفتيات وكثير من العمال المهاجرين.

ووضعت اتفاقية العمال المنزليين مجموعة من الأدوات الجديدة التي تشمل جميع العاملين في المنازل لأنها توفر تدابير خاصة لحماية هؤلاء العمال بسبب صغر سنهم أو جنسيتهم وما قد يتعرضون له من مخاطر إضافية بالنسبة لأقرانهم.

وقال السيد سومافيا مدير منظمة العمل الدولية أنه وفقا لإجراءات منظمة العمل الدولية فإن الاتفاقية الجديدة ستدخل حيز التنفيذ بعد شهرين في البلدان التي صدقت عليه ، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين سين ووقف الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

وقالت ميشيل باتشيليت المدير التنفيذي في الأمم المتحدة للمرأة إن العجز في العمل اللائق بين عاملات المنازل "لم يعد من الممكن تحمله"، مضيفة أن الأمم لجنة المتحدة للمرأة من شأنها أن تدعم عملية التصديق وتطبيق الاتفاقية الجديدة، وأضافت نحن في حاجة إلى معايير فعالة وملزمة لتوفير العمل اللائق لعمالنا المحلية ووضع إطار واضح لتوجيه الحكومات وأرباب العمل والعمال".

وقال مانويلا تومي، مدير منظمة العمل الدولية في شروط العمل وبرنامج التوظيف، أن المعايير الجديدة لن تجعل العاملات في المنازل عمالا من الدرجة الثانية.

ومن جانبها أعلنت الوفود العربية أن اتفاقية العمالة المنزلية يشوبها الكثير من المآخذ والعيوب التي من شأنها أن تحد من حجم المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة نظراً لتجاهلها العديد من الخصائص الثقافية والاجتماعية لبعض الدول الأعضاء وعدم مراعاتها للأعراف الاجتماعية السائدة في بعض مناطق العالم ومنها المنطقة العربية التي ستجد

صعوبة كبيرة في التكيف مع أحكام الاتفاقية لأن ما تضمنته من معايير تناسب بعض مناطق العالم ولا تناسب أخرى.
وقال أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية إن بعض الدول العربية لها تحفظات كبيرة على بنود الاتفاقية لأنها لا تتناسب مع طبيعة الظروف الاجتماعية والدينية في المنطقة العربية خاصة أنها واحدة من أكثر مناطق العالم استقطابا للعمالة المنزلية حيث تنتشر أعدد هائلة من العمال المنزليين بمختلف فئاتهم وجنسياتهم في أرجائها خاصة منطقة الخليج التي تستقطب وحدها حوالي 6 ملايين عامل منزلي من إجمالي 16 مليون عامل وافد.
وأضاف لقمان أن أحكام هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع أوضاع المنطقة أو تتماشى مع الأعراف الاجتماعية السائدة فيها ولهذه المنطقة تقاليد وأعراف اجتماعية راسخة نابعة من ثقافتها وقيمها الاجتماعية والروحية، وهي متمسكة بها وتصر على احترام خصائصها الثقافية التي تشكل مكونات ثقافتها القومية وبالتالي من غير المناسب الدخول في اتفاقية تصطدم بقوة بالثقافة والقيم العربية.

يشارك فيها 33 داعية وتتناول حقوق الطفل والعمال والتمييز ضد المرأة.. لجنة حقوق الإنسان تنظم دورة تدريبية لدعاة وخطباء وزارة الأوقاف

المصدر :جريدة الشرق الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247578

المعاضيد: شراكتنا مع الأوقاف تتيح لنا الوصول إلى معظم فئات المجتمع

عبدالله مهران:

نيابة عن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، افتتح السيد محمد بن عبدالله آل إبراهيم المعاضيد مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة فعاليات دورة تدريبية لدعاة وخطباء المساجد تنفذها اللجنة بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال الفترة من 20 إلى 23 يونيو الجاري.

حضر الافتتاح الدكتور محمد صلاح دسوقي رئيس معهد الدعوة والعلوم الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي كلمته خلال الافتتاح أكد السيد محمد عبدالله آل إبراهيم المعاضيد أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تسعى منذ إنشائها لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لكافة الجهات والفئات بالدولة، وذلك من خلال الدورات وورش العمل والندوات، مشددا على أن التعريف بقضية حقوق الإنسان ليس قاصرا على اللجنة الوطنية فقط بل هو مسؤولية مشتركة لكافة الجهات العاملة في الدولة، وأن اللجنة إحدى الآليات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع.

واشاد المعاضيد بالشراكة والتنسيق القائم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشيرا إلى أهمية الدور الذي يقوم به الدعاة والخطباء في تعزيز فكرة حقوق الإنسان وتمكين الإنسان من حقوقه الذي يعد هدفا ساميا تسعى اللجنة لتحقيقه.

واستعرض مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الشراكات بين اللجنة وعدد من الجهات الفاعلة في الدولة مثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى للتعليم ووزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تعتبر هذه الدورة إحدى ثمار التعاون معها، مؤكدا أن الفترة القادمة سوف تشهد مزيدا من التعاون والتنسيق لتعميق الشراكة بين اللجنة والأوقاف نظرا لأهميتها وفاعليتها.

وقال المعاضيد إن الشراكة والتعاون مع مختلف الجهات يكون في الغالب مقتصرا على فئات محددة، فيما الشراكة مع وزارة الأوقاف التي تمثل النافذة الإسلامية على المجتمع فهي تتميز بعدة أمور لعل أهمها هو تعدد الفئات المستهدفة والمستفيدة من هذه الشراكة، كما أنها تتيح لنا الوصول إلى معظم فئات المجتمع، بالإضافة إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام تنبثق من العقيدة، الأمر الذي يعطيها العمق والشمولية والإلزام، الأمر الذي يحقق أهداف اللجنة.

موضوعات الدورة

وتناقش الدورة عدة موضوعات تشمل مصطلحات حقوق الإنسان ومدخل إلى القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما تناقش الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، والآليات الدولية لفرض هذه الحماية واتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وحقوق العمالة، وستتخلل الدورة نقاشات وتطبيقات بشأن القضايا التي جرى التطرق إليها، وسيحاضر في الدورة كل من الدكتور بطاهر بوجلال والسيد محمد البليدي والسيد أحمد فؤاد والسيد جابر المري.

ندوة رمضانية

وفي تصريحات صحفية قال السيد المعاضيد إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لديها عدة فعاليات أخرى خلال هذا العام منها ورشة الحماية الدولية للاجئين بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أكتوبر القادم وندوة عن دور الإعلام

في قضايا الإعاقة خلال شهر نوفمبر من هذا العام، بالاضافة الى دورة اخرى تعنى بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في ديسمبر القادم، مشيرا إلى أن اللجنة سوف تنظم ندوة رمضانية سيعلن عن موضوعها وشخصية المحاضر في حينها.
واوضح المعاضيد ان اللجنة تسعى لجعل هذه الدورة سنوية نسبة للاهداف الحيوية التى ستحققها على صعيد التثقيف والتوعية بحقوق الانسان.
يذكر ان 33 من الخطباء والدعاة بوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية يشاركون فى هذه الدورة، علما ان اللجنة عقدت دورة مماثلة فى عام 2007.

مؤكدا حرص قطر على انفاذ العدالة واحقاق سلطة القانون.. وزير العدل:الدوحة منبر نشيط للاجتماعات الدولية لتعزيز دور القانون واحترام حقوق الإنسان

المصدر :جريدة الشرق الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=247545

الأمير يؤكد دوما على الاهتمام بالعدالة وبناء قضاء رائد مقتدر
نسعى إلى توثيق عرى التعاون الدولي في المجال القانوني والقضائي
نتطلع أن يوطد مؤتمر الدوحة التعاون بين الدول العربية ومنظمة مؤتمر لاهاي
قطر تحرص على الأسرة كما ترعى الطفولة وتسعى إلى حمايتها
الزياني: نسعى إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية في مجال التعاون القانوني العابر للحدود
محمد صلاح:
افتتح سعادة السيد حسن بن عبد الله الغانم وزير العدل المؤتمر الخليجي القضائي الأول حول التعاون القانوني العابر للحدود في المسائل المدنية والتجارية الذي تستضيفه الدوحة خلال الفترة 20 — 22 يونيو الجاري.
وأوضح سعادته في مستهل كلمته التي افتتح بها المؤتمر أن الدوحة باتت قبلة ومنبرا نشيطا ومتواصلا لعديد من اللقاءات والاجتماعات الدولية والعربية التي تهدف الى تعزيز دور القانون في الحياة المعاصرة واحترام حقوق الانسان.
وأكد سعادته خلال الكلمة أن تلك المكانة وصلت اليها الدوحة في ظل توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، مبينا أن سمو أمير البلاد المفدى يؤكد دوما على الاهتمام بالعدالة ومؤسساتها وبناء قضاء رائد مقتدر، علاوة على توثيق عرى التعاون الدولي في المجال القانوني والقضائي.
منظمة مؤتمر لاهاي
ولفت سعادة وزير العدل الى أن انعقاد المؤتمر في قطر بالتعاون بين وزارة العدل ومنظمة مؤتمر لاهاي للقانون الخاص وهي من المنظمات العالمية الحكومية التي تسعى الى الجمع بين التقاليد القانونية المختلفة وتطوير وخدمة الصكوك القانونية متعددة الأطراف التي تلبي الاحتياجات الانسانية وتضمن متابعتها.
وأضاف سعادته "وتهتم المنظمة بعقد مؤتمرات قضائية وقانونية ودولية واقليمية مثل مؤتمرات مالطا الثلاثة بشأن المسائل القانونية الأسرية العابرة للحدود التي تختص في مجملها بمشكلات خطف الأطفال العابر للحدود والتحصيل الدولي للنفقة والتعاون القانوني والقضائي".
محاور المؤتمر
وذكر أن المؤتمر على مدى أيامه الثلاثة سوف يناقش محاور اساسية وموضوعات على درجة كبيرة من الأهمية منها اتفاقيات لاهاي لحماية الطفل في المسائل عابرة للحدود، اضافة الى المشاكل الناجمة عن خطف الأطفال العابر للحدود،

والتعاون القانوني والقضائي في حماية الوثائق القضائية والحصول على الأدلة، فضلا عن مناقشته لمحور الوصول الدولي للعدالة واتفاقيات اختيار المحكمة والاعتراف وتنفيذ الاحكام، موضحا أنها في مجملها ومراميها ليست غريبة عن الشريعة الاسلامية الغراء التي صانت حقوق الانسان وحفظت كرامته ورعت الطفولة وحمت الأسرة ومنعت الظلم وأقامت دولة الحق والعدل، معبرا في السياق ذاته عن فخره بأن تحتضن المنطقة العربية أرض الانبياء ومهبط شرائع السماء مثل هذا المؤتمر الدولي الهام.

الدوحة منبر نشيط

وقال سعادته "اننا نتطلع أن يكون مؤتمر الدوحة مناسبة لتوطيد التعاون بين الدول العربية عموما ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة من جهة وبين منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وتعزيزا لما سبق من صلات وتعاون خاصة أن المسائل الأسرية التي تتعلق بأكثر من دولة صارت من الأمور الحيوية التي تتطلب التزام قواعد دولية خاصة في نطاق القانون الدولي الخاص".

وأردف سعادته قائلا" ونأمل استمرار الجهود للتقرير بين هذه القواعد وايجاد سبل متفق عليها دوليا للتعامل مع مسائل متعددة كاختصاص المحاكم والقانون واجب التطبيق والاعتراف بالأحكام وانفاذها من أجل حماية الأسرة والطفل ومن أجل أن ينعم الناس بدرجة عالية من الامان في ظل سيادى القانون".

رعاية الأسرة والطفولة

وأكد سعادة وزير العدل خلال كلمته أن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى تحرص دوما على الأسرة كونها عماد المجتمع، مشيرا الى ان قطر في الوقت ذاته ترعى الطفولة وتسعى الى حمايتها لأنها صورة المستقبل.

ولفت سعادته الى أن قطر اهتمت كذلك بمحاكم الأسرة حيث أصدرت قانون الاسرة، كما صادقت على اتفاقية حقوق الطفل والعديد من الاتفاقيات ذات الصلة، مضيفا "كما أن دولتنا حريصة على تطوير التعاون القضائي والقانوني مع الدول الأخرى في سبيل انفاذ العدالة واحقاق سلطة القانون".

القانون الدولي الخاص

وبدوره أوضح سعادة الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن القانون الدولي الخاص هو قانون متميز، لافتا الى أن تميزه ينبع من كونه لا يعالج سوى المشاكل المترتبة على الطابع الدولي لعلاقات الأشخاص الخاصة تاركا تنظيمها الموضوعي لاحدى الدول التي ترتبط بها.

وأضاف سعادته في خلال الكلمة التي ألقاها نيابة عنه المستشار عبدالمجيد بن أحمد السعدي مدير ادارة التشريع والبحوث بقطاع الشئون القانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" وهذا ما يميز القانون الدولي الخاص عن القانون الدولي العام الذي يطبق على الدول والمنظمات الدولية، والعلاقة ذات الطابع الدولي هي العلاقة التي ترتبط من خلال عناصرها بأكثر من دولة وبالتالي بأكثر من نظام قانوني".

وأشار أمين عام مجلس التعاون الخليجي الى أن الموضوعات المتعلقة بالمسائل الشخصية والاسرية أو التجارية أصبحت تتعلق بأكثر من دولة وهو أمر مألوف في عالمنا الحاضر، موضحا ان تلك المسائل قد تتأثر بالاختلافات بين النظم القانونية في الدول المعنية.

نتائج وتوصيات فاعلة

ولفت الى أن الدول قد أقرت قواعد خاصة تعرف باسم "قواعد القانون الدولي الخاص" بهدف تجاوز تلك الاختلافات، منوها بأن تطوير العلاقات بين الأفراد استوجب ايجاد سبل متفق عليها للتعامل مع مسائل متعددة كاختصاص المحاكم والقانون الواجب التطبيق والاعتراف بالأحكام وانفاذها.

وتمنى أن يخرج المؤتمر بنتائج وتوصيات من شأنها تفعيل تلك السبل وأن يكون ذلك رافدا للتعاون القانونية والعدلي بين دول المجلس وباقي دول العالم.

وألمح الزياني خلال كلمته الى أن دول مجلس التعاون تسعى الى تنسيق العمل وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية في مجال التعاون القانوني العابر للحدود في المسائل المدنية والتجارية، معتبرا أن استضافة دولة قطر لأعمال هذا المؤتمر ترجمة صريحة لتوجهها بشكل خاص ودول مجلس التعاون بشكل عام الى تعزيز جهودها مع جهود بقية اشخاص القانون الدولي لتحقيق الغايات المنشودة من التعاون الدولي القانوني العابر للحدود.

مونديال 2022

وبدوره نوه السيد هانز فان لون، السكرتير العام لمؤتمر لاهاي للقانون الدولى الخاص خلال كلمته التي القاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بأهمية القضايا التى يناقشها المشاركون.

وأعرب عن خالص سعادته وامتنانه لدولة قطر لاستضافتها مثل هذه المؤتمرات المتميزة، مؤكدا أن نتيجة لكل ذلك تستحق قطر استضافة كأس العالم 2022 حيث جاء اختيار الفيفا لها موفقا.

وثمن السيد هانز لون دعم دول مجلس التعاون لعقد المؤتمرات التى تعنى بقوانين الاسرة وتوطيد التعاون القضائى والتجارى الدولى باعتبار انها مواضيع مهمة للمواطن الخليجي والانسان أينما وجد فى عالمنا المعاصر. واعتبر أن قضايا من قبيل تسهيل حركة الناس والتجارة وما يتعلق بذلك من سندات وعقارات وكذا حركة رأس المال من دولة لاخرى لا يمكن معالجتها فى ظل العولمة على المستوى الاقليمى فقط، وانما من خلال التعاون الدولى الذى يحتاجه الجميع دولا وحكومات لازالة كافة العقبات التى تعترضها.

اتفاقية لاهاي

واستعرض السكرتير العام لمؤتمر لاهاي للقانون الدولى الخاص فى كلمته اتفاقية لاهاى من حيث نشأتها واهدافها واستجابتها لكثير من التطورات العالمية ذات الصلة بها ومعايير الانضمام اليها والمميزات القانونية التى تتسم بها.

وذكر خلال كلمته أن فكرة الاتفاقية تعود الى نهاية القرن 19 بمبادرة من احد المفكرين والمحامين الهولنديين وانها تركز على سبل التغلب على العوائق القانونية امام حركة التجارة والاعمال وتحديد التزامات الاطراف من دون التأثير على الهياكل التجارية للدول.

وقدم عرضا للقانون الدولى الخاص منذ بداياته، حيث تطرق بالاشارة الى أنه وفى اطار اتفاقية لاهاى تم عقد الكثير من المؤتمرات وفى مجالات مختلفة مثل حماية وتبنى الاطفال والاسرة والبيئة والمرور وخرجت بخطط وبرامج لمعالجة القضايا التى بحثتها فى نطاق الاتفاقية.

71 دولة

وأوضح أن تلك الاتفاقية تحترم التنوع القانونى الدولى وتعمل على تجسير الهوة بين القانون الخاص والعام والتوصل الى قوانين عالمية ملزمة تعالج الكثير من القضايا التى تهتم بها.

واستطرد قائلا" ان الاتفاقية شهدت خلال الفترة الماضية زيادة فى عدد المنتسبين اليها من الدول والمنظمات بحيث اصبحوا 135 عضوا من 71 دولة.

ودعا كافة الشعوب وبخاصة فى منطقة الخليج الى الانضمام الى الاتفاقية، مبينا أنهم يفكرون فى تأسيس مكاتب اقليمية للاتفاقية فى منطقة الباسفيك وامريكا اللاتينية وافريقيا لتحقيق اكبر فائدة منها.

ولفت الى اهمية بذل مزيد من الجهود لمراقبة احكام الاتفاقية وعقد المزيد من المؤتمرات واللقاءات مثل هذا المؤتمر بما يجعل اتفاقية لاهاى اكثر فاعلية وحيوية عبر آليات محددة يتم التوصل اليها.

ونوه بأنه قد تم تأسيس نقاط اتصال داخل الامانة العامة للاتفاقية لمساعدة ودعم الدول الاعضاء خاصة الناشئة منها فى مجال التغلب على الصعوبات التى تواجه تطبيق اتفاقية لاهاى.

ويناقش المؤتمر على مدى أيامه الثلاثة محورين رئيسيين هما التعاون القانوني والقضائي واتفاقيات لاهاي للاطفال، حيث يتناول المحور الاول موضوع تبسيط اجراءات التداول العابر للحدود حيث تم عرض لمحة عامة لاتفاقية لاهاي لسنة 1961 الملغية لشرط التصديق بالنسبة للوثائق العامة الاجنبية بما في ذلك القضايا التطبيقية ومسألة التنفيذ المتعلقة بها.

كما يناقش علاوة على ذلك عمل تطبيق عملي لبرنامج دليل اتفاقية (ابوستيل) الالكتروني، فضلا عن التطرق لاتفاقية لاهاي الخاصة بالخدمات في الخارج والمتعلقة بالوثائق القضائية وغير القضائية ذات الصلة بالمسائل المدنية والتجارية واضافة لعرض لمحة عامة لاتفاقية لاهاي لعام 1970 المتعلقة بالحصول على الادلة في الخارج بالمسائل المدنية والتجارية.

كما سيتم عرض اتفاقية لاهاي الخاصة باختيار المحكمة حسب الاجراءات الدولية والقضائية على المشاركين في محور التعاون القانوني والقضائي، علاوة على عرض اتفاقية لاهاي الخاصة بالاعتراف بالاحكام الاجنبية في المسائل المدنية والتجارية وتنفيذها.

أما فيما يخص محور اتفاقيات لاهاي للاطفال، سيحظى المشاركون بعرض عن اتفاقية لاهاي لسنة 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل وعلاقتها باتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل لسنة 1989 اضافة لعرض مقدمة عن اتفاقية لاهاي 1996 الخاصة بالاختصاص والقانون الواجب تطبيقه والاعتراف والانفاذ والتعاون فيما يتعلق بالمسؤولية الابوية واجراءات حماية الاطفال.

كما سيتم عرض القواعد الوطنية وأنظمة التعاون في منطقة مجلس التعاون الخليجي وعرض اخر لاتفاقية لاهاي الخاصة بالتحصيل الدولي للنفقات المخصصة للاطفال والاطراف الاخرى من الاسرة بالاضافة الى البروتوكول الخاص بالقانون الواجب التطبيق على التزامات النفقة، بالاضافة لمناقشة اتفاقيات لاهاي والتحديات الممكنة لدول المنطقة في تنفيذه وتأسيس شبكة اتصال خاصة بالتعاون القضائي العابر للحدود.

والمؤتمر الذي يعد الاول من نوعه على المستوى الخليجي يأتي بالتعاون مع منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص التي تعتبر منظمة حكومية عالمية تهتم بالتعاون القضائي الاداري في مجال القانون الخاص وتعمل على توحيد القواعد القانونية في مجال القانون الدولي الخاص. ويذكر أن منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص هي منظمة عالمية حكومية تسعى الى الجمع بين التقاليد القانونية المختلفة والى تطوير خدمة الصكوك القانونية متعددة الاطراف التي تلبي الاحتياجات الانسانية وتتضمن متابعتها.
كما تهتم المنظمة بعقد مؤتمرات قضائية وقانونية ودولية واقليمية مثل مؤتمرات مالطا الثلاثة بشأن المسائل القانونية الاسرية العابرة للحدود التي تختص في مجملها بمشكلات خطف الاطفال العابر للحدود والتحصيل الدولي للنفقة والتعاون القانوني والقضائي.

شبكة جمعيات المجتمع المدني تحث المواطنين على التصويت بنعم على الدستور

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=133889

حميد السموني | المغربية
أعرب آلاف المواطنين، في مسيرة شعبية بالرباط، عن فرحتهم وتنويههم بالخطاب الملكي ليوم 17 يونيو الجاري، الذي أعلن فيه جلالته عن الخطوط العريضة لمسودة مشروع الدستور، الذي سيطرح للاستفتاء يوم فاتح يوليوز المقبل.
وردد المواطنون، الذين خرجوا في مسيرة شعبية عفوية في حي التقدم بالرباط، أول أمس الأحد، شعارات مؤيدة لمضامين مشروع الدستور، من قبيل "موت موت يا لعدو، الدستور عندو شعبو"، "نعم للدستور"، رافعين الأعلام الوطنية، وصور جلالة الملك، وشعارات مؤيدة لمشروع الدستور، تبرز أن "الدستور الجديد سيرتقي بالمواطن المغربي إلى بناء الدولة الديمقراطية الحداثية"، وأن الخطاب الملكي منح صلاحيات دستورية تفوق طموحات المتتبعين، والأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وفعاليات المجتمع المدني، معتبرين أن الخطاب الملكي "يشكل ثورة هادئة بالنسبة لكل المغاربة، لما تضمنه من إصلاحات عميقة، سترتقي بالمغرب إلى مصاف الدول الديمقراطية"، وأن "مشروع الدستور قدم إصلاحات عميقة، أكثر مما كان يطمح إليه المغاربة".
وجدد المتظاهرون تأكيدهم على أنهم سينخرطون بقوة في الحملات الوطنية للتحسيس وشرح مضامين مشروع الدستور الجديد لعامة المواطنين، وتوضيح وتفسير الإيجابيات، التي جاء بها مشروع الدستور، وحث عامة المواطنين على المشاركة المكثفة، والتصويت بنعم على مشروع الدستور يوم الاستفتاء.
وأعلن الشاركون في المسيرة أن الخطاب الملكي، الذي أعلن عن مضامين مسودة مشروع الدستور، لبى ما كان يطمح إليه المغاربة، وأنه جاء بإيجابيات كثيرة، وأعلن عن إحداث مؤسسات دستورية لأول مرة في تاريخ المغرب، كما يتضمن فصلا حقيقيا للسلطات.
وفي تصريح لـ "المغربية"، قال سعيد القمحي، من أبناء حي التقدم بالرباط وأحد المنظمين للمسيرة، "سنصوت بنعم على الدستور، لأن مشروع الدستور جاء بإصلاحات واضحة، ستجعل المغرب يتوفر على مؤسسات ذات مصداقية في الداخل والخارج، وبين كل الدول العريقة في الديمقراطية". وأضاف أن "المغاربة في مرحلة جديدة، تكرس القيم الوطنية ومبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وهي كل المطالب، التي ينادي بها كل مغربي غيور محب لوطنه".
من جهتها، دعت شبكة جمعيات المجتمع المدني بالرباط، التي شاركت في المسيرة الشعبية، في بيان لها تلي في المسيرة، الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وجمعيات المجتمع المدني، للمشاركة الفعالة في إنجاح محطة الاستفتاء، معتبرة

أن المغرب قطع، بصفة لا رجعة فيها، مع ممارسات الماضي، وأنه سيتحول، بفضل الدستور الجديد، إلى دولة أكثر ديمقراطية.
وقال أحمد العلوي، منسق الشبكة، إن "على كل المغاربة أن يشاركوا مشاركة إيجابية في الاستفتاء الدستوري يوم فاتح يوليوز"، معلنا أن شبكة جمعيات المجتمع المدني بالرباط ستنظم مسيرات شعبية أخرى في أحياء الرباط، ردا على من وصفوهم بـ"المشوشين على مشروع الدستور". وقال إن "الخطاب الملكي السامي تاريخي، والإصلاحات الكبرى في مشروع الدستور ستنقل المغرب إلى مصاف الدول الديمقراطية الكبرى".
يشار إلى أن مسيرة المؤيدين لمشروع الدستور تخللتها مناوشات مع عناصر من حركة 20 فبراير، التي كانت تعتزم تنظيم مسيرة شعبية مشابهة في الحي نفسه، لكن بشعار مناوئ لأهداف المؤيدين لمشروع الدستور، إلا أن السلطات المحلية تدخلت أكثر لفك الاشتباكات، دون أن تسجل أي إصابات.

كاريكاتير

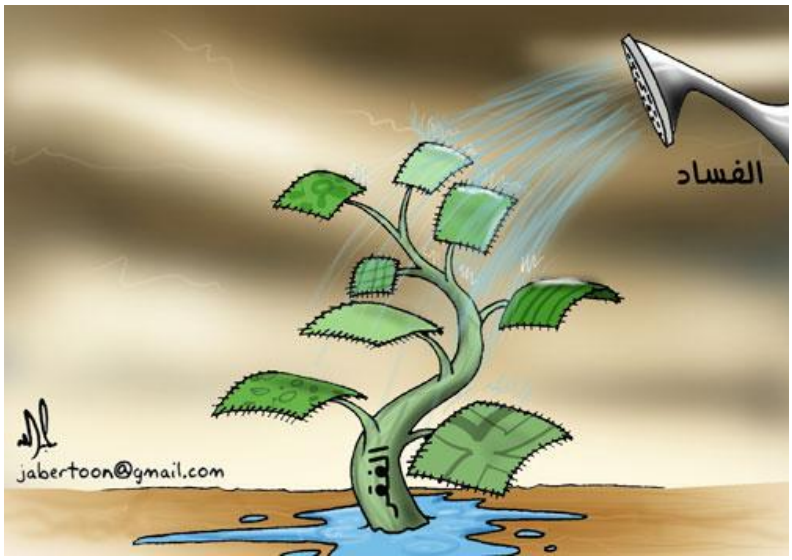

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 14 رجب 1432 هـ - 16 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110616/cartoon.htm?pic=tal.jpg&n=sms&am=طلال الشعشاع

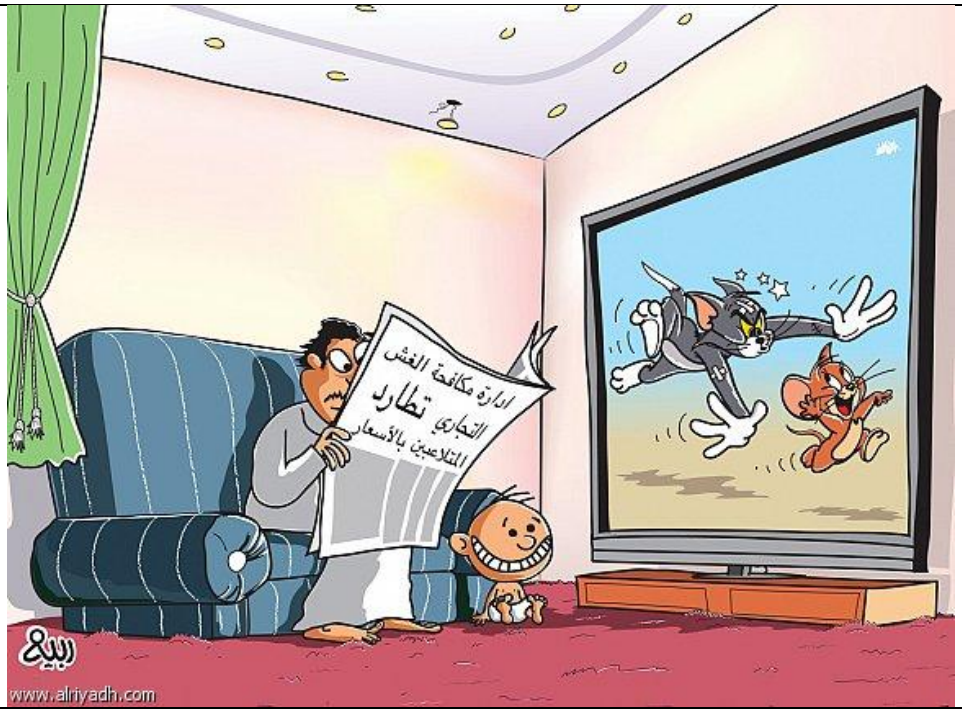

المصدر: جريدة الرياض
السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/06/18/article642912.html

المصدر: جريدة الاقتصادية
السبت16 رجب 1432 هـ - 18 يونيو 2011م
http://www.aleqt.com/2011/06/18/article_550278.html

المصدر: جريدة الحياة
الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/279529

المصدر: جريدة الجزيرة
الاحد17 رجب 1432 هـ - 19 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110619/cartoon.htm?pic=tal.jpg&nam=طلال الشعشاع&sms=

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://www.alriyadh.com/2011/06/20/article643465.html

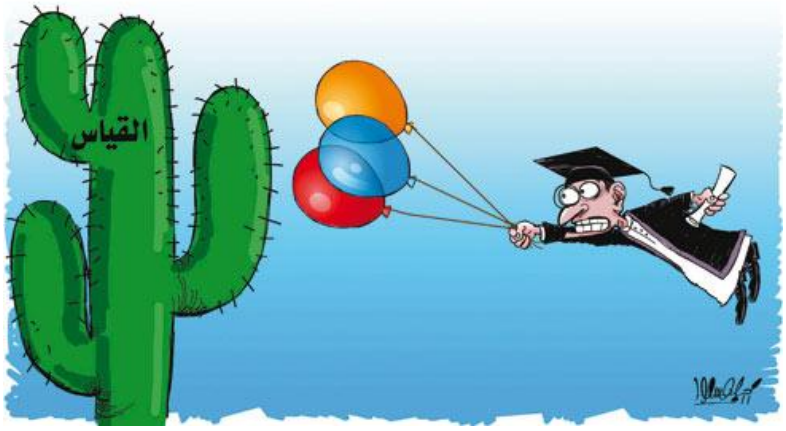

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين18 رجب 1432 هـ - 20 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1937

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280203

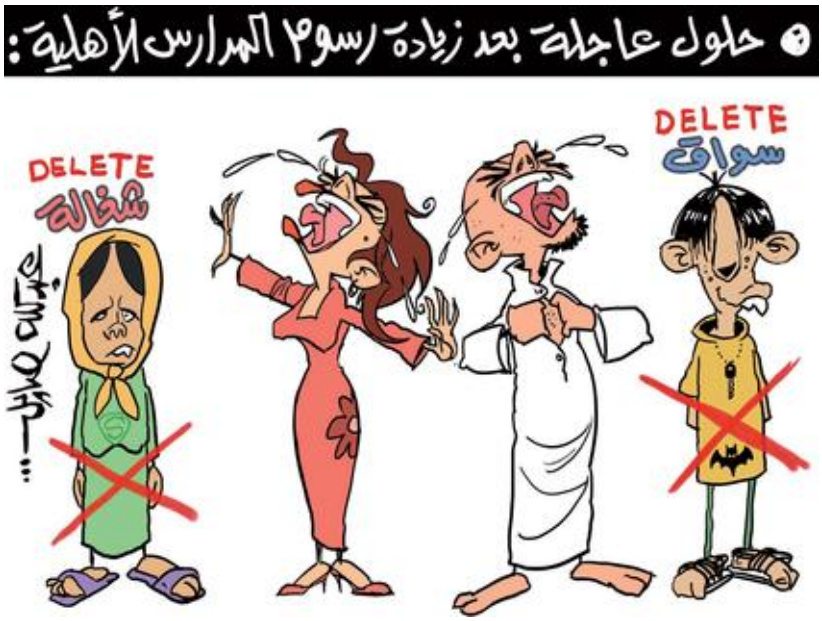

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.aleqt.com/2011/06/21/article_551336.html

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء19 رجب 1432 هـ - 21 يونيو 2011م
http://www.al-jazirah.com/20110621/cartoon.htm?pic=slim.jpg&name=رشيد السليم&sms=6689

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م

http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/280502

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء20 رجب 1432 هـ - 22 يونيو 2011م
http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=1943